الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كلية أصول الدين

قسم الكتاب والسنّة

جهود المحدّثين المعاصرين في الدّفاع عن السنّة النّبوية

رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في تخصّص السنّة في الدّراسات الحديثة والمعاصرة

إعداد الطالب:

ديب رمضان

إشراف الأستاذ الدكتور:

نصر سلمان

لجنة المناقشة

أ.د مختار نصيرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	رئيسا
أ.د نصر سلمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	مقررا
د. سعاد بيطاط	دكتورة صنف "أ"	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	عضوا مناقشا

السنة الجامعيّة: 1433-1434هـ/ 2012-2013م

إهداء

أهدي عملي هذا إلى

والديّ الكريمين – متّعهما اللّه بالعافية-

وإلى ولدي الرّضيع أنس – حفظه اللّه من كل سوء-

وإلى كل مسلم غيور على دينه، محب لسنّة نبيّه صلّى اللّه عليه وسلّم.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر وتقدير

أتوجّه بالشكر العظيم والامتنان الوفير إلى شيخي الأستاذ الدّكتور نصر سلمان – حفظه الله - على نفعه وحلمه وكرمه خلاله.
دون أن أنسى جامعتي العريقة متمثلةً في مديرها وعميدها وسائر الأساتذة والعاملين فيها.

كما أتقدّم بوافر الشّكر إلى زوجتي الكريمة فقد كانت خير سند لي في العمل لإخراج هذا البحث.

والشكر موصول إلى إخواني وأحبابي الذين أعانوني بتوجيه أو نصيحة وأذكر منهم: حسين ومراد ومحمد الشريف....

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إنّ الحمد لله نحمَدُه، ونَستعينهُ، ونَستغفرهُ، ونعوذُ بالله من شُرور أنفُسنا وسيِّئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومَن يضُلل فلَن تجد له ولياً مُرشداً، وأشهَدُ أن لا إله إلّا الله وحدَه لا شريكَ لَه، وأشهدُ أنّ مُحمّداً عبدُه ورسولُه.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴿١٠٢﴾﴾[آل عمران:102]

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا ﴿١﴾﴾[النساء:1]

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا ﴿٧٠﴾﴾[الأحزاب:70] ﴿يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما ﴿٧١﴾﴾[الأحزاب:71].

[الأحزاب : 70، 71].

أما بعدُ :

فإنّ من القضايا المستقرّ عند أهل الإيمان، المتقرّرة في نفُوس أهل الملّة والإسلام، أنّ السنّة النبويّة هي الأفضل بعد القرآن الكريم، وأزكى سلام، هي المصدر الثّاني للتّشريع بعد القُرآن الكريم، وقد حظيت بالعناية والاهتمام؛ فتناقلها الثّقات عبر الأجيال، وتحمّلها الرّجالُ وحفظُوها في الصُّدور والسُّطور، فتمّ بذلك وعدُ الله المسطور في قوله تعالى:﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴿٩﴾﴾[الحجر:9].

غير أنّها تعرّضت خلال مسيرتها التّاريخيّة إلى محاولات طعنٍ وتشويه، فتطاولتها بالطّعن والإنكار أيدي أهل البدع والأهواء من خوارج ومعتزلة وغيرهم، فطعنوا في نقلتها الثّقات العدول، وتعرّضوا في متونها بالتّأويل الفاسد، كما تطاولتها بالتّشويه أيدي الزّنادقة والوضّاعين، فنسبوا إليها الكذب والتّناقض، وفي مقابل ذلك قيّض الله – إحقاقاً لوعده – رجالاً أمناء، وأئمةً فطناء، وقفوا في وجه هذا التّطاول والعدوان، فدفعوا عن نقلة الأخبار التّهم، ورؤوا ساحة متونها من التّناقض والكذب، فغدت صور السنّة النّبويّة مشرقةً كعهدها الأول، وأضحت تلك المحاولات بائسةً فاشلة.

وفي بدايات القرن المنصرم (القرن الرابع عشر هجري، الموافق للقرن العشرين ميلادي)[1]، برزت واتّسعت اتّجاهاتٌ فكريّةٌ تسعى للتقليل من شأن السنّة النّبويّة، وكان وراء تأجيج ناره، وإشعال ضرامها، أعداء الإسلام من المستشرقين، فقد أحيا دُعاةُ الاستشراق آراء الخوارج والمعتزلة والشّيعة الأوائل حول السنّة، ونفثوا سُمومها في أتباعهم اليوم، فقامت كتاباتُ الأتباع تحكي آراء أسلافهم، وتدعو إلى نبذ السنّة، وإنكار حجّيّتها، والاكتفاء بالقرآن وحده مصدراً للتّشريع، وتقوم على ضرب عامّتي الحديث النّبويّ (السند والمتن)، فعمدوا إلى رجال السّند الثّقات العدول فاتّهموهم بالوضع والملأ للسّلاطين، ورموهم بالخيانة والتّدليس، وقاموا على متون السنّة بالإنكار والتّشكيك، فطعنوا في منهج أئمة الحديث، ووصموا معاييرهم النّقديّة بالقصور والسّطحيّة، وصارت الأحاديث المدوّنة لا تُمثّل – بزعمهم – أقوالَ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم حقّاً، فما هي إلّا آراءٌ تاجٌ لمرحلة زمنيّة من تاريخ الأمة الإسلاميّة في غير عهدها الأول، حتّى صاروا يلقّبون دين محمّد صلّى الله عليه وسلّم الذي ارتضاه الله للنّاس ديناً بدين السُّلطان.

وفي ظلّ تزايد هذه الحرب المسعورة – حتّى وقع ضحيّتها وتلطّخ بدمائها أبناء جلدتنا ممّن يتكلّمون بألسنتنا وتعيش أقلامُهم في مجلاتنا يتقدّمهم في ذلك حملة راية الأدب العربيّ – قيّض الله نفوساً عليّة، وجنوداً أبيّة، ترسّمت خطى سلفها الفحول من أمثال: الشّافعيّ (ت:204هـ) وابن قتيبة (ت:276هـ) ، فجرّدوا أقلامهم وتنادوا بصيحة واحدة في وجه هذا الزّحف الذي يهدّد الأمة في ثوابتها، فواجهوا ظلمات الباطل بنور الحقّ وضياء الحجّة، وكان على رأس هؤلاء العلماء المنافحين، والأئمة المدافعين، علماء الحديث وفحوله، فقد بذلوا جهوداً عظيمة، وخلّفوا مؤلّفات مباركة، وردوداً مسدّدة، فتحوا بها سدّاً منيعاً لتلك الأفكار الهدّامة، وتقويضاً لتلك الدّعاوى العارية، ويأتي في طليعة علماء الحديث المعاصرين جماعةٌ منهم ارتفعت أسماؤهم، واستفاضت شهرتهم، تباعدت أقطارهم، واتّحدت أفكارهم واتّسمت بالعلم كتاباتهم، أولهم ذهبيّ عصره الشّيخ عبد الرّحمن المعلّمي

---

[1] على أن بوادر حركة الطّعن في السنّة في ثوبها الجديد قد نشأت قبل ذلك بقليل، وقد أرجعها المودودي إلى القرن الثالث عشر هجري بالعراق، وقيل: غيره، ينظر: بحث أضواء على الدّراسات الحديثة في الهند لمحمد الرّابع الحسني النّدوي، ضمن ندوة الحديث الشريف وتحديات العصر، ص993.

رحمه الله (ت: 1386 هـ)، وثانيهم نزيل مكّة، ومدير دار الحديث بها الشّيخ محمّد عبد الرّزاق حمزة رحمه الله (ت: 1392هـ)، وثالثهم من نذر نفسه وماله للدّفاع عن القرآن والسنّة الشّيخ محمّد أبو شهبة رحمه الله (ت: 1402 هـ)، ورابعهم شامة الشّام ومحدّث ديارها في زمانه الشّيخ محمّد ناصر الدّين الألباني رحمه الله (ت: 1420هـ).

وقد جاءت هذه الدّراسة الموسومة بـ:"جهود المحدّثين المعاصرين في الدّفاع عن السنّة النبّوية"، لتبرز وتكشف عن ذلك الدّور المهمّ، والموقف المسدّد الذي قام به هؤلاء الأعلام في سبيل الدّفاع عن السنّة وحماية جنابها.

وتظهر **أهميّة هذه الدّراسة** في أنّها تأتي تزامناً مع عهد جديد لحملة شعواء، وحرب مستعرة على السنّة النبّوية، ساعد على نشرها، وتوسيع نطاقها أجهزة الإعلام والاتّصال المتنوّعة، فصار لأعداء السنّة منابر ومنتديات مفتوحة، ومواقع وقنوات إعلامية مدعومة، فازداد بذلك شرّهم، وعمّ ضررهم، واشتدّ خطرهم، الأمر الذي يستدعي حماة السنّة اليوم ويوجب عليهم الوقوف في وجه هؤلاء الطّاعنين، ومقارعتهم في منتدياتهم ومواقعهم بالحجّة والبيان، لينفضح باطلهم وتمحق قذائف الحقّ كما حصل لأسلافهم ، ولن يتأتّى هذا أو ذاك إلّا بالنّظر في تاكبات العلماء السابقين ودراسة جهودهم قصد الوقوف على الآليات العلميّة، والقواعد المنهجيّة التي استخدموها ونهجوها في دحض الشّبهات وكشف زيفها، ليتمّ العمل على ترسّمها في الرّد على شبهات الطّاعنين اليوم.

كما يظهر أهميّة العناية بجهود المعاصرين خاصّة أنّ الطّعن المعاصر للسنّة يأخذ منحى التّشكيك والتلبيس في صورة الموضوعيّة، والحياد، والإنصاف، والتّحرّي البحث العلمّي ، بل ودعوى صيانة السنّة وتنقيتها من الدّخيل، والنّاظر في كتابات هؤلاء لابدّ له من معرفة مسبقة بأساليبهم في التّحريف وطرائقهم في التلّبيس؛ حتّى لا ينجرّ خلف دعوى الإنصاف والتّجرّد المزعوم، وتجاهل العلماء المعاصرين مع كتابات المستشرقين وأذنابهم تعدّ نبراساً يستضيء به الباحث اليوم في تعامله مع كتابات أعداء السنّة المعاصرين التي لا تخرج حتماً عن سنن سابقاتها.

- **أسبابُ اختيارِ الموضُوعِ:**

وترجع أسبابُ اختياري لهذا الموضوعِ إلى أمورٍ عدّة أُجملُها في ثلاث نقاط:

1- أنّ حملات الطّعنِ على السنةّ قد اشتدّ سَعيرُها اليوم، وتقلّد لَهَا كُلُّ مفلسٍ ومُغرضٍ حتى جَرَ بالتّشكيكِ والطّعنِ أقلامُ الأديبِ والمفكّرِ بل والطّبيبِ والمهندسِ وغيرِهم، وأُحيطَت السنةّ من كُلّ جانبٍ، فصارَ متعيّناً على كُلّ باحثٍ – في مجال السنةّ وَدَارِسٍ لعلومها – العنايةُ بقضايا تاريخِ السنةّ وتاريخِ رجالها، والوُقوفُ عند الموضوعاتِ التي نفَثَ الطّاعنونَ سُمومَ الطّعنِ من خلالها، والعملُ على فهمِ فحواها وفكّ عُقدها؛ حتّى تنطبعَ في النّفسِ صُورةُ الحديثِ النّبويِّ واضحةً جليّةً، فيسيرَ الباحثُ على بيّنةٍ من أمرِه، ويُساهمَ في إنقاذِ ضحايا هذه الأفكارِ الدّخيلةِ، ويقفَ مرابطاً على حُدودِ الشّريعةِ، ولا يتأتّى هذا كُلُّه إلّا بدراسةِ الجهودِ من سبقَ من علماءِ العصرِ والوُقوفِ عند تحريرِهم ومناقشاتِهم، ومِن ثمّ ترسُّمِ خُطاهُم في ذلك، وحيث أنّي سُمتُ باحثاً في مجالِ السنةّ النّبويّةِ بل وفي الدّراساتِ الحديثةِ والمعاصرةِ تحديداً؛ فإنّي اخترتُ هذا الموضوعَ تحقيقاً لذاكَ الواجبِ، وسدّاً لتلك الثّغرةِ التي قد يلِجُ منها إبليسُ وحزبُه إلّي أو إلى غيري.

2- أنّ الدّفاعَ عن السنةّ النّبويةّ وردَّ دعاوى المناوئين لها بابٌ من أبوابِ الجِهادِ قد تقلّد رايتَهُ اليومَ عددٌ من العلماءِ والباحثينَ بشتّى تخصُّصاتهم الشّرعيّةِ والعلميّةِ، وقد كان لهذه التّخصُّصاتِ أثرٌ في توجيهِ الردِّ وتحديدِ طرائقِه ومعالمِه، ومن ثَمَّ في قوّتِه وجدّيّتِه، ولما كانَ علماءُ الحديثِ هم ألصَقَ النّاسِ بعلومِ السنةّ وأعرفَهم بأسانيدِها ومتونِها ـ فَهُم فُرسانُ الميدانِ والأجدرُ بحملِ الرّايةِ على حدِّ قولِه ذاك "حَلِّ العِنا واعطِ القَوسَ بارِيها"ـ رأيتُ الأنسبَ لي والأليقَ منهجياً دراسةُ الجهودِ المبذولةِ في الدّفاعِ عن السنةّ من جهتِهم، ووفقَ نظرتِهم، والتي ستكون ولا بدّ أقوى وأسدّ، وأبلغ في ردّ الشُبهةِ وأقنعَ لذي لُبٍّ.

3- أنّ عُلماءَ الحديثِ في كُلّ عصرٍ قد تعدّدت جهودُهم وتباينت أقطارُهم، وكُلُّ واحدٍ منهم تتحدّدُ غاياتُه وتتمايزُ مقاماتُه بحسبِ متطلّباتِ عصرِه ومعضلاتِ مصرِه، ولذلك عمدتُ في هذا الموضُوعِ إلى تركيزِ الدّراسةِ حول جُهودِ أربعةٍ هم نُجُومٌ في شامةِ مُحدّثي عصرِنا وهم: المُعلّمي، محمد عبد الرّزاق حمزة،

أبو شهبة"، فقد تنوعت أقطارهم بين مصر وشبه الجزيرة العربية وبلاد الشام، الأمر الذي يمكّن من تحصيل تصور شامل لمدى اتساع حملات الطعن في السنة، إلّا أنّ هذا لم يمنعني من الاستفادة من جهود غيرهم من العلماء- وفي مقدمتهم السباعي رحمه الله- وإبرازها في حدود ما تمليه الدراسة.

- **إشكالية البحث:**

إنّ المتأمل في تاريخ الطعن في السنة قديماً يجد أنّ العلماء المتقدّمين حين واجهوها ارتدخوفها وخبت نارها، ولذلك قلّت الكتابات المتخصّصة في ذلك بعد الشافعي وابن قتيبة رحمهما الله، ومع عودة حملة الطعن على أيدي المستشرقين وأتباعهم نجد أنّ علماء المعاصرين – على رأسهم المحدّثين – قد تصدّوا لموجة الطعن، وبرزت لهم في ذلك كتابات ومواقف مشهورة، فما قيمة هذه الجهود وما حجمها مدى احتوائها للشبهات والطعون المثارة في زمنهم؟.

ويتبع هذا الإشكال جملة استفهامات منها:

– هل كان ردّهم للشبهة قائماً على منهجية علمية، وأساس واضح، فلا يطرؤه شكّ، وتندكّ عنده الشبهة من أصلها؟.

– أنّ الشبهة الواحدة قد تطرح بصيغ متنوعة، وأشكال متعدّدة، وأمثلة جيدة، فعادة الباطل التلوّن والتشكّك، فهل كانت هذه الأجوبة والردود من المحدّثين المعاصرين عملت على هدم الشبهة من أصلها، واقتلاعها من جذورها، بحيث لا تلتبس أفرادها وأمثلتها الجديدة على من رام دفعها، أم أنّها ردود جزئية؟.

–ما هي الأسس التي قامت عليها شبهات الطّاعنين في السنّة، وكيف ناقشها محدّثو عصرنا؟.

- **أهداف الدراسة:**

ممّا لا شكّ فيه بين الباحثين بل العلماء أنّ من عايش زمن ظهور الاتجاهات الفكرية وغيرها، فإنّه غالباً يكون أدرى بحالها، وجذورها، و أبعادها، فليس من رأى كمن سمع، ولذلك يكون ردّ الأباطيل تلك الاتجاهات أقوى وأنجع، ونحن الآن و بعد ما يقرب من قرن أو نصف قرن من الزمان، لا يزال أعداء السنة يزدادون و يكثرون، وأصبحت كتبهم تطبع هنا و هناك،

ولاشكّ أنّ التصدّي لهؤلاء المُروّجين لشبهاتهم حولَ السنّة يحتاج إلى آليات ومناهج سليمة، وقويّة لتفنيدها، ودحضها، وكسر شوكتها كما كُسرت شوكة أسلافهم في بداية القرن الرابع عشر هجري، و لا يُمكن الكشفُ عن تلكَ الآليّات، و المناهج التي استخدَمها المحدِّثُون المعاصرون في ردِّ الشُّبهات إلّا بدراسة جُهودهم، و ماكُتِبَ من كُتبٍ في هذا الباب، فجاءت هذه الدِّراسة تهدفُ لإبراز ذلك، حتى يُقدَّم للباحثين والكاتبين، كأساسٍ لمواجهة الشُّبهات التي أُثيرت من جديدٍ في أيامّنا هذه، وعلى أوسعِ نطاقٍ.

كما أنّها تهدفُ إلى:

- الكشف عن حال الطّاعنين في السنّة، وبيان مدى تزلّفهم بالمنهج العلميّ في البحث والفهم والاستدلال.
- بيان أثر اعتماد قواعد النقّد الحديثيّ في الجواب عن كثيرٍ من الشّبهات الموجّهة للسنّة.
- دحض الشّبهات المُثارة حول السنّة، وبيان كلام محدثي عصرنا في ردِّها ونقضها.
- الكشف عن أهمّ مصادر الطّاعنين في السنّة وأساليبهم.

- **الدِّراسات السابقة:**

أما عن الدِّراسات السابقة، فإنّي لم أقف على دراسةٍ نُيت بجمع جُهود جماعة من المحدِّثين المعاصرين في الدِّفاع عن السنّة، نعم قد جُمعت مجموعةٌ من الدِّراسات نُيت بدراسة جُهود علمٍ من أعلام الحديث المعاصرين في السنّة، فكُتبت رسالة ماجستير بجامعة الأزهر باسم:"أبو شهبة وجُهوده في السنّة النّبويّة" للطّالب: محمود رحمة ولم أقف عليها مطبوعة حتى الآن.

كما كُتبت رسالة حول المعلّمي باسم: "الشّيخ عبدالرّحمن المعلّمي وجُهوده في السنّة وحِماها" للطّالب: منصور بن عبد العزيز السماري، وهي رسالة ماجستير بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة النبّويّة وعند النّظر فيها ألفيت الباحث قد خصّص الباحث فيها باباً لبيان جُهود المعلّمي في الدِّفاع عن السنّة وحِماها، قسّمه لأربع فُصول، الفصل الأخير لا صلة له بمسألة الدِّفاع عن السنّة، وإنّما أورد فيه استدراكها المعلمي على بعضِ الأئمة في كُتُبِ الجرحِ والتعديل، وكلامه في وصف بعضِ كُتبِ

السنّة كالأدب المفرد ونحوها، الفصل الثالث فذكر فيه ثلاثة أحاديث كان الشيخ المعلّمي قد ضعّفها، اثنين منها في فضائل عليٍّ رضي الله، أما الفصلان الأولان، فأحدُهما تكلّم عن كتابه التنكيل، والثاني في ردِّه على أبي ريّة، وعملُه في هذين الفصلين متمثل في فهرسة لما جاء في الكتابين.

كما كُتبت رسالةٌ علمية –ماجستير– حول جُهود الألباني في علم الحديث رواية ودراية من الطّالب:عبد الرحمان بن محمد العيزري وقد تناول جُهود الشّيخ في مباحث علم المصطلح والجرح والتعديل معقارنة بها بجهود من سبقه من علماء المصطلح، فجاءت هذه الرّسالة لا تمسُّ جانب جُهوده في الدِّفاع عن السنّة بالمعنى الذي أردتُه هنا.

فتحصّل من هذا كلّه وقوفي على شيءٍ مكتوبٍ يصُبُّ في مجال دراستي ولو بالدِّراسة لعلمٍ واحدٍ من أعلام الحديث المعاصرين في مجال الدِّفاع عن السنّة، اللّهم إلّا الرّسالة الأولى حول أبي شُهبة فقد يوجد فيها شيءٌ من ذلك لما امتاز به أبو شُهبة من انصراف غالب جُهده إلى الدِّفاع عن السنّة وردِّ شُبهات المستشرقين والمستغربين.

- **المنهج المُتّبع في الدِّراسة:**

أما عن المنهج الذي اتّبعتُه في إعداد هذه الدِّراسة فقد استخدمت المناهج التّالية:

– المنهج التّحليلي: و يظهر ذلك من خلال التّحليل لأوجه المحدِّثين المعاصرين، وتفسير وجوه الرّد ومآخذ الاستدلال، كما أستعين به في بيان حقيقة الشُّبهة التي يطرحها أعداء السنّة، ومنطلقاتها، و وجه الاشكال الذي تطرحه.

– المنهج الوصفيُّ: وذلك في وصف الجهود والأعمال والكتابات التي أسوقها دفاعاً عن الحديث النّبوي.

– المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال تتبُّع وتفحّص أبرز كتابات المحدِّثين المعاصرين الأربعة في الدِّفاع عن السنة، ومُحاولة عرضها تحت منظومة متناسقة.

- **خطّة البحث:**

تناولْت هذه الدِّراسة من خلال ثَلاثَة فُصول رئيسة مع مبحث تَمهيدي ومُقدِّمة وخاتمة.

أما **المُقدِّمة** فقد أوردتُ فيها العناصر المنهجيّة المطلُوبة لتحديد صُورة البحث وأهدافه ومنهجيتي في دراسة الموضوع.

أما **المبحث التّمهيدي**: فهو يُمثِّل مدخلاً عامّاً للدِّراسة حيث خصّصتُ مطلبه الأول للتعريف بمشاهير المحدِّثين في العصر الحديث، وأبرز مؤلّفاتهم في الدِّفاع عن السنّة، وفي مطلبه الثاني تحدّ ث عن تاريخ الطّعن في السنّة، وأهّم الاتّجاهات في ذلك.

أما الفصل الأول فهو في بيان جهد المحدِّثين المعاصرين في بيان مكانة السنّة وبيان عناية الأمة بنقلها، وقد جاء مُشتملاً على ثلاثة مباحث، الأول منها في عنايتهم ببيان منزلة السنّة وإثبات حُجِّيتها، والثاني بيانٌ لجهودهم في باب تدوين السنّة ودفع تعلّق المستشرقين به، أما الثالث ففيه إبرازٌ لجهودهم في موضوع الرّواية بالمعنى وبيان أثرها على السنّة.

أما الفصل الثّاني فهو في دفاع المحدِّثين المعاصرين عن الرُّواة من الصّحابة فمن بعدهم، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث، أولُها في بيان عدالة الصّحابة وردِّ ما أُثير حولها، والثاني منها في الدّفاع عن أبي هريرة، وآخرها في الذبِّ عن باقي رواة الأحاديث وأئمة النّقد.

أما الفصل الثّالث والأخير فهو يتناول بيان مواقفهم من مطاعن أعداء السنّة حول منهج الأئمة في نقد الأحاديث وقد عرضتهُ من خلال ثلاثة مباحث جعلت مُقدَّمها في اثبات إهتمام المحدثين بنقد متون السنّة ومقاييسهم التي اعتمدوها في ذلك، وفي المبحث الثاني أوردت القواعد المنهجيّة التي نبّه المحدِّثون المعاصرون إلى ضرورة مراعاتها في تطبيق تلك المقاييس، وختامها كان سرداً لأبرز وجوههم الإجمالية والتّفصيلية حول بعض الأحاديث المنتقدة متنا.

ثم كان ختامُ هذا البحث عرضاً لأهمِّ النتّائج التي خلُصْت إليها في هذه الدّراسة ثمّ عملت مجموعة فهارس علمية تسهِّل الإستفادة من هذه الدِّراسة.

وقد جاءت **الخطّة مفصّلَةً** على النّحو التالي:

- **المقدِّمة:**
- **الفصل التمهيدي:**
  - المبحث الأوّل: التّعريفُ بمشاهير المحدِّثين في العصر الحديث
    - المطلب الأوّل: ترجمة عبد الرّحمان بن يحيى المعلّمي رحمه الله.
    - المطلب الثاني: ترجمة محمّد أبو شهبة رحمه الله.
    - المطلب الثالث: ترجمة محمّد عبد الرّزاق حمزة رحمه الله.
    - المطلب الرابع: ترجمة محمّد ناصر الدّين الألباني رحمه الله.
  - المبحث الثاني: الطّعن في السنّة تاريخُه واتجاهاتُه.
    - المطلب الأوّل: تاريخُ الطّعن في السنّة.
    - المطلب الثاني: اتّجاهاتُ الطّاعنين في السنّة.
- **الفصل الأوّل: دور المحدّثين المعاصرين في بيان مكانة السنّة وعناية الأمّة بها:**
  - المبحث الأوّل: جهودهم في بيان منزلة السنّة وإثبات حُجّيتها في العقائد والأحكام:
    - المطلب الأوّل: بيان حقيقة ومنزلة السنّة في التّشريع:
    - المطلب الثاني: إيراد الأدلّة النقليّة والعقليّة على حُجّيّة السنّة:
    - المطلب الثالث: ضوابط كليّة حول أدلة حجّية السنّة.
    - المطلب الرابع: أثر هذه الجهود في ردّ الشُبهات المثارة حول حُجّيّة السنّة.
  - المبحث الثاني: جهودهم في بيان الحقيقة التّاريخيّة لتدوين السنّة:
    - المطلب الأول: التّحقيق في مسألة كتابة الحديث في عهده الأوّل:
    - المطلب الثاني: بيانُ مراحل تدوين السنّة:
    - المطلب الثالث: إبراز خصائص المجتمع النبويّ وأثرها في أداء السنّة وحفظها:
    - المطلب الرابع: أثر هذه الجهود في ردّ شُبهات الطّاعنين حول تاريخ تدوين السنّة:
  - المبحث الثالث: جهودهم في مسألة رواية الحديث بالمعنى وبيان أثرها على السنّة:

- المطلب الأوّل: جُهودُهم في التأّصيل لباب الرِّواية بالمعنى:
- المطلب الثاني: أثر هذه الجهود في الجواب عمّا أثير حول الرواية بالمعنى من شبهات:

- **الفصل الثاني: جُهودُ المحدِّثين المعاصرين في الدِّفاع عن رِجال الحديث وأئمّته:**
  - المبحث الأول: موقفُهم من حَملة الطّعن في عدالة الصّحابة:
    - المطلب الأوّل: بيانَ مفهوم عدالة الصّحابة وشواهد إثباتها:
    - المطلب الثاني: جُهودُهم في مُناقشة ما أُثير حولَ عَدالة الصّحابة وأساليبهم في ذلك:
    - المطلب الثالث: أثر هذه الجهود في ردِّ شُبهات الطّاعنين في عدالة الصّحابة:
  - المبحث الثاني: دفاعهم عن أبي هريرة راوية الإسلام:
    - المطلب الأوّل: موقف المحدِّثين المعاصرين من حملة الطّعن في أبي هريرة:
    - المطلب الثاني: الدِّفاع عن الجوانب الشّخصيّة والخُلُقيّة في حياة أبي هريرة:
    - المطلب الثالث: الدِّفاع عن جانب الرِّواية في حياة أبي هريرة:
    - المطلب الرابع: أحاديث مُنتقَدة على أبي هريرة ومَنهجُهم في الجواب عنها:
  - المبحث الثالث: جُهودُهم في الدِّفاع عن بقيّة رِجال الحديث وأئمّته:
    - المطلب الأوّل: بيانُ الواقع العلمّي والعملّي لرِجال الحديث وأئمّته:
    - المطلب الثاني: ضوابط التّعامُل مع واقع رِجال الحديث وأئمّته:
    - المطلب الثالث: كَشفُ مطاعن المستشرِقين حولَ رِجال الحديث وأئمّته والردِّ عليها:

- **الفصل الثّالث: منهج النّقد عند المُحدِّثين وجُهود المُحدثين المعاصرين في صيانته:**
  - المبحث الأوّل: اهتمام المحدثين بنقد المتون ومقاييسهم في ذلك:
    - المطلب الأوّل: إثبات اهتمام المحدثين بنقد السند والمتن جميعا:
    - المطلب الثاني: المقاييس المستخدمة لنقد المتون:
  - المبحث الثاني: القواعدُ المنهجيّة في تطبيق مقاييس نقد المتون:

- المطلب الأوّل: ضَوابط كُلِّيّة تُراعى في عامّة المقاييس:
- المطلب الثاني: مُحترزات حَولَ كلِّ مقياس:
- المبحث الثالث: أحاديث مُنتقَدةٌ متناً وجُهودُ المحدِّثين المعاصرين في الجواب عنها:
- المطلب الأوّل: القواعد الإجماليّة في الجواب عن الأحاديث المنتقَدة:
- المطلب الثاني: الأجوبة التفّصيليّة على بعض الأحاديث المنتقَدَة متناً:
- **خاتمة مع فهارسعلميّة متنوّعة:**

- **منهجي في كتابة البحث:**

تقويمُ أساساً على النِّقاط التالّية:

1)- خَصّصت كلَّ فَصلٍ لنوعٍ من أنواعِ الشُبهات، فكانت على ثلاثة فصول، أحدُها في الشُّبهات المتعلّقة بإنكارِ حُجِّيّة السنّة كُلاً أو بعَضاً، أو التّشكيك في كَيفيّة نقَلها، وثانيها متعلّقاً بالشُّبهات المثارة حولواُو الأحاديث من الصّحابة فَمن بعَدُهم، وثَالثها في الشُّبهات المتقلَة بنقد متونالسنّة، ثمّ قّسمتُ الفُصولَ إلى مَباحث درستُ في كُلِّ مبحث في الغالبِ شُبَهً ذات وِحدَة موضوعيّة، فأعمل على توضيح الموضُوع عبر تَمهيد إن كان هُناك داعٍ، ثمّ أتناول من خلال مَطالب كُلّ مبحث الجهود المبذُولَة من أعلام الحديث المعاصرين في الموضوع الواحد، لأصَل في الأخير إلى إبراز أثر تلك الجهود وكَفاءتها في ردِّ الشُّبهات، معتمداً في كُلّ ذلك على التّحليل لتلكَ الجهود.

2)- بيّنت مواضع الآيات التي وردت في الكتاب بذكر اسم السُورة ورقم الآية في المتن.

3)- عَزوت الأحاديث التي أوردتُها في الكتاب إلى مصادرِها الأصليّة من كُتُب السنّة المعتمَدة، فإن كان الحديث في الصّحيحين اكتفيت بالعزو إلى أحدهما ، وإن كان الحديث في غير الصّحيحين اقتصرت على التّخريج من أحد مصادرِ في كُتُب السُنّة مع نَقل ما يفُيدُ صحّته أو ضَعفه في الجملة، وطريقتي في العَزو إلى كتب المصادر الحديثية أنّي أذكر اسم الباب مع رقم

الحديث، إلّا إذا كان الحديث في صحيحيهما فأزيد ذكر اسم الكتاب نظرًا لوجود ترقيمين في طبعة عبد الباقي التي اعتمدتها.

4) – عند النّقل من أي مرجعٍ، أو الاقتباس منه يذكر اسم الكتاب كاملاً ثم اسم مؤلّفه الثنائي مبتدئاً بالكنية ثم الاسم ثم لقب الشُّهرة أو النِّسبة، وقد تتخلّف الكنية أحيانا لا سيما في أسماء المعاصرين، لأنّ الكنية كان سنةً في من تقدّم.

ثم يُتْبع باقي معلومات الكتاب – إن وجدت – بادئاً باسم المحقّق، ثم دار النّشر مع عاصمة البلد، ثم رقم الطّبعة وسنة صدورها، وأختم برقم جزء الكتاب – إن وجد – وإلّا فرقم صفحة النّص المنقول، وهذا عند أول ذكرٍ للكتاب، فإن تكرّر النقل منه اكتفيت باسم الكتاب مختصراً اسم الشهرة للمؤلف مشفوعًا برقم الجزء والصّفحة.

5) ـ بالنسبة لمصادر التراجم وتخريج الأحاديث فإني اكتفيت بتثبيت معلوماتها في فهرس المصادر والمراجع فقط، ولا أذكرها في أصل الدِّراسة ولو اعتمدت المصدر لأول مرة حتى لا أُثقل الحواشي.

6)– ترجَمْت لعدد من الأعلام، وقصَرْتها في الأعلام الذين لهم صلة مباشرةٌ بموضوع الدِّراسة وهم على صنفين:

تراجم الرّواة: وجعلتها في الرّواة الذين عليهم مدار الطّعن في الرّواية التي يحتجّ بها أعداء السنّة، أو هم من الرّواة العدول الذين حاول أعداء السنّة الطعن فيهم بوجه ما.

وعملي في ترجمة هؤلاء الرّواة ببيان الاسم الثلاثي للرّاوي ثم الكنية ولقب الشّهرة أو النِّسبة ثم طبقته مع ذكر أشْهر شيوخه وتلامذته، ثم كلام النّقاد حولهم جرحاً وتعديلاً معتنياً ببيان حاله المتعلقة بالبحث، كأن يوصف بالتّدليس وقد عنعن أو له أوهام أو ضعف في فلان ونحوها وأختمها بذكر الوفاة.

تراجم الأعلام المعاصرين: وهم في الغالب ممّن عرفوا بالطّعن في السنّة أو لهم فيها تأويلات فاسدة.

وقد عملت في تراجم هؤلاء على أن أذكر اسمه اللاّئي مع بيان ما اشتُهر به وبعض مؤلفاته وأعماله ثم سنة وفاته.

7)- شَرحتُ المفردات الغريبةَ التي وَردَت في بعض الأحاديث مُستعيناً في ذلك بكُتبِ غَريبِ الحديث، ومَعاجم اللّغة.

8)- إذا أوردت عبارة المحدِّثين المعاصرين فإنّما أريد بهم الأربعة الذين أشرت إليهم سابقًا، وقد أذكرهم أحياناً باسم: أعلام الحديث في عصرنا، أو محدّثو عصرنا... وما تصّرف عنها، حتى لا يملّ القارئ من تكّرر اللّفظ نفسه.

9)- جرّدت عامّة أسماء العلماء والباحثين من الألقاب العلميّة وغيرها تفاديًا لأيّ اعتراض.

10)- عملتُ على وَضعِ فهارسَ علميةٌ متنوِّعة هي:

- فهرس الآيات تتبّعتُها حسبَ المصحف برِواية حَفصٍ عن عاصمٍ، ذاكِرَ مواضِعها في البحث ولو تكّررت.

- فهرس الأحاديث والآثار، وقد جَمعتُ فيه كلَّ الأحاديث والآثار الوارِدة في البحث ولم أُميِّز فيه بينَ صَحيحها وضَعيفها، ورمزت للآثار باللّون الرمادي.

- فهرس الأعلام مُكتفياً باسم الشُهرة وموضع ترجمته من البحث.

- قائمة المصادر والمراجع، ورتّبتُها حسب اسم الكتاب ذاكراً جَميعَ معلوماته.

- فهرس الموضوعات وأذكُر زِيادةً على المقدِّمة والخاتمة، الفُصول والمباحث والمطالب وحتّى فُروعها إذا كانت ذات أهمية.

- **الصُعوبات التي واجهتني:**

- لا شكّ أنّ دراسةً بهذا الشّكل تتناول جُهود أعلام أربعة خاضوا غمار الدّفاع عن السنّة وردِّ الشُبهات المثارة حولها تعني الوقوف حول ملتبَكٍ به هؤلاء الأعلام في مُؤلّفاتهم الكثيرة المتنوِّعة، ولذلك عانيتُ جَمع تلك المادّة وتبويبها حسب الموضوعات التي دارت حولها

شُبهات الطّاعنين، ولا أَدّعِي أنّي أَتيتُ على كلّ ما ذَكَروا، ولكن اكتفيتُ بدراسةُ مفصّلة لما كَتبوُه تحديداً في بابِ الدّفاع عن السنّة وردِّ الشُّبهات، مع استعراضٍ وتصفُّحٍ لكتاباتهم التي يغلب على ظنّي وجود مادة علميّة فيها، مستعيناً ببعض الفهارس العلميّة لا سيما فهارس الفوائد والمسائل التي وضعت على مؤلفاتهم.

- كما لاقَيتُ شدّةً وعناءً في أَخذ تصّورٍ كُلّيٍّ حولَ كلّ موضوع تتعلّق به الشُّبهات التي أُثيرت حول السنّة لكثرة وتنوُّعها، لا سيما وقد تناولتها في عامّتها كتابات المحدِّثين المعاصرين.

وفي الختام: أحمدُ الله - سُبحانه وتعالى- على عونه لي وتوفيقه لإتمام هذه الدِّراسة التي كُنت أوّل المستفيدين منها، وإنّي لأرى لزاماً عليّ أن أُسجّل وافر شُكري، وعظيم امتناني، لشيخي الأستاذ الدُّكتور نصر سلمان - حفظه الله -، الذي أحاطني بكريم سماحته، وجميل حلمه، وسعة صبره عليّ، حتّى خرجَ ما أعددتهُ على حالٍ أرجو أن يكونَ عند حُسنِ ظنّ مشرفي وأساتذتي من بعده، والله أسألُ أن يوفّقني وسائر مشائخي وأساتذتي إلى ما فيه الحقُّ والصّواب، وأن يجعل ما كتبتهُ حُجّة لي، وأن يجعل لقلمي ومقوّم اعوجاجه أوفر الأجر والثواب.

وصلّى الله على نبيّنا محمّد وعلى سائر الآل والأصحاب.

مبحث تمهيدي:

وفيه:

المطلب الأوّل: التعّريف بمشاهير المحدِّثين في العصر الحديث.

المطلب الثّاني: الطّعن في السنّة تاريخه واتِّجاهاته.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأول: التعريف بمشاهير المحدّثين في العصر الحديث (المعلّمي، محمّد عبد الرزّاق حمزة، أبو شهبة، الألباني):

❖ إطلالة حول مصطلح المحدِّث:

يعدُّ مصطلح المحدِّث من الألقاب التي كانت تُطلق على طائفةٍ قد تأهّلت وعُرِفت بأوصافٍ معيّنةفلم يكن لقبًا يُمنح هكذا.

والنَّاظر فيما كتبه العلماء -لاسيما السّيوطي في مُقدمة كتابه تدريب الرّاوي- حول هذا اللّقب ينتهي إلى النّتائج التّالية:

1- أنّ لقب المحدِّث يختلف استعمالُه وإطلاقُه من زمن لآخر بحَسَب مُعطيات كلّ عصر والمستوى العلميِّ السَّائد فيهولذلك لما كان العلم فيمن تقدّم قويًّا - لا سيما من جهة قوّة الحفظ وكثرته- جعلوامَنْ لَمْ يَكْتُبْ عِشْرِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ إِمْلَاءً لَمْ يُعَدَّ من أصحاب الحديث[1]،بل روى الخطيب عن أَحْمَدُ بْنُ الْعَبَّاسِ النَّسَائِيُّ،قَالَ: «سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ مَعَهُ مِائَةُ أَلْفِ حَدِيثٍ،يُقَالُ: إِنَّهُ صَاحِبُ حَدِيثٍ؟قَالَ: لَا، قُلْتُ لَهُ: عِنْدَهُ مِائَتَا أَلْفِ حَدِيثٍ،يُقَالُ: إِنَّهُ صَاحِبُ حَدِيثٍ؟قَالَ: لَا، قُلْتُ: لَهُ: ثَلَاثُمِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ؟ فَقَالَ بِيَدِهِ كَيْفَا،وِيُحَرِّكُ يَدَهُ وَيَسْوِقُ ، وَأَوْمَأَ غَسَّانُ بِيَدِهِ كَذَا وَكَذَا،يُقَلِّبُهَا»[2]، ومع تأخُّر الزّمان، وقلّة العلم، وضُعف الهمم صار ما يُحكى عن المتقدِّمين عزيزًا حتى قال ابن حجر عند ذكره لقب الحافظ وهو أرفع من المحدّث: « فَهِيَ أَعْلَى صِفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ، وَأَسْمَى دَرَجَاتِ النَّاقِلِينَ، مَنْ وُجِدَتْ فِيهِ قُبِلَتْ أَقْوَالُهُ،وَسُلِّمَ لَهُ تَصْحِيحُ الْحَدِيثِ وَتَعْلِيلُهُ،وَغَيْرُ الْمُتَحَقِّقِ لَهَا يَقِلُّ

(1) رواه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع عن أبي بكر بن أبي شيبة، ج1 ص77.

(2) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السامع، ج1 ص77.

معدومُهم ويعزُّ بل يَتعَّر وجودهفهم في قلّتهم بين المنتسبين إلى مقالتهم أعزُّ من مذهب السّنة بين سائر الآراء والنِّحل،وأقل من عدد المسلمين في مُقابلة جميع أهل المِلَل»[1].

ولما حاول فتح الدِّين بن سيِّد النّاس وضع حدٍّ للمحدّث أشار إلى اعتبار الزّمان فقال: « وأمّا ما يُحكى عن بعض المتقدِّمين من قولهم: كُنّا لا نعدُّ صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث في الإملاء،فذلك بحسب أزمنتهم، وأمّا المحدِّث في عصرنا فهو: من اشتغل بالحديث روايةً ودرايةً، وجمع رواةً ،واطّلع على كثير من الرُّواة والرِّوايات في عصره ، وتميَّز في ذلك حتّى عُرف فيه حفظُه واشتُهر فيه ضبطُه. . . »[2].

2- أنّ مما شاع غلطًا حول مفهوم لقب المحدُّث قصْره على جانب الرِّواية فقط، دون اعتبارٍ لجانب الدِّراية والفهم، ولعل الخلل دخل على هؤلاء من جهة حدٍّ من تقدّم لقبَ المحدِّث بمن حفظ قدراً معيّنا من الأحاديث بأسانيدها،فظنّوا أنّ ذلك بمعزل عن الفهم والفقه، وليس الأمر كذلك، بل إنّ الحفظ والفهم عند من تقدّم قرينان لا يفترقان، لكن لما كان الفهم حاضرًا في عامة ما تحّملوا كان التّفاوت بينهم راجعاً أساساً إلى قدر المحفوظ، فجاء كلامهم منصباً على الحفظ، يقول أبو شهبة: «ومما ينبغي أن يُعلم أنّ أهل العصور الأولى من المحدِّثين كانوا يجَمعون إلى الحفظ الفَقاهة والفهم، والعلم بالعلل والرِّجال، والنَّاسخ والمنسوخ، وأنَّ منهم من مزج الحديث بالفقه والاجتهاد في الأحكام، كما صنع البخاري في تراجمه وتبويب كتابه، والإمام مالك في موطّئه، والتِّرمذي في سننه، ومنهم من لم يصنع ذلك اقتصاراًعلى المتون والأسانيد لا عجزًا ولا قصورًا في الفقه والفهم بل اقتصارًا على الجمع، وذلك كما صنع الإمام مسلم والنَّسائي وأبو داود وابن ماجه وغيرهم كثيرون، وأمّا ما يتقوّل به بعض المغرضين على أئمة الحديث، وأنّهم كانوا زوامل أسفار لا يعلمون ما يحملون، فهذا الوصف أبعد ما يكون عن

(1) النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبي عبد الله محمد بن جمال بدر الدين الزركشي، تحقيق: زيد العابدين بلافريج، أضواء السلف – الرياض، ط1، 1419هـ - 1998م، ج1 ص55.

(2) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدِّين السيوطي، تحقيق أبو قتيبة الفاريابي، دار طيبة، دط، دت، ج1 ص37، 38.

أهل القرون الأولى الذين جمعوا الأحاديث والسنّة، ودوّنوها في الصِّحاح والسنَنِ والمسانيد والجوامع، وهذا النَّوع من المحدِّثين الذين جعلوا همَّهم الحفظ فقط إنّما كان في العصور المتأخرة ممّن لا عناية لهم بالفقه والدِّراية والتَّحقيق، وهم الذين عناهم الحافظ أبو الفرج بن الجوزي في كتابه "صيد الخاطر"والتّاج السّبكي في بعض كتبه»[1].

3- أنّ لقب المحدِّث في زماننا لا بدّ من التّسامح في إطلاقه كما تسامح فيه من تقدّمنا لاختلاف الزّمان، وضُعف العلم، وقد أشار إلى هذا أبو شهبة بقوله: « أما في عصورنا هذه فينبغي التّسامح في ذلك، وإلاّ فإنّنا لا نجُدمن ينطبق عليه وصف المحدِّث فضلاً عن غيره من الألقاب ومن قبلُ لاحظ بعض الأئمة عزّة من يطلق على هذه الألقاب فما بالك بعصرنا هذا»[2]وقد حاول أبو شهبة بناءً على هذا الوصولَ إلى حدٍ للمحدِّث يتناسب مع عصرنا فقال: « وغاية المحدِّث في عصرنا – إن جُود- أنْ يحيط بعلم الحديث روايةً، والقدرة على البحث، والتّفتيش عن الرِّجال، وجرحهم وتعديلهم من بطون الكتب،وقراءة الكتب الستّة والموطأ والمسند والمستدرك وسنن الدّارقطني والبيهقي ونحوها، وكثرةَ المداومة على قراءة هذه الكتب، والبحث والتّفتيش حتى تتكّون عده ملكةٌ بالعلم بما فيها، بحيث يتمكّن من استخراج أيِّ حديث منها إذا أراد،والعلم بمعظمِ الأحاديث فقهًا وغريبًا» ثم استدرك على نفسه فقال: « ولا أدري ما إذا كان يوجد في عصرِنا هذا من يستأهل لقب المحدِّث مع التّسامح أم لا؟ لقد أصبح لقب المحدِّث يُمنح لمن دون ذلك بكثير»[3]، وصَدق رحمه الله فقد صار هذا اللّقب وغيره من الألقاب العلميّة يُطلق على الرّويبضة، والمتطفّل على العلوم، فمن شرح كتاباً في مصطلح الحديث أو ألقى درسًا في شرح أحد متون السنّة التصق لقب المحدِّث باسمه، وهذا البلاء قديمٌ في الأمة لشرفِ لقب المحدِّث وحرص النّاس على التّسمِّي به، وقد شكاه العلماء من قديم، فهذا الخطيب البغدادي يقول: «وقَدْ رَأَيْتُ خَلْقًا مِنْ أَهْلِ هَذَا الزَّمَانِ يَتَسَبَّبُونَ إِلَى

(1) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، دار الفكر العربي، دط، دت، ص21.
(2) المرجع نفسه، ص22.
(3) المرجع نفسه، ص22.

الْحَدِيث، وَيَعُدُّونَ أَنْفُسَهُمْ مِنْ أَهْلِهِ الْمُتَخَصِّصِينَ بِسَمَاعِهِ وَنَقْلِهِ، وَهُمْ أَبْعَدُ النَّاسِ مِمَّا يَدَّعُونَ، وَأَقَلُّهُمْ مَعْرِفَةً بِمَا إِلَيْهِ يَنْتَسِبُونَ، يَرَى الْوَاحِدُ مِنْهُمْ إِذَا كَتَبَ عَدَدًا قَلِيلًا مِنَ الْأَجْزَاءِ، وَاشْتَغَلَ بِالسَّمَاعِ بُرْهَةً يَسِيرَةً مِنَ الدَّهْرِ، أَنَّهُ صَاحِبُ حَدِيثٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَلَمَّا يُجْهِدْ نَفْسَهُ وَيُتْعِبْهَا فِي طَلَبِ عِلَلِهِ وَحَقِّقْتُهُ مَشَقَّةُ الْحِفْظِ لِصُنُوفِهِ وَأَبْوَابِهِ»[1].

والمقصود: أنّ الواجب على المشتغل بعلوم السنّة بوجه أخصّ أنْ يرعَى لهذا اللّقب وأشباهه حقّها، وأنْ لا يطلقها إلاّ على من تأهّل في هذا العلم بحيثُ **صار ما يعلَمه من تُراث الحديث بجميع فُنونه أكثر ممّا يجهلُه**، وهذا المقدار لابدّ منه، وأمّا ظاهرة التّوسّع في الألقاب فإنّها تعالج بعلاجَيْن[2]:

الأوّل: تفعيل ضرورة التّفريق بين الدّارس لعلوم الحديث وبين باحث في الحديث وبين من يسمى بالمحدِّث، فهذه مراتبُ ثلاث، وبين كل واحدة وأخرى مفاوِز ومراحل يقطعها المتعلّم بعلوِّ همّة، وشدّة حرصٍ، وغايةُ ما يبغيه عامّة من عُرف اليوم بالتّخصّص في علم الحديث وله إسهاماتٌ فيه، ومشاركاتٌ في المؤتمرات النّدوات أن يوسَم بباحث في الحديث وعلومه، وهذا أسلم لأنّه أدلّ على الحال، ووقعه على النّفوس أخفّ من لقب المحدِّث.

الثّاني: أن تعمل الأمّة على إيجاد أفراد مؤهّلين لنيل لقب المحدّث – بمعناه المتسامح فيه – فتسدّ هذه الفئة حاجة النّاس عن أولئك الذين تصدّروا فُمنحوا هذا اللّقب من العامّة والجهّال، لأنّ تصدُّر هؤلاء سببه وجود فراغٍ في السّاحة العلميّة والهويّة، إلاّ أنّ العمَل على إيجاد الكفء مسؤولية مشتركة بين علماء الحديث والجهات التي يناط بها الحفاظ على هذا اللّقب العلمّي، سواء كانت مؤسسات علميّة رسميّة كالجامعات الإسلاميّة أو كانت جهات ممّولة خيريّة.

- ونعم رقلّة من تأهّل لِلَقب المحدِّث في عصرنا إلاّ أنّ الله قيّض لهذه الأمّة رجالاً فحولاً، وأفراداً استعملهم لبلوغ هذه المرتبَة، وحيازة هذه المنزلة، فحملوا راية السنّة، وجدّدوا ما اندثَر من معالمها إتمّاما لوعده تعالى في بحفظ دينه، وقد اختّرت أربعة من محدّثي عصرنا قد سطع نجمُ

(1) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، دط، دت، ج1 ص75.

(2) أفاد بهما الأستاذ أحمد معبد عبد الكريم في لقاء له مع إحدى القنوات الإسلامية، وهو منشور على شبكة الإنترنيت.

علمهم،وتواطأت الأمّة على كفاءتهم وأهليّتهم، وظهر تمرّسهم بالسنّة وفنونها وهم كلٌّ من الشّيخ عبد الرّحمن المعلّمي رحمه الله (ت: 1386 هـ)، والشّيخ محمّد عبد الرّزاق حمزة رحمه الله (ت: 1392هـ)، والشّيخ محمّد أبو شُهبة رحمه الله (ت: 1402 هـ)، والشّيخ محمّد ناصر الدّين الألباني رحمه الله (ت: 1420هـ).

وسبب اختياري لهؤلاء يعود إلى اعتباراتٍ منها:

– سعة شُهرتهم في الأوساط العلميّة، وانطباق لقب المحدّث عليهم محلُّ اتفاقٍ بين المعاصرين في الجملة.

–أنّ فترةَ حياتهم (1313هـ -1895م-، 1420هـ- 1999م) تستوعب في الجملة عهد حركة الطّعن في السنّة في العصر الحديث،وبالأخصّ زمن اتّساعها وتأثيرها في العالم الإسلامي والعربي[1].

– أنّ أقاليمهم قد تنوّعت لتشمل قلب العالم الإسلامي، فمصر وبلاد الشّام وشبه الجزيرة العربية تمثّل صدر قوّة المسلمين ومنبع حضارتهم.

– أنّ الحملات الصليبيّة وما عبّأت معها من دعاة الاستشراق قد ركّزت عملها وجُهدَها على هذا الإقليم من دُول المسلمين، ومن أظهرها حملة نابليون على مصر وبلاد الشام، تلك الحملة التي صحبها عدد كبير من العلماء أغلبهم من المستشرقين[2].

– أنّ هؤلاء الأعلام (المعلمي، عبدالرزاق حمزة، أبو شهبة) قد برز لهم جهود في الدّفاع عن السنّة تمحورت في الجملة حول كتاب أبي رية[3] الذي يعدّ عصارة أفكار المدرسة العقليّة الحديثة في زمنهم، والذي جمع بين دفّتيه عامة الشّبهات التي يثيرها الطّاعنون حول السنّة النّبويّة، ومن هنا تظهر أهمية العناية بجهود هؤلاء الأعلام لأنّها ستشمل الرّد والمناقشة لعامّة الشبهات المثارة حول السنّة، الأمر الذي يساعد على إفادة الوسط العلمي على أوسع نطاق.

---

(1) ينظر:الإتجاهات المعاصرة في دراسة السنّة النّبوية في مصر وبلاد الشام محمد عبد الرزاق أسود، دار الكلم الطيّب، دمشق، ط1، 1429هـ-2008م، ص31-33.

(2) ينظر: المستشرقون والسُّنَّة، سعد المرصفي، مكتبة المنار الإسلامية ومؤسسة الريَّان، بيروت، دط، دت، ص13.

(3) محمود أبو ريّة: كاتب مصري كان منتسباً إلى الأزهر في صدر شبابه، فلمّا انتقل إلى مرحلة الثّانويّة الأزهريّة أعياه أن ينجح فيها، أكثر من تعثّر فعمل مصحّحاً للأخطاء المطبعية بجريدة في بلده، ثمّ موظفاً في دائرة البلديّة حتى أحيل إلى التّقاعد. من مُصنّفاته التي طعَن فيها في السنّة والصّحابة، أضواء على السنّة، وقصة الحديث المحمّدي، شيخ المضيرة (أبو هريرة) ينظر: السنّة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص466.

أولا – ترجمة عبدالرّحمن بن يحيى المعلّمي رحمه الله[1]:

1- إسمه: هو عبد الرّحمن بن يحيى بن علي بن أبي بكر، المعلّمي العُتمي، اليماني.

2- مولده ونشأته: ولد في أوّل سنة 1313هـ -1895م-، بقرية (المحاقرة) من عزلة (الطغن) من مخلاف (رزاح) من ناحية (عُتمة) في اليمن، وكَفله والداه، وكانا من خيار تلك البيئة، وهي بيئة متديِّنةٌ وصالحةٌ، ثمّ قرأ القرآن على رجلٍ من عشيرته وعلى والده قراءةً متقنةً مجوّدةً ، وقبل أن يختم القرآن ذهب مع والده إلى (بيت الريمي) حيث كان أبوه يمكث يعلّم أولادهم ويصلّي بهم.

ثمّ سافر إلى (الحجرية) حيث كان أخوه الأكبر محمّد بن يحيى رحمه الله كاتباً في محكَمتها الشرعيّة، وأُدخل في مدرسة للحكومة، كان يعلّم فيها القرآن، والتّجوي، د والحساب، واللّغة الكُتبيّة، فمكث مدّةً فيها، ومرض مرضاً شديداً، فحوّله أخوه إلى بيت أرملة هناك فمرّضته حتى شفاه الله، ثم جاء والدُه إلى (الحجرية)، وأوصى بتعليمه النّحو، فقرأ شرح الكفراوي على الأجرومية نحو أُسبوعين، ثمّ سافر مع والده.

ثمّ اتّجهت رغبتُه إلى قراءة النّحو فأكبَّ على كُتُبه، كما عَنِي بقراءة الفرائض، وعلم الفقه.

3- طلبُه لعلم الحديث:

شتغل بعلم الحديث، وقرأ في متون السنّة، حتى حصّل إجازةً من شيخ الحديث، في كلّية الجملة العثمانية بـ (حيدر آباد الدكن) الشيخ عبدالقدير محمّد الصديقي القادري، فقد قرأ فيها عليه شيئاً من الصّحيحين،وأجازه في عددٍ من كُتُب السنّة، وهو في عَقد الثلاثين.

4 – أعمالُه:

ارتحل إلى (جيزان) سنة 1329هـ، والتحق بها في خدمة السيّد محمّد الإدريسي أمير (عسير) حينذاك، فولّاه رئاسة القُضاة ، ولما ظهر له من ورعه، وعلمه، وزُهده، وعدله، لقّبه بـ (شيخ الإسلام)، وكان إلى جانب القَضاء يشتغل بالتّدريس، ومكث مع السيِّد محمّد الإدريسي

(1) وقد ترجم له أحدُ أفراد أُسرته وهو: عبدالله بن عبدالرّحمن بن عبدالكريم المعلّمي نظر ترجمتُه في: الأعلام للزركلي، ج 3 ص 342.

حتى وفاته الإدريسي سنة 1341هـ، فارتحل إلى (عدن) ومكث فيها سنةً مشتغلاً بالتدريس، والوعظ، وبعد ذلك ارتحل إلى (الهند)، وعيِّن في دائرة المعارف العثمانية بـ (حيدر آباد الدكن)، مصححاً لكتب الحديث وما يتعلق به، وغيرها من الكتب في الأدب، والتاريخ.

وبقي بها مدّةً، ثمّ سافر منها إلى مكّة المكرمة ووصل إليها في عام 1371هـ، وفي عام 1372هـ في شهر ربيع الأول منه بالذات عُيّن أميناً لمكتبة الحرم المكيّ الشّريف، حيث بقي يعمل بكلّ جدٍ وإخلاصٍ في خدمة وافد المكتبة من المدرّسين وطلّاب العلم، حتى أصبح موضع الثناء العاطر من جميع وافد المكتبة على جميع طبقاتهم، بالإضافة إلى استمراره في تصحيح الكتب وتحقيقها، لتطبع في دائرة المعارف العثمانية بالهند.

5 -وفاته:

توفي صبيحة يوم الخميس، السادس من شهر صفر سنة: 1386هـ-1966م، بعد أن أدّى صلاة الفجر في المسجد الحرام، وعاد إلى مكتبة الحرم، حيث كان يقيم، وتوفي على سريره رحمه الله -وقيل أنّه شوهد في مكتبة الحرم المكي منكباً على بعض الكتب، وقد فارق الحياة-.

6 - مؤلّفاته وما حقّقه من كتب[1]:

عني رحمه الله بالتحقيق وشيءٍ من التأليف للحاجة وكتبه عامةٌ بالتحقيق، ودالةٌ على سعة الاطلاع ومنها:

1- طلعية التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل.

2- والأنوار الكاشفة بما في كتاب أضواء على السنة من اللّبس والتضليل والمجازفة. وهو المحور الذي اعتمدته في إبراز جهود الشيخ رحمه الله.

3- ومحاضرة في كتب الرجال وأهميتها ألقيت في حفل كبرى افتتاح دائرة المعارف بالهند.

4- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، في مجلّدين وقد طبعته مكتبة المعارف

5- الاستبصار في نقد الأخبار وقد استفدت منه في مبحث عدالة الصحابة.

(1) وقد اعتنى العاملون في دار عالم الفوائد بتتبع آثار الشيخ وقد طبعت في 25 مجلداً.

ولرسائل أُخرى في مسائلِ م تفرِّقة طُبِعت ضِمَن مَجموعِه الأخيرِ في إِصدُار دارِ عالِم الفوائد.

وأما تَحقيقُه وتَصحيحُه وتَعليقاتُه على المطوّلات فكثيرةٌ منها:

1- التّاريخُ الكبير لُلبّخاري إلّا الجزءُ الثالث.

2- وخطأُ الإمامِ البخاري في تاريخه لابنِ أبي حاتمٍ الرّازي.

3- وتذكرةُ الحفّاظ للذّهبي.

4- والجرحُ والتعديلُ لابن أبي حاتمٍ الرّازي أيضاً.

5- وكتابُ مُوضح أوهامِ الجمعِ والتّفريقِ للخطيبِ البغدادي.

6- والفوائدُ المجموعةُ في الأحاديث الموضوعة للشّوكاني وله فيه مقدمة مليئة بدرر العلم.

كما شارك في تحقيق أُمهاتٍ حديثيّة تعاوناً مع مُلازمِه في دارةِ المعارف أهمُّها:

1- السُنن الكُبرى للبيهقي.

2- والكِفايةُ في علمِ الروايةِ للخطيبِ البغدادي.

ثانيا– ترجمة محمّد عبد الرزاق حمزة رحمه الله[1]:

1_ولادته ونشأته:

وُلد الشيخ محمّد عبد الرّزاق حمزة في إحدى قُرى مصر (كفر شكر) التي تقع قريباً من شمال القاهرة، سنة 1311هـ- 1893م.

تعلّم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم في مدرسة قريته، وبعد أن بلغ السّن القانونية أدخله والده الأزهر، وعرف منذ انتظامه في طلب العلم بالجدّيّة، والاجتهاد، والتفوق في مختلف المواد. انضمّ إلى المعهد الذي أسّسه السيد رشيد رضا– رحمه الله– أسماه (دار الدعوة والإرشاد). وكان حضور دروس السيّد رشيد رضا– رحمهما الله– باكورة اشتغاله بكتب الحديث، والتخصص فيها.

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى، اضطر صاحب »دار الدعوة« لإغلاق أبوابها، إلّا أنّ الشيخ محمّد عبد الرزاق حمزة لم ينقطع عن الاتصال بالسيّد رشيد رضا؛ فانتقل معه إلى إدارة مجلّة (المنار)، فكان السيّد يستعين به في تصحيح مقالات المجلّة، أو يعهد إليه بتنقيح بعض النُّصوص الخطيّة، أو المتون المطبوعة، أو تصحيح الكُتب التي أعادت طبعها دار »المنار«.

2_أعماله

_ تولّى منصب الإمامة والخطابة والتدريس في الحرمين الشريفين، ونظّم دروساً صباحية ومسائية في الحرم النبوي في الحديث، والتّفسير، والتوحيد. .

_كما أقبل على الدّروس العامّة في الحرم المكّي بهمة عالية؛ فقد خصَّص ما بين العشائين وبعد صلاة الفجر من كل يوم لدروس التفسير، والحديث.

3 شتغاله بعلم الحديث:

كان اهتمام بالحديث لموه الشُّغل الشَّاغل للشّيخ محمّد عبد الرّزاق حمزة، فقام بتأسيس دار الحديث بمكّة المكرّمة رفقة الشيخ عبد الظاهر أبي السمح، بعد استئذان جلالة الملك عبد

(1) ينظر: الأعلام، الزركلي، ج6 ص203، ومقدمة كتابه المقابلة بين الهدى والضلال.

العزيز آل سُعود- رحمه الله- وذلك عام (1350 هـ 1931 م)، فكان الشيخُ محمّد عبد الرزّاق المدرِّس الأول بها.

-وفي عام (1372 هـ 1952 م)،انتُدبَ الشيخ محمّد بن إبراهيم للتدريس في المعَهد العلمي بالرياّض، فبقي هُناك سنةواحدةً عاد بعدها إلى مكّة المكرّمة.

4_وفاتهُ:

اشتدّت عليه وطأةُ المرض، واستمّر كذلك حتى توُفي من بعد ظُهرِ يوم الخميس، في الثاني والعشرين من شهرِ صفرٍ عام1392 هـ _1972 م، ودُفِنَ بمكّة.

5_آثاره العلميةّ.

1- كتاب »الشواهد والنصّوص«.

2- رسالةٌ في الردِّ على بعضِ آراء الكوثري.

3- كتاب »ظُلمات أبَي رية«،

4- »عُنوان المجد في تاريخ نَجد" لابن بشر، طبعة مكّة.

5- مَورِد الظمآن إلى زوائد ابنِ حبّان.

6- الباعِث الحثيث إلى فنِّ مصطلحِ الحديث.

7- تعليقات على «الكبائر» للذهبي.

8- ومن الرسائلِ التي ألّفها وتُطبَع رسالة (الحمد لله ربِّ العالمين في الفَواِلعُ قول والأديان)

9- نقد لكتاب (الأغلال) لعبد الله القصيمي.

10- المقابلة بين الهدُى والضلال.

ثالثا– ترجمة مُحمّد أبو شُهبة رحمه الله:

1 –اسمُه: مُحمّد بن مُحمّد بن سُويلم، أبوُ شُهبة،أبُو السعادات.

2–مولدُه ونشأتُه: وُلد رحمه الله بقرية «منية جناج» الواقعة على ضفاف نَهر النِّيل، فرعُ شَهد، التّابعة لمركز ومدينة دسوق – مُحافظة كَفر الشَّيخ – في 25 شوال 1332هـ - 15/9/1914م.

أتمَّ حفظَ نصف القُرآن الكريم بكُتَّاب القَرية إلى جانب تعلُّم القراءة والكتابةَ، وأُصول الدِّين.

ولّما فتُحت المدارس الأوليةّ التحَق بمدرسة قريته، أتمّ بها حفظَ القرآن الكريم، وأخذَ الشّهادة الأوليةّ في سنِّ الثانية عشرة .

3–اشتغالُه بالسُنّة:

وفي عام 1353هـ - 1935م التحق بكُلّية أُصول الدِّين.

وفي عام 1357هـ - 1939م، أخذَ الشّهادة العالية، وكان من الأوائل، فالتحَق بقسم الدراسات العليا «**شُعبةُ التفسير والحديث**».

وهُنا تبدأُ علاقةُ الشيخ المباشرة بعلوم السنّة ودراساتُها فهو طالبٌ في الدِّراسات العليا.

وفي عام 1363هـ - 1944م، نجَح في الامتحان التمهيدي للعالميّة.

وفي ذي الحجَّة 1365هـ - نوفمبر عام 1946م، نوقش في رسالة " الدُّكتوراه" التي بعنوان: " الوضعُ في الحديث ورد شبه المستشرقين وغيرهم من الباحثين" أمام لجنة خُماسية من كبار العلماء، فنالَها بدرجة الامتياز، لم أتمكن من رؤيتها.

4_أعمالُه:

في رجب 1384هـ - ديسمبر من عام 1964م،عُين مدرّساً بكُلية أُصول الدين، ثُمّ قُدِّم إلى أستاذ مساعد، ثم أستاذ،ثم عميداً لكُلّيةّ أُصول الدين بأسيوط، أول كُلّية بأول فرع أُنشئ لجامعة الأزهر في مصر، وما زال يسير بالكُلّية قدماً حتى اكتملت سنواتُها الأربع في عام 1393هـ - 1973م، وتخرّجت أولُ دُفعة في هذا العام.

في مطلع حياته العلميّة يأوي إلى المملكة العربية السعوديّة للتدريس بالمعهد العالي السعودي، الذي صار كُلّيّة للشريعة، وشارك في وضع المناهج الدينيّة والعلميّة في القُطر الشّقيق.

وفي عام 1342هـ - 1963م، يأوي إلى كُلّيّة الشريعة بجامعة بغداد، فمكث بها عاماً، واظب فيه على درس الجمعة في مسجد الإمام أبي حنيفة النُّعمان.

وفي عام 1345هـ - 1966م، أُعير للجامعة الإسلاميّة بأم درمان بالسُّودان، فمكث فيها نحو ثلاث سنوات، كانت تُوفده الجامعة كلّ رمضان إلى غرب السودان.

قلت: وهذا التّنقل بين أقطار بلاد المسلمين شرقاً وغرباً، لاشكّ أنّ له أثراً في تكوين شخصيّة الشيخ العلميّة وتعرّفاً على العلماء والشيوخ وخبر بقاع المسلمين، ومدى قربهم أو بعدهم عن نبعي الدّين الصّافي القرآن، والسنّة، أنّ تطوافه في بلاد المسلمين أطلعه على أثر الحملات المعادية للإسلام، وبعد تأثيرها في الوحيين، فلعلّه كان أحد الأسباب التي جعلت الشيخ يُنفق حياته للدّفاع عن القرآن، والسنّة، يظهر هذا جلياً من مؤلفاته.

5_ وفاته:

توفي رحمه الله في أيام مباركة – أيام عيد الفطر، بعد فريضة الصّيام في صباح يوم الجمعة، الموافق 5 شوال 1403هـ - 1983/7/15م عن عمر يناهز تسعة وسبعين عاما، قضاها عالماً عاملاً، وداعية مجاهداً.

6_ مؤلّفاته:

اهتّم بالتأليف في القرآن الكريم علومه، والسنّة النبويّة المشرفة علومها، والفقه، والتشريع، والسيرة النبويّة، ضمن كثيراً من كتبه الرّد على المستشرقين، والمبشّرين والملحدين.

ومؤلّفاته كثيرة وأقتصر منها على ما يناسب موضوع الدّراسة:

1. أعلام المحدّثين »مجلد«.
2. السّيرة النبويّة في ضوء القرآن والسنّة، »مجلدان«: دار البشير جدّة.
3. دفاع عن السنّة وردّ شبه المستشرقين والكُتّاب المعاصرين، »مجلد«: مكتبة السنّة.

4. الإسرائيليات والموضُوعات في كُتُب التفّسير، »مُجلد«: مكتبة السنّة.
5. الوسيط في علوم الحديث، »مجلد«: مكتبة السنّة.
6. رسالةٌ في الإسراء والمعراج: مكتبة السنّة.
7. في رِحاب الكُتُب السِتّة: مجمع البحوث.

وقد جَمعتُ وأعددتُ للنّشْرِ جملةً من مقالاتِه وبُحوثِه منها:

1. من أعلامِ الإسلام: جمع وإعداد الشيخ أحمد مصطفى فضلية.
1. الإسلام وقضايا العصر؛ جُزءان: جَمع وإعداد الشيخ أحمد مصطفى فضلية.
2. قضايا وأراء في ضوء الإسلام: جمع وإعداد الشيخ أحمد مصطفى فضلية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

رابعا– ترجمة محمّد ناصر الدّين الألباني رحمه الله:

1– ترجمة الألباني لنفسه[1]:

جاء في ترجمته لنفسه أنّه من بلدة « أتقودرة» عاصمة ألبانيا، هاجر إلى سُوريا فراراً مع والده بدينه من ثورة « أحمد زوغو».

– توجّه إلى دراسة الحديث والسنّة، أصولاً وفقهاً، دون توجيه من أحد.

+ هتم بالدّعوة إلى العقيدة الصّحيحة، والتّرغيب في إحياء السُنن الصّحيحة المهجُورة، فأُوذي و سُجن بسبب ذلك.

ا –نتقل إلى عديد من الدُّول العربيّة والأُوربيّة،داعياً إلى التوحيد و السنّة، و نفع الله به.

2–الترجمة لحياته:

1ا_سمه: هو محمّد أبو عبد الرحمن محمّد ناصر الدّين بن نُوح ادم، الألباني

2مولده ونشأته: وُلد في مدينة«أشقودرة» عاصمة ألبانيا آنذاك سنة: 1332 هـ-1914م.

نشأ بها تسع سنوات ثمّ هاجر والده (كان من فقهاء الحنفية في بلده)ففترة الحاكم العلماني « أحمد زوغو» بدينه و عقيدة أبنائه و أخلاقهم إلى بلاد الشّام – سوريا تحديداً.

– تلقّن تعليمه الأولي بالمدارس النّظاميّة، ثمّ تعلّم مبادئ الشّريعة على والده وبعض الشّيوخ وكان مولعاً بالقراءة منذُ صغره.

–كانت مهنته التي يكسب منها قوته «إصلاح السّاعات».

3طلبه لعلم الحديث:

ذكر رحمه الله أنّه بدأ شغفه بعلم الحديث حينما وقف على جزء من «مجلّة المنار»، حيث وقع فيه على بحث بقلم السيّد رشيد رضا يصف فيه كتاب «الإحياء للغزالي » بأُسلوب نقدي علمي، قاده إلى قراءة واستنساخ تخريج الحافظ العراقي على الإحياء، و هو« المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من أخبار ».

(1) ذكرها في معرض تخريجه لحديث في فضل سكنى الشام، السلسلة الصحيحة، ج7 ص 615، 617.

وهنا نرى ا رتباط الألباني بمجلّة المنار، وبما كانت تنشُر من بُحوث في السنّة وما يتعلّق بها، ولا يخفى على كلّ من طالع جُملةً من الأبحاث المنشُورة في «مجلّة المنار»، والتي كان بعضُها أحياناً يُشكّك في السنّة وحُجّيّتها، كمقال تُوفيق صدقي" الإسلام هو القُرآنُ وحدُه"، وفي بعضها طعْن وتضعيفٌ لأحاديث الغيب، كأحاديث الدّجال، ونُزول عيسى، وخُروج المهدي. . . على طريقة العقلانيين، فهذا الارتباط بمجلّة المنار، والتتبُّع لمقالاتها، يفتُح أمامنا فائدة عظيمة وهي أنّ الألباني كان مُطّلعاً على بعض موجات الطّعن في السنّة منذ نشأته، وربّما جاءت بعضُ كتاباته وبُرُوده تفنيداً لمضمُون تلك الأبحاث.

ا-هتّم بعلم الحديث، فاق كثيراً من أهل زمانه لما وقَفَ عليه من دواوين مخطُوطة في هذا العلم بالمكتبة الظاهريّة.

كان شديد الإتباع للسنّة ناصراً لها عابداً زاهداً متواضعاً.

4_مُؤلفاتُه: قد تعددت وتنوعت، وكان يهدف من خلالها إلى تحقيق مشُوعه الكبير: تقريبُ السنّة بين يدي الأمّة"وقد برزت له كتابات عديدة، بين رسائل ومقلات في قضايا الدّفاع عن السنّة، والردّ على الطّاعنين فيها، بأُسلوبٍ مباشرٍ وغيرِ مباشرٍ، من ذلك:

- أحاديثُ الإسراء والمعراج.
- الحديث حجّةٌ بنفسه في العقائد والأحكام.
- قصة نُزول عيسى وقتله الدّجال.

منزلةُ السنّة في الإسلام بيان أنّه لا يُستغنى عنها بالقرآن.

الرّد على كتاب المراجعات لعبد الحُسين.

- كيف يجُب أن نُفسر القُرءان،العودة إلى السنّة.
- كما أنّ له رُدوداً ومناقشات عديدة لأعداء السنّة في سلسلتي الأحاديث الصّحيحة، والضّعيفة والموضوعة.

5_أعماله:

أُختِير عُضواً في لجنة الحديث، في عُهدَة الوِحدَة بين مصر و سوريا للإشراف على نشر كُتب السنّة و تحقيقها.

- عمل أُستاذاً لمادّة الحديث بالجامعة الإسلاميّة من سنة 1381-1383هـ.

اُختِير عُضواً في المجلس التأسيسي الأعلى للجامعة الإسلاميّة (1395-1398هـ).

مُنِح جائزة الملك فيصل العالمية لسنة 1419هـ، عن جُهوده في خدمة الحديث النّبوي تخريجاً، و تحقيقاً، و دراسةً.

6_وفاته:

وكان ذلك يوم السبت 22جمادى الآخرة 1420هـ-2 أكتوبر 1999م قُبيل المغرب، فرحمه الله رحمةً واسعةً.

المطلب الثّاني: الطّعن في السنّة تاريخُه واتّجاهاتُه:

أولاً- تاريخ الطّعن في السنّة:

1- نشأة الفرق:

لقد نشأ جيلُ الصّحابة رضي الله عنهم كما كوّنهم نبيّهم صلّى الله عليه وسلّم على المحجّة البيضاء ليلُها كنهارها، فكانت عقيدتُهم بذلك مبنيةً على كتاب الله وسنّة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ولم تنشأ فيهم البدعُ العلميّة ولا العمليّة، ثمّ نشأت نوابتُ في الأمّة بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، وبدايات خلافة عليٍّ رضي الله عنه خالفت جماعة المسلمين في عقيدتها وآرائها، وتبنّت بذلك وجهات بدعيّة، وآراء محدثة، يقول ابن تيميّة رحمه الله -مبيناً تاريخ نشأة البدع-: « واعلم أنّ عامّة البدع المتعلّقة بالعموم والعبادات في هذا القدر وغيره إنّما وقع في الأمّة في أواخر خلافة الخلفاء الراشدين كما أخبر به النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم حيث قال: {مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي}[1]»[2]، وكانت أولى البدع ظهوراً بدعةُ الخوارج بعد مقتل عثمان، ثمّ بدعةُ التّشيُّع متمثّلة في السَّبئيّة، ثمّ نشأت بدعةُ القدر والإرجاء في آخر عهد صغار الصّحابة كما برع موعُ بادة بن الصّامت، فأنكروها، وتبرؤوا من أصحابها، وفي عهد التّابعين ظهرت بدعةُ الاعتزال، متمثّلةً في موقفها من صاحب الكبيرة، ثمّ توالت البدع.

وقد كانت آراء هذه الفرق ومعتقداتُها متعدّدةً متنوعةً، فكانت كلُّ فرقةً لها مواقفها وآراءها التي تُخالف بها ما كان عليه المسلمون الأوائل، ويُمكن أن أذكر لمحةً سريعةً عن ثلاث فرقٍ كبرى

---

(1) أخرجه أبو داود، باب في لزوم السنّة، برقم(4607) وأخرجه ابن أبي عاصم في السنّة، برقم (59). وصحّحه الألباني في تحقيقه له، ص30.

(2) مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ_1995م، ج10 ص 354.

تتابع عددٌ من العلماء والباحثين[1] على إبراز موقفها من الاحتجاج بسنّة النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم، وهم الخوارج والشيعة والمعتزلة.

2- موقف الفرق القديمة من السنّة:

لقد اقترن ظهور الفرق المنحرفة كالخوارج، والمعتزلة، والشيعة نتشار آراء ومعتقدات لها تبنّتها، وفارقت جماعة المسلمين لأجلها، وقد كان لهذه الآراء والمعتقدات أثر المباشر في انحراف هذه الفرق في مصادر التلقي والاستدلال، وحيثُ أنّ السنّة النبويّة مصدرٌ من مصادر التلقي والاستدلال، فإنّ مشاقّة تلك الفرق لسبيل السلف الأوائل جنى أول ما جنى على السنّة النبويّة، وبيانُ هذا كما يلي:

- موقفُ الخوارج:

تعدُّ الخوارج من أولى وأشهر الفرق التي ظهرت في تاريخ الأمة الإسلامية، بل هم أول الفرق في تاريخ الإسلام يقول ابن تيمية: « وَأَوَّلُ بِدْعَةٍ حَدَثَتْ فِي الْإِسْلَامِ بِدْعَةُ الْخَوَارِجِ وَالشِّيعَةِ، حَدَثَتَا فِي أَثْنَاءِ خِلَافَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ»[2].

فظهور الخوارج كفرقة لها آراء خاصّة، وتجمُّع قويّ، واتجاه معيّن كان -كما ذكر ابن تيميّة- في خلافة عليٍّ رضي الله عنه[3] حين خرجوا عليه والتحموا ضدَّه في معركة النهروان

ينظر: السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى بن حسني السباعي، المكتب الإسلامي: دمشق، ط 3، 1402 هـ - 1982 م، ص127-142، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، دمشق، ط1، 1400هـ-1980م، ص22-25، كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها، عماد السيد محمد إسماعيل الشربيني، ط 1، 1422 هـ - 2002م، ص64-112، السنة في مواجهة الأباطيل(ضمن سلسلة شهرية باسم دعوة الحق)، محمد طاهر بن غلام رسول، رابطة العالم الإسلامي، مكة، العدد 12، ربيع الأول، 1402هـ، ص27-34.

(2) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج3 ص273.

(3) وقد سبق هذا ظهور نزعاتٍ خارجية في عهد النّبوة واتسعت عند مقتل عثمان إلا أنها لم تأخذ منحى اتجاه له مبادئ وأفكار. ينظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، غالب بن علي العواجي، المكتبة العصرية الذهبية، جدة، ط4، 1422هـ-2001م، ج1 ص232-234.

الشّهيرة[1]، وقد ظهرت للخوارج عندها آراء عُقديّة ومواقفُ فكريّة من أشهرها حكمهم في مرتكبي الذّنوب، وموقفهم من عموم المسلمين المخالفين لهم، فأما مرتكبي الذّنوب والمعاصي فقد قالوا بكفير العُصاة كفراً مخرجًا من الملّة، وأنّهم مخلّدون في النّار مع سائر الكفّار، وأما عن موقفهم من عموم مخالفيهم فهم مُجمعون على أنّ مخالفيهم يستحقّون السّيف ودماؤهم حلال، ومن خلال هذين الأصلين حكموا بكفر صحابة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم الذين وُجدوا بعد فتنة التّحكيم؛ فصاروا يكفّرون علياً وابنيه وابن عبّاس وأبا أيّوب الأنصاري، ويكفّرون أيضا عُثمان وعائشة وطلحة والزّبير، وكلّ من لم يُفارق عليا ومعاوية بعد التّحكيم[2]، وأجروا قاعدتهم على رواة الأخبار ونقلة الحديث لكونهم مخالفين لمذهبهم، راضين عن مواقف عليٍّ أو معاوية، يقول عبد القاهر البغدادي عند بيانه تحقّق النّجاة لأهل السّنة والجماعة: «فكيف يكون على سنة الصّحابة من يقول بتكفيرهم، ثمّ نقول كيف يكون الرّافضة والخوارج والقدريّة والجهميّة والنّجارية والبكريّة والضرارية موافقين للصّحابة وهم بأجمعهم لا يقبلون شيئا ممّا روي عن الصّحابة في أحكام الشّريعة؛ لاهتمامهم قبول روايات الحديث، والسّير، والمغازي من أجل تكفيرهم لأصحاب الحديث الّذين هم نقلة الأخبار والآثار، ورواة التّواريخ والسّير؛ ومن أجل تكفيرهم فقهاء الأمة الّذين ضبطوا آثار الصّحابة، وقاسوا فروعهم على فتاوى الصّحابة»[3].

ويؤكد السّباعي أثر موقف الخوارج في تكفير جمهور الصّحابة على موقفهم من أحاديث السنّة التي جلّها من طريقهم فيقول: « إنّ الخوارج على اختلاف فرقهم يعدّلون الصّحابة جميعًا قبل الفتنة، ثم يكفّرون علياً وعثمان وأصحاب الجمل والحكَمَيْن ومن رضي بالتّحكيم وصوّب الحكَمَيْن أو أحدهما، وبذلك ردّوا أحاديث جمهور الصّحابة بعد الفتنة، لرضاهم بالتّحكيم

(1) ينظر تفاصيل المعركة في كتاب التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر طاهر بن محمد الاسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1403هـ - 1983م، ص48، 49.

(2) ينظر: الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1387هـ- 1977م، ص307.

(3) الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، ص308.

واتّباعهم أئمة الجور على زعمهم فلم يكونوا أهلاً لثقتهم»[1].

- موقفُ الشيعة:

تعدُّ الشّيعة من أوائل الفرق ظهوراً في تاريخ الأمّة الإسلاميّة، وقد مرّت معنا قريباً عبارة ابن تيميّة في أنّ الشّيعة قد وجدت ازامناً مع ظُهور الخوارج تمثّل الجانب المضاد لموقف الخوارج من جهة ولائهم المفرط لعليٍّ رضي الله عنه وشيعته، وقد أدّى بهم هذا الغلو إلى التّحامل على عموم الصّحابة زاعمين أنّ النبي صلى الله عليه وسلّم أوصى بالإمامة (الخلافة) لعلي -رضي الله عنه-من بعده مباشرةً، وأنّ الصّحابة خالفوا أمر رسول صلى الله عليه وسلم في تلك الوصيّة واغتصبوا حق عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وبنوا على هذا عقيدتهم في الصّحابة - رضي الله عنهم- فزعموا أنّهم كفّار منافقون، مخادعون لله ورسوله، ولا يستثنون إلّا خمسة، أو سبعة، أو بضعة عشر، على خلاف بينهم في هذا، والمجمع على استثنائهم هم: سلمان الفارسي، وعمّار بن ياسر، وأبو ذرٍّ الغفاري والمقداد، وجابر بن عبد الله الأنصاري[2]، وقد كان لهذه النظرة أثر الكبير في موقفهم من السنة النبويّة، إذ أنكر الشّيعة كل الأحاديث الّتي وردت عن طريق هؤلاء الصّحابة، بل إنّهم شنّوا هجوما عنيفاً على رواة الحديث كأبي هريرة وسمرة بن جندب، وعروة بن الزبير، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة وغيرهم، واتّهموهم بالوضع والتزوير والكذب فصارت السنّة المحتجّ بها عندهم لا تمثّل إلاّ ما جاء من طريق أئمتهم ومعدّليهم، وانخسفت بذلك أحاديث السنّة النبويّة الصّحيحة، وحلّت مكانها أحاديث مقطوعة الأوصال، مسلسلة بالكذّابين والمجاهيل، وساعدهم في كثرة ذلك توفُّر دواعي الكذب، وقلّة أو انعدام موانعه، فالحقد الدّفين على الصّحابة، والتشيُّع لآل البيت دعاهم للكذب، وتجويزهم للكذب، وتعبُّدهم بالتقيّة، قضى على كلّ مانعٍ من الكذب.

(1) السنة ومكانتها في التشريع، ص130.

(2) ينظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، غالب بن علي العواجي، ج1 ص 314.

- موقفُ المعتزلة:

المعتزلة فرقةٌ كلامية، كانت بداية ظهورها في زمن التّابعين على يد رجلٍ يُدعى واصل بن عطاء، وكان من تلامذة الحسن البصري رحمه الله تعالى ثم انحرف عن طريقته، وأسّس له فرقةً أُطلق عليها اسم: "المعتزلة" ذمًا لها[1]، وقد تفرّقت المعتزلة فرقاً كثيرة، واختلفوا في المبادئ والتّعاليم، ووصلوا إلى نحو عشرين فرقة بعضها يكفّر بعضا[2]، إلاّأنّيجمعهُم إطار عامٌ وهو الاعتقادُ بالأصول الخمسة وهي التوّحيد على طريقة الجهميةّ والعدْلُ على طريقة القدريةّ، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر على طريقة الخوارج[3]، وقد تميّزت المعتزلة وعرفت بتمجيد العقلِ وتقديسه حيث جعلوهسيّد الأدلّة، وقدّموه على الكتاب والسنّة، وأوقفوا معرفة الله تعالى عليه، والذي أوقعهم في هذا البلاء هو نَ هْلُم واعتمادُهم للفلسفة اليونانيةّ، كما أنّهم قدّسواُ قولَ أئمتهِم وجعلوا نتائج أفكارهِم دينًا يتعبّدون الله به.

كما أنّ آراء المعتزلِة لم تقف عند هذا الحدّ بل تطاول عددٌ من أئمة المعتزلة وكبرائهم على جناب الصّحابة – رضي الله عنهم– ورموهم بالفسق في الجملة، وردّوا شهاداتهم، يوضّح الاسفرائيني هذا الموقف فيقول: ثمَّ أحدثَ واصل بدعَة ثَالثَة. . . فزعَم أَنّ فريقي حَرْب الجمل كَانُوا فسقةً لَا بِعَينِه، ورتَّب على هَذَا فَقَالَ لَو شهد عَليّ رجلَان من هَذَا الْعَسْكَر ورجل من ذَلِك الْعَسْكَر لم أقبل،فَقيل لَهُ شهد من هَذَا الْعَسْكَر عليٌّ والْحسنوالْحُسَيْن وابْن عَبَّاس وعمار بن يَاسر رَضِي الله عَنْهُم ومن ذَلِك الْعَسْكَر عَائِشَة وطَلْحَة والزُّبَيْر هَل تقبل

(1) ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، النّدوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة: مانع بن حماد الجهني، دار النّدوة العالمية، ط4، 1420 هـ-2000م، ج1 ص64، 65، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام، غالب العواجي، ج3 ص1166.

(2) ينظر: التبصير في الدين، الأسفراييني، ص67، الفرق بين الفرق، البغدادي، ص18.

(3) وقد ألّف للمعتزلة وقنّن مبادئهم وأصولهم الفكرية والعقديةّ، وشرح أصولهم الخمسة إمام المعتزلة في عصره القاضي عبد الجبّار.

شَهَادَتهم فَقَالَ لَو شهدُوا جَمِيعهم على باقة بقَل لم أقبل»[1] وتبعه عطاء في الحمل على الصحابة كلّ من عمرو بن عبيد والنّظام وجماعة آخرون، ولذا قال ابن تيميّة: « وكان قدماء المعتزلة وأئمتهم، كعمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء وغيرهم متوقّفين في عدالة عليٍّ فيقولون أو من يقول منهم: قد فسقت إحدى الطائفتين؛ إمّا عليٌّ وإمّا طلحة والزّبير لا بعينها»[2].

فهذا المزيج من الأصول المحدثة، والمواقف الفاسدة، وتلك النّظرة المفرطة إلى حُكْم العقل، ونتائج عقول أئمتهم أثمرت لنا ثماراً مرّة في موقف المعتزلة من السنّة النبويّة، فصاروا لا يعتمدون من نصوص السنّة إلاّ ما وافق أُصولهم، وتمشّى مع عقولهم، وما خالفها حرّفوه وإلاّ رفضوه بحججٍ متعدِّدة فتارةً بكونه آحاداً ظنّي الدّلالة، وتارة بكونه من رواية غير مرضيٍّ لديهم، وتارة بكونه متناقضاً أو مخالفاً لحكم عقولهم وهكذا. . . ، وحقيقة حالهم أنّهم لا يعتبرون نصوص الوحي حجّة لازمة، ولا ينظرون إليها بعين التّعظيم والتّقديس، بل إذا أُوردوها فقصدُهم بذلك الاعتضاد بها لا اعتمادها وقد كشف ابن تيميّة عن حقيقة موقف المعتزلة وأشباههم من السنّة فقال: « والمقصود هنا أنّ السلف كان اعتصامهم بالقرآن والإيمان، فلمّا حدث في الأمة ما حدث من التفرّق والاختلاف صار أهل التّفرّق والاختلاف شيعاً، صار هؤلاء مدّتهم في الباطن ليست على القرآن والإيمان، ولكن على أُصول ابتدعها شيوخهم عليها يعتمدون في التوحيد والصفات والقدر والإيمان بالأصول وغير ذلك، ثمّ ما ظنّوا أنّه يوافقها من القرآن احتجّوا به، وما خالفها تأوّلوه؛ فلهذا تجدهم إذا احتجُّوا بالقرآن والحديث، لم يعتنوا بتحرير دلالتهما، ولم يستقصوا ما في القرآن من ذلك المعنى؛ إذ كان اعتمادهم في نفس الأمر على غير ذلك، والآيات التي تخالفهم يشرعون في تأويلها شرعوا من قصد ردّها كيف أمكن وليس مقصوده أن يفهم مراد الأصول، بل أن يدفع مناقضه عن الاحتجاج بها»[3].

(1) التبصير في الدين، الأسفراييني، ص68، 69.

(2) منهاج السنة النبوية، ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، تحقيق محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط1. ج1، ص31.

(3) مجموع فتاوى ابن تيمية، ابن تيمية، ج 13 ص 58، 59. وينظر: منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ج 7 ص 24.

3- موقفُ الفرق الحديثة من السنّة:

سبق معنا الكلام عن موقف الفرق القديمة من السنّة النبّويةّ، وإنّما قدّمت الكلام عليها مع أنّ دراساتنا إنّما تتناول الدِّراسات الحديثة والمعاصرة، لأنّ تلك الفرقَ وإن كانت قديمةَ النّشأة، إلّا أنّ أفكارها وآراءهَا في السنّة وفي غيرِها لا تزال تُطرُح وتبُثُّ في زمنناَ الحاضرِ بنفسِ المفاهيمِ والتّ صطلحاتِ، بل في الغالبِ تنُسجُ على منوالها وتُطرَّجعُ حَجرِها وبُجرِها، ومن تأّمل في مصادر المعاصرين من الطّاعنينَ وجدَ ها لا تُخرجعن كُتبُ أُولئ ك ووِاياتهم، ممّا يؤُكّد لك هذا التّتابعُ والتّماثُل، يقول محمد مصطفى الأعظمي- بعد توصّله إلى أنّ قرآني زماننا أشد إنكاراً للسّنّ ممن سبقهم- «وعلى كلٍ فالإتجاهات الحديثة في رفض السنّة لا تخرج عن اتّجاهات القرن الثاني، واستدلالاتُهم لا تضيف شيئا على استدلالات أسلافهم، وما أشبه الليلة بالبارحة»[1].

فإذا نظَرنا في واقعِ الأُمة اليوم نجُد آراء المعتزلة وأفكارهم لا زالت حيةً يتَشدّقُ بها المستشرقُون في كتاباتهم ودراساتهم حول الإسلام والسنّة، والتي ما قامت إلّا «لتقويضِ دعائم الإسلام والعُروبةَ، وإضعافِ الرُّوحِ الدِّينيةّ في المسلمين، كي يتَمَّ لُدُولهم ما تُريُد من الاستعمارِ والاستئثارِ بخيراتَ البلاد واستذلال رقاب العباد»[2]، ويأتي زعمُهم الذى يعَدُّونه أعمقَ العارفين بالحديث النبّويِّ المستشرقِ اليهودي "جولد تسيهر"[3] ليبُارك موقفَ المعتزلة من السنّة النبّويةّ، ويطُلق على وجهتهم في ردِّ الأحاديث بالعقلِ بأنّها الوجهةُ الصّحيحة التي يجُب أن تنُاصر وتؤُيدّ ضدّ المتشددين الحرفيين الجامدين على النُّصوص.

---

(1) دراسات في الحديث النبوي، مصطفى الأعظمي، ج1 ص29.

(2) دفاع عن السنّة وردّ شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، محّمد بن محّمد بن سُويلم أبو شُهبة، مكتبة السنّة، ط1، 1408هـ- 1989م، ص90.

(3) جُولد تسيهر: مُستشرقٍ مَجري يهَودي ،حَل إلى سُوريةّ وفلسطين ومصر، ولازم بعض علُماء الأزهر. له تصانيف باللّغات الألمانيةّ والإنكليزيةّ والفرنسيةّ. ترجم بعضها إلى العربية، قال السباعي: "عرف بعدائه للإسلام وبخُطورة كتاباته عنه، ومن محرِّري دائرة المعارف الإسلامية" كتب عن القرآن والحديث، ومن كتبه: "تاريخ مذاهب التفّسير الإسلامى" و"العقيدة والشّريعة في الإسلام" و "فضائح الباطنية" وغير ذلك، توفي: سنة 1921م.
ينظر: الأعلام، الزركلي، ج1 ص84، الاستشراق، السباعي، ص31.

وعلى درب "جولد تسيهر" وتلامذته من المستشرقين – في موقفهم من السنّة – سار بعض المغرضين من الذين استهوتهم الحضارة الغربية، فراحوا يمجّدون العقل ويحكّمونه في نصوص الشّرع قرآناً وسنّةً، فما وافق قولهم قبلوه وإلّا ردّوه، أو تأوّلوه تأويلاً يضرّ بعقيدة المسلم، ويصفون من يعتمد على ما وراء ذلك بالتأخر والانغلاق، ولا أدلّ على هذا – من خلال ما سأورده في هذه الدّراسة – من تشدّقات أبي ريّة وتبجّحاته في كتابه "أضواء على السنّة المحمدية"، فقد قال نتيجة لبحثه هذا: « أصبحت على بينة من أمري ما نسب إلى الرّسول من أحاديث، آخذ ما آخذ منه ونفسي راضية، وأدع ما أدع وقلبي مطمئن، ولا علي في هذا أو ذلك أي حرج أو جناح»[1]، فجعل عقله وهواه حكماً على نصوص السنّة يدع ما يخدمه ويترك ما يملي عليه عقله تركه، وهذا عين صنيع المعتزلة، والنّاظر في أحوال الخائضين اليوم في السنّة بالطّعن والتّشكيك يجد أنّ عامّتهم ينحو منحى المعتزلة في تمجيد العقل وتقديسه، وهم في ذلك بين مقلٍ ومستكثرٍ، الأمر الذي دفع العلماء والباحثين اليوم لأن يطلقوا على أصحاب هذا التّوجه لقب " أفراخ المعتزلة " أو "أصحاب المدرسة العقلية الحديثة"[2]، فأصحاب المدرسة العقلية الحديثة ما هم إلّا امتداد لأصحاب المدرسة العقلية القديمة . المعتزلة .، إلّا أنّ مواقف هؤلاء – من أصحاب المدرسة العقلية الحديثة – ليست على حدٍّ سواء، تباين آراء وأهواء في المعتزلة الأوائل نحو السنّة، ولذلك نجد فيهم من اشتطّ وأفرط حتّى صار حاله كالنّظّام وأشباهه، وهذا كحال أبي ريّة الذي بالغ به جنونه إلى جعل الدّين كلّه بدلائله القطعية والظنّية، محلاً للأخذ والترك تبعاً للهوى والعقل، الذي أوقعه بعد ذلك في التّناقض، حتى قال المعلّمي: « فهذا وأشباهه يجعلنا نشفق على أبي ريّة ومنه»[3]، وفي مسلك أبي ريّة وأشباهه،

(1) أضواء على السنّة المحمدية، محمود أبو ريّة، دار المعارف، القاهرة، ط6، ص9. وقد سقطت من النسخة التي اعتمدتها.

(2) ينظر تاريخ هذه المدرسة وأرآؤها في السنة النبوية وغيرها مع بيان منهجها وأهدافها في دراستها للإسلام من خلال كتاب "الإتجاهات العقلانية الحديثة لمؤلفه ناصر بن عبد الكريم العقل.

(3) الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنّة" من الزلل والتّضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحي بن علي المعلّمي اليماني، دار عالم الكتب – بيروت، دط، 1406 هـ / 1986 م، ص16.

سار طائفةٌ مَن الكُتَّاب والباحثين، بل حتّى العُلماء المُغرضين، قد اجترفتهم تلك الآراء والأهواء، فوقعوا في شراكها، وانزلقوا من لَبنها، وغرهم في ذلك الأُسلُوب العلميُّ المزعُوم الذي يدّعيه المستشرقُون، وأذنابُهم من المغرضين، وقد نعى السباعي على هؤلاء وتأسّف لحالهم فقال: « ومن المؤسف أن يسير وراء أعداء الإسلام في الحاضر فئةٌ ممّن لا نشكُّ في صدق إسلامهم من العُلماء والكُتّاب، ولكنّهم منخدعون بمظهر التّحقيق العلميّ "الكاذب"، الذي يلبُسه هؤلاء الأعداء من المستشرقين، والمؤرِّخين، والغربيين، عن حقيقة أهدافهم ومقاصدهم، فإذا هُم – وهُم مسلمون – ينتهون إلى الغاية التي يسعى إليها أُولئك – وهُم يهودٌ، أو مسيحيُّونَ، أو استعماريُّون – من إشاعة الشّك والريبة في الإسلام ولغته، من حيث يدرون أو لا يدرون، فالتقى أعداء الإسلام وبعض أبنائه على صعيدٍ واحدٍ، لا يُشرِّف هؤلاء ولا أولئك، لا في ميدان العلم، ولا في سجلّ التّاريخ»[1].

وأما عن موقف الشِّيعة اليوم من السنّة النبوية فحالهُم في هذا امتدادٌ لآراء الشيعة الأوائل، فلا تزالُ كتاباتُ أئمّتهم وعُلمائهم تنخر في أحاديث السنّة النّبويّة، بإنكار الأحاديث الصّحيحة، والطّعن في دواوين الإسلام العظيمة،والاكتفاء بكتب السنّة التي من طريق أئمتهم، وقد كان للصّحيحين النّصيبُ الأوفر، والسّهم الأكبر من طعونات الشيعة ونيلهم من أحاديث السنّة ودواوينها، فمما كتبوه في ذلك كتابُ أضواء على الصّحيحين من تأليف محمّد صادق النّجمي، و القول الصُراح في البخاري وصحيحه الجامع من تأليف فتح الله الأصبهاني وغيرهُا كثير.

(1) السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، السباعي، ص3.

ثانياً– الإتّجاهاتُ الطّاعنة في السنّة:

تناول كثيرٌ من الباحثين والدارسين الاتجاهات الطّاعنة في السنّة النّبويّة من جهة نقضها، وبيان آرائها وشُبهاتها،والمتصفِّح لما كُتب في هذا المجال يجدُ تنوعاً واختلافاً بين هؤلاء الباحثين والدّارسين في تناول هذه الاتّجاهات وتقسيمها وبحثها،وذلك أنّ الأهواءُ متعدِّدةٌ والسُبلُ متشتِّتةٌ، والطّاعنون في السنّة عَمدوا إلى ركنٍ شديد – وهو السنّة –ليهدموه، ويلجُوا منه إلى نسف دين الإسلام العظيم، فاستجلبوا في سبيل ذلك كلَّ معاول الهدم،وتعلّقوا بكُلِّ قصّة وحكاية، وسلكُوا كُلَّ سبيلٍ وغاية،فتعلّقت بذلك شُبهاتُهم، وتنوّعت مداخلُهم، وكثُرت مقالاتُهم، فلهذا تعسَّر جَمعُ شتاتها، وتتبُّعِ أطرافها، وتمييز حدودها،تنوعت لذلك الآراءُ والاجتهادات في جمعها وتقسيمها، وقد عمل بعضُ الباحثين على إيراد الشُبهة وجوابها، دون تحديد جهتها ومجالها،لأنّ التقسيم غايته التّوضيح والتّقريب، فإن أدّى إلى نوعٍ من التّشويش فتركه أولى.

ومن جهةٍ أُخرى، فإنّ هذه الشُبهات والطُّعون من أعداء السنّة لما كانت تعمل لغاية واحدة ، وتهدفُ إلى مقصدٍ وحيدٍ وهو إبطال السنّة ونفي حُجّيتها،فإنّها حتماً تتداخلُ أنواعها، ويُوجد بينها من القواسم المشتركة الشيءُ الكثير.

فهذه الجهة والتي سبقت،تدعونا إلى القول بأنّ هذا التّناول للإتّجاهات الطّاعنة في السنّة جارٍ على باب الاجتهاد الموسّع،الذي غايته إحقاقُ الحقِّ، وإبطالُ الباطل، وكشف الشُبهة، وعليه فقد قسّمت هذه الاتّجاهاتُ – بحسب ما عنّ لي وأراه أدلّ على محلِ الشُبهة، وتمشياً مع فُصول هذه الدّراسة إلى ثلاث اتجاهات كُبرى هي:

الاتجاهُ الأوّل: الطّاعنون في السنّة من جهة ثُبوتها ونقلها:

وهذا الاتجاه يتناولُ الطّاعين في السنّة من جهة كونها مصدراً من مصادر التّشريع، ويُمثِّل هذا الاتّجاه القرآنيون وأشياعُهم ممّن ادّعوا عدم الحاجة إلى السنّة، وأنّ القُرآن وحده كافٍ وغنٍ،إذْ فيه البيانُ الشافي والتّفصيلُ التّام،ويلحق بهؤلاء من يقصُرون حُجّيّة السنّة على العمليّة دون القوليّة، وكذلك من يطعن في حُجّيّة الآحاد، يُقسِّم السنّة إلى تشريعيّة وغير تشريعيّة وغيرها من الاتّجاهات المضيّقة في مجال حجيةالسنّة.

هذا من جهة ثُبوتها، أما من جهة نَقْلِها فيدخُلُ في ذلك مُنكرو حُجِّيّة الآحاد،لأنّ نقلها تمّ بالآحاد يدخُلُ فيه المشكّكون في طريق نقل السنّة بسبب تأخُّر تدوينها أو نقلها بالمعنى.

الاتّجاه الثاني: الطّاعنون في السنّة من جهة نَقلتها:

ويتناوَلُ هذا الاتّجاه الطّاعنين في عدالة الصّحابة، وعلى رأسهم أبو هُريرة، والطّاعنين في رُواة الأخبار وأئمة النّقد من جهة رميهم بالوضع،والتّحريف، والغفلة، وفي مُقدِّمة أصحاب هذا الاتّجاه المستشرق جولد تسيهر من خلال نظريّته في السنّة.

الاتّجاه الثالث: الطّاعنون في السنّة من جهة مُتونها:

ويتناوَلُ هذا الاتّجاه الطّاعنين في منهج نقد المحدِّثين، ووصفهم له بأنّه منهجٌ اهتمّ بنقد السّند دون نقد المتن،وهو ما يُعبّر عنه بالنّقد الدّاخلي، وعمدوا بعد ذلك إلى أحاديث السنّة، وفي مقدِّمتها أحاديث الصّحيحين،فانتقدوها ونسبوا عامّتها إلى التّناقُض والوضع.

* ووفقاً لهذه الاتّجاهات الثلاثة جاءت فُصولُ دراستي لموضوع جُهود المحدِّثين المعاصرين في الدِّفاع عن السنّة النّبويّة.

الفصل الأوّل

دور المحدّثين المعاصرين في بيان مكانة السنّة وعناية الرُّواة بنقلها

وفيه:

المبحث الأوّل: دورهم في بيان مكانة السنَّة وإثبات حجِّيتها في العقائد والأحكام.

المبحث الثّاني:دورهم في بيان الحقيقة التّاريخيّة لتدوين السنّة.

المبحث الثّالث: دورهم في بيان حقيقة أثر الرّواية بالمعنى في نقل السنّة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأّول:

دورهم في بيان مكانة السنةّ وإثبات حجّيتها في العقائد والأحكام.

وفيـه:

المطلب الأّول: بيان حقيقة ومنزلة السنّة في التّشريع.

المطلب الثّاني: إيراد الأدلة النّقلية والعقليةّ على حجّيةّ السنةّ.

المطلب الثّالث: ضوابط كليةّ حول أدلة حيّجّ ة السنةّ.

المطلب الّرابع: أثر هذه الجهود في ردّ الشّبهات المثارة حول حجّيةّ السنةّ.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

○ المطلب الأوّل: بيان حقيقة ومنزلة السنّة في التّشريع:

أولا: تعريف السنّة:

1- لغة:

قال ابن فارس: « السِّين والنّون أصل واحدٌ مطّردوهو جريَان الشّيء وإطرادُه في سهولة. . . ومما اشتقَّ منه السُّنَّة، وهي السّيرة. . وإنّما سمِّيَت بذلك لأنها تجري جرياً»[1].

فالسنّة هي الطّريقة والسِّيرةحميدةً كانت أو ذميمة[2].

ومنه حديث جرير بن عبد الله- رضي الله عنه- قال: قال رسول الله- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- : {مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا ، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، كُتِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا ، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ }[3].

2- اصطلاحا:

وأما في الاصطلاح،فقد تناول العلماء بشتّى تخصصاتهم لفظ السنّة؛ فلذلك اختلف مفهومها حَسَبَ تخصُّصِ أهل كلِّ فنٍ، وغاياتهم التي يبحثون فيها.

فالمحدّثون لما بحثوا عن رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- من جهة أنّه أُسْوَةٌ لنا، وقدوة؛ جعلوا كلّ ما نقل ممّا يتصل به من سيرة، وخُلُقٍ، وشمائل، وأخبار، وأقوال، وأفعال، سنّةً؛ سواء

---

(1) معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، دط، 1399هـ - 1979م، ج3 ص60، 61.

(2) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، دط، دت، ص152.

(3) أخرجه مسلم، كتاب العلم، باب من سنّ سنّة حسنة أو سيئّة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة، برقم (15) .

أَثْبَتَ ذلك حُكْما شَرْعِيًّا أم لا، فقالوا: «السنّة ما أُثر عن النّبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صِفة خَلقية أو خُلُقيَّة أو سيرة»[1].

والأصوليون لما بحثوا عن رسول الله من جهة كونه مُشَرِّعا يضع القواعد لِمُتَّبِعِيهِ من بعده؛ جعلوا سنّته خاصة بأقواله، وأفعاله، وتقريراته، التي تُثبِت الأحكام وتُقرِّرها فقط، فقالوا: «السنّة ما صدر عن النّبي – صلّى الله عليه وسلّم – غير القرآن مما يصلح أنْ يكون دليلاً لحكم شرعي»[2].

وهي بهذا شاملة لقوله – صلّى الله عليه وسلّم –، وفعله، وتقريره، وكتابته، وإشارته، وهمّه، وتركه.

والفقهاء لما عُنوا بالبحث عن حكم الشرع على أفعال العباد، وكانت أفعال رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – لا تخرج عن الدِّلالة على حكم شرعيٍّ، وهو الاستحباب ابتداءً، جعلوا «السنّة ترادف المستحب»[3] فقالوا: «كل ما جاء في الشّرع الأمر به مما ليس بواجب»[4].

---

(1) توجيه النّظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح بن أحمد السمعوني الجزائري الدمشقي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1416هـ - 1995م، ص2.

(2) الفقيه والمتفقّه، أبو بكر أحمد بن علّي المعروف بالخطيب البغدادي، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، السعودية، دط، سنة 1417هـ، ج1 ص157.

(3) فتح الباري شرح صحيح البخاري، فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ_1959م، ج13 ص245. وهذا الترادف إنما هو في الجملة، وإلّا فُقهاءُ المذاهب لهم اصطلاحات خاصّة في ذلك، فبعضُهم يُفرِّق بين السنّة والمستحب فيجعل السنّة أرفع، ومنهم من يُسوِّي بينهما وهكذا. ينظر: الجوهرة النّيرة على مختصر القدوري للزبيدي الحنفي، ج1 ص5، مواهب الجليل لحطّاب المالكي، ج1 ص40 روضة الطالبين للنّووي، ج1 ص64، الإنصاف للمرداوي، ج9 ص240. البرهان في أصول الفقه للزركشي ج1 ص377-380 فقد استوفى هذه المذاهب والأقوال.

(4) ينظر: إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني اليمني، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، دمشق، ط1، 1419هـ - 1999م، ج1 ص95.

وهناك إطلاق رابع للسنّة، وهو إطلاقها في مُقابل البدعة، ويراد بها حينئذ الطريقة والهدي الذي كان عليه النّبي صلّى الله عليه وسلّم، فتشمل« كل أمر ثبت بكتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أنه مطلوب بوجه الفرض أو الندب»[1]، ويدل عليه قوله – صلّى الله عليه وسلّم –: {فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديين عضّوا عليها بالنواجذ}[2].

قال ابن رجب: «وفي أمره – صلّى الله عليه وسلّم – بإتباع سنّته وسنّة خلفائه الراشدين، بعد أمره بالسمع والطاعة لولاة الأمر عمومًا، دليلٌ على أنّ سنّة الخلفاء الراشدين متبّعة، كاتبّاع سنّته»[3].

هذا، والمحدّثون المعاصرون قد نبهّوا في هذا المقام إلى ثلاث مسائَل مهّمة:

المسألة الأولى: حقيقة السنّة حَسَبَ وُرودها في النّصوص الشرعيّة:

وذلك أنّ عددًا من الباحثين كثيراً يَقْصُرون الكلام في مفهوم السنّة على الاصطلاحات الثلاث السابقة ويَغفلون عن بيان مفهومها الشرعيِّ ابتداءً، والذي تفهم النّصوص الشرعيّة في ضوئه، وقد ذكر المعلمي أنّ السنّة في الشرع استعملت بمعناها اللُّغوي تمامًا حيث قال: « تطلق السنّة لغةً وشرعاً على وجهين:

الوجه الأول: الأمر يبتدئه الرجل فيتبّعه فيه غيره، ومنه ما في صحيح مسلم في قصّة الذي تصدّق بصُرَّة فتبعه النّاس فتصدّقوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { من سنّ في الإسلام سنّة حسنة فعمل بها بعده كُتب له مثل أجر من عمل بها . . . }[4].

---

(1) رسالة قَدْعُ الدجنة في فصل البِدعَة عن السنّة ضمن مجموع رسائل العقيدة، آثار الشيخ العلّامة عبد الرّحمن بن يحي المعلّمي، تحقيق عدنان بن صفا خان البخاري، دار عالم الفوائد، ط1، 1434هـ- 2013م، ج6 ص130.

(2) سبق تخريجه ص18.

(3) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط – إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1422هـ - 2001م، ج 2 ص121.

(4) سبق تخريجه قريبا.

الوجه الثاني: السِّيرة العامّة، وسنّة النبّي صلّى الله عليه وسلّم بهذا المعنى هي التي تقابل الكتاب، وتسمى الهَدْي، وفي صحيح مسلم: أنّ النبّي صلّى الله عليه وسلم كان يقول في خطبته: { أمّا بعد فإنّ خير الحديث كتاب الله وخير الهَدْي هدي محمّدٍ وشرّ الأمور مُحدثاتُها وكلّ بِدعةٍ ضلالة }[1] »[2].

المسألة الثانية:

أنّ البحث في باب الدفاع عن السنّة وردّ الشبهات حولها، إنّما يتناول السنّة بمفهومها الواسع عند المحدِّثين؛ لأنّها تكون حينئذٍ مرادفة للحديث النبّوي، ولهذا نجد أنّ ردود العلماء في هذا الباب ومناقشاتهم للطاّعنين كانت شاملةً للأحاديث ولو كانت قبل البعثة كحادثة شقّ صدر النبّي صلى الله عليه وسلم[3] وغيرها، كما أنّ أساس حملة الطّاعنين على السنّة إنّما هي للطّعن في حُجِّيتها، ومكانتها التشريعيّة، فغايتهم إبطال السنّة بمفهومها عند الأصوليين، ولهذا قال السباعي في أول بحثه معهم: «ونحن هنا نريد بالسُّنَّة ما عناه الأصوليون، لأنّها – بتعريفهم – هي التي يبحث عن حُجيَّتها ومكانتها في التّشريع، وإن كنّا تعرّضنا لإثبات السُّنَّة تاريخيًّا بالمعنى الأعم الذي عناه المحدِّثون»[4].

والخلاصة أنّ غاية الطّاعنين إبطال السنّة بمفهوم الأصوليين، أما دراساتهم لها، وشُبهاتُهم حولها، فقد جاءت شاملةً للسُنّة بمفهوم المحدِّثين[5].

---

(1) أخرجه مسلم، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، برقم (43) .

(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص20.

(3) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السماوات، وفرض الصلوات، برقم(261) .

(4) السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى بن حسني السباعي، المكتب الإسلامي، دمشق، ط3، 1402 هـ - 1982 م، ص49.

(5) وبهذا يتّفق كلام من قصد ببحثه حول السنّة السنّة عند المحدّثين أوقصد السنّة عند الأصوليين، ينظر مع المقارنة كلام السباعي السابق، وكلام محمّد عجّاج الخطيب في كتابه أصول الحديث علومه ومصطلحه ص29.

- المسألة الثالثة:

أنّ السنّة التي لها هذه المكانة، والتي يدُافع العلماء عن حُجِّيتها هي السنّة الصّحيحة الثابتة أمّا الضعيفة والواهية فهي كاسمها لا تفيد خبر ً ا، ولا تثبت حكمًا، ولهذا قال الألباني مُنبِّها إلى ذلك: « إنّ السنّة التي لها هذه الأهمية في التّشريع إنّما هي السنّة الثابتة عن النبّي صلّى الله عليه وسلّم، بالطرق العلميّة، والأسانيد الصّحيحة المعروفة عند أهل العلم بالحديث، ورجاله، وليست هي التي في بطون مختلف الكتب من التّفسير والفقه والترغّيب والترهّيب والرقائق والمواعظ وغيرها، فإنّ فيها كثيرا من الأحاديث الضّعيفة، والمنكرة والموضوعة، وبعضها مما يتبرأ منه الإسلام»[1]، وإلى نفس المعنى السابق قَصَدَ المعلمي بقوله: « أما ما لم يثبت منها ثبوتاً تقوم به الحُجّة فلا قائل بوجوب قبوله والعمل به، وأما الثّابت فقد قامت الحُجج القطعيّة على وجوب قبوله والعمل به، وأجمع علماء الأمّة عليه كما تقدّم مرارا»[2].

وإنّما تعيّن التنبيه إلى هذا مع أنّه من الأمور البدهيّة لدى المشتغلين بالسنّة، لأنّ الطّاعنين في السنّة كثيراً ما يقُيمون دعوى التّعارض بين حديثٍ ضعيفٍ بل ربّما موضوع مع آية من القرآن أو حديثٍ صحيحٍ، وترى هذا كثيراً في كلامهم عند نقد المتون كما سيأتي، كما أنّهم يقُيمون عددًا من دعاويهم على أحاديث ضعيفة وموضوعة، وتجد هذا كثيرا في كلامهم على أبي هريرة -رضي الله عنه-، فأوّل ما يرد به عليهم في ذلك هو بيان عدم ثبوت ما احتجّوا به، وبهذا استطاع عبد الرزاق حمزة في كتابه ظلمات أبي رية - مع خلو يده من مراجع علمية يستعين بها- أن يردّ على كثير من افتراءات أبي رية ودعاويه.

(1) منزلة السنّة في الإسلام وبيان أنّه لا يُستغنى عنها بالقرآن، محمّد ناصر الدّين الألباني، الدّار السّلفيّة، الكويت، ط4، 1404 هـ- 1984م، ص20.

(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص81.

ثانيا: بيان علاقة السنّة بالكتاب:

وقد بحث هذه المسألة وأفرادها أعلام الحديث في هذا العصر ومن أحسنهم بيانا لها وشرحا لتفاصيلها السباعي[1] والألباني[2] وقد ارتكزت دراستهم على قضيتين مهّمتين هما:

1- بيان مرتبة السنّة بالنسبة للكتاب: هل هي معه على استواء واحد، أم هي متأّخرة عنه في المرتبة؟. وخلاصة ما تحّرر من كلامهم في هذه المسألة، أنّه لا يبُتُّ في هذه القضية بجواب، وإنّما يختلف ذلك حَسب اعتبارات أربعة:

- باعتبار المصدريّة: فلا شك أنّ القرآن والسنّة في ذلك بمنزلة واحدة؛ إذ الكل وحي من الله كما قال تعالى: ﴿وما ينطق عن الهوى ۝٣ إن هو إلا وحي يوحى ۝٤﴾[النجم: 3-4]، بل حتى على قول من أجاز اجتهاد النّبي صلى الله عليه وسلم فإنّه اجتهاد مرجعه فيه إلى الوحي، فإّما أن يقّروإّما أن يعاتبه فآل الأمر إلىكونه وحيّا[3].

- باعتبار الحجيّة ووجوب الإتباع ولزوم القبول: فالقرآن والسنّة في ذلك سواء، وقد بوب لذلك الخطيب البغدادي، فقال: «باب ما جاء في التسوية بين حكم كتاب الله تعالى وحُكم سنّة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في وجوب العمل ولزوم التكليف»[4].

- باعتبار الدّلالة والثبوت: فمتن القرآن قطعي الثبوت، ثمّ منه ما هو قطعي الدِّلالة ومنه ما هو ظنيُّها، أما السُّنَّةُ فالمتواترة منها قطعية الثبوت، وغير المتواترة ظنيّة الثبوت في أفرادها، ومرتبة ظنِّي

(1) السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، السباعي، الباب الثالث، ص375.

(2) منزلة السنّة في الإسلام وبيان أنه لا يستغنى عنها بالقرآن، الألباني، ص4.

(3) ينظر ص 38 المسألة الأولى.

(4) الكفاية في علم الرّواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، دار المكتبة العلمية، المدينة المنورة، دط، ص8.

الثبوت في أحد نوعيه قطعي الدِّلالة وظنيهّا، يأتي بعد مرتبة قطعّي الثبوت مطلقا، قطعّي الدِّلالة وظنيهّا، وباعتبار هذا تكون مرتبة السُنَّة بعد مرتبة الكتاب[1].

- باعتبار البيان: فإنّ السنةّ مبينّة لما أجمل في القرآن، وهي مخصّصة لعمومه، مقيدّة لمطلقه، والبيان، والخاص، والمقيدّ مقدم على المجمل والعام والمطلق، إذ العمل بهذه الثلاثة متوقف على تلك.

فصح بهذا النظّر تقديم السنةّ على الكتاب لحاجته إليها، وإن كان السباعي قلَبَ القضية فعدّ بيان السنةّ للكتاب دليلا على أنّها بعده إذ النّص الأصلي أساس والتفسير بناء عليه[2].

هذا، وأهم هذه الاعتبارات في مجال دراستنا، وهو الذي يتبادر إلى الذهن أول ما تذكر منزلة السنةّ من الكتاب، هو منزلتها في الحجيةّ، ووجوب العمل، فالسنةّ في ذلكلِمثْ القرآن، لاسيما وعامة الأحاديث التي تكلم فيها النّبي صلى الله عليه وسلم عن مكانة السنةّ وحذر من إنكارها؛ إنّما جاءت لتقرير هذه الحقيقة، كقوله عليه الصلاة والسلام في حديث المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه: {ألا إنّي أوتيت الكتاب ومثله معه ألا يُوشكُ رجُلُ شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وَجَدْتُمْ فيه من حَلالٍ فأحلُّوهُ، وما وجدتم فيه من حرام فَحرّمُوهُ، ألا لا يَحلُّ لكم الحمار الأَهْلِي، ولا كُلُّ ذي ناب من السّبَاع، ولا لُقَطَةُ مُعَاهِد، إلا أن يستغنى عنها صاحبها . . . }[3].

(1) السنةّ ومكانتها التشريع، السباعي، ص377، بتصرف.

(2) المرجع نفسه، ص377.

(3) أخرجه أبو داود، باب في لزوم السنة، برقم(4604) . وصحّحه الألباني في مشكاة المصابيح، ج1 ص57.

وينبني على هذا التقّرير في أن السنة بمنزلة القرآن في المصدرية والحجية ووجوب العمل مسائل:

المسألة الأولى:

أنّ اجتهاد الرسول صلّى الله عليه وسلّم محفوف بالوحي، فلا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، وعليه فكل أقواله صلى الله عليه وسلم يستفاد منها تشريع، فلا يقال حينئذ سنّة تشريعية وغير تشريعية[1] إذ السنّة مثل القرآن، الأصل فيها أنّها تشريع، فما ظهر أن النبّي صلّى الله عليه وسلّم قاله اجتهادًا منه فهو تشريع لنا، ما دام أنّ الوحي لم يخطّئه – ولو كان من أمور الدنيا – إلّا أن يأتي في النّص ما يشير إلى أنه قاله ظنا، أو رأيا منه.

وفي ضوء هذا البيان يفهم حديث "تأبير النخل" الذي بنى عليه أصحاب تقسيم السنّة إلى تشريعية وغير تشريعية مقالتهم.

وقد قام المعلمي بتحقيق القول في هذا الحديث من خلال تتبع رواياته، وألفاظه، معتمدًا في ذلك على روايات مسلم في صحيحه مراعيًا عادته في ترتيب الروايات[2]، وإليك بيان ما ذكر على النّحو التالي:

---

(1) ينظر القائلون بهذا ووجهة أقوالهم في رسالة اتجاهات في دراسات السنة قديمها وحديثها لأبو الليث محمد الخير آبادي، وينظر الرّد عليهم في بحث السنّة كلّها تشريع لموسى شاهين لاشين، (بحث بمجلة كلّية الشّريعة بجامعة قطر العدد العاشر) .

(2) قال مسلم في مقدّمة صحيحه ص3، 4: " "ثمّ إنّا – إن شاء الله – مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه على شَريطة سَوفَ أذكُرها لك، وهو أنّا نَعمد إلى جُملة ما أُسند من الأخبار عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فنَقسّمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من اللّس، على غَير تكرارٍ إلّا أن يأتي موضعٌ لا يستغنَى فيه عن ترداد حَديث فيه زِيادةُ معنًى أو إسنادٌ يَقَع إلى جَنب إسناد لعلّة تكون هناك. . . ، فأمّا القسُم الأوّل فإنّا نتوخّى أن نُقدِّم الأخبار التي هي أَسلَم من العيُوب من غيرها وأنقى من أن يكَونَ ناقلُوها أهل استقَامة في الحديث وإتقان لما نَقلوا لم يوُجد في رِوايتهم اختلافٌ شديدٌ، ولا تخليطٌ فاحشٌ كما قد عُثِر فيه على كَثيرٍ من المحدِّثين، وبانَ ذلك في حَديثهم، فإذا نحن تقصَّينا أخبار هذا الصنف من النّاس أتبعناها أخباراً يقَع في أسانيدها بعضُ من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان. . . ".

- أخرج مسلم في صحيحه من حديث طلحة -رضي الله عنه- قال: { مررت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوم على رؤوس النّخل فقال: ما يصنع هؤلاء؟ فقالوا: يُلقِّحونه، يجعلون الذّكر في الأنثى فيُلقَّح، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: ما أظن يغني ذلك شيئاً، قال فأُخبروا بذلك فتركوه، فأُخبِر رسول الله صلى الله عليه وسلّم بذلك، فقال: إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه، فإنّي إنّما ظننت ظناً فلا تؤاخذوني بالظنّ، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به؛ فإنّي لن أكذب على الله عز وجل }[1].

- ثم أخرجه عن رافع بن خديج -رضي الله عنه- وفيه: { فقال لعلّكم لو لم تفعلوا كان خيراً، فتركوه فنَفضَت أو فنقَصَت. . فقال: إنّما أنا بشر، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنّما أنا بشر. قال عكرمة: أو نحو هذا }[2].

- ثمّ أخرجه عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وعن ثابت عن أنس -رضي الله عنهم- وفيه { فقال: لو لم تفلعوا لصَلُحَ } - وقال في آخره { أنتم أعلم بأمر دنياكم }[3].

---

(1) أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً، دون ما ذكره صلى الله عليه وسلم من معايش الدُّنيا، على سبيل الرَّأي، برقم (139).

(2) ونصّه: {عن رافع بن خديج قال قدم نبيُّ اللّه -صلى الله عليه وسلم- المدينة وهم يأبّرون النّخل يقولون يلقّحون النّخل فقال «ما تصنعون» قالوا كنّا نصنعه قال «لعلّكم لو لم تفعلوا كان خيرا». فتركوه فنفضت أو فنقصت -قال فذكروا ذلك له فقال «إنّما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به وإذا أمرتكم بشيء من رأي فإنّما أنا بشر». قال عكرمة أو نحو هذا. قال الحقريُّ فنفضت. ولم يشكّ}، أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً، دون ما ذكره صلى الله عليه وسلم من معايش الدُّنيا على سبيل الرَّأي، برقم (140).

(3) ونصّه: {عن عائشة وعن ثابت عن أنس أنّ النّبيّ -صلى الله عليه وسلم- مرّ بقوم يلقّحون فقال لو لم تفعلوا لصَلُح}. قال فخرج شيصاً فمرّ بهم فقال {ما لنخلكم}. قالوا قلت كذا وكذا قال {أنتم أعلم بأمر دنياكم}"، أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً، دون ما ذكره صلى الله عليه وسلم من معايش الدُّنيا، على سبيل الرَّأي، برقم (141).

قال المعلمي بعد سوقه لمحل الشّاهد ـ كما رأيت ـ: «عادة مسلم أن يرتِّب روايات الحديث بحسب قوّتها، يقدِّم الأصحّ فالأصح، وقوله صلّى الله عليه وسلّم في حديث طلحة -رضي الله عنه- { ما أظن يغني ذلك شيئاً }، إخبار عن ظنّه. . . وفي معناه قوله في حديث رافع -رضي الله عنه- { لعلكم لو لم تفعلوا . . . }[1] وذلك كما أشار إليه مسلم أصحّ ممّا في رواية حماد، لأن حماداً[2] كان يخطئ»[3]. فقوله عليه الصلاة والسلام: { ما أظن يغني ذلك شيئاً } ثم قوله: { فإنّي إنّما ظننت ظناً فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به؛ فإنّي لن أكذب على الله عز وجل } دليل على «أنّ كلام النّبي صلّى الله عليه وسلّم في غير البلاغ عن ربِّه يعتريه ما يعتري البشر من الرأي والظّن، بحق بشريّته صلّى الله عليه وسلّم، وأنّ ما يبلِّغه عن ربه فإنّه لا يكذب على الله عز وجل، ويجب الأخذ به»[4]، ولذلك جاءت عبارة النبِّي صلى الله عليه وسلم في هذا الأمر غير مجزومٍ بها، فهي ظن ظنّه.

هذا، «وتصرف الصّحابة في القصّة المذكورة، حيث امتنعوا من تأبير النّخل – رغم خبرتهم السابقة عن أهمية ذلك التلقيح،علاوةً على أنّه أمر من أمور المعاش الدنيوية – وذلك لمّا لم يظهر لهم دليل أو قرينة تبيّن لهم أنّ الرسول صلى الله عليه وسلّم قال ما قال على غير سبيل

---

(1) قال أبو شهبة: " لأنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم – لم يسُقها مساقَ القطعِ واليقين وإنّما ساقها مساقَ الرّاء لعلّكم لو لم تفعلوا كان خيرا}".

(2) حمّد بن سَلَمة بن دينارٍ البصريّ أبو سَلَمة بن أبي صخرة مولى بني عنزة بن مالك بن حنظلة من بني تميم ويقال غير هذا وهو ابن أخت حُميد الطّويل روى عن جمعٍ منهم ثابت البناني وكان من أثبت النّاس فيه، وعن خاله حميد الطّويل، روى عنه خليفة بن الخيّاط وسُفيان الثّوري والفضل بن دكين، قال الذّهبي ثقةٌ صدوقٌ يغلط وليس كقوة مالك، وقال ابن حجر: ثقةٌ عابدٌ أثبتُ النّاس وتغيّر حفظُه بأخره، تُوفي 167هـ. ينظر: تهذيب الكمال للمزي ج7 ص253، الكاشف للذهبي، ج1 ص349.

(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص29.

(4) الانتصار للسنة، محمّد بن عمر بن سالم بازمول، دار أضواء السلف، القاهرة، دط، دت، ص147.

التّشريع، وهذا يعني أنّهم – رضي الله عنهم – يتعاملون مع أقواله صلّى الله عليه وسلم في كل ما تناولته النّصوص الشرعيّة –ولو كان متعلّقًا بأمر الدنيا أو المعاش أو غيره– أنّه على سبيل التّشريع، إلاّ إذا قامت قرينة مانعة، فظهر بهذا أنّ الأصل في كل ما تناولته النّصوص الشرعية – ولو كان متعلّقًا بأمر الدنيا أو المعاش أو غيره– أن يكون على سبيل التشريع إلّا أن يدل الدّليل أو القرينة على خلاف ذلك»[1].

المسألة الثانية:

وجوب الاحتياط والتأنّي في الحكم على أحاديث السنّة التي ظاهر أسانيدها الصّحة، وأن لا تهاجم بالردّ بمجرّد وجود نوع مخالفة لها للقرآن، إلاّ بعد النّظر في نوع المخالفة، وطُرَق جميع مسالك دفع التعارض، والمصير إلى ما قبل ذلك[2]، لأن السنّة في مقام عالٍ ورفيع، وردُّ حديث واحد منها فيه إهمال لجزء من بيان القرآن، قد لا يوجد إلاّ في ذلك الحديث.

المسألة الثالثة:

أنّه عند الكلام على مصادر التشريع لا ينبغي أن يقال القرآن هو المصدر الأول للتشريع، ثم السنّة، بل هما في ذلك سواء، وقد ألمح إلى هذا الشافعي – عند بيان طبقات العلم فيما نقله عنه البيهقي– بقوله: « العلم طبقات: الأولى: الكتاب والسنّة، إذ ثبتت السنّة، ثم الثانية: الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنّة، والثالثة: أن يقول بعض أصحاب النّبي صلى الله عليه وسلم ولا نعلم له مخالفا منهم، والرابعة: اختلاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورضَي عنهم، والخامسة: القياس على بعض هذه الطبقات ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنّة وهما موجودان، وإنّما يؤخذ العلم من أعلى»[3].

---

(1)شبهات حول السنّة والسيرة النبّوية، أبو العينين عماد حسن، ص 28_29، مع تقديم وتأخير وتصرف.

(2) وسيأتي لهذه المسألة مزيدُ توضيحٍ وتأكيدٍ من كلام المحدِّثين المعاصرين عند الكلام على قضيةّ نقد المتن.

(3) المدخل إلى السُنن الكُبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، دط، 1404- 1994م، ص110.

ولهذا لما تعرض أبو ريةّ لبيان مكانة السنّة من الدين بقوله: « جعلوا السنّة القولية في الدرجة الثالثة من الدين، وأنّها تلي السنّة العملية، وهذه تلي القرآن في المرتبة»[1]، تعقبه المعلمي قائلا: « المعروف بين أهل العلم قولهم (الكتاب والسنّة) ثم يقسمون دلالات الكتاب إلى قطعيّة وغيرها، والسنّة إلى متواتر وآحاد، وإلى قول، وفعل، وتقرير إلى غير ذلك من التقسيمات»[2].

2- أنواع علاقة السنّة بالكتاب وقد عُنّي المحدِّثون المعاصرون بذكر هذه العلاقة، تبعا لعلماء الأصول وغيرهم، فجاء عنهم أنّ السنّة باعتبار علاقتها بالقرآن الكريم تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: السنّة المؤكدة، وهي الموافقة للقرآن من كل وجه، وذلك كوجوب الصلاة فإنّه ثابت بالكتاب وبالسنّة.

القسم الثاني: السنّة المبينة أو المفسرة لما أُجمل في القرآن، مثل عدد الصلاة والزكاة ووقتها.

القسم الثالث: السنّة الاستقلالية[3]، أو الزائدة على ما في القرآن، وهي التي تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه، أو محرمة لما سكت عن تحريمه، كأحكام الشفعة وميراث الجدة.

وقد سَبكَ هذه الأقسام ومثّل لها وبيّن مذاهب النّاس فيها الشافعي في كتابه الرسالة، ومن بعده عيال عليه، وأجدُني مستحسناً نقل كلامه لما فيه من زيادة إيضاح[4] جاء في الرسالة قوله: « فَلَم أَعلَم مِن أَهلِ العِلمِ مُخالِفًا فِي أَنَّ سُنَنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ - مِن ثَلَاثَةِ وُجوهٍ ، فَاجتَمَعُوا مِنها عَلَى وَجهَينِ ، وَالوَجهانِ يَجتَمِعانِ وَيَتَفَرَّعانِ:

(1) أضواء على السنّة المحمدية، أبو رية، ص12.

(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص21.

(3) وهذا القسم وقع الخلاف في توجيه حقيقته، والقولُ فيه مبسوطٌ عند الشّاطبي في كتابه الموافقات، والسباعي في كتابه السنّة ومكانتها في التّشريع، ص379-385 وخلاصتُه أنّ الخلاف لفظيٌّ.

(4) وقد وصف المعلّمي كلام الشّافعي هذا بـ: " الكلام العربيِّ النّاصع " ينظر: الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص22.

أَحَدُهُمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ نَصَّ كِتَابٍ، فَبَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ مِثْلَ مَا نَصَّ الكِتَابُ.

وَالآخَرُ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي جُمْلَةِ كِتَابٍ، فَبَيَّنَ عَنِ اللَّهِ مَعْنَى مَا أَرَادَ.

وهذان الوجهان، اللّذان لم يختلفوا فيهما.

والوجه الثالث: ما سَنَّ رسول الله فيما ليس فيه نصّ كتاب.

1 – فمنهم من قال: جعل الله له بما افترض من طاعته، وسبق في علمه، من توفيقه لرضاه، أن يَسُنَّ فيما ليس فيه نصّ كتاب. 2 – ومنهم من قال: لم يُسنّ سُنَّةً قط إلّا ولها أصل في الكتاب كما كانت سُنَّتُهُ لتبيين عدد الصلاة، وعملها على أصل جملة فرض الصلاة، وكذلك ما سَنَّ من البيوع وغيرها من الشرائع، لأنّ الله تعالى قال: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾[البقرة: 275] فما أَحَلَّ وَحَرَّمَ فإنّما بَيَّنَ فيه عن الله كما بَيَّنَ الصلاة.

3 – ومنهم من قال: بل جاءته به رسالة الله، فأثبتت سُنَّتُهُ بفرض الله.

4 – ومنهم من قال: أُلقِيَ فِي رُوعِهِ كل ما سَنَّ، وسُنَّتُهُ الحكمة، الذي أُلقِيَ فِي رُوعِهِ عن الله فكان ما أُلقِيَ في روعه سُنَّتَهُ»[1].

وقد جاء في ثنايا كلام المحدِّثين المعاصرين – حول هذه العلاقة بين السنة والكتاب– التنبيه على مسائل:

المسألة الأولى:

– أنّ القول بأنّ السنّة مبيّنة للقرآن، لا يتعارض مع وصف القرآن بأنّه بيان لكلّ شيء في قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ﴾[النحل: 89]، وذلك أن البيان الذي في قوله(تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ) غير البيان الموكول إلى الرسول صلى الله

(1) الرّسالة، أبو عبد الله محمّد بن إدريس الشّافعي، تحقيق: أحمد شاكر،: مكتبة الحلبي، مصر، ط1، 1358هـ/1940، ص90.

عليه وسلم، فبيان القرآن على نوعين بيان مفصّل كآية صفة الوضوء، وبيان مجمل وهو على ضربين «الأول: الأمر بالصلاة والزكاة والحج والعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى، والنهي عن الفحشاء والمنكر والبغي، وتّحريم الخبائث، وأكل أموال النّاس بالباطل، وغير ذلك.

الثاني: الأمر باتباع للّول وطاعته، وأخذ ما أتى، والانتهاء عما نهى ونحو ذلك»[1].

أما بيان السنّة للقرآن، وهو المذكور في قوله تعالى: ﴿بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ٤٤﴾[النحل: 44] فهو «بيان معنى اللفظ أو الجملة أو الآية الذي تحتاج الأمة إلى بيانه، وأكثر ما يكون ذلك في الآيات المجملة، أو العامة، أو المطلقة، فتأتي السنّة فتوضح المجمل، وتخصّص العام، وتقيدّ المطلق، وذلك يكون بقوله صلّى الله عليه وسلّم كما يكون بفعله وإقراره»[2].

فتلخص من هذا أنّ بيان القرآن لما ورد في السنّة هو بيان مجمل، يراد به الأمر باتباع الرسول وطاعته، وأخذ ما أتى والانتهاء عما نهى ونحو ذلك، وحينئذ يكون القرآن مبيناً لكل شيء حتى ما بينّته السنّة لكن بالإجمال، ويدل عليه ظاهر صنيع ابن مسعود –رضي الله عنه– كما قال المعلمي[3]، فعن علقمة بن قيس النخعي– وكان أعلم أصحاب عبد الله بن مسعود أو من أعلمهم – قال {لعن عبد الله الواشمات والمتنّمصات والمتفلّجات للحسن المغيرات خلق الله. فقالت أم يعقوب[4]: ما هذا؟ قال عبد الله: ومالي لا ألعن من لعن رسول الله وفي كتاب الله؟ قالت: والله لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته، قال: والله لئن قرأتيه لقد وجدتيه﴿ما ـ

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص22.

(2) منزلة السنّة في الإسلام، الألباني، ص4.

(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص22.

(4) ٱمرأة من بني أسد لا يُعرف اسمُها ، قاله ابن حجر في الفتح، ج8 ص630.

﴿ءاتـٰكم ٱلرسول فخذوه وما نهىٰكم عنه فٱنتهوا۟ ...﴾[الحشر: 7]}[1]، أمّا بيان السنّة للقرآن فهو بيان مفصّل كما مر.

هذا، ولفظ التفصيل الوارد في وصف القرآن في قوله تعالى: ﴿وهو ٱلذى أنزل إليكم ٱلكتـٰب مفصلا﴾[الأنعام: 114]، قريب من معنى البيان أو مساوٍ له، يوضّح هذا كلام الألباني فقد قال: « فالتفصيل إذاً تارة يكون بالقواعد التي تدخل تحتها جزئيات كثيرة (والتي من أعظمها وجوب اتباع الرسول والأخذ بسنّته)، وتارة يكون بالتفصيل لمفردات عبادات وأحكام تفصيلاً لا يحتاج الرجوع إلى قاعدة من تلك القواعد»[2].

المسألة الثانية:

أنّ بيان السنّة للقرآن أمر ضروري، فلا يمكن فهم القرآن فهمًا صحيحًا، بل ولا العمل بكثير ممّا جاء فيه مجملا إلا بضميمة السنّة وبيانها، يقول أبو حاتم البستي في معرض بيانه لاستقلالية السنّة: «وسُنن المصطفى صلّى الله عليّه وسلّم كلها مستقلة بأنفسها لا حاجة بها إلى الكتاب، المبيِّنَةُ لمجمل الكتاب، والمفسرة لمبهمه، قال الله جل وعلا ﴿وأنزلنا إليك ٱلذكر لتبين للناس ما نزل إليهم...﴾[النحل: 44] فأخبر جل وعلا أن المقيسوا لقوله ﴿وأقيموا الصلوة وءاتوا الزكوة...﴾[البقرة: 43] وما أشبهها من مجمل الألفاظ في الكتاب رسوله صلّى الله عليّه وسلّم، ومحال أن يكون الشيء المفسر له الحاجة إلى الشيء المجمل، وإنّما الحاجة تكون للمجمل إلى المفسر، ضد قول من زعم أنّ السنّن يجب عرضها على الكتاب، فأتى بما لا يوافقه الخبر ويدفع صحته النظّر»[3].

---

(1) أخرجه البخاري، باب المتنمصات، برقم (5939) .

(2) كيف يجب علينا أن نفسر القرآن الكريم، محمد ناصر الدّين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1428 – 2008، ص11، 12.

(3)صحيح ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414 هـ- 1993م، ج5 ص 91.

وقد نعى عبد الرزاق حمزة على مدّعي الاكتفاء بالقرآن دعواهم، وذكر شيئا من تخبطاتهم وسخافاتهم بقوله: « أما هؤلاء المرتابون في دينهم، الرّكّون للسنّة والجماعة فقد سمعنا عنهم غرائب وأوابد، كقول بعضهم: آخذ صلاتي من القرآن فأسجد مرّة واحدة و أركع بعد السّجود ولا أتشهد ولا أتقيّد بعدد من الكلمات، ولا بأوقات الصّلاة، إلى آخر ما سمعنا عنهم من هزو وسخف»[1].

وفائدة تقرير هذه المسألة يجعل النّاظر في القرآن لا يتم نظره، ولا يستقيم إلّا بالنّظر في السنّة[2]، وهذا وجه استنكار البخاري للمعنى الذي تضمنه حديث معاذ المشهور[3]، وقد أورد أبو شهبة والألباني[4] أمثلة لآيات قرآنية لا يمكن فهمها فهما صحيحا على مراد الله تعالى إلا من طريق السنّة، تحقيقا منهم لضلال وانحراف مدعي الإكتفاء بالقرآن.

ومن أمثلتها: وهي كثيرة قوله تعالى﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون﴾[الأعراف: 32]، فبيّنت السنّة أيضا أنّ من الزّينة ما هو محرم فقد ثبت عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- يقول: { أن النبي صلى الله عليه و سلم أخذ حريرا فجعله في يمينه وأخذ ذهبا فجعله في شماله ثم قال: إن هذين حرام على ذكور أمتي}[5]، فلولا هذا الحديث، وما في معناه، لاستحللنا ما حرّمالله على لسان نبّيه من الذهب والحرير.

---

(1) ظلمات أبي رية، ص7.

(2) وانظر إن شئت معتبراً إلى تخبُّطات قرقُنيّ زماننا، وطرَفاً من سَخافاتهم حينما تيمموا مجاوزة هذه الوِجهة في كتابه تابات أعداء الإسلام، عماد الدين محمد إسماعيل الشربيني، دب، ط1، 1422 هـ - 2002 م ص588- 603.

(3) وكلام البخاري عنه في ترجمته لحديث ابن عمر بن أخي المغيرة بن شعبة، التاريخ الكبير، ج2 ص277 ، وبسْطُ الكلام عن درجة هذا الحديث يطلب في السلسلة الضّعيفة، ج2 ص273-286 والتّحقيقات التنقيحات السّلفيات على متن الورقات، أبو عبيدة مشهور حسن آل سلمان، دار الإمام مالك، أبو ظبي، ط1، 1426هـ-2005م، ص481-494 مطولاً.

(4) ينظر: دفاع عن السنّة ورد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص12، منزلة السنّة في الإسلام، الألباني، ص7 – 12.

(5) أخرجه أبو داوود، باب الحرير للنّساء برقم(4057) ، والنّسائي، باب تحريم الذّهب على الرّجال برقم(5144)، وصحّحه الألباني في صحيح التّرغيب والتّرهيب، برقم(2049).

المطلب الثاني: إيراد الأدلّة النقليّة والعقليّة على حجيّة السّنة:

ومن أحسن من اهتّم بذكرها ممن تقدم الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية[1]، كما اهتّم المحدِّثون المعاصرون بإيرادها متنوعة بين نقلية وعقلية[2]؛ دفعا لدعوى الطاعنين،وإليك طرفا ممّا ذكروا:

أولا: من القرآن:

1- قوله تعالى: ﴿ ءاتىٰكم ٱلرسول فخذوه وما نهىٰكم عنه فٱنتهوا۟ ... ﴿٧﴾﴾[الحشر: 7]

2- قوله تعالى: ﴿ يٰٓأيها ٱلذين ءامنوا۟ لا تقدموا۟ بين يدى ٱللهِ ورسولِهۦ وٱتقوا۟ ٱللهَ إن ٱللهَ سميع عليم ﴿١﴾﴾[الحُجرات: 1]

3- قوله تعالى: ﴿ يٰٓأيها ٱلذين ءامنوا۟ أطيعوا۟ ٱللهَ وأطيعوا۟ ٱلرسولَ وأولى ٱلأمرِ منكم ۖ فإن تنٰزعتم فى شىءٍ فردوه إلى ٱللهِ وٱلرسولِ إن كنتم تؤمنون بٱللهِ وٱليومِ ٱلءاخرِ ۚ ذٰلك خيرٌ وأحسنُ تأويلا ﴿٥٩﴾﴾[النساء: 59].

4- قوله تعالى: ﴿ إنا نحن نزلنا ٱلذكرَ وإنا له لحٰفظون ﴿٩﴾﴾[الحجر: 9]

5- قوله تعالى: ﴿ فإن تنٰزعتم فى شىءٍ فردوه إلى ٱللهِ وٱلرسولِ إن كنتم تؤمنون بٱللهِ وٱليومِ ٱلءاخرِ ۚ ذٰلك خيرٌ وأحسنُ تأويلا ﴿٥٩﴾﴾[النساء: 59]

6-قوله تعالى: ﴿ وما ينطق عنِ ٱلهوىٰ ﴿٣﴾ إن هو إلا وحىٌ يوحىٰ ﴿٤﴾﴾[النجم: 3-4]

ثانيا: من السنّة:

1- حديث أبي موسى -رضي الله عنه- عن النّبي صلّى الله علّيه وسلّم قال: { إنّما مثلي ومثل ما بعثني الله به كمثل رجل أتى قوما فقال: يا قوم إنّي رأيت الجيش بعيني وإنّي أنا النّذير العُريان فالنّجاء

(1) الكفاية في علوم الرواية، الخطيب البغدادي، ص 8، 12.

(2) ينظر: دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص 13، 17.

النّجاء فأطاعه طائفة من قومه فَأَدْلَجُوا[1] فانطلقوا على مهلهم فنجوا وكذبت طائفة منهم فأصبحوا مكانهم فصبّحهم الجيش فأهلكهم واجتاحهم فذلك مثل من أطاعني فاتبع ما جئت به ومثل من عصاني وكذّب بما جئت به من الحق }[2].

2- حديث المقدام بن معد يكرب -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلّى الله عليّه وسلّم: {ألا إنّي أوتيت الكتاب ومثله معه ألا يُوشكُ رجُلُ شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وَجَدْتُمْ فيه من حَلالٍ فأحلُّوهُ، وما وجدتم فيه من حرام فَحرِّمُوهُ، ألا لا يَحلُّ لكم الحمار الأَهْلِي، ولا كُلُّ ذي ناب من السّبَاع، ولا لُقَطَةُ مُعَاهِد، إلا أن يستغنى عنها صاحبها . . . }[3]، قال أبو شهبة: «. . . فالحديث ثابت من جهة النّقل والرِّواية، ومعناه ثابت من جهة العقل والدراية، والكتاب الكريم يُؤَيِّدُه »[4]

3- حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلّى الله عليّه وسلّم: { إِنّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا : كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّتِي ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض }[5].

---

(1) أَدْلَجَ بالتّخفيف إِذَا سَارَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ، وادَّلَجَ بِالتَّشْدِيدِ- إِذَا سَارَ مِنْ آخِرِهِ والاسْم مِنْهُما الدُّلْجَة والدَّلْجَة، بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ. النّهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمّد ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمّد الطّناحي، المكتبة العلمية - بيروت، دط، 1399هـ - 1979م، ج 2، ص129.

(2) أخرجه البخاري، بَابُ الاقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ برقم(7283) .

(3) سبق تخريجه ص37.

(4)دفاع عن السنّة ورد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص216.

(5) أخرجه الحاكم في المستدرك، برقم (319) ، وتبعه الألباني على تصحيحه في سلسلة الأحاديث الصّحيحة، برقم(1761).

4- حديث عبد الله بن مسعود-رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: {نضّر الله امرأً سمع منّا شيئاً، فبلّغه كما سمعه، فربّ مبلّغ أوعى من سامع}[1].

ثالثاً: الإجماع: وقد اتّفق العلماء الذين يعتدّ بهم على حُجّيّة السُّنَّة، سواء منها ما كان على سبيل البيان أو على سبيل الاستقلال، قال الشّوكاني: «إِنَّ ثُبُوتَ حُجِّيَّةِ السُّنَّةِ المُطَهَّرَةِ وَاسْتِقْلاَلَهَا بِتَشْرِيعِ الأَحْكَامِ ضَرُورَةٌ دِينِيَّةٌ لاَ يُخَالِفُ فِي ذَلِكَ إِلاَّ مَنْ لاَ حَظَّ لَهُ فِي دِينِ الإِسْلاَمِ».[2]

قال أبو شهبة مؤيدا لكلمة الشوكاني: «وصدق الشوكاني فإنّه لم يخالف في الاحتجاج بالسُّنَّة إلاّ الخوارج والروافض، فقد تمسّكوا بظاهر القرآن وأهملوا السُّنن، فضلُّوا وأضلُّوا، وحادوا عن الصراط المستقيم»[3].

رابعاً: النّظر:

فمن الحجج العقليّة على حجّيّة السنّة:

- أنّ القرآن الكريم قد اشتمل على أمورٍ وقضايا تحتاج إلى بيان وتفصيل، وإلّا بقيت تلك الآيات معطّلة غير معمول بها، ولا شك لدى من معه مسكة عقلٍ؛ أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم أفهم وأعلم بمعاني الكتاب من غيره، فقد بيّنها الله له كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ۝١٩﴾[القيامة: 18-19]، فكانت سنّته بذلك الحجّة التي يجب اتبّاعها لتوقف العمل بآيات الكتاب عليها، ولا يمكن الاستعاض عنها بغيرها من فهوم الخلق لأنّها

(1) أخرجه الترمذي، بَابُ مَا جَاءَ فِي الحَثِّ عَلَى تَبْلِيغِ السَّمَاعِ، برقم(2658). وقال هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وصحّحه الألباني في صحيح التّرغيب والتّرهيب، ص21.

(2) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، الشوكاني، ج1 ص97.

(3) دفاع عن السنّة ورد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص14.

نِتاجٌ عن الأعلم والأفهم لمعاني الآيات المؤيّد بالوحي، يقول أبو شهبة – مبينا تعذُّر فهم القرآن بعيدا عن بيان السنة حتى على أفصح جيل وهم الصّحابة؛ فكيف بمن بعدهم ممن استَعْلت عليهم العُجمة–: « ومع أنّهم عرب خُلّص إلّا أنّهم لم يحيطوا علًما بكلّ ما في القرآن، فهناك المجمل الذي يحتاج إلى تفصيل، والمبهم الذي يحتاج إلى بيان وتفسير، والمشكِل الذي يحتاج إلى إزالة ما فيه من إشكال، وهناك العام الذي يراد به الخُصوص، والعام الذي يحتاج إلى تخصيص، والمطلَق الذي يحتاج إلى تقييد، وهذه أمور لا يكفي فيها معرفة اللّغة، ولا الإلمام ببعض قواعد الشّريعة، فكان لا بد لهم من الرّجوع في تفسير هذه الآيات المشتملة على ذلك إلى مُشَرِّع والمُبَلِّغ عن الله، وهو النبّي المعصوم – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم –، وصدق الله تبارك وتعالى في قوله: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾[النحل: 44]وقوله: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾[النحل: 64] »[1].

وهذه الضرورة المتعيِّنة هي التي حَدَت ببعض منكري حجّيّة السنّة كأبي ريّة، ومحمد توفيق صدقي[2] إلى استثناء السنّة العمليّة، وعدِّها في مصافِّ الحجّيّة، فمحمد توفيق صدقي أنكر حجّيّة السنّة جميعا في مقاله «الإسلام هو القرآن وحده»[3] وبعد مراجعة السيد رشيد

(1)دفاع عن السنّة، القسم الثاني: بيان الشُّبه الواردة على السنّة قديما وحديثا وردّها ردا علميا صحيحا، أبو شهبة، ص287.

(2)محمّد توُفيق صَدقي، طَبيبٌ بمصلحة السُّجون بالقاهرة، كَتبَ مقالات في مجلّة المنار بعنوان "الإسلام هو القرآن وحده"، مات سنة 1920م، ترجم للسيّد رشيد رضا في مجلّة المنار، ج21 ص483، وما بعدها، وينظر: مجلّة المنار، ج 11 ص774.

(3) مجلة المنار، تحت إشراف محّمد رشيد بن علي رضا، ج9 ص515.

رضا[1] له، التزم بهذه الضرورة وأقّر بحجّيّة السنّة العمليّة[2]، مع أنّ هذا التفريق بين حجّيّة السنّة العمليّة والسنّة القولية لا حجّة له به، فهو معارض بعموم أدلة حجّيّة السنة وإطلاقها، ولكنّها الأهواء تتجارى بأصحابها، فأبو ريّة أقّر بحجّيّة السنّة العمليّة، ثم ما لبث أن انقلب على وجهه فأنكر حجّيّة السنّة جميعا، ثم انحدر إلى أنّ الدين كلّه قرآنا وسنّة من الدين الخاص الموكول إلى اجتهاد الأفراد فخذ منه ما شئت ودع ما شئت[3]، وهذه حقيقة مآلات هؤلاء وغايتهم وهي التحّرر من العبودية الحقّة، والانغماس في عبودية الهوى، والتقليد الأعمى لنظريات المستشرقين وآرائهم.

المطلب الثالث: ضوابط كلّية حول أدلة حجّيّة السنّة:

وبعد سردٍ لهذه الأدلة، أحب أن أذكر أنّ المحدِّثين المعاصرين عند إيرادهم لهذه الأدلّة نبّهوا إلى جملة من الحقائق التي تُعدّ ضوابط في التّعامل مع هذه الأدلة، وفهم دلالاتها، فمن ذلك:

1- أنّ هذه النّصوص والأدلة النقليّة على حجية السنة عامةٌ مطلقةٌ في وجوب اتبّاع كل ما جاء في السنّة، فهي غير مقيدّة لا في زمانها ولا في نوعها، فلم تكن لازمة لجيل الصّحابة دون من تأخر بعدهم، ولا تناولت الأحاديث المتواترة دون الآحاد، ولا فرّقت بين عقيدة ولا

(1) محمّد رشيد بن علي رضا، البغدادي الأصل، الحسيني النسب، صاحب مجلّة المنار، وتفسير المنار، والوحي المحمّدي، والوهابيون والحجاز، وغير ذلك من مؤلّفاته النّافعة. وهو رحمه الله أحدُ روّاد المدرسة العقليّة الحديثة، كان في أول أمره متأثّراً بوجهة شيخه محمّد عبده، وكان مثله في أول الأمر قليل البضاعة من الحديث قليل المعرفة بعلومه، لكنّه تدارك أمره واشتغل بالحديث وخالف شيخه في عدد من الآراء، توفي: سنة 1354هـ - 1935م. ينظر: الأعلام للزركلي، ج6 ص126، والسنّة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص30.

(2) ينظر ما سطره باسم " كلمة إنصاف واعتراف"، مجلة المنار، ج10 ص140.

(3) ينظر مع المقارنة: أضواء على السنة المحمّدية، أبو رية، ص9، و تعليق المعلمي حول ذلك في الأنوار الكاشفة، ، ص 11وما بعدها.

أحكام، وقد نبّه على هذا الألباني بعد سرده لعدد من أدلة حجّيّة السنّة بقوله: «أريد أن ألفت نظركم إلى أنّها تدل بعموماتها وإطلاقاتها على أمرين آخرين هامين أيضا:

الأول: أنّها تشمل كل من بلغته الدعوة إلى يوم القيامة وذلك صريح في قوله تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾[الأنعام: 19] وقوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾[سبأ: 28] وفسّره صلّى الله عليه وسلّم بقوله في حديث: {وكان النّبيّ يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى النّاس كافة}[1]، وقوله: {والذي نفسي بيده لا يسمع بي رجل من هذه الأمّة ولا يهودي ولا نصراني ثم لم يؤمن بي إلا كان من أهل النّار}[2].

والثاني: أنّها تشمل كلّ أمرٍ من أمور الدين، لا فرق بين ما كان منه عقيدة علميّة أو حُكماً عمليّاً أو غير ذلك، فكما كان يجب على كلّ صحابّي أن يؤمن بذلك كلّه حين يَبلُغه من النّبي صلّى الله عليه وسلّم أو من صحابيٍّ آخر عنه، كان يجب كذلك على التابعّي حين بلُغه عن الصّحابّي، فكما كان لا يجوز للصّحابّي مثلا أن يردّ حديث النّبي صلّى الله عليه وسلّم إذا كان في العقيدة بحجّة أنّه خبر آحاد سمعه عن صحابي مثله عنه صلّى الله عليه وسلّم، فكذلك لا يجوز لمن بعده أن يردّه بالحجّة نفسها، مادام أنّ المخبر به ثقة عنده، وهكذا ينبغي أن يستمّر الأمر إلى أن يرِث الله الأرض ومن عليها، وقد كان الأمر كذلك في عهد التابعين، والأئمة المجتهدين»[3].

قلت: ولا يعني هذا عدم وجود **أدلة خاصة على حجّيّة السنّة الآحاديّة** في العقائد والأحكام، وإنّما المراد بيان أنّهذا التفريق بدعة تَرُدُّ النّصوص بعمومها، وأما اللأدلة الخاصة على حجية

(1) أخرجه البخاري، كتاب التيمم، برقم (335) .

(2) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب وجوب إيمان أهل الكتاب برسالة الإسلام، برقم(240) .

(3) الحديث حجّة بنفسه في العقائد والأحكام، محمّد ناصر الدّين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1425هـ_2005 م، ص34، 35.

الآحاد مطلقا فهي كثيرة، وإليك جملةً مما أورده محدِّثوا عصرنا تتبعا لمن سبقهم من أهل العلم

حجّيّة السنّة الآحاد:

– من القرآن الكريم:

*قوله تعالى في ذكر المنافقين: ﴿ ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أذن قل أذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ... ﴿٦١﴾﴾[التوبة: 61] مع قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ﴿٦﴾﴾[الحُجرات: 6].

قال المعلمي: « فبيّن سبحانه أنّ خبر الفاسق مُنافٍ لخبر العدل، فمِنْ حقِّ خبر العدل أن يصُدَّق كما صحّت به الآية الأولى، ومِنْ حقِّ خبر الفاسق أن يبُحث عنه حتى يتبيّن أمره[1].

وفائدة إيراد الآيتين مجتمعتين حتى تكون الدِّلالة على وجوب قبول خبر العدل الواحد بدلالة المطابقة وهو أقوى من مفهوم المخالفة الذي أفادته الآية الثانية.

* قوله تعالى: ﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴿١٢٢﴾﴾[التوبة: 122].

قال الألباني مبيِّنا وجه الدِّلالة منها: « فقد حضَّ الله تبارك وتعالى المؤمنين على أن يَنْفر طائفةٌ منهم إلى النّبي صلّى الله عليه وسلّم ليتعلّموا منه دينهم ويتفقّهوا فيه، ولا شكّ أنّ ذلك ليس خاصًا بما يُسّمى بالفروع والأحكام، بل هو أعم، بل المقطوع به أن يبدَأ المعلّم بما هو الأهّم فالأهّم تعليمًا وتعَلُّما، وممّا لا ريب فيه أنّ العقائد أهمُّ من الأحكام. . فلولا أنّ الحجّة تقوم بحديث الآحاد عقيدةً ، وحُكمًا لما حضّ الله تعالى الطائفة على التبليغ حضًّا عامًّا معلّلا ذلك بقوله: لـ{لعلهم يحذرون} الصّريحُ في أنّ العلم يحصل بإنذار الطّائفة»[2].

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص 65. واكتفى المعلّمي بآية التوبة حجّة لازمة بوجوب قبول خبر الثقة الواحد.

(2) الحديث حجّة بنفسه، الألباني، ص 53، 54.

- من السنّة:

وبيانها في هذا أوضح وأكثر ولكثرتها اقتصرت على أحدها طلبًا للاختصار، وهو من أبينها كما ذكر المعلمي[1]، بل عامّة أفراد الأدلة راجعة إليه، وهو الدليل الرابع الذي أورده الألباني لهذه المسألة في رسالته: الحديث حجّة بنفسه. . حيث قال: «السنّة العمليّة التي جرى عليها النّبي صلّى الله عليه وسلّم وأصحابه في حياته وبعد وفاته، تدل أيضا دلالة قاطعة على عدم التفريق بين حديث الآحاد في العقيدة والأحكام، وأنّه حجّة قائمة في كل ذلك»[2] وقد ساق الألباني أربعة وقائع في السنّة -ممّا أورده البخاري في صحيحه- مثالا للسنّة العمليّة الجارية، ونقل المعلمي كلاما لابن حزم أورد فيه عددا من تلك الوقائع، ولا بأس من نقله هنا لأهميته، قال ابن حزم بعد ذكره لعدد من الصحابة الذين بعثهم النّبي صلّى الله عليه وسلّم إلى الأمصار كمعاذ وأبي موسى وأبي عبيدة وعلّي وغيرهم -رضي الله عنهم-: « من المحال الباطل الممتنع أن يبعَث إليهم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من لا تقوم عليهم الحجّة بتبليغه، ومن لا يُلزِمهم قبول ما علَّموهم من القرآن وأحكام الدين، وما أفْتوَهم به في الشريعة، ومن لا يجب عليهم الانقياد لما أخبروهم به من كل ذلك عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، إذ لو كان ذلك لكانت بعثتهُ لهم فُضولا، ولكان عليه السلام قائلا للمسلمين بعَثتُ إليكم من لا يجب عليكم أن تقبلوا منه ما بلغكم عنّي، ومن حكمكم ألّا تلتفتوا إلى ما نقل إليكم عنّي وألّا تسمعوا منه ما أخبركَم به عنّي، ومن قال بهذا فقد فارق الإسلام »[3].

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص66.

(2) الحديث حجّة بنفسه، الألباني، ص55.

(3) الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، دط، ص110.

- الإجماع:

وقد نقله الشّافعي في قوله: « ولو جاز لأحد من النّاس أن يقول في علم الخاصّة، أجمع المسلمون قديما وحديثا على تثبيت خبر الواحد، والانتهاء إليه بأنّه لم يعْلم من فقهاء المسلمين أحد إلّا وقد ثبّته، جاز لي، ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنّهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد»[1].

وختامًا لأدلة حجية خبر الآحاد ألفت نظر القارئ الكريم إلى أمرين: 1ـ أنّ التحقيق في مسألة حجّيةّ خبر الواحد وما يتعلق بها[2] يُطلب في مظانّه وهي الرسالة للشافعّي[3]، والإحكام لابن حزم[4]، مع مختصر الصواعق لابن القيمّ[5]، كما يدل عليه كلام المعلمي، وعمل الألباني الذي جُلُّ رسالته "الحديث حجة بنفسه. . .نقْل" عن ابن القيمّ.

كما أنّه لا يعُكّر على هذه الأدلة والبراهين فضلا أن يبطلها، ما يروى عن النّبي صلّى الله عليّه وسلّم أو الخلفاء من التوقف في بعض أخبار الآحاد، فإنّها إما لا تثبت، أو أنّ لها محملاً خاصًا، وسيأتي التنبيه على بعضها.

2- أنّ هذه النّصوص أوجبت طاعة الله وطاعة رسوله، وعند التنازع أمرت بالرّجوع إليهما كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾[النساء:

(1) الرّسالة، الشافعي، ص 453.

(2) وسيأتي لمسألة دلالة الآحاد وحجيته مزيد بحث في الفصل الثالث.

(3) ص 400 _ 453.

(4) ج1 ص119_138.

(5) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطل، شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، اختصره: شمس الدين محمد بن محمد البعلي ابن الموصلي، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1422هـ - 2001م، ص551_605.

59]، ونهت عن التقدم بين يدي الله ورسوله والمراد الكتاب والسنّة كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ١ ﴾[الحُجرات: 1]، وهذا قاض ببطلان تقديم القياس، أو الإجماع المتوهم لعدم العلم بالمخالف، أو عمل أهل المدينة، بله القواعد المذهبيّة، أو اجتهادات الفقهاء على الحديث الصحيح آحادا كان أو متواترا، وهذا الذي عليه جماهير العلماء، ومضى عليه عملهم، وقد ذكر لنا الألباني كلاًما لابن القيّم في تقرير هذه الحقيقة، وهو كلام نفيس في بابه يحُسن إيراده هنا، يقول ابن القيم في "إعلام الموقعين": «ولم يكن الإمام أحمد رحمه الله تعالى يقدِّم على الحديث الصحيح عملاً، ولا رأياً، ولا قياًسا، ولا قول صاحبٍ، ولا عدم علمه بالمخالفِ – الذي يسميهّ كثير من النّاس إجماعا ويقدِّمونه على الحديث الصحيح –، وقد كذَّب أحمد من ادعى هذا الإجماع، ولم يسُغ تقديمَه على الحديث الثابت، وكذلك الشافعي أيضا نصّ في "رسالته الجديدة" على أنّ ما لا يعلُم فيه بخلاف لا يقال له إجماع. . .ونصوص رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أجّل عند الإمام أحمد، وسائر أئمة الحديث من أن يقدِّ موا عليها إجماعَ يَعْلَمُ الْعَالِمُ عَدَمَ الْعِلْمِ بِالْخِلَافِ، ولو ساغ لتعطلت النّصوص، وساغ لكل من لم يعلَم مخالفا في حكم مسألةٍ، أن يقُدِّم جهله بالمخالف على النصوص»[1].

وقال أيضا في موضع آخر: «وقد كان السلف الطيِّب يشتدّ نكيرهم، وغضبهُم على من عارض حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم برأيٍ، أو قياسٍ، أو استحسانٍ، أو قول أحد من النّاس كائنا من كان، ويهجُرون فاعَل ذلك، وينكُرون على من ضرب له الأمثال، ولا يسوِّغُ ون غير الانقياد له صلّى الله عليه وسلّم، والتسليم، والتلقّي بالسمع والطاعة، ولا يخطر بقلوبهم التوقّف في قبوله حتى يشهد له عملٌ ، أو قياسٌ، أو يوافق قولَ فلانٍ وفلانٍ، بل كانوا

(1) إعلام الموقعين عن ربّ العالمين، شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، دار الجيل، بيروت، دط، 1393هـ_ 1973، ج1 ص29، 30.

عاملين بقوله تعالى: ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا ﴿٣٦﴾﴾[الأحزاب: 36] وأمثاله "ممّا تقدم"، فدُفعنا إلى زمان إذا قيل لأحدهم: ثبت عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم أنّه قال: كذا وكذا، يقول: من قال بهذا؟ دفعاً في صدر الحديث، ويجعل جهله بالقائل حجّة له في مخالفته، وترك العمل به، ولو نصح نفسه لَعلِم أنّ هذا الكلام من أعظم الباطل، وأنّه لا يحلُّ له دَفْع سُننِ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بمثل هذا الجهل، وأقبُح من ذلك عذْرِي جهله، إذ يعتقد أنّ الإجماع منعقد على مخالفة تلك السنّة، وهذا سوء ظُنٍّ بجماعة المسلمين، إذ ينسبهم إلى اتفاقهم على مخالفة سنّة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وأقبُح من ذلك عذره في دعوى هذا الإجماع، وهو جهله، وعدم علمه بمن قال بالحديث، فعاد الأمر إلى تقديم جهله على السنّة، والله المستعان»[1].

فهذه حقيقةُ معارضة السنّة الثابتة بغيرها مما يُتوهم دليلا يَصلح للمعارضة – وإن كان منها ما يصلح دليلاً عند تَخلّف النّص في المسألة كالقياس، وقول الصّحابيِّ الذي لم يعلم له مخالف– فإنّها باب لتعطيل النُّصوص، وتسلُّط الجهل، وقد أحسن ابن حجر في قوله: «ولهذا لَا يُلْتَفَتُ إِلَى الْآرَاءِ وَلَوْ قَوِيَتْ مَعَ وُجُودِ سُنَّةٍ تُخَالِفُهَا »[2].

ومما شاع خطئًا عن أئمة الإسلام، وهو الذي نعاه ابن القيم في كلامه السابق، ونفاه عن أحمد والشافعي وغيرهما، نسبة تقديم هذه القواعد والأصول – التي أقامها الخلف على أحاديث الآحاد – إلى الأئمة من أهل المذاهب وغيرهم، وأبو حنيفة وهو أشهر من نُسب إليه تقديم القياس، أو القياس الجلّي على حديث الآحاد، لا يصح هذا عنه كما حقق هذا المعلمي وأبو شهبة، فإنّ أبا حنيفة كغيره من الأئمة، يأخذ بما ثبت، وصحّ عنده، وما يحكى عن أبي حنيفة من رَدِّهِ لبعض الأحاديث الآحادية، وعدم اهتمامه بها، فإنّه معارض بما رُوِيَ عن أبي حنيفة

(1) إعلام الموقعين،ابن القيّم، ج 4 ص244، 245.

(2) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، ج1 ص76.

من وقوفه عندما دلت عليه الأحاديث إذا صحت عنده، فقذكر ابن عبد البر ّ في " الانتقاء " «أنّه قيل لأبي حنيفة: المحرِم لا يجد الإزار يلبس السراويل؟ قال: لا، ولكن يلبس الإزار، قيل له: ليس له إزار، قال يبيع السراويل ويشتري بها إزار، قيل له: فإنّ النّبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسلَّم – خطَبَ وقَالَ: {المُحْرِمُ يَلْبَسُ السَّرَاوِيلَ إِذَا لَمْ يَجِدِ الإِزَارَ} فقَالَ أَبُو حَنِيفَة: لَمْ يَصِحَّ فِي هَذَا عِنْدِي عَنْ رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسلَّم شَيْءٌ فَأُفْتِي بِهِ، تَنْتَهِي كُلُّ امْرِئٍ إِلَى مَا سَمِعَ، وَقَدْ صَحَّ عِنْدَنَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسلَّم – قَالَ: {لاَ يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ السَّرَاوِيلَ}، فَنَنْتَهِي إِلَى مَا سَمِعْنَا، يقال له أَتُخَالِفُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسلَّم – فَقَالَ: لَعَنَ اللَّهُ مَنْ يُخَالِفُ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسلَّم –، بِهِ أَكْرَمَنَا اللهُ، وَبِهِ اسْتَنْقَذَنَا»[1].

كثيرًا ما كان أبو حنيفة يرى رأيًا ثم يثبت عنده حديث، ويقتنع به فيرجع عن رأيه الأول، ذكر ابن عبد البر ّ في " الانتقاء "بسنده عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ قَالَ: « سَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ عَنْ أَمَانِ الْعَبْدِ فَقَالَ: "إِنْ كَانَ لاَ يُقَاتِلُ فَأَمَانُهُ بَاطِلٌ "، قُلْتُ لَهُ إِنَّهُ حَدَّثَنِي عَاصِمٌ الأَحْوَلُ عَنِ الْفُضَيْلِ بْنِ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ قَالَ: { كُنَّا نُحَاصِرُ الْعُقُوفَ فَيُعْطِي إِلَيْهِمْ بِسَهْمٍ فِيهِ أَمَانٌ، فَقَالُوا قَدْ أَمَّنُونَا، قُلْنَا: إِنَّمَا هُوَ عَبْدٌ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا نَعْرِفُ مِنْكُمُ الْعَبْدَ مِنَ الْحُرِّ فَكَتَبْنَا بِذَلِكَ إِلَى عُمَرَ، فَكَتَبَ عُمَرُ أَنْ أَجِيزُوا أَمَانَ الْعَبْدِ} فَسَكَتَ أَبُو حَنِيفَةَ ثُمَّ غَبَرَ بِالْكُوفَةِ عِشْرِينَ سَنَةً ثُمَّ قَدِمَهَا فَأَتَيْتُ أَبَا حَنِيفَةَ فَسَأَلْتُهُ عَنْ أَمَانِ الْعَبْدِ، فَأَجَابَنِي بِحَدِيثِ عَاصِمٍ وَرَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ فَعَلِمْتُ أَنَّهُ مُتَّبِعٌ لِمَا سَمِعَ»[2]، وعلاوةً على هذا فإنّ «الأحاديث التي ذكروا أنّه خالفها، قليلة بالنسبة إلى ما وافقه»[3] ووجود تلك المخالفة لا تعني «أنّه زعم أنّ العمل بالأحاديث الصحيحة غير لازم، بل المتواتر عنه ما عليه غيره من أهل العلم أنّها حجّة، كما لا تعني

(1) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمّة الفقهاء، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد ابن عبد البر ّ القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ص140، 141.

(2) المصدر نفسه، ص140.

(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص51.

تلك المخالفة تقديمه القياس عليها، فقد ذهب إلى أن القهقهة في الصلاة تنقضُ الوضوء اتباعاً لحديث ضعيف، وذكر ابن القيم في إعلام الموقعين مسائل أخرى لأبي حنيفة من هذا القبيل وكذلك غيره، ومن ثمَّ ذكر أصحابه أنّ من أصله تقديم الحديث الضعيف بله الصحيح على القياس»[1]،

وقالوا «إنّ السنّة المتواترة تنسخ القرآن، وإنّ الحديث المشهور أيضاً ينسخ القرآن»[2]، فالحق الذي يقال أنّه «ما من حديث خالفه إلّا وله عذر لا يخرج إن شاء الله عن أعذار العلماء»[3]، وهذا الذي أوردته هنا بناءً على كلام المعلمي وأبي شهبة، هو الذي عليه محقّقو الحنفيّة خلافاً لمتأخريهم، يقول أبو شهبةمستشهدًا بكلام محقّقي الحنفيّة: «المحقّقون منهم فعلى خلاف هذا (ردَّ رواية الرّاوي غير الفقيه إذا خالفت القياس الجلّي)، وإليك ما قاله صاحب " عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان " قال في أثناء الرّدّ على من زعم أنّ الإمام أبا حنيفة خالف بعض الأحاديث الثابتة عن رسول الله، وسرد وجوه الاعتذار عن ذلك: "الرّابع كون راوي الحديث غير فقيه، وهذا مذهب عيسى بن أبان[4]، وتابعه كثير من المتأخرين وردّوا بذلك حديث أبي هريرة في المصرّاة ، وقال أبو الحسن الكرخي ومن تابعه: فقه الرّاوي شرطاً لتقديم الخبر على القياس، وقبل خبر كلّ عدل ظابط إذا لم يكن مخالفاً لما هو أظهر من الكتاب أو السنّة المشهورة ويقدّم على القياس، قال صدر الإسلام أبو اليسر: " وإليه مال أكثر العلماء"»[5].

---

(1) المرجع نفسه، ص51 مع تصرف.

(2) المرجع نفسه، ص307.

(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص51.

(4) عيسى بن أبان بن صدقة أبو موسى: قاضٍ من كبار فقهاء الحنفيّة، كان سريعاً بإنفاذ الحكم، ولي القضاء بالبصرة عشر سنين، وتوفي بها. له كُتب، منها " إثبات القياس " و " اجتهاد الرأي " و " الجامع " في الفقه، و " الحجّة الصّغيرة –قال الطّحاوي نقلا عن هلال بن يحي أنّه قال ما في الإسلام قاضٍ أقضى منه (في زمانه و بلده)توفي سنة 221هـ. ينظر: تاريخ الإسلام، للذهبي، ج5 ص 651. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ج1 ص401.

(5) دفاع عن السنّة ورد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص121.

وسبب هذا الوهم على أبي حنيفة، ومحقّقي الحنفية، هو أنّ بعض متأخري الحنفية وغيرهم، قد حملهم تعصُّبهم، وتعنّتهم لمذهبهم وأئمتهم على تقديم تلك الاجتهادات الخاطئة على النّصوص، ثم أرادوا أن يضعوا لذلك تفسيرا وتوجيها، فقرّروا هذه القواعد التي هم أنفسهم قد خالفوها في كثير من فروعهم ووافقوا الجمهور، وهناك سبب آخر ذكره أبو شهبة وهو أن «الإمام أبا حنيفة كثر شانئوه، وحاسدوه لفضله، وفقهه، ومنزلته، وهؤلاء افتروا عليه ما شاء لهم هواهم أن يفتروا»[1].

وأما القول بتقديم مالك لعمل أهل المدينة على حديث الآحاد الصحيح، فقد قال المعلمي محققا وبشواهد صحيحة عن مالك: «والإنصاف أنّه لم يتحرّر لمالك قاعدة في ذلك، فوقعت له أشياء مختلفة. . . وقد اشتهر عن مالك قوله ((كل أحدٍ يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر)) يعني النّبي صلّى الله عليه وسلّم، وقوله للمنصور إذ عرض عليه أن يحمل النّاس على الموطأ: إنّ أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم تفرّقوا في الأمصار، فعند أهل كل مصر علم))»[2].

ثمّ من وجه آخر فإنّ« تقديم مالكٍ لعمل أهل المدينة - إن سُلِّم به بإطلاقٍ- ليس فيه ردٌّ للسنّة، ولا الطّعن في أخبار الآحاد، وإنّما هو من باب ترجيح سنّة على سنّة، لأنّ أهل المدينة في نظرِ أعلم بحديث رسول الله وأشدُّهم تمسّكاً بها؛ لأنّها دار الهجرة ودار الخلافة الرّدة، وأهلُها هم أصحابُ محمّد صلّى الله عليه وسلّم، ومن تبعهم بإحسان، فليس الأخذُ بعملهم من باب تقديم الرأي على السنّة حاشاً وكلّا، وإنّما هو تقديمٌ لعملٍ يراه قام على الكتاب والسنّة، والترجيح عند تعارض النّصوص في الظّاهر من أصول أهل السنّة، ومع هذا فقد خالف مالكاً علماء مثل اللّيث، والشّافعي، وأحمد، وأتباعهم، وأبي حنيفة وأتباعه»[3].

(1) المرجع نفسه، ص218.

(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص23.

(3) حجيّة خبر الآحاد في العقائد والأحكام، ربيع بن هادي المدخلي، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، دط، ص82.

المطلب الرّابع: أثر هذه الجهود في ردِّ الشبهات المثارة حول حجّيّة السنّة:

تمهيد:

حاول مُنكروا حجّيّة السنّة ممن يتَسَمّونَ بالقرآنيين، أن يثبُتوا دعواهم بأنّ الإسلام هو القرآن وحده، وأنّ أقوال النّبي صلّى الله عليه وسلّم تحديدا، وأفعاله، وتقريراته، لم يكن وجودها لتكون تشريعا للأُمّة، أو لازِمةَ الاتباع، وأوردوا لذلك عددا من الأدلة – في زعمهم — من القرآن، والسنّة، وتاريخ الأمة، ليثبتوا بها صحة ما ذهبوا إليه،ومع كون هذه الدعوى ظاهرةَ البطلان، معلومةَ الفساد– فقد مضت الأمة على الاحتجاج بها أربعة عشر قرنا من غير نكير– إلّا أنّها راجت على بعض المغفّلين من أبناء المسلمين، وتعالت أصواتٌ بها هنا وهناك، وُدعاتها في ازدياد – لا كثّرهم الله–، ممّا استرعى المحدثين المعاصرين، والعلماء عموما، لكشف شبهاتهم وبيان تهافتها، ولعبد الغني عبد الخالق[1][2] والألباني[1] صولات وجولات مع هؤلاء وقبلهم السيوطي في كتابه: "مفتاح الجنّة في الاعتصام بالسنّة".

وإليك شيئا من شبهات المنكرين وجوابها في ضوء ما سبق بيانه من كلام المحدثين المعاصرين وتحقيقاتهم:

أولا: أدلّتهم من القرآن:

وجملة ما أوردوه راجع إلى نوعين من الآيات:

1– آيات قالوا بأنّها داعية إلى الاكتفاء بالقرآن مصدراً للتشريع؛ وذلك أنّه أغنى عن غيره

---

(1) عبد الغني بن محمد عبد الخالق بن حسن أبو الكمال – أو أبو الحسن – المصري القاهري أزهري أصولي، ألف كثيراً من المؤلفات وأشرف على نحو خمسمائة رسالة علمية ما بين ماجستير ودكتوراه. له مؤلفات وتحقيقات كثيرة أشهرها: حجية السنة وهي رسالته في الدكتوراه وقد شرقت وغربت، وله بحوث في السنة المشرفة طبع في مجلة أضواء الشريعة، الإجماع حقيقته وحجيته، توفي في القاهرة سنة: 1403هـ -1983م. كتبها طه جابر العلواني في تقدمته لكتاب حجية السنة لعبد الغني عبد الخالق.

(2) في رسالته: " ظلّ علىٰ من ينكر حجّية السنّة" وهي مطبوعة مع آخر كتاب أبي شهبة في الدفاع عن السنّة.

بالبيان والتفصيل ومن أمثلته:

قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ...﴾[الأنعام: 38]

وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً ...﴾[النحل: 89]

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ...﴾[الأنعام: 114].

2-ما جاء في حفظ الله للقرآن مما لم يأت نظيره في شأن السنّة وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[الحجر: 9]،

يقول توفيق صدقي معلقا على هذه الآية: «لو كانت السنّة حجّة ووحياً مثل القرآن؛ لتكفل الله عزوجل بحفظها؛ كما تكفل بحفظ القرآن الكريم»[2]

وحاولوا تأييد عدم الحفظ لها بعدم جمعها، وتدوينها، وترك تصرف الرّواة لها بالمعنى، يقول برويز[3]: ((اعلم أنّ الله عز وجل لم يتكفل بحفظ شيء سوى القرآن، فلذا لم يجمع الله الأحاديث كما أنّه لم يأمر بجمعها ولا تكفل بحفظها))[4].

---

(1) منها رسالته: "منزلة السنّة في الإسلام وبيان أنه لا يستغنى عنها بالقرآن"، وفصول متفرقة في السلسة الضعيفة.

(2) مقال "الإسلام هو القرآن وحده"، مجلة المنار، ج 9 ص515.

(3) غُلام أحمد برويز بن فَضل دِّين، وُلد في عام 1903م، في بلدة بثالة القريبة من قاديان في الهند، تلقّى علُومه الدِّينيّة الأولى في كَنف جَده ولم يتجاوز في دراسته الثّانويّة ثمّ انتقل إلى المحيط العملّي، وبعد استقلال باكستان انتقل إلى كراتشي، ونشط في دعوته وصار له أتباع وانضّم إلى صُفوفه كثيرٌ من المثقّفين المحامين والمحاضرين والطّلاب. يعتقد أنَّ النّظريات العلميّة حقائق لا يجُوز الجدل والمناقشة بل يَجب تفَسير القرآن بمقتضاها، والرَّجل قد تتلمذ على الحافظ أسْلَم وورث منه جميع مخلّفات الخوارج الفكريّة حول السُّنَّة، ويُعدُّ السيدّ أحمد خَان في قائمة مُفكري هذا العصر، ويمدح عبد الله الجكرالوي في منهجه ويُدَّعي كمال الدّين في القرآن وعدم التّسليم لغيره في الحُجَّة والبرهان، وهو يعتبر أكثر أهل القرآنكتابةً وتأليفًا. ولا يزال الرجل حَيًّا يسعى ويَجتهد في نَشر أفكاره، وحزبهُ (طُلوع الإسلام) أقوى أحزاب أهل القرآن الموجودين في الوقت الحاضر. ينظر:السنّة في مواجهة الأباطيل، محمد طاهر بن حكيم غلام رسول، العدد (12)، ص 83.

(4)نقلا عن اتجاهات في دراسات السنّة قديمها وحديثها، أبو الليث محمد الخيرآبادي، الرسالة ناشرون، دمشق، ط1، 1432هـ-2011م، ص130.

ويقول توفيق صدقي: « ومن ذلك نعلم أنّ النّبي عليه السلام لم يرد أن يبلّغ عنه للعالمين شيء بالكتابة سوى القرآن الشريف، الذي تكفّل الله تعالى بحفظه في قوله جل شأنه﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾[الحجر: 9] فلو كان غير القرآن ضروريًّا في الدِّين، لأمر النّبي بتقييده كتابة، ولتكفل الله تعالى بحفظه، ولما جاز لأحد روايته أحيانًا على حسب ما أداه إليه فهمه»[1].

وجوابها:

أنّ سبب الخلل في هذا الإيراد، مردُّه إلى سوءِ فهمٍ لهذه الآيات، وتنزيلٍ لألفاظها في غير محلّها:

1- فقوله تعالى﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ . . . ۝٣٨﴾[الأنعام: 38] ليس المراد بالكتاب هنا القرآن أصالةً، وإنّما المراد اللّوح المحفوظ (أم الكتاب) كما يدل عليه سباق الآية الكريمة وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ۝٣٨﴾[الأنعام: 38]، وهو قول ابن عباس وابن زيد كما ذكره الطبري عنهم[2] ولم يحك غيره[3]، ولهذا أجاب عنها الألباني بقوله: «فهذه الآية إنّما تعني الكتاب هنا اللّوح المحفوظ ولا تعني القرآن الكريم »[4].

وعلى فرض أنّ الكتاب هو القرآن[5] فمقتضى أنّ القرآن ما طرّ من شيء، أنّه بيّن كل شيء فرجعت الآية إلى قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ۝٨٩﴾[النحل: 89]، والتي جوابها أنّا نسلم بكون القرآن فيه بيان كل شيء، ولكن طريق البيان على ضربين كما سبق، مجمل ومفصل، ومما أجمل الأمر باتباع السنّة، وعلى بابها قوله

(1) مقال "الإسلام هو القرآن وحده"، مجلة المنار، ج9 ص515.

(2) جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري، تحقيق أحمد محمّد شاكر، مؤسسة الرسالة، ، ط1، 1420 هـ - 2000م، ج 6 ص344، 346.

(3) وقد حكى الوجهان: اللّوح المحفوظ أو القرآن جماعة من المفسّرين منهم القرطبي في الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتاب، الرياض، 1423هـ-2003م دط، ج6 ص42.

(4) كيف يجب علينا أن نفسر القرآن، الألباني، ص8.

(5) وهو الذي استظهره ابن عطية في تفسيره المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمّد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ- 2001م، ج2 ص290.

تعالى: "وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا. . . " فجوابها كسابقتها، من كون التفصيل أيضا على ضربين مجمل ومفصل، وبتفصيل السنّة لذاك المجمل عاد الكتاب إلى كونه مفصلاً.

2- وأمّا قوله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾[الحجر: 9] فإنّها حجّة لنا على حجِّيّة السنّة وحفظ الله تعالى لها، ودلالتها على ذلك بأحد طريقين:

الطريق الأول: دلالة المطابقة: وهو أنّ الآية نصٌّ في حجِّيّة السنّة، وحفظ الله تعالى لها، وذلك أنّ لفظ الذكر شامل للقرآن والسنّة[1]، وذلك أنّ «كلام النّبي صلّى الله عليه وسلّم كلّه وحي، بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[النجم: 3-4]، والوحي كُفِّر بإجماع الأمة كلّها، والذكر محفوظ بالنّص، فكلامه عليه السلّام محفوظ بحفظ الله تعالى عز وجل ضرورةً ، منقول كلّه إلينا لا بدّ من ذلك»[2].

الطريق الثاني: دلالة الاقتضاء: فمقتضى حفظ الله للقرآن أنّ يحفظ السنّة لأنّها بيانه، بل ذلك متعدٍّ إلى حفظ لسانه في الجملة وهو اللّغة العربيّة، وفي هذا المعنى يقول المعلمي: « فأمّا السنّة فقد تكفّل الله بحفظها أيضا، لأنّ تكفله بحفظ القرآن يستلزم تكفُله بحفظ بيانه، وهو السنّة، وحفظ لسانه وهو العربيّة، إذ المقصود بقاء الحجّة قائمة، والهداية باقية بحيث ينالها من يطلبها»[3].

وأمّا الاستدلال على عدم حفظ الله للسنّة بعدم جمعها، ولا الأمر بتدوينها، أو روايتهم لها بالمعنى، ومن ثَمَّ دخول التّحريف والتبّديل عليها، فليس فيه حجّة، لأنّ القرآن قد ناله شيء من هذا في أول أمره، ثم استقّر أمره متواترا، فالسنّة كذلك، والعبرة بالمآل، فقد جمعت السنّة، ودوِّنت، وسخّر الله لها رجالا حفظوا حِماها، ونقدوا أسانيدها ومتونها، كما قال ابن المبارك لما

(1) وقد استقصى ابن حزم بيانُ شمولية لَفظُ الذّكر للشّريعة عُموماً تاباً وسنة في كتابه الإحكام في أصول الأحكام، ص87.

(2) آداب الزفاف في السنّة المطهّرة، محمد ناصر الدّين الألباني، دار السلام، ط1، 1423هـ- 2002م، ص240، 241.

(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص33.

قيل له: {هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة وتلا قوله تعالى إذ﴿ لۡ نحۡ ن نَزَّلۡنا ٱلذِّكۡرَوَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾[الحجر: 9]}[1].

على أنّه سيأتي لمسألة سبب تأخر تدوين السنّة ومصالحه، وأثر الرّواية بالمعنى على السنّة، وجهود المحدّثين في كشف الوضع والوضّاعين مزيد تفصيل وتوضيح.

ثانيا: أدلّتهم من السنّة:

«بعد أن تحايل أعداء السنّة المطّهرة على بعض آيات من القرآن الكريم، ليحوِّروا معانيها، ويستدلوا بهذا التحوِّير على عدم صحة الاحتجاج بالسنّة النبويّة، نجدهم هنا وباسم السنّة ونصوصها، يستشهدون بها أيضًا على إنكار حجِّيتّها، ويتظاهرون بحرصهم على السنّة، وأنّهم بإنكارهم حجّيتِّها أشدّ حرصًا على السنّة من المؤمنين بحجّيتِّها»[2] ومن الأحاديث التي أوردوها في ذلك:

1- أحاديث عرض السنّة على القرآن فما وافقه منها قبل وما خالفه منها رفض:

والأحاديث في ذلك متعددة ويرجع معناها إلى ما سبق، ومن أشهر ألفاظها {ما أتاكم عنّي فاعرضوه على كتاب الله فما وافقه فهو عنّي وما خالفه فليس عنّي}[3].

وهذه الأحاديث تُعدّ قاعدة لدى أعداء السنّة ينطلقون منها للتّشكيك في حجِّيّة السنّة المطّهرة وهدمها، وفي ما يلي بيانٌ لحقيقتها:

(1) الجرح والتّعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرّازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271هـ - 1952م، ج2 ص18.

(2) كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها، عماد الدين محمد إسماعيل الشربيني، ص214.

(3) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض، ط1، 1412 هـ - 1992 م، ج13 ص658.

- ذكر المحدّثون المعاصرون تبعا لمن سبقهم من أئمة النقد[1]، أنّ عامّة الأحاديث التي جاءت في هذا المعنى مكذوبة مختلقة، فقد قال أبو شهبة: « أمّا الحديث الذي يرويه القائلون بعدم استقلال السُنَّة بالتشريع، وهو: {إذا جاءكم عنّي حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق فخذوه وما خالف فاتركوه} فقد بيَّنَ أئمة الحديث، وصيارفته، أنّه موضوع مُختلق على النَّبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم - وضعته الزنّادقة كي يصلوا إلى غرضهم الدنيء من إهمال الأحاديث»[2]، وقد أورد أبو شهبة والألباني[3] جملة من روايات هذا الحديث وما في معناه - من عرض السنّة على العقول واستحساناتها كحديث: { ما حدثتم عنّي ممّا تعرفونه فخذوه وما حدثتم عنّي ممّا تنكرونه فلا تأخذوا به فإنّي لا أقول المنكر ولست من أهله}[4]- ونقلوا عن الأئمة الحفاظ شدّة ضعفها، ووضعها[5] حتى قال أبو شهبة: « ويكاد يجمع على ذلك العلماء العارفون بالحديث وعِلَلِه

(1) ينظر: جامِع بيَان العلمِ وفَضْلِهِ،عُمر يُوسف بن عبد البرّ ، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، ط9، ج2 ص1189.

(2) دفاع عن السنّة، ورد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص17.

(3) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الألباني، حديث رقم 1083 – 1090.

(4)الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ج1 ص430، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الألباني، ج3 ص211،.

(5) ولاشيكُ ل على هذا تَحسينُ الألباني لحديث أبي حميد وأبي أسيد أنّ النبّي صلّى الله عليه وسلّم قال: {إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم، وتلين له أشعاركم وأبشاركم، وترون أنّه منكم قريب فأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم، وتنفر عنه أشعاركم، وأبشاركم، وترون أنّه منكم بعيد فأنا أبعدكم منه}، السلسلة الصحيحة، ج 2 ص360، برقم، (732) ، فقد حمل معناه على معًنى صحيح فقال: ". . . أنّ الحديث خاص بطبقة معينّة من أهل العلم"، وفي المقابل نجدالمعلّمي قد مال في تحقيقه للفوائد المجموعة للشّوكاني إلى عدم صحته لأسباب أربعة ذكرها، ولكن وجّهه على فرض صحته بتوجيه آخر لعلّه أظهر، وهو أنّه ممّا يُخاطب به المرء بادئ الأمر إذا عُرِض له حَديثٌ عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم ولكن ليس له أن يبُقّيه بقول بناءً على ذلك، لأن ذلك سبيله العلم والفهم والمعرفة، قال المعلّمي: "وعلى فرض صحة الخبر، فلا سبيل إلى أن يفُهم منه ما تَدفعهُ القَواطِع، فمن المقطوع به أنّ معارِف اللّس وآراءهم وأهواءهم تختلف اختلافاً شديداً، وأنّ هناك أحاديث كثيرة تقبلها قلوبٌ، وتنكرها

والتمييز بين مقبوله ومردوده، وصحيحه، وضعيفه، ونحن لا نشك – ولا أي عاقل – في أنّ هذا الحديث الذي ذكره جولدتسيهر وحديث ابن ماجه {مَا قِيلَ مِنْ قَوْلٍ حَسَنٍ فَأَنَا قُلْتُهُ}[1] موضوعان»[2].

– ومن الأجوبة الحسنة على حديث عرض السنّة على القرآن، ما أورده أبو شهبة بقوله: « وقد عارض هذا الحديث بعض الأئمة فقالوا: عرضنا هذا الحديث الموضوع على كتاب الله فوجدناه مخالفاً له، لأنّا وجدنا في كتاب الله: ﴿وما ءاتىٰكم ٱلرسول فخذوه وما نهىٰكم عنه فٱنتهوا۟ . . ۝٧﴾[الحشر: 7] ووجدنا فيه: ﴿قل إن كنتم تحبون ٱلله فٱتبعونى يحببكم ٱلله . . . ۝٣١﴾[آل عمران: 31]، ووجدنا فيه: ﴿من يطع ٱلرسول فقد أطاع ٱلله . . ۝٨٠﴾[النساء: 80] وهكذا نرى أنَّ القرآن الكريم يُكَذِّبُ هذا الحديث ويُرُدُّه»[3].

قلوبٌ. وبهذا يعلم أنّ ما يعرِض للسّامع من قَبول واستبشار، أو نفورٍ واستنكارٍ. قد يكون حيث ينبَغي، وقد يكَونُ حيث لا ينبغي، وإنّما هذا – والله أعلم– إرشادٌ إلى ما يُستقبل به الخبر عند سماعه، وقد يكون منشَأُ ذلك: أنّ المنافقين كانوا يُفِيضون بالمدينة ويُشيعون الباطل، فقد يشُيعون ما إذا سمعه المسلمون وظنّوا صدقه ارتابوا في الدِّين، أو ظنّوا السُّوء برسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فأُرشِدوا إلى ما يدفع عنهم بادرةَ الارتياب، وظّن السُوء، مع العلمِ بأنّ بادئ الظنِّ ليس بحُجة شرعية، فعليهم النّظر والتدبرّ، والأخذ بالحُجج المعروفة". ينظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محّمد بن علي الشّوكاني، تحقيق عبد الرحمان المعلّمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1407هـ-1987م، ج 1 ص 252، 253.

(1) أخرجه ابن ماجة، بَابُ تَعْظِيمِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّغْلِيظِ عَلَى مَنْ عَارَضَهُ ، برقم (21) . وقال الألباني في السلسلة الضعيفة: ضعيف جداً، ج3 ص204.

(2) دفاع عن السنّة، القسم الثاني:بيان الشُّبه الواردة على السنّة، أبو شهبة، ص 310.

(3) المرجع نفسه، ص17.

ثالثا: أدلتهم العقلية والواقعية:

1- عزوف الخلفاء وكبار الصحابة عن الإكثار من روايتها بل ونهيهم من أكثر كأبي هريرة -رضي الله عنه- وغيره:

وفي هذا يقول توفيق صدقي: « كان أفاضلهم أقلّهم حديثاً ويصدِفون عنه، ولو كان واجباً لما كان هذا حالهم»[1].

وجوابها:

أنّ النّصوص القطعية من الكتاب والسنّة والإجماع العملي دلّت على حجِّيّة السنّة، وما قد يعرض ممّا يخالف هذا الأصل، فإنّهُ متأول، أو غير ثُابت، أو مردود.

وهذه الشبهة ذات شقين أحدهما حق[2] وله توجيهه، وتأويله، والآخر باطل غير ثابت.

فأّما الذي هو حقٌ فهو انصراف الخلفاء وجماعة من الصحابة عن رواية الحديث، وتوجيهُ هذا أنّه راجع إلى أسبابٍ، ودوافَع دعتهم إلى ذلك لا صلة لها تمّاما بحجِّيّة السنّة، وقد جمع لنا المعلمي[3] عددًا من هذه الأسباب وهي:

1- عدم تفّهم لذلك بسبب انشغالهم بالخلافة كحال الصديق أبي بكر رضي الله عنه، أو انشغالهم بالغزو والجهاد كحال أبي عبيدة وعتبة بن غزوان[4] رضي الله عنهم.

---

(1) مقال "الإسلام هو القرآن وحده"، مجلة المنار، ج 9 ص515.

(2) هو حقٌّ باعتبار المعنى، وإلاّ فلفظة العزُوف والصَدف فيها معنى التَرك مع الكراهية، والأُولى أن يعبّر بالانصراف لدلالته على وجود عارضٍ، وهو واقِعهم.

(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص62 وما بعدها.

(4) عتبة بن غَزوان بن جابرٍ بن وهبٍ أبو عبد الله الحليف بني نوفل بن عبد مناف بن المازني، هاجر الهجرتين الأولى والثانية، وهو قديم الإسلام وهاجر إلى أرض الحبشة في الهجرة الثانية، وكان من الوفاة المذكورين من أصحاب رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-، استعمله عمر بن الخطّاب على البصرة. فهو الذي مصّر البصرة واختطّها، كانت ولايته على البصرة مقرومات بها زمن خلافة عمر بن الخطّاب، كانت وفاته سنة: 15 هـ وقيل 17 هـ، وهو ابن سبعٍ وخمسين سنة. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج3 ص72 وأسد الغابة لابن عبد البر، ج3 ص1026.

2- أنّ الصحابة كان لهم مذهبان في رواية الحديث فمنهم من كان يرى أنّ الرواية تتعيّن عند الحاجة، فعندئذ لو تُصُوِّر خطؤهم فهم معذورون أو سيعصمهم الله، وطائفة منهم كانوا يحدِّثون؛ وإن لم تتحقق حاجتي َرْون أنّ التّ بليغ قبل وقت الحاجة عَمَّ فيه لقول النّبي صلّى الله عليه وسلّم {حدّثوا عنّي ولا حرج}[1] وغير ذلك من الأدلّة الداعية إلى نشر العلم وتبليغ السنّة، ولكلٍّ وِجْهة، وكلُّهم على خير، على أنّه لما قلّ الصحابة رجحت كفة الفريق الثاني كما شهد به الواقع.

3- انكفاف بعضهم على شؤونهم، وعدم انبساطهم لعامّة النّاس: وهذا كحال الزبير بن العوّام والعباّس -رضي الله عنهما-، فقد كانا مشتغلين بمزارعهما، وأمّا سعيد بن زيد-رضي الله عنه- فكان مُقبلاً على العبادة رضي الله عنهم.

4- تقدم وفاتهم فلم يحتج النّاس إليهم بعد: ولذلك قلّت الرِّواية في كبارهم ومتقدميهم، وكَثُرت في صغارهم، ومتأخريهم؛ لأنّ النّاس احتاجوا لسؤالهم، وحديثهم، فأفْتوا وحدَّثوا.

5- توافرهم واكتفاء بعضهم بتحديث بعض: إذ التّحديث والفتوى من فروض الكفاية.

وبعد معرفة هذه الأسباب الوجيهة، فلا وجه لتعليل القلّة بزهدهم، ورغبتهم عن السنّة، ويزيد الأمر وضوحاً، وقطعًا عن احتمال العزوف أمور:

- أنّ عامة من تقدّم أنّه قليل الحديث أو أنّه سُئل أنْ يحدِّث فامتنع، قد ثبتت عنهم أحاديث في الصحاح والمسانيد بين مُكثر ومُقل، وذلك يبيّن قطعاً أنّ قلة حديثهم إنّما كانت لما تقدّم بيانه من كلام المعلمي.

- أنّه لم يأت عن أحد ممن قيل أنّه قليل الحديث أو أنّه سُئل أنْ يحدِّث فامتنع، ما يؤخذ منه

(1) أخرجه الخطيب البغدادي في تقييد العلم، ذكر الرواية عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو ذلك، ص34.

أنّه امتنع من التّحديث بحديث عنده مع حضور الحاجة إليه وعدم كفاية غيره له، قال المعلمي: «إنّك لا تجد بهذا المعنى حرفاً واحداً، فاختيارهم أن لا يحدِّثوا إلّا عند حضور الحاجة إلى تحديثهم خاصة؛ هو السبب الوحيد لاتقاء الإكثار ولما يصح في الجملة من علّية عن الرواية»[1].

– أنّ هذه الأسباب لم تؤد إلى قلة روايتهم فقط، بل حتى فتاويهم، فهل يقال بعد هذا إنّهم يرون الفتوى غير مشروعة؟! !.

وأما أنّ الخلفاء نَهَوْا عن رواية الحديث، لا سيما عمر بن الخطاب في موقفه مع أبي هريرة – رضي الله عنه– بالأخص، فلا يصح شيء من ذلك، وسيأتي لهذا مزيد تفصيل عند الكلام على عدالة الصحابة وأبي هريرة–رضي الله عنهم–.

وأياً كان، فقد مّر بنا قريبا أنّ السنّة الصحيحة لا تعارض بالقياس ولا اجتهادات الفقهاء والعلماء حتى من الصحابة.

2– ومن الأدلة التي أوردوها على عدم حجِّيّة السنّة اختلاف الفقهاء من أصحاب المذاهب في العمل بالأحاديث، وتقديم بعضهم للقياس وغيره عليها:

يقول توفيق صدقي: « إنّ أئمة المسلمين لم يتفقوا على الصحيح منها وما منهم من أحد إلا خالف في مذهبه كثيراً منها»[2].

وجواب هذا من خلال ما تقدم تقريره من كلام المحدِّثين المعاصرين هو:

1– أنّ الاختلافات بين المذاهب راجعة إلى أسبابٍ فصّلهابن تيميّة في رسالته رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ليس فيها شيءمما توهّمه رافضوا السنّة.

2– أنّ الأئمة من أصحاب المذاهب وغيرهم، اشتهر عنهم تعظيم السنّة، والعمل بها، وتقديمها

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص63.

(2) مقال "الإسلام هو القرآن وحده"، مجلة المنار، ج 9 ص515.

على الرأي، وأنّه ما من إمام إلا حثّ أتباعه على التمسّك بالكتاب والسنّة، ودعاهم إلى ترك أقواله إذا خالفت الكتاب والسنة.

3- أنّنا لا نعتقد عصمتهم، فالخطأ عليهم وارد، ولكن نعتقد كذلك أنّه ما من حديث خالفوه إلّا ولهم فيه عذر، لا يخرج إن شاء الله عن أعذار العلماء.

4- ما تقدم في جواب الشبهة السابقة، وهو أنّ الحجّة في النّصوص، وقد دلت بصراحة على حجّيّة السنّة فلا يعارض قطعي بظنّي.

5-أنّ دعوى تقديم الأئمة الأقيسةَ والاستحسانات على السنّة، باطلٌ أساسًا بما سبق تقريره ونقله عن ابن القيم وغيره، في عدم صحته، فلا يصح للطاعنين أن يبنوا عليه عدم حجّة السنّة عند الأئمة لسقوط الدّعوى من أصلها.

فتحصّل من هذا المبحث ثبوت حجية السنّة الصّحيحة في قضايا العقيدة وغيرها، وأنّ العمل بالسنّة وفهم الشريعة في ضوئهضرورة دينيّة لازمة،وأنّ محاولة الإكتفاء بالقرآن مصدرًا للتشريع جنايةٌ على القرآن وطريق مسدود لاتؤيده حجة ولابرهان.

المبحث الثّاني:

دورهم في بيان الحقيقة التاريخيّة لتدوين السنّة:

وفيه:

المطلب الأوّل: التّحقيق في مسألة كتابة الحديث في عهده الأول.

المطلب الثّاني: بيان مراحل تدوين السنّة.

المطلب الثّالث: إبراز خصائص المجتمع النبّوي وأثرها في أداء السنّة وحفظها.

المطلب الرّابع: أثر هذه الجهود في ردِّ شبهات الطّاعنين حول تاريخ تدوين السنّة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد:

يعدُّ موضوع تدوين السنّة النبويّة من الموضوعات الهامّة في مجال البحث في السنّة المطّهرة، فقد تناوله بالبحث والدّراسة علماءُ الحديث قديما وحديثا في مؤلفاتهم كنوعٍ من أنواع علوم الحديث، يقول ابن الصلاح في مقدمته: «النوع الخامس والعشرون في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده»[1]، كما بحثه العلماء والباحثون ممّن كتبوا في تاريخ علوم الشريعة عمومًا، وفي تاريخ التّشريع الإسلامي بوجهٍ أخص، باعتبار كون السنّة النبويّة مصدرًا أصيلاً من مصادر علوم الشّريعة، ومصدرا من مصادر التّشريع كما مّر ذكره في المبحث السّابق.

ومحاولةً من أعداء السنّة التشكيكَ في حجّيّة السنّة، فقد قلّبوا في ثنايا هذا الموضوع ونظروا في أطرافه، فزادوا، وأنقصوا، وحرّفوا علّهم يصلوا إلى ما يبلغهم غايتهم ويحقق لهم مآربهم.

بل يمكن القول بأنّ قضية تاريخ تدوين السنّة تُعدُّ من أوسع الأبواب التي ولج منها أعداء السنّة للطّعن فيها، بل عُدّت أقوى نقطة ارتكزت عليها وحولها شكوك الطّاعنين، وسنقف على شيء من ذلك عند التّعرض لشبهاتهم في هذا الباب وفي غيره.

في مقابل هذا كلّه قام المحدّثون المعاصرون ببحث تاريخ تدوين السنّة، وحقّقوا في مسائله، وردّوا شبهات الطّاعنين حوله، وسأحاول إبراز كلّ ذلك وِفْق المطالب التالية.

المطلب الأول: التحقيق في مسألة كتابة الحديث في عهده الأول:

من القضايا التي وقف المستشرقون وأتباعهم عندها طويلاً، ونفخوا حولها كثيرًا، مسألة كتابة الحديث في زمن النّبوة وبعده بقليل، محاولين نفيها وإثبات نقيضها، وممّا يدلّلون به ويحومون حوله ما جاء من النّهي عن كتابة الأحاديث فيحاولون التهويلّ به وجعله الأمر الثّابت، وما خالفه فهو منسوخ أو مزيفّ، وعندئذ قام المحدّثون المعاصرون يحقّقون فيما جاء من أحاديث

(1) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصّلاح، أبو عمرو عثمان تقّي الدِّين المعروف بابن الصّلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، دط، 1406هـ - 1986م - 2002 م، ص292.

وأخبار في مسألة كتابة الحديث، ويسبرونها بمسبارِ أهل الحديث وقواعدهم، فجاء عنهم:

أولا: إقامة الشواهد على ثبوت الكتابة في عهد النبوة وبعده:

اهتمّ المحدّثون المعاصرون بإثباته وتأكيده إثبات كتابة الحديث في عهد النّبي صلّى الله عليه وسلّم، وصحابته الكرام، ومن بعدهم إلى زمن التّدوين الرسمي للسنّة النبويّة؛ لتأكيد عدم انقطاع هذه السلسلة المباركة في العناية بالسنّة النبويّة، وقد نقلوا لنا شواهدَ عديدة عمن سبقهم في بيان هذه الحقيقة، وأنّهم تتابعوا على ذلك زمن النبّوة والصحابة، والتابعين، وقد ذكر لنا أبو شهبة جملةً لا بأس بها في كتابه "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث"ما بين مرفوعٍ وموقوفٍ ومقطوعٍ[1] ولا بأس أن نذكر طرفاً ممّا ذكروا:

1- المرفوعات: ومنها:

- عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: {قام رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ، يُقَالُ لَهُ أَبُو شَاهٍ، فَقَالَ: اكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ»}[2].

- ما ثبت عنه -صلّى الله عليه وسلّم- أنّه كتب كتاب الصّدقات، والدّيات، والفرائض، والسنّن لعمرو بن حزم وغيره فعن أنس -رضي الله عنه-: {أنّ أبا بكر رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لمّا وجّهه إلى البحرين: "بسم الله الرحمن الرحيّم: هذه فريّضة الصدقة التي فرض رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم- على المسلمين والتي أمر بها رسوله، فمن سألها من المسلمين على وجهها فليُعْطَها، ومن سَئل فوقها فلا يُعْطَ. . . }[3].

---

(1) استوفى ذكرها ابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله، ج1 ص265-289.

(2) أخرجه البخاري، بَابُ مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، برقم (6880).

(3) أخرجه البخاري، باب زَكَاةِ الغَنَمِ، برقم(1454).

- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو -رضي الله عنه-، قَالَ: {كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ وَقَالُوا: أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ، وَالرِّضَا، فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَوْمَأَ بِأُصْبُعِهِ إِلَى فِيهِ، فَقَالَ: «اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ»}[1].

2 - الموقوفات: ومنها:

- عن أبي هريرة-رضي الله عنه- قال: {ما من أصحاب رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- أحد أكثر حديثا منّي إلّا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص فإنّه كان يكتب ولا أكتب}[2].

- أنَّ علياً -رَضِيَ اللهُ تَعالَى عَنْهُ- سُئِلَ: هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- شَيْءٌ سِوَى الْقُرآنِ؟ فَقَالَ: {وَالَّذِي فَلَقَ الحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ مَا أَعْلَمُهُ إِلَّا فَهْماً يُعْطِيهِ اللهُ رَجُلًا فِي الْقُرآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ» قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفَكَاكُ الأَسِيرِ، وَأَنْ لاَ يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ}[3].

- ومن أشهرها صحيفة عبد الله بن عمرو-رضي الله عنه- التي تسمّى الصّادقة، كما يدل عليه كلام أبي هريرة-رضي الله عنه-، وحولها يقول المعلمي: « وقد اشتهرت صحيفة عبد الله بن عمرو التي كتبها عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم، وكان يغتبط بها ويسمّيها (الصادقة) وبقيت عند ولده يروون منها»[4].

(1) أخرجه أبو داود، باب في كتاب العلم، برقم 3646، وصحّحه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج 4ص 46.

(2) أخرجه البخاري، باب كتابة العلم، برقم(113).

(3) أخرجه البخاري، باب فكاك الأسير، برقم(3047).

(4) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص 36.

* وقد جاء عن الصحابة الإطلاق بجواز الكتابة للعلم من غير قيدٍ - وأشهر علمٍ يومئذ أحاديث السنّة- فمن ذلك:

- عن أنس-رضي الله عنه- أنّه كان يقول لبنيه { يا بني قيدّوا هذا العلم }[1]، وذكره ابن عبدالبرّ بلفظ { قيدّوا العلم بالكتاب }وقال: «وروي هذا من قول النّبي صلّى الله عليه وسلّم ومن قول عمر ومن قول ابن عمر، وإنّما يصح من قول أنس رضي الله عنه»[2].

- ما أخرجه ابن عبد البرّ أنّ أبا أمامة الباهلي -رضي الله عنه- سئل عن كتاب العلم فقال: {لا بأس به}[3].

- عن بشير بن نهيك[4] وهو ثقة قال :{ كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة، فلّما أردت أن أفارقه أتيته بكتابه فقرأته عليه وقلت له: هذا ما سمعت منك؟ قال: نعم }[5].

3- ما جاء عن التابعين ومنه:

- ما جاء عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال: {كنّا نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شهاب يكتب كل ما يسمع، فلّما احتيّج إليه علمت أنّه أعلم الناس}[6].

---

(1) أخرجه الدارمي، بَابُ مَنْ رَخَّصَ فِي كِتَابَةِ الْعِلْمِ برقم(508)، وقال محققه: إسناده حسن من أجل عبد الله بن المثنى، وذكر بنحوه الحاكم في المستدرك، برقم(361).

(2) أخرجه ابن عبد البرّ في جامع بيان العلم، بَابُ ذِكْرِ الرُّخْصَةِ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ، برقم(410).

(3) أخرجه ابن عبد البرّ في جامع بيان العلم، بَابُ ذِكْرِ الرُّخْصَةِ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ، برقم(411)، وقال محققه إسناده ضعيف، والدارمي بَابُ مَنْ رَخَّصَ فِي كِتَابَةِ الْعِلْمِ برقم(510)، وقال محقّقه: إسناده جيّد.

(4) بَشِير بْن نَهيك السدوسي، أحدُ التّابعين الثّقات، روى عن أبي هريرة وبشَير بن الخَصَاصية ، روى عنه أبو مجلز، كان له اشتغَالٌ بكتابة الحديث عَرضَه على أبي هريرة، تُوفِّيَ فِي حُدُود الْمِائَة لِلْهِجْرَةِ ،ينظر: الطبقات لابن سعد، ج7 ص166، الوافي بالوفيات للصفدي، ج10 ص105.

(5) أخرجه الدارمي، بَابُ مَنْ رَخَّصَ فِي كِتَابَةِ الْعِلْمِ، برقم(511)، قال محققه: إسناده صحيح، و ابن عبد البّر في جامع بيان العلم، بَابُ ذِكْرِ الرُّخْصَةِ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ، برقم (403)، قال محققه: إسناده صحيح.

(6) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم، بَابُ ذِكْرِ الرُّخْصَةِ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ، برقم(416).

- ما جاء عن هشام بن عروة عن أبيه أنّه احترقت كتبه يوم الحرّة في عهد يزيد بن معاوية، وكان يقول: { وددت لو أنّ عندي كتبي بأهلي ومالي }[1].

ثانياً: تحقيق القول فيما جاء من النهي عن الكتابة أو التحديث:

ويمكن بحث ما ورد من أحاديث وأخبار في ذلك كما يلي:

1- ما جاء عن النبّي صلى الله عليه وسلم:

وجملة ما ورد حديثان:

- حديث أبي سعيد الخدري-رضي الله عنه- مرفوعا: {لا تكتبوا عنّي، ومن كتب عنّي غير القرآن فليمحه، وحدّثوا عنّي ولا حرج، ومن كذب عليّ-قال همّام: أحسبه قال (متعمّداً) - فليتبوأ مقعده من النّار}[2].

- حديث زيد بن ثابت-رضي الله عنه-: عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ[3] قَالَ: { دَخَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَلَى مَرْوَانَ فَسَأَلَهُ عَنْ حَدِيثٍ، فَأَمَرَ إِنْسَانًا أَنْ يَكْتُبَهُ، فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَنَا أَنْ لَا نَكْتُبَ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِهِ فَمَحَاهُ» }[4].

- أما الحديث الأول وهو حديث أبي سعيد الخدري-رضي الله عنه- فقد ذكر المعلمي أولَ ما ذكَر اختلاف المحدّثين فيه وقفا، ورفعا، ممّا يجعل الإستدلال به محل نظر وبحث، ولا يسلّم به

---

(1) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم، بَابُ ذِكْرِ الرُّخْصَةِ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ، برقم(427)، وقال محققه: صحيح.

(2) أخرجه مسلم، كتاب الزهد والرقائق، التَّثَبُّتِ فِي الْحَدِيثِ وَحُكْمِ كِتَابَةِ الْعِلْمِ، برقم(72).

(3) المطّلب بن عبد الله بن المطّلب بن حَنْطب بن الحارث المخزومي، أحدُ التّابعين، كثيرُ الحديث، وليس يُحتج بحديثه، لأنّه يرسُل عن النبّي - صلّى الله عليه وسلّم - كثيراً وليس له رُؤية، وعامّة أصحابه يدلّسون. ينظر: الطّبقات الكبرى، ابن سعد، ج 5 ص331، طبقات المدلسين لابن حَجر ، ج1 ص66.

(3) أخرجه أبو داوود، بكتاب الْعِلْمِ، برقم(3647)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم، بَابُ ذِكْرِ كَرَاهِيَةِ كِتَابَةِ الْعِلْمِ لِمَنْ يُرِيدُ الْإِتْقَانَ فِي الصُّحُفِ، برقم (336).

ابتداءً، بينما نجد أبا شهبة يورده مملِّلاً بثبوته ابتداءً ، والحاصل أنّ العلماء رحمهم الله لهم في هذا الحديث رأيان:

الأول: وهو الحكم بصحته لا سيمّا وقد ورد في صحيح مسلم، وهذه طريقة أغلب العلماء.

الثاني: أنّ الصحيح فيه أنّه موقوف من كلام أبي سعيد-رضي الله عنه- نفسه، وهو قول البخاري، وكلام المعلمي فيه إشارة إلى ترجيحه، حيثُ قال: « أما على ما قاله البخاري وغيره من عدم صحته عن النّبي صلى الله عليه وسلم فالأمر أوضح، وسيأتي ما يشهد لذلك»[1].

- أمّا الحديث الثاني وهو حديث زيد بن ثابت-رضي الله عنه- فقد نقل المعلّمي اتفاق المحدّثين على ضَعْفه وقال في بيان علّته: « وأمّا حديث زيد بن ثابت فهو من طريق كثير بن زيد[2] عن المطلب بن عبد الله بن حنطب قال: دخل زيد بن ثابت الخ. وكثير غير قوي، والمطّلب لم يدرك زيداً»[3].

2- ما جاء عن الصحابة الكرام:

وأمّا ما جاء عن الصحابة فقد وردت آثارٌ كثيرةٌ عن أبي بكر، وعمر، وعلي، وغيرهم-رضي الله عنهم- ، وقد كشف المحدّثون المعاصرون عن صحتها وحقيقة ما دلت عليه:

- فأمّا ما جاء عن الصديق الأكبر أبي بكر -رضي الله عنه-:

فحديث عائشة _ رضي الله عنها _ قالت: {جمع أبي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلة يتقلّب كثيراً، قالت فغمّني فقلت: أتتقلّب لشكوى أو لشيءٍ بلغك؟ فلّما أصبح قال: أي بنيّة هلّمي الأحاديث التي عندك، فجئته بها، فدعا بنار

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص37.

(2) كَثير بْن يَزِيد الأسلَمي ثمّ السَهمي أبو محمّد المدني، مَولى بني سَهم من أَسْلَم يقَالُ لَه: ابن مافنه وهي أُمّه، رَوى عن: سالم بن عبدالله بن عُمر و نَافعٍ مَولى بن عُمر وروى عنه حمّاد بن زَيد وعبد العَزيز الداروردي، قال أبو زُرعة: صَدُوقٌ فيه لِين، توفي سنة158هـ. ينظر: تهذيب الكمال، ج24 ص113، تهذيب التهذيب ج 8 ص414.

(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص35. وينظر: تهذيبُ التهّذيب، ابن حجر، ج10 ص179.

فأحرقها وقال: خَشيت أن أموت وهي عندك فيكون فيها أحاديث عن رجلٍ قد ائتمنته ووَثِقت به ولم يكن كما حدّثني؛ فأكون قد نقلت ذلك}[1].

والكلام على هذا الأثر من جهتين -كما جاء مُبيّنا في كلام المعلمي – الأولى من جهة ثبوته، والثانية من جهة دلالته:

فأمّا الثبوت: فإنّه لا يصح حيث نقل المعلمي عن الذهبي وابن كثير طعنهما فيه، قال ابن كثير: «هذا غريب من هذا الوجه جدًا، وعلي بن صالح[2] لا يعرف» وزاد المعلمي: « وفي السند غيره ممّن فيه نظر»[3].

وأمّا دلالته على النهّي عن الكتابة فبعيد بل «لو صح هذا لكان حجّة على ثبوت الكتابة، فلو كان النّبي صلّى الله عليه وسلّم نهى عن كتابة الأحاديث مطلقاً لما كتب أبو بكر»[4].

- ما جاء عن عمر الفاروق -رضي الله عنه-:

- عن عروة بن الزبير: {أنّ عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنّن، فاستفتى أصحاب النّبي صلّى الله عليه وسلّم في ذلك، فأشاروا عليه بأنّ يكتبها، فطفق عمر يستخير الله عزّ وجل فيها شهرًا، ثمّ أصبح يومًا وقد عزم الله له، فقال: « إنّي كنت أردت أن أكتب السنّن، وإنّي ذكّرت قومًا كانوا قبلكم كتبوا كتبًا فأكبوّا عليها، وتركوا كتاب الله تعالى، وإنّي والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبدًا» [5].

(1) ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة أبي بكر، ج1 ص10 ، وذكره المتّقي الهندي في كنز العمّال برقم(29460).

(2) علي بن صالح المدني، ، روى عن عامر بن صالح الزبيري، وعبد الله بن مصعب، روى عنه المفضل بن غسان الغلابي، والزبير بن بكار الزبيري، قال عنه ابن حجر: مستور. ينظر: تهذيب التهذيب، ج7 ص334، ولسان الميزان، ج7 ص311.

(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص 38.

(4) المرجع نفسه، ص38.

(5) أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى، برقم(731)، و ابن عبد البّر في جامع بيان العلم، بَابُ ذِكْرِ كَرَاهِيَةِ كِتَابَةِ الْعِلْمِ وَتَخْلِيدِهِ فِي الصحف، برقم(343)وقال محققه: إسناده صحيح، و الخطيب في تقييد العلم ص49.

وقد تكلموا فيه على نحوٍ ممّا ذُكر حول أثر الصدِّيق أبي بكر -رضي الله عنه-، فإنّه لا يصح « لأنّ عروة لم يدرك عمر فإن صحّ فإنّما كانت تلك الخشية في عهد عمر ثم زالت»[1].

ونقُلت آثار عن عمر في هذا المعنى كلّها لا تصح وهي أشدّ ضعفا من أثر عروة ولا تخلو متونها غالبا من نكارة[2] لمعارضتها أحاديثَ رواية عمرٍ رضي الله عنه للأحاديث.

- ما جاء عن بقية الصحابة:

وقد جاءت آثار عن علّي وأبي سعيد وابن مسعود وأبي موسى وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر -رضي الله عنهم-، وقد تولى المعلمي بيان صحتها وتوجيهها، وهي لا تخرج في مجموعها عن الأحوال التالية:

* لا تصح:

ومن أمثلته: ما سبق ذكره عن أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-، وكذلك ما جاء عن علّي بن أبي طالب-رضي الله عنه- أنه قال: {أعزم على كل من كان عنده كتاب إلا رجع فمحاه فإنما هلك الناس حيث تتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم}[3]، فقد قال المعلمي بعد سياقه للأثر: «ذكره ابن عبد البر من طريق شعبة عن جابر، ولم أجد لجابر بن عبد الله بن يسار ذكراً، وقد استوعب صاحب التهذيب مشايخ شعبة في ترجمته، ولم يذكر فيهم من اسمه جابر إلا جابر بن يزيد الجعفي، فلعلّ الصواب جابر عن عبد الله بن يسار[4]»،

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص38.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص39.

(3) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم، باب ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف، برقم (337)، قال محققه: إسناده ضعيف، وابن أبي شيبة في مصنفه، ما كان يكره كتاب العلم، برقم(26439).

(4) هو كذلك في النسخة الأصليّة التي اعتمدها سمير الزّهيري أبو الأشبال في تحقيقه لجامع بيان العلم وفضله.

وجابر الجعُفي[1] ممقوت كان يؤمن برجعة علي إلى الدنيا، وقد كذّبه جماعة في الحديث منهم أبو حنيفة، وصدّقه بعضهم في الحديث خاصة بشرطان: يصّرح بالسماع ولم يصّرهنا. وعبد الله بن يسار[2] لا يعرف»[3].

* لا تتحدث عن كتابة الحديث أصلا:

ومن أمثلته: أثر علّي –رضي الله عنه– السابق فقد قال المعلمي – بعد تضعيفه – فيما لو جُوِّزت صحته: «فإنّ صحت هذه الحكاية فإنّما قال { أحاديث علمائهم } ولم يقل { أحاديث أنبيائهم}، وكلمة (حديث) بمعنى (كلام)، واشتهارها فيما كان عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم اصطلاح متأخِّر»[4].

ومثله: ما جاء عن ابن عمر –رضي الله عنه–مما رواه ابن عبد البرِّ بسنده أنّ سعيد بن جبير قال{ كنا نختلف في أشياء فكتبتها في كتاب، ثم أتيت بها ابن عمر أسأله عنها خفياً، فلو علم بها كانت الْفَيصَل بيني وبينه }[5]، في رواية: {كتب إليَّ أهل الكوفة مسائل ألقى فيها ابن عمر، فلقيتهُ فسألته من الكتاب ولو علم أنّ معي كتاباً لكانت الفيصل بيني وبينه }[6]. علّق

(1) جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله، تابعّي من فقهاء الشيعة، من أهل الكوفة. أثنى عليه بعض رجال الحديث، واتهمه آخرون بالقول بالرجعة. وكان واسع الرواية غزير العلم بالدين. روى عن أبي الطفيل وعكرمة وعطاء وطاووس، وروى عنه شعبة والثوري والحسن بن حي وشريك وأبو عوانة وغيرهم، توفي سنة 128 هـ. ينظر: تهذيب التهذيب،ابن حجر، ج2 ص47، الأعلام، الزركلي، ج2 ص105.

(2) عبد الله بن يسار، أبو همام، ويقال عبد الله ابن نافع، قال ابن المديني: شيخ مجهول روى عنه يعلى ابن عطاء. ينظر: ميزان الإعتدال، الذهبي، ج2 ص345، وتقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص330.

(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص39.

4 المصدر نفسه، ص39.

(5) خرجه ابن عبدفي الجامّع بيان العلم، بَابُ ذِكْرِ كَرَاهِيَةِ كِتَابَةِ الْعِلْمِ وَتَخْلِيدِهِ فِي الصحف، برقم (355)، قال محققه إسناده صحيح، وابن أبي شيبة في مصنفه، بَابٌ كَانَ يُكْرَهُ كِتَابَ الْعِلْمِ، برقم(26450).

(6) خرجه ابن عبد البرّ في جامع بيان العلم، بِذِكْرِ كَرَاهِيَةِ كِتَابَةِ الْعِلْمِ وَتَخْلِيدِهِ في الصحف، برقم (354)، والبيهقي والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى، بلفظ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ كُنْتُ أَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صَحِيفَةٍ وَلَوْ عَلِمَ بِهَا كَانَتْ الْفَيْصَلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ }، بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يُقَامَ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ مَخَافَةَ الْكِبْرِ،

المعلمي عليه بقوله: «وهذا ليس مماّ نحن فيه إ نّما هو في باب كراهية الصحابة أن تكتب فتاواهم وما يقولونه برأيهم»[1].

* المنع فيها لسبب مؤقت كترك القرآن أو سبب آخر:

ومثاله: ما جاء عن عمر-رضي الله عنه- لو صحّ وما جاء عن أبي سعيد الخدري-رضي الله عنه- ولفظه: { عن أبي نضرة قال: قيل لأبي سعيد لو اكتتبنا الحديث فقال: لا نكتبكم، خذوا عناّ كما أخذنا عن نبّينا صلّى الله عليه وسلّم }[2]، وعنه من طريق آخر: {قال: أتريدون أن تجعلوها مصاحف، إنّ نبّيكم صلّى الله عليه وسلّم، كان يحدِّثنا فنحفظ، فاحفظوا كما كنّا نحفظ}[3]. ففيها الحث على الحفظ واعتماده.

وكذلك ما جاء عن ابن مسعود-رضي الله عنه- ولفظه: {عن الأسود بن هلال قال: أتى عبد الله بن مسعود بصحيفة فيها حديث فدعا بماء فمحاها ثم غسلها ثم أمر بها فأُحرقت ثم قال: أُذَكِّر بالله رجلاً يعلَمها عند أحد إلا أعلمني به، والله لو أعلم أنّها بديرِ هند لبلغتها، بهذا هلك أهل الكتاب قبلكم حين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنّهم لا يعلمون}[4]، فإنّه محمول على أنّها أحاديث أهل الكتاب، لما في رواية الدّارمي أنّ صحيفةً جيء بها من الشام فمحاها ابن مسعود-رضي الله عنه- ، وفيها {فقال مُوَّ بن شرحبيل الهمداني أحد كبار

برقم(737).

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص41.

(2) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم، بَابُ ذِكْرِ كَرَاهِيَةِ كِتَابَةِ الْعِلْمِ وَتَخْلِيدِهِ فِي الصحف، برقم (338)، وابن أبي شيبة في المصنف، مَنْ كَانَ يَكْرَهُ كِتَابَ الْعِلْمِ، برقم(26440).

(3) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم، بَابُ ذِكْرِ كَرَاهِيَةِ كِتَابَةِ الْعِلْمِ وَتَخْلِيدِهِ فِي الصحف، برقم (339)، قال محققه إسناده صحيح.

(4) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم، بَابُ ذِكْرِ كَرَاهِيَةِ كِتَابَةِ الْعِلْمِ وَتَخْلِيدِهِ فِي الصحف، برقم (350) وابن أبي شيبة في مصنفه، مَنْ كَانَ يَكْرَهُ كِتَابَ الْعِلْمِ، برقم(26447).

أصحاب ابن مسعود-رضي الله عنه-: أما إنّه لوكان من القرآن أو السنّة لم يمحه، ولكن كان من كتب أهل الكتاب }[1].

* تتضمن اجتهادا شخصياً:

ومثاله: ما جاء عن أبي سعيد الخدري-رضي الله عنه- على قول من قال بأنّ الصحيح وقفه.

* ثبوت ما يعارضها:

ومن أمثلته: ما جاء عن ابن عباس-رضي الله عنه- فقد ثبت عنه المنع والرخصة.

وكذلك عن علّي بن أبي طالب-رضي الله عنه- فلو صحّ عنه المنع، فقد جاء ما يعارضه، ففي مقدمة صحيح مسلم عن ابن عباس-رضي الله عنه- ما يعلم منه أنّه كان عنده كتاب فيه قضاء علّي-رضي الله عنه- ، منها ما عرفه ابن عباس-رضي الله عنه- ومنها ما أنكره ولفظه {فدعا بقضاء علّي فجعل يكتب منه أشياء، ويمّر به الشيء فيقول: والله ما قضى بهذا علّي إلّا أن يكون ضلّ}[2].

ثالثا: التوفيق بين أدلة النهي والجواز:

من القضايا المهّمة التي اهتم المحدّثون المعاصرون ببيانها، وإزالة إشكالها، ما يبدو من التعارض بين أحاديث إثبات الكتابة، وما جاء من النّهي عن ذلك في حديث أبي سعيد الخدري-رضي الله عنه-بناءً على القول بثبوته مرفوعا - وإلاّ فليس ثمّة تعارض إذا حكمنا بقول البخاري كما قال المعلمي- فإذا حكمنا بثبوت الجميع فأحاديث السنّة الصحيحة لا تعارض بينها على وجه الحقيقة، ولذلك نقلوا لنا أوجهًا للجمع والتوفيق بين أحاديث الجواز والمنع، وتفصيلها كالآتي:

---

(1) أخرجه الدارمي، بابُ مَنْ لَمْ يَرَ كِتَابَةَ الْحَدِيثِ، برقم (494)، قال محققه: إسناده صحيح.

(2) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه بَابٌ فِي الضُّعَفَاءِ وَالْكَذَّابِينَ وَمَنْ يُرْغَبُ عَنْ حَدِيثِهِمْ ص13.

1- أنّ الإذن خاص لمن خيف عليه النّسيان كأبي شاه وغيره، والنّهي لمن أُمِن عليه النسيان ووثق بحفظه، وخيف اتكاله على الكتابة، فيكون النّهي مخصوصًا به.

2- أنّ الإذن خاص لمن أُمن عليه الالتباس بأن كان قارئًا كاتبًا، ويؤمن عليه الانصراف عن القرآن والاشتغال بالسنّة أو الخلط بينهما كعبد الله بن عمرو بن العاص و علّي رضي الله عنهم[1].

3- أنّ النّهي لسد الذريعة عن اختلاط القرآن بالحديث[2] يؤيده بقاء القراءات الشاذة فقد كان من أسبابها التباس القرآن بما سمع من الصحابة على وجه التفسير فقرؤوه على هذا الوجه الشاذ على أنه قرآن متواتر، فإذا حصل هذا للقرآن مع كلام بشر من غير الأنبياء، فحصوله مع كلام أفصح الخلق أظهر وأبين[3].

ثم استقّر الأمر في آخر عهد النبوة وبعده على الكتابة لضعف داعي الخوف، وزواله بعد ذلك، ولهذا جاءت الكتابة كثيرة في زمن صغار الصحابة، ومن بعدهم، وقد قال ابن حجر عن هذا الوجه من الجمع «وهو أقربها مع أنّه لا ينافيها»[4] وإليه مال أبو شهبة، والمعلّمي.

وقد أجاب المعلمي عن كل إشكال قد يعُترض به على هذا الوجه من الجمع، وبالتأمل وجدْت كلامه شرحًا، وتوضيحًا لعبارة ابن حجر السابقة، إذ قول ابن حجر عن هذا الوجه من الجمع: "وهو أقربها مع أنّه لا ينافيها«إشارةٌ إلى أنّ الأوجه الأخرى في الحقيقة راجعة إلى هذا الوجه؛ وبيانه بناءً على كلام المعلمي[5] هو أنّ القرآن الكريم كان يكتب في اللّخاف[6]،

(1) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبو شهبة، ص57.

(2) والفَرقُ بين هذا الوجه وسابِقه، أنّ النّهي في السابِق خاصٌ بأفرادٍ أمّا هُنا فهو عامٌ للجميع.

(3) ينظر ظُلمات أبي ريّة، عبد الرزاق حمزة، ص26، 27.

(4) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، ص208.

(5) ينظر: الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص37.

(6) اللّخاف: و احدتها لَخَفَةٌ، وهي حجارةٌ بيض دقاقٌ، كتاب العين، أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دط، ج4 ص265.

والعُسب[1]، والقطع الصغيرة التي لا تسع إلا الآية، والآيتين، وكان نزول القرآن أحيانا كذلك، فلو كانت السنّة تُكتب لاختلطت قطع القرآن بالسنّة، ولا سبيل للتمييز، لأنّ الإعجاز بالقرآن وقع بسورة كاملة، والآية والآيتان دون ذلك، وإذا وُجدت أحوالٌ خاصة يؤمن فيها هذا اللّبس فالرّخصة قائمة كتيقظ الكاتب أو عدم اشتغاله بكتابة القرآن أو وجود علامة تميزّ هذا عن ذاك كالكتب التي كتبها النّبي صلّى الله عليه وسلّم لعماله، وفيها أحكام الصدقات وغيرها، وكان كلّها أو أكثرها مصدراً بقوله { من محمّد رسول الله الخ }.

* ممّا جاء تنبيه المحدّثين المعاصرين عليه حول مسألة التعارض بين أدلة النهي والجواز هو:

- أنّ أحاديث وآثار إثبات الكتابة كثيرة مشهورة، وغالبها صحيح بل في أعلى درجات الصحة، بينما أحاديث النّهي فلم تسلَم من الإعتراض حتى حديث أبي سعيد-رضي الله عنه- وهو أصرحها، وأوضحها، فقد اختلُف فيه وفي هذا السِّياق يقول المعلمي: «: قد علمتَ أنّه ليس في النّهي غير حديثين، أحدهما متفق على ضعفه، وهو المرويّ عن زيد بن ثابت، والثاني مختلف في صحته، وهو حديث أبي سعيد، فأمّا أحاديث الإذن فلو لم يكن منها إلّا حديث أبي هريرة في الإذن لعبد الله بن عمرو؛ لكان أصح ممّا جاء في النّهي»[2]،

ـ أنّ الإجماع العملي على الكتابة بعد ذلك يقطع برجحان أدلة الإذن على أدلة النهي، أوأنّها ناسخة لها، ولذا ذكر عبد الرزاق حمزة خلاصةً لما يُذكر معارضًا لأحاديث الجواز

(1) العَسب: جَمْعُ سيب وهُو سَعفُ النّخل وهُو الجريدُ وهُو عودٌ قُضبان النّخل كَانُوا يكَشطون خوصها ويتّخذونَها عِ وَكِلاًّوا يَكْتُبُونَ فِي طرَفِالعرَيض مِنْهُ ،: مَشاقِ الأنوار على صِحاح الآثار، أبو الفضل عياض بن موسى السبتي، دار المكتبة العَتيقَة ودار التراث، ج 2 ص101..

(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص43.

فقال: « الإجماع مُنعقدٌ على جَواز كتابة حَديث النبيِّ صلّى الله عليه وسلم، من عَهد خَير القُرون إلى يوم القيامة، فما يُخالفه إمّا غير صَحيحٍ، أو منسُوخٍ، أو مُخالفٍ بما هو أقوى منه، والعمل للأقوى»[1].

– أنّ الإذن قد تأيّد بقرائن تشهد له بأنّه آخر الأمرين عند الحكم بالنسخ، كتأخُّر إسلام من كتبوا «فأبو هريرة رضي الله عنه راوي حديث كتابة عبد الله بن عمرو متأخِّر الإسلام، إذ أسلم في أوائل العام السابع عقب خيبر، ممّا يدل على أنّ عبد الله كان يكتب بعد إسلامه، وقصة أبي شاه كانت عام الفتح سنة ثمان، وحديث طلب النّبيّكتابًا ليكتبوا له ما كان يريد قبيل وفاته»[2].

وكذلك النّصوص التي جاءت بحجّية السنّة وحفظ رب العالمين لها، إذ الإذن بالكتابة فرعٌ عن الحفظ فهو وسيلته، فإذا أضفنا إجماع الأمة على جواز الكتابة بعد ذلك، تمّ الاطمئنان إلى ما ذُكر. يقول الألباني: « ثم استقر الأمر على جواز الكتابة، بل وجوبها، لأمر النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – بها في غير ما حديث واحد. . . ومن المعلوم أن الحديث هو الذي تولى بيان ما أجمل من القرآن، وتفصيل أحكامه، ولولاه لم نستطع أن نعرف الصلاة والصيام، وغيرهما من الأركان والعبادات على الوجه الذي أراده الله تبارك وتعالى. وما لا يقوم الواجب إلا به فهو واجب»[3].

(1) ظلمات أبي رية، عبد الرزاق حمزة، ص26.

(2) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبو شُهبة، ص57.

(3) كتاب العلم، ابن أبي خيثمة، تحقيق ناصر الدّين الألباني، مكتبة المعارف، ص31.

المطلب الثاني: بيان مراحل تدوين السنّة:

تمهيد:

لقد مرّ السنّة النبويّة في مسيرتها التدوينية بمراحَل متفاوتة، شأنها في ذلك شأن القرآن، حيث «كان النّبي صلّى الله عليه وسلّم يلقّن بعض أصحابه ما شاء الله من القرآن، ثم يلّقن بعضهم بعضاً، فكان القرآن محفوظاً جملة في صدورهم، ومحفوظاً بالكتابة في قطع مفرقة عندهم. والمقصود أنّه اقتُصِر من كتابة القرآن على ذاك القدر، إذ كان أكثر منه شاقاً عليهم، وتكفّل الله عزّ وجل بحفظه في صدورهم، وفي تلك القطع، فلم يتلف منها شيء، حتى جُمعت في عهد أبي بكر-رضي الله عنه- ، ثمّ لم يتلف منها شيء حتى كُتبت عنها المصاحف في عهد عثمان-رضي الله عنه- »[1] «ثمّ اعتُمد عليه في عامة المـ واضع التي يحتمل فيها اللّحن وجهين أو أكثر، واستمّر الاعتماد عليه حتى استقّر تدوين القراءات الصحيحة»[2] فهذا القرآن لم يحصل له الاستقرار إلّا في زمن متأخر بعد عهد النبّوة، مع عناية النّبي صلّى الله عليه وسلّم بتدوينه، وكونه محدودًا، فالسنّة لاشك أنّ أمَر استقرارها سيكون أزيد من ذلك، وعبر مراحل، وقد عمل أبو شهبة على بيان تلك المراحل، والتمييز بينها ، وذِكر مشاهير علماء كل مرحلة، و أشهر ما دوِّن فيها، واستطرد في الكلام على مواضيع بعض الكتب، ومناهج تأليفها، فكانت المراحل على النّحو التالي:

أولا: مرحلة التدّوين الخاص[3]:

وتشمل عهد النبّوة، والصحابة، وشيئاً من زمن كبار التابعين، وقد ظهر فيه التدّوين على شكل كتابات فرديّة خاصة، كما تدل عليه الأحاديث والآثار، وقد ظهرت خلالها جُملة من الصّحف

---

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص 32.

(2) المرجع نفسه، ص 77.

(3) هكذا عَنوَن أبو شهبة والأولى التعبير بالكتابة لأنّه الموافِق لواقِعهم، وعليه تَدلُّ حَقيقَة الكَلَمتين في لُغة العرب، فإن كَتَبَ الشيء بمعنى خَطّه، أما دوّن ففيه معنى الجَمع، ومِنه الدِّيوان وهو مُجتَمع الصُّحف. ينظر: لسان العرب لابن منظور، مادة (دوّن).

المكتوبة: كصحيفة علّي-رضي الله عنه- والصّحيفة الصادقة وصحيفة همّام بن منبه. . . ، وقد امتازت هذه المرحلة بقلّة الكتابة لقلّة أدواتها، ووجود الخلاف بين الصحابة والتابعين في جوازها، وغير ذلك، إلّا أنّ عَجلة الكتابة تزداد فيها يوما بعد يوم، حتى قال أبو شهبة: « وما أنْ تُوفي الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم - وجاور الرفيق الأعلى؛ حتى كثُر عدد من كان يكتب الحديث من الصحابة، وكذلك كتب التابعون وأكثروا»[1].

ثانيا: مرحلة التدّوين الرّسمي العام:

وهذه المرحلة تعدُّ نقطة بداية استقرار للسنّة النبّويّة في مسارها، وحولها حامت شبهات المستشرقين، وارتكزت، ولذلك قام المحدّثون المعاصرون بتحديد معالمها، وضبط جزئياتها، والتعريف بعفاصها ووكائها، لسدّ الثغرة أمام كل ملبِّس، وممّا جاء عنهم في ذلك:

1- تحديد زمن بدئها:

- روى الإمام البخاري -رحمه الله- في صحيحه تعليقاً، قال: «وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم، انظر ما كان من حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فاكتبه، فإنّي خفت دُروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلّا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولْتَفشُو العلم، ولْتجلسوا حتى يعُلَّم من لا يعلَم، فإنّ العلم لا يهلك حتى يكون سرًّا[2].

- وروى مالك في الموطّأ { أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن محّمد بن عمرو بن حزم: « أَنْ انْظُرَ ما كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم - أَوْ سُنَّةٍ أَوْ حَدِيثٍ عُمَرَ أَوْ نَحْوِ هَذَا فَاكْتُبْهُ فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ العِلْمِ، وَذَهَابَ العُلَمَاءِ}[3]، وأوصاه أنْ يكتب ما عند عَمْرَةَ بنت عبد الرحمن الأنصارِيَّةَ ، والقاسم بن محّمد بن أبي بكر.

(1) دفاع عن السنّة وردّ شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص21.

(2) أخرجه البخاري، باب كيف يقُبض العلم، ص31.

(3) برواية محّمد بن الحسن الشيباني، كتاب العلم، برقم (936)، وشاهده في الصحيح كما مّر قريبا.

- وأخرج أبو نعيم في " تاريخ أصبهان " عن عمر بن عبد العزيز أنّه كتب إلى أهل الآفاق: { انْظُرُوا إِلَى حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاجْمَعُوهُ }[1].

- وفي جامع بيان العلم لابن عبد البر بسنده إلى ابن شهاب الزهري قال (أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفتراًدفتراً ، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً)[2].

فهذه النّصوص الصحيحة تعطي في دلالتها تأريخا محدّدا لسنة بدء تدوين الحديث تدوينا رسميا، وهو زمن خلافة الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز، الذي تولى الخلافة سنة 99هـ، وتوفى سنة 101هـ[3]، يقول أبو شهبة بناءً على هذه المقدمات: « وكان ذلك (التدوين الرسمي) على رأس المائة الأولى»[4]، بمعنى آخر القرن الأول من الهجرة.

2- مميزات هذه المرحلة:

فقد تميّزت بميزات أكسبتها خصبةً، ومنحت الأمّة طمأنينة إلى النتائج التي حققتها فمنها:

- أنّها وقعت بأمر من أمراء المسلمين، وتحت رعاية الدولة، فشابهت بذلك تدوين القرآن، يقول المعلميفي معرض ردّه لتنقّص أبي ريّة جمع السنّة بأمر أمير: « وجمع القرآن إنّما كان بأمر الأمراء أبي بكر، وعمر، وعثمان-رضي الله عنهم- ، فإن قيل هم أمراء المؤمنين، وأئمة في العلم، وأئمة في التقوى، قلنا فعمر بن عبد العزيز كذلك في هذا كله، وهو الآمر بالتدوين، وتبعه الخلفاء بعده»[5].

(1) تاريخ أصبهان، أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1410 هـ-1990م، ج1 ص 366.

(2) خرجه ابن عبد البرّ في جامع بيان العلم، بَابُ ذِكْرِ الرُّخْصَةِ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ، برقم(438).

3 ينظر :الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج4 ص114وما بعدها.

(4) دفاع عن السنّة، وردّ شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص21.

(5) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص46.

– أنّها كانت واسعة شملت أرجاء الدولة الإسلامية، ومراكز العلم والرواية آنذاك، فشارك فيها العلماء والمحدّثون في عامّة الأمصار، وتشهد لذلك الكتب، والصحف التي دونت في ذلك الوقت، فقد تعددت بلدان أصحابها، فألّف مالك بن أنس بالمدينة كتابه "الموطّأ"، وألّف عبد الملك بن جريج بمكة، والأوزاعي بالشام، والثوري بالكوفة، و حماد بن سلمة بن دينار بالبصرة، ومعمر بن راشد باليمن، وهشيم بن بشُير الواسطي[1] بواسط وجرير بن عبد الحميد بالرّي، وعبد الله بن المبارك بخراسان، وغير هؤلاء كثيرون، وكلهم من أهل القرن الثاني الهجري[2].

فهذا التّحوّ في الأمصار، يعطي الأمة يقينا وطمأنينة بأنّ السنّة قد حُفظت، ولم يضِع منها شيء، ولهذا قال الشافعي تقريرا لهذه الحقيقة: «لا نعلم رجلاً جمع السنن، فلم يذهب منها عليه شيء، فإذا جمع علم عامّة أهل العلم بها أتى على السنن، وإذا فرّق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها، ثمّ كان ما ذهب عليه منها موجودا عند غيره»[3].

–أن عملية التدوين في هذه المرحلة قد انتُدب للقيام بها كبار المحدّثين، والحفاظ، وعلى رأسهم عالم أهل الحجاز والشام، والذي تدور عليه عامّة أحاديث السنّة في عصره، الإمام ابن شهاب

(1) هُشَيم– بالتصغير– ابن بَشير– بوزن عظيم– ابن القاسم بن دينار السُلمي أبو معاوية ابن أبي خازم الواسطي. ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي من السابعة توفي: سنة 183 هـ.ينظر: تهذيب التهذيب ، ج34 ص59_64.

(2) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبو شهبة، ص67.

(3) الرسالة للشافعي، ص128، 129. وقد علّق أحمد شاكر على كلام الشافعي هذا بقوله: " هذا الذي قاله الشافعي في شأن السنن: نظر بعيد، وتحقيق دقيق، واطلاع واسع على ما جمع الشيوخ والعلماء من السنن في عصره، وفيما بلغ عصره، ولم تكن دواوين السنن جمعت إذ ذاك، إلا قليلاً مما جمع الشيوخ مما رووا"، ثم ذكر طرفاً من الدواوين التي صُنِّفت ثم قال: " إذا جمعنا الأحاديث التي في هذه الكتب سبتوع بنا السنن كلها إن شاء الله، وغلب على الظن أن لم يذهب علينا شيء منها، بل نكاد نقطع به. وهذا معنى قول الشافعي: "فإذا جمع لم عامة أهل العلم بها أتى على السنن". وقوله " فيتفرجملة العلماء بجمعها" وكان الشافعي قد قاله نظراً، قبل أن يتحقق بالتأليف عملاً ، لله در".

الزُّهري، كما تصدّر للمشاركة فيها أناس لهم قدم ثابتة في الدين والعلم – وقد سبق ذكر عدد منهم– وهم رؤوس العلم في أوطانهم.

3– سبب تأخر التدوين الرسمي:

لم يأمر النّبي صلّى الله عليه وسلّم أصحابه بتدوين السنّة كما أمر بتدوين القرآن، كما لم يأمر خلفاؤه بجمعها في كتاب، وإن وجد منهم هَمٌّ ثم تركوه، ولا يدل كل هذا على عدم الحاجة إلى ذلك، وإنّما مردّ ذلك إلى أسباب وجدت، ومصالح روعيت، وفوق كلّ ذلك إرادة الله وحكمته، وقد عمل المحدّثون المعاصرون على بيان تلك الأسباب والمصالح وبيان أوجه الفرق بين تدوين القرآن وتدوين السنة، وأُجمل ما ذكروا في نقاط:

- أنّ الله تبارك وتعالى كما أراد لهذه الشريعة البقاء، أراد سبحانه أن لا يكلّف عباده من حفظها إلّا بما لا يشقّ عليهم مشقّة شديدة، نعم كلّفهم حفظها وتبليغها لكن في حدود ما تيسر لهم، وتكفّل سبحانه أن يرعاها بعد ذلك، ويحفظها بقدرته التي لا يعجزها شيء، كما قال تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾[الحجر: 9]، وأمرهم بتدوين السنة آنذاك تكليف لهم بما لا يطاق وسببه:

أ– أنّ هذه الشريعة نزلت فيهم وهم أمّة أمّية.

ب– أنّ أدوات الكتابة غير متوفرة لديهم، فالقرآن مع الأمر بكتابته، فلم يكتب إلا في أشياء متفرقة صغيرة، فقد قال زيد بن ثابت في قصة جمعه القرآن بأمر أبي بكر { فتتبّعتُ القرآن أجمعه من العُسُب، واللخاف، وصدور الرجال}[1] وهي قطع صغيرة.

ج– أنّ الصحابة كانوا محتاجين إلى السّعي في مصالحهم، فكانوا في المدينة منهم من يعمل في بستانه ومنهم من يبايع في الأسواق، فكان التكليف بالكتابة شاقاً، فاقتصر منه على كتابة ما

(1) أخرجه البخاري، باب جمع القرآن، برقم(4986).

ينزل من القرآن شيئاً فشيئاً، ولو مرة واحدة، في قطعة من جريد النخل أو نحوه، تبقى عند الذي كتبها[1].

● أنّ مقدار القرآن محصور، يسهل على الصحابة حفظه في الصدور وكتابته، أما السنّة فإنّها كانت منتشرة، لا يمكن جمعها كلها بيقين، لأنّها تشمل جميع أقوال النّبي صلّى الله عليه وسلّم، وأفعاله، وأحواله، وما يقوله غيره بحضرته، أو يفعله، وغير ذلك[2].

● أنّ المقصود من القرآن ألفاظه ومعانيه، لأنّ كلام الله بلفظه ومعناه، ومعجز بلفظه ومعناه، ومتعبد بتلاوته بلفظه بدون أدنى تغيير، أما السنّة فالمقصود الشرعي منها معانيها[3].

● أنّ ضياع لفظة واحدة من القرآن فيه فوات مقصود ديني أدناه التلاوة أما فوات جملة من الأحاديث فلا يتحقق به فوات مقصود ديني، إذ قد يكون في القرآن وفيما بقى من الأحاديث ما يفيد معاني الجملة التي فاتت[4].

● أنّ جمع القرآن لم تكن فيه أي مفسدة، فمصلحته متيّقنة، ولذلك قال عمر-رضي الله عنه- لأبي بكر-رضي الله عنه-: { هو والله خير }[5]، يريد أنّه عمل يتّم به مقصود الشرع من حفظ القرآن، وعدم فعل النّبي صلّى الله عليه وسلّم له إنّما كان لعدم تحقق المقتضي، وقد تحقق-أي في عهد الصحابة-، ولا يترتب على الجمع محذور، فهو خير محض، أما السنّة فشأنها مغاير، فكانوا إذا همّوا بجمعها رأوا أنّه لن يكون كما قال عمر-رضي الله عنه- في جمع القرآن: { هو والله خير } أي خير محض لا يترتب عليه محذور، لأنّ جمعها صعب، وإذا جمعوا ما أمكنهم، خشوا أن يكون ذلك سبباً لرد من بعدهم ما فاتهم منها، كما روي ولا يصح عن أبي بكر-رضي الله عنه- في سبب تحريقه ما كان جمعه منها { أو يكون قد بقي حديث لم

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص32.

(2) المرجع نفسه، ص239. بتصرف.

(3) المرجع نفسه، ص33.

(4) المرجع نفسه، ص239 بتصرف.

(5) أخرجه البخاري، بَابُ قَوْلِهِ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ. . .﴾ [التوبة: 128]، رقم (**4679**).

أجده، فيقال لو كان قاله رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ما خفي على أبي بكر }[1]، وخشوا أيضاً من جمعها في الكتب قبل استحكام أمر القرآن، أن يُقْبِلَ النّاس على تلك الكتب ويدعوا القرآن، فلذلك رأوا أن يكتفوا بنشرها بطريق الرواية، ويكلوها إلى حفظ الله تعالى الذي يؤمنون به[2].

● أنّ السنّة لم يتفق لها في عهد الصحابة ما اتفق للقرآن، إذ استحر القتل بحفاظه من الصحابة قبل أن يتلقّاه التابعون، فإنّ الصحابة كانوا كثيراً، ولم يتفق أنّ استحر القتل بحفاظ السنّة منهم قبل تلقي التابعين[3].

* فهذه جملة المصالح والأسباب التي تأخر تدوين السنّة لأجلها، وقد كان يحوطها جميعا ما كان قد استقّر في نفوسهم من تحقق وعد الله بحفظ دينه، يقول المعلمي واصفا حالهم في ذلك: «ولكنّهم كانوا يؤمنون بتكفل الله تعالى بحفظها، ويكرهون أن يعملوا من قِبلَهِم غير ما وضَح لهم أنّه مصلحة محضة، ويعلمون أنّه سيأتي زمان تتوفر فيه دواعي الجمع، وتزول الموانع عنه، وقد رأوا بشائر ذلك من انتشار الإسلام، وشدة إقبال النّاس على من تلقى العلم وحفظه، والعمل به، وقد أتمّ الله ذلك كما اقتضه حكمته»[4].

* هذا، وقد تحققت بهذا التأخر مصالح وحكم عظيمة- خلافا لقول أبي ريةّ: « لو دوِّن الحديث كما دوِّن القرآن لانسد باب الكذب على النّبي صلّى الله عليه وسلّم»[5] منها[6]:

- فتح باب إلى عبادات عظيمة كالرِّحلة في طلب الحديث، ومذاكرته، والتشمير لحفظه. . .

(1) سبق تخريجه ص79.
(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص45 بتصرف.
(3) المرجع نفسه، ص45.
(4) المرجع نفسه، ص240.
(5) أضواء على السنّة، أبو ريةّ، ص240.
(6) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص33، 34.

– تنشئة علوم تحتاج إليها الأمّة، فهذه الثروة العظيمة التي بيد المسلمين من تراجم قدمائهم، إنّما جاءت من احتياج المحدّثين إلى معرفة أحوال الرواة، فاضطّروا إلى تتبّع ذلك، وجمع التواريخ والمعاجم، ثم تبعهم غيرهم.

–ظهور الإسناد الذي يعرف به حال الخبر، فقد كان بدؤه في الحديث، ثمّ سرى إلى التفسير، والتاريخ، و الأدب.

ثالثا: مرحلة التصنيف:

وهي مرحلة بدأ العلماء فيها بالتفنّن في التأليف، ففي ما سبق كانوا يجمعون الأحاديث المرفوعة بغيرها، ولكن على رأس المائة الثانية، ظهرت الكتب المرتبة، فمنهم من ألّف على المسانيد، وذلك كـ مسند الإمام أحمد، وعثمان بن أبي شيبة، واسحاق بن راهويه، وغيرهم، ومنهم من ألّف على الأبواب الفقهية، كأصحاب الكتب الستّة المشهورة، وهؤلاء منهم من تقيّد في جمعه الأحاديث بالصحاح كالإمامين البخاري ومسلم، ومنهم من لم يتقيَّد بالصحيح بل جمع الصحيح، والحسن، والضعيف مع التنبيه عليه أحياناً ومع عدم لتنبيه أحياناً أخرى؛ اعتماداً على معرفة القارئ لهذه الكتب، ومقدرته على النقّد، وتمييز الصحيح من الضعيف، والمقبول من المردود، وذلك مثل أصحاب السنن الأربعة: أبي داود، والترمذي، والنَسائي، وابن ماجه[1].

ويصف أبو شهبة هذا المرحلة بقوله: « وقد كان القرن الثالث الهجري (200 – 300) أسعد القرون، بجمع السُنَّة، وتدوينها، ونقدها، وتمحيصها، ففيه ظهر أئمة الحديث وجهابذته، وحُمَّاق النقد وصيارفته، وفيه أشرقت شموس " الكتب الستّة " وأمثالها، التي كادت تشتمل على كل ما ثبت من الأحاديث، ولا يغيب عنها إلاّ النزر اليسير، والتي يعتمد عليها الفُقَهاء،

(1) دفاع عن السنّة، وردّ شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص26، بتصرف.

والمستنبطون، والمؤلّفون، والمعلّمون، ويجد فيها طُلبتهَم الهُداة، والمصلحون، والمتأدّبون، والأخلاقيون، وعلماء النفس والاجتماع»[1].

رابعا: مرحلة التوسع، والإستدراك، والتكميل، في القرن الرابع: وهي مرحلة خادمة للتي قبلها، وأصحابها عيال على من سبقهم، فيجمعون ما جمعوا، ويعتمدون في النقد على ما نقدوا، وتوجهت عنايتهم للإستدراك، والتعقيب، والتوسع، في جمع الأحاديث، فظهرت بذلك المصنفات الضخمة، كمعاجم الطبراني الثلاث وغيرها.

خامسا: مرحلة الترتيب والتهذيب: وهي ما بعد القرن الرابع «وقد كانت طريقة مؤلفيها أنّهم يهذبون كتب المتقدمين، أو يرتبونها، أو يجمعون ما تشتّت منها في كتب متفرقة في كتاب واحد، أو يختصرون الأسانيد، والمتون، أو يتكلمون في رجالها، أو يبينّون غريبها، أو يشرحون متونها، أو يجمعون الأحاديث المتعلقة بالأحكام، أو بالترغّيب والترهّيب في كتب مستقلة، أو يُخرِّجون أحاديث بعض كتب الفقه، والتفسير، والوعظ، واللغة، ونحوها»[2]، فظهرت بذلك الموسوعات الحديثية، التي تجمع عددا من المصنفات على ترتيب معيّن، كالجمع بين الكتب الستّة.

* وفي ختام هذه المراحل أشير إلى أمرين لابدّ منهما:

1- أنّ هذه المراحل يختلف العلماء في عدّها وتقسيم أزمنتها، والذي نقلته هو بحسب تقسيم أبي شهبة في كتابه الوسيط، وقد قسّمها بحسب القرون، بينما نجد حاكم المطيري[3] في كتابه "تاريخ تدوين السنّة وشبهات المستشرقين" قسمها إلى أربع مراحل فقط، الأولى للكتابة وهي

(1) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص26.

(2) الوسيط في علُوم ومُصطلَح الحديث، أبو شهبة، ص72.

(3) حاكم عبيسان الحميدي المطيري ولد في الكويت سنة 1964م، حاصل على شهادات عالية تحصل على ماجستير ودكتوراه، مشتغل بالتدريس وبالسياسة حيث شغل منصب الأمين العام للحركة السلفية، استفاد من جماعة من العلماء والباحثين في السعودية والكويت وانجلترا، له مؤلفات علمية أغلبها نقدية ومن أشهرها تاريخ تدوين السنة النبوية وشبهات المستشرقين مشتغل بالتحقيق وله تحقيقات مفيدة أغلبها في كتب المعلمي. ينظر: موقعه الرسمي.

من سنة 1هـ إلى 73 هـ، والثانية للجمع والتدوين وهي من سنة 70 هـ إلى120 هـ، والثالثة للتصنيف وهي من سنة 120 هـ إلى 150 هـ تقريبا، أمّا الرابعة فهي مرحلة ظهور الموسوعات من سنة 150 هـ إلى 200 هـ. وعدّه لمرحلة التدوينمن سنة 70هـ خلافا لما اشتهر هو الذي توصّل إليه محمد الأعظمي في كتابه "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينبناءً على شواهد تاريخية قوية.

2- أنّ أهمّ هذه المراحل وأشدّها خطورة هي المرحلة الأولى والثانية، وحولها حام الطاعنون، وعلى أساسها قامت شبهتهم، ولذلك رأينا اهتمام المحدّثين المعاصرين ببيانها، وتفصيل مباحثها ، أمّا المراحل الأخرى فتقسيمها شكلي لا مشاحة فيه.

3- أن من أهم مزالق الطاعنين في هذا الباب تنزيلهم نصوص وشواهد المرحلة الثانية على الأولى فيسوّون بين الكتابة والتدوين، ولذلك يزعمون بأن الكتابة لم تكن في العهد الأول وإنما تأخرت إلى زمن عمر بن عبد العزيز، ثم يعتمدون هذا الفهم الخاطئ في تأييد أحاديث النهي وأنها أرجح وأقوى. ولذا كان المتعيّن في هذا الباب ضبط المصطَلَحيْن، حتى تفهم الآثار في ضوئها، وقد اعتنى حاكم المطيري ببيان هذه المسألة والتنبيه على أهميتها حيث قال: «فينبغي فهم هذه الألفاظ فهمًا دقيقًا ليسهُل معرفة مراد كثير من العلماء القدماء الذين تكلّموا في هذا الموضوع. . . . فقولهم مثلا (أوّل من دوّن العلم وكتبه ابن شهاب)، ونحو هذه العبارات إنما تُفهم على ضوء ما سبق من الفَرق بين مدلول هذه العبارات عند الاستخدام»[1].

(1)تاريخ تَدوين السنّة وشُبهات المستشرِقين، حاكم عبيسان المطيري، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ط1، 1422هـ_2002م، ص10. وينظر ظلمات أبي ريّة ص24.

المطلب الثالث: إبراز خصائص المجتمع النبوي وأثرها في أداء السنّة وحفظها:

تمهيد:

إنّ عهد النبّو ة والصحابة قدحُودت فيه من الخصائص والأحوال التي أودعها الله فيه، ما كان له الأثر البالغ، والعواقب الحميدة على السنّة النبّويّة في مراحلها التدوينيّة، وقد مّر بنا قريبا أنّ السنّة لم تدون في عهد النبّوة ولا الصحابة لأسباب سبق تفصيلها، وإنّما تم نّقلها بالحفظ، وإن وجدت كتابات، فهي قليلة مقارنة بما يحفظون، فالحاصل أنّ الحفظ هو طريق النقّل المطروق آنذاك، ولاشك أنّ بلوغ السنّة إلى من دونوها، إنّما ينَال حضوتهَ ومكانتهَ بقدر قوة، وجودة، ومكانة الوسيلة التي نُقلت السنّة بها والتي هي الحفظ، لأجل ذلك حرص المحدّثون المعاصرون على بيان مكانة الحفظ، والعوامل والخصائص التي توفّرت لذلك الجيل، ممّا أكسبه تميُّزا يبعث في نفوس الأمة الطمأنينة والثقة.

أولا: مكانة الحفظ وأنّه طريق التواتر دون التدوين:

لا شك أنّ طريق النقل والحفظ هما طريقان: أحدهما الحفظ في الصدور، وثانيهما الحفظ بالكتابة، قال ابن حجر: « والضبط ضبطان ضبط صدر، وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، وضبط كتاب، وهو صيانته لديه منذ سمع فيه إلى أن يؤدي منه»[1].

ولكن البحث مع الطاعنين في السنة يتناول التحقيق في أيِّهما أقوى، وأبعد عن التّحريف والتغيير، لا سيما في ذلك الزمن.

والحق الذي لا مرية فيه أنّ الحفظ هو الوسيلة الأولى التي اعتمدها النّبّي وصحابته في نقل القرآن فضلا عن السنّة، يقول أبو شهبة مؤيدا لهذا: «المعّول عليه في حفظ القرآن، وضبط

(1) نزهة النظّر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط1، 1422هـ-2003م، ص69.

كلماته، هو التلقي والسماع، فقد تلقوه كلّه عنه آية آية، وكلمة كلمة، وحرفا حرفا، من غير تحريف، أو تبديل، أو زيادة، أو نقصان، ثمّ بلّغوه كما تلقّوه لمن بعدهم، وهكذا نقله كل جيل عمن قبله، حتى وصل إلينا كما أنزله الله، غضّا طرياّ، كأنّ عهده بالنزول أمس»[1]، والصحابة لم يفزعوا إلى جمع القرآن إلا لما اّستحر القتل بالقراء، وهم الحفظة، فكان ذلك مِظنّة نقصٍ في الطريق الأولى، فرأى عمر-رضي الله عنه- المبادرة إلى تعويض ذلك و تكميله بالطريق الثانية وهي الكتابة، فأشار على أبي بكر-رضي الله عنه- بجمع القرآن في صحف، ومعنى هذا أنّ طيلة تلك المدة لم تبُد حاجةٌ إلى

تلك الصحف بل بقي القراء يلُغون القرآن من صدورهم، ممّا يدل على أنّ الحفظ عندهم هو المقدّم.

هذا، والغاية من تدوينهم القرآن هو زيادة الثبوت، والحفظ، ليجتمع للقرآن الوجودان: الوجود في الصدور، والوجود في الصحائف والسطور، وإلّا فالحفظ عندهم هو الأساس الذي ارتكزوا عليه، حتى بعد جمع عثمان، يقول المعلمي: « حفظ الصدور. . . قد اعتُمد عليه في القرآن، وبقي الاعتماد عليه وحده بعد حفظ الله عز و جل في عهد النّبي صلّى الله عليه وسلّم، وعمر-رضي الله عنه- ، وسنين من عهد عثمان-رضي الله عنه- ، لأنّ تلك القطع التي كُتب فيها في عهد النّبي صلّى الله عليه وسلّم كانت مُ تفّرعند بعض أصحابه، لا يعرفها إلّا من هي عنده، وسائر النّاس غيره يعتمدون على حفظهم، ثمّ لما جُمعت في عهد أبي بكر-رضي الله عنه- ، لم تنُشر هي ولا الصحف التي كُتبت عنها، بل بقيت عند أبي بكر، ثمّ عند عمر، ثمّ عند ابنته حفصة أّم المؤمنين-رضي الله عنهم- حتى طلبها عثمان-رضي الله عنه- ، ثمّ اعتمد عليه (أي الحفظ) في عامة المواضع التي يحتمل فيها الرسم وجهين أو أكثر، واستمّر الاعتماد عليه، حتى استقر تدوين القراءات الصحيحة»[2].

(1) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبو شهبة، ص51.

(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص77.

بل إنّ الحفظ هو طريق تواتر القرآن، لما سبق من كونه هو الذي بقي العمل عليه قبل جمعه، بل حتى بعده «لأنّ العبرة في التواتر وعدمه إنّما هو رواية الكثيرين أو عدم روايتهم، ومع أنَّ السُّنَّة لم تُدَوَّنْ في العصر النبوّي، جاء بعضها متواتراً، وإنْ كان قليلاً، ولو أنَّ المُعَوَّلَ عليه في التواتر الكتابة، لكانت الكتب التي دُوِّنَتْ وأحيطت بالعناية والدقّة كلّها متواترة، وأنّى هي؟ »[1].

ثمّ حتّى القرآن «لو لم يلتزم الصّحابة حفظاً لما حفظته كُتابة بعضهم الخالية من النّقط والشّكل وألفات المدّ. . . . فحفظُ الله للقُرآن والحديث النبويِّ إنّما تحقّق بحفظ الصّحابة لهما لا بالكتابة، والقرآن لو لم يُكتب قطّ لكان تسلسُل تلقّيه وتلقينه من حفظ الحفّاظ من العهد النبويِّ إلى الآن هو المظهر الأعلى، لما تولّاه الله من حفظه إلى يوم القيامة، وهذه مزيةٌ امتلت بها شريعةُ الإسلام على بقيّة الشّرائع، ومن يجهل ذلك فهو ألجَهُ الجهُلاء»[2].

ثانيا: عوامل قوة الحفظ لديهم:

لعلّ من نافلة القول أن نُذكّر بقوة الحفظ عند العرب، إذ معرفة ذلك مشهورة، وأخبارهم في ذلك منثورة، ولكن الذي أحبّ الوصول إليه وقوله هو أنّ جيل النّبي صلّى الله عليه وسلّم الذين تلقوا عنه السنّة، قد تمثّلت فيهم قوة الحافظة في أسمى درجاتها، إذ أنّهم عرب لا يختلفون عن غيرهم من العرب، بل إنّه قد توفّرت لديهم من عوامل قوة الحفظ للسنّة خاصّة ما فاقوا به غيرهم، وتلك العوامل على نوعين:

1- عوامل تتعلق بالنّبي صلّى الله عليه وسلّم: والتي منها:

- ترغيبه صلّى الله عليه وسلّم وحثه لأصحابه على حفظ السنّة: يقول أبو شهبة: « وكان النّبي -صلّى الله عليه وسلّم- كثيرا ما يشحذ عزائمهم إلى حفظ الأحاديث والسنن وتبليغها»[3]، ثم قد ساق عددا من الأمثلة منها حديث: { نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا

(1) دفاع عن السنّة، وردّ شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص48.

(2) ظلمات أبي ريّة، عبد الرزاق حمزة، ص29.

(3) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث،أبو شهبة، ص50.

وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ }[1]، وقوله عليه الصلاة والسلام: {لِيُبلّغ الشاهد الغائب، فإنّ الشاهد عسى أن يُبلّغ من هو أوعى منه}[2].

وقوله عليه الصلاة والسلام: { وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا ، وَلَا دِرْهَمًا وَرَّثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ }[3]، ثم قال أبو شهبة: « إلى غير ذلك من الأحاديث التي كانت تَحْمِل الصحابة على العناية الفائقة بحفظ الأحاديث والسنّة وتبليغها»[4].

– نهيه صلّى الله عليه وسلّم لأصحابه عن كتابة السنّة: فهذا العامل، وإن كان الطاعنون في السنة يحتجّون به على عدم حجّيّة السنّة – وقد سبق الرّد عليهم– إلاّ أنّه في الحقيقة حجّة لنا على حجّيتها، وبلوغها إلينا بطريق صحيح وهو الحفظ، يقول أبو شهبة مبينا وجه ذلك: «وقد كان هذا النهي بمثابة إشحاذ الهمم، وتقوية العزائم لحفظ الأحاديث والسنّن، وتبليغها للغير باللّفظ إن أمكن، وإلّا فبالمعنى»[5].

2– عوامل تتعلق بالصحابة وكبار التابعين: فمنها:

– أنّهم كانوا يعدّون العناية بالسنّة دينا يتدينّون به، ولهذا قال أبو شهبة: « وكذلك عنوا بتبليغ السُنن، لأنّهم يعلمون أنّها دين واجبة البلاغ للنّاس كافة»[6].

– أنّه اجتمع لهم السّماع مع الرؤية، وشهود المناسبات والوقائع التي ذُكرت الأحاديث عندها، وهذا أثبت للمحفوظ، وأضبط لاستحضاره تامًّا غير ناقص، أو مغيّر، يصف هذا الحال أبو

(1) سبق تخريجه، ص49.

(2) أخرجه البخاري، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « رُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»، برقم67.

(3) أخرجه أبو داود، باب الحث على طلب العلم، برقم(3641)، الترمذي بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الفِقْهِ عَلَى العِبَادَةِ ، برقم(2682)، وصححه الألباني في مشكاة المصابيح، ج1 ص74.

(4) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبو شهبة، ص50.

(5) المرجع السابق، ص51.

(6) دفاع عن السنّة وردّ شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص19.

شهبة بقوله: « وحرصوا عليها حرصهم على القرآن، فحفظوها بلفظها، أو بمعناها وفهموها، وعرفوا مغازيها ومراميها بسليقتهم وفطرتهم العربية، وبما كانوا يسمعونه من أقوال النَّبِي – صَلَّى اللَّه ُ عَلَيْهِ وَسَلَّم –، وما كانوا يشاهدون من أفعاله وأحواله، وما كانوا يعلمونه من الظروف والملابسات التي قيلت فيها هذه الأحاديث»[1].

– قوة إيمانهم وشدة محبّتهم لنبيهم صلى الله عليه وسلم، وهذه تحملهم على الأمانة في النقّل، والعناية بالمنقول، لأنّه كلام من تعلّقت به نفوسهم، فحاشاهم أن يتزيدوا عليه، يقول عبد الرزاق حمزة في بيان قوة إيمانهم: « ثمّ يعَمد إلى ما شهِد به التّاريخ من حِفظ العَرب والمسلمين وقّوة ذاكرتهم، فكيف بالصّحابة منهُم الذين امتَزج الإسلام بأرواحِهم ودمائهم وباعَوا في نَصرِه وحِفظه كُلَّ غالٍ ونفيسٍ حتى أرواحَهم»[2]، يحدِّثنا أبو شهبة عن شدّة حبِّهم، وتعلّقهم بنبيِّهم فيقول: « وأنّهم كانوا يُحِبُّونَ رسول الله أكثر من حُبِّهِم لأنفسهم، وأنّهم كانوا يجدون في الاستماع إليه لَذَّةً وروحاً. وأنّهم كانوا يعتقدون أنّه ما ينطق عن الهوى إنْ هو إلاّ وحي يوحى، وأنّهم كانوا يجدون فيما يسمعونه منه غذاء الإيمان، وزاد التقوى»[3].

– حرصهم الشديد على تلقي ومعرفة كل ما حدّث به عليه الصلاة والسلام، فكانوا يتناوبون على السّماع، وقطعوا البلدان لسماع الحديث والحديثان، وعلى دربهم سار تلامذتهم من التابعين.

فكل هذا وغيره كثير؛ كاف في بيان شدة تعلق تلك الأجيال بالسنن، وأنّه من البعيد جدّا أن يتُصّور تَضَعْضُع هذه الحافظة خلال قرابة قرن من الزمن، مع قلة المحفوظ، ووجود الكتابة في بعضهم.

---

(1) دفاع عن السنّة وردّ شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص18.

(2) ظلمات أبي ريّة، عبد الرزاق حمزة، ص71.

(3) دفاع عن السنّة وردّ شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص18.

المطلب الرّابع: أثر هذه الجهود في رد شبهات الطاعنين حول تاريخ تدوين السنّة:

سبق أن ذكرت بأنّ قضية تاريخ تدوين السنّة تعدّ من أوسع الأبواب التي ولج منها أعداء السنّة للطعن فيها بل عُدّت أقوى نقطة ارتكزت عليها وحولها شكوكهم، ويمكن أن نرُجع تلك التشكيكات والشبهات إلى أمور ثلاثة:

الأولى: محاولتهم إثبات عدم وجود كتابة للسنّة إلى زمن التدوين، بل والنهي عن كتابتها، وتقديمه على كل ما يعارضه، وقد طلبوا تأييد ذلك بأمور:

1- إيراد كل الأحاديث والآثار التي تدل أو تشعر بالنّهي، أو الإمتناع عن كتابة الأحاديث.

2- إثبات أن أحاديث النّهي محكمة، وأنّ أحاديث إثبات الكتابة منسوخة.

الثانية: محاولتهم التهوين من شأن الحفظ، وأنّه لا يحّقق الطمأنينة والثقة بما ينقل، وعظّموا في المقابل من شأن الكتابة، وأنّها السبيل الوحيد للحفظ والتواتر، ولذا اعتمدت في القرآن فجاء متواترا.

الثالثة: محاولتهم العبث بزمن بدء التدوين الرسمي العام، وتأخيره إلى ما بعد القرن الثاني هجري، بل بلغ الجنون بأبي ريةّ وأمثاله حتى بلغوا به إلى حدود منتصف القرن الثالث إلى الرابع هجري[1]، وهي مدة طويلة في نظرهم، تكفي لأن يحصل في السنّة من التلاعب والفساد ما قد حصل، وقد حاولوا تأييد ذلك بأمور منها: وجود الرّواية بالمعنى، وعدم وجود تلك النّسخ التي كتبت في رأس المائة الأولى، يقول عبد الله جكرالوي[2]: «لم تدّون السنّة أيام حياته عليه

(1) تنظر هذه الأقوال منُسوبةَ لأصحابِها في كتاب:كِ تابات أعداء الإسلام لعماد الشربيني، ص371.

(2) هو مولوي عبد الله بن عبد الله الجكرالوي، نسبة إلى بلدة جكرالة إقليم " البنجاب "باكستان حالياً ا،. ولد سنة 1830م، في أسرة علم ودين، نشأ على سيرة طيبة فقد تلقى علومه بالمدارس الأهلية، ثم سافر بعد ذلك إلى مدينة " دهلي " لدراسة الحديث الشريف والتخصص فيه، اشتغل بتدريس الحديث وتعليمه الآخرين عاد من " دهلي " مدرسًا ومعلّما، ثم دخل مجال التأليف والكتابة فيما تلقاه وتخصص فيه من علوم الحديث الشريف وقد ظل على

الصلاة والسلام، وتناقلت سماعاً إلى القرن الثّالث الهجري، وإذا كان سامعونا لا يستطيعون ذكر ما تحدثنا عنه في خطبة الجمعة الماضية فكيف بسماع مائة سنة وصحّة بيانه»[1].

هذا، وقد تكون لهم شبهات أخرى، ولكنّها تعود في الجملة إلى ما ذكرت.

وعند التأمل في هذه الشبهات، نجد أنّها مترابطة، وتطرح بمجموعها الشَكَّ في صحة ما وصل إلينا من أحاديث نبويّة، فاعتماد الحفظ وحده على وهنه، مع طول العهد، كافٍ لضياع جلّ السنّة، وبقاء النزر اليسير منها فقط عالقا ببعض الأذهان هكذا ذكروا.

والحقّ وراء هذا كلّه، فالدعاوى التي أوردوها تتهاوى وتسقط أمام تلك الحقائق الساطعة، والبراهين الواضحة، والتي صدع المحدّثون المعاصرون ببيانها وتوضيحها، وحتى لا يكون الكلام مجملا فإليك بيان ذلك:

1- أمّا قولهم بأنّ هناك أحاديث وآثار تدل على النّهي أو الامتناع عن الكتابة:

فجوابه ممّا سبق بيانه أنّ جلّها ممّا لا يثبت، وما ثبت فله محمل آخر، وأنّ أقواها وهو حديث أبي سعيد الخدري-رضي الله عنه- ، مختلف فيه، ومع ذلك فهو معارض بأحاديث الإذن، وله أسبابه ومحامله.

ومن جميل الأجوبة التي يُدفع بها احتجاج أبي رية وأضرابه بحديث أبي سعيد-رضي الله عنه- - وهو مَثَل لتناقضات الطاعنين وتمسّكهم بكل ما اتفق لهم - ما قاله عبد الرزاق حمزة في بيان تناقضات أبي ريةّ: « ومِنها تِ لكَ دعوى نهي النّبي صلّى الله عليه وسلّم عن كتابة حَديثِه

ذ لك زمانا يزاول تعليم الحديث وخدمة السنة تعليمًا وتأليفًا ومناظرة مع الآخرين، ظل على اشتغاله بالحديث حتى اصطدم ببعض مشكلات من متشابه الحديث، فخرج على الناس بعقيدته الجديدة التي أعلن عن شعارها بمقولته الشهيرة " هذا القرآن هو وحده الموحى به من عند الله - تعالى - إلى محمد - صلى الله عليه وسلم - أما ما عداه من السنة فليس بوحي " ثم شرع في تحقيق مذهبه الجديد وشرحه، والدعوة إليه، ومحاولة اكتساب الأنصار له، وقد تأثر به عدد منهم تلميذه غلام أحمد برويز، ظل جكرالوي على ظلاله من الكفر بالسنة والدعوة إلى نبذها حتى توفي سنة 1914هـ. ينظر: موقع المهتدين.

(1) مجلة إشاعة السنة، ج19 ص152 نقلا عن موقع المهتدين.

مُعتمداً على أَمثَلِ ما جاء في ذلك- أعني حديث أبي سعيد الخدري-رضي الله عنه- عند مسلم -وهو قد هَدَم الاعتماد عليه بما نَقَل عن أمِّ المؤمنين عائشة-رضي الله عنه- (ص52)قالت عن أنس بن مالك وأبي سعيد الخدري-رضي الله عنهم-: ما عَلِم أنسٌ بن مالك وأبي سَعيد الخدري بحديث رسول الله، وإنّماكانا غُلامين صَغيرين اه. فإذا كان قَولُ أمِّ المؤمنين في أَنسٍ وأبي سَعيد الخدري-رضي الله عنهما- إنّهما لا علَم لهُما بحديث سَول الله صلّى الله عليه وسلّم لصِغرِهما حُجّة، إذا كان قَولُها هذا حُجّة عند أبي ريّة، فلا حَقّ له في أن يُستدلّ بحديث ما عن أبي سعيد الخدري-رضي الله عنه- ، ومن ذلك حديثهُ في النّهي عن كتابة الحديث فقد أسقَطه بكلام عائشةَ -رضي الله عنه- هذا، وإن لم يكن كَلامُها حُجّةً عندَه في أنسٍ و أبي سعيدٍ-رضي الله عنهما- سَقطَ احتجاجُه بسائرِ كلامها في ردِّ ما ردّت على بعض الصّحابة خُصوصاًحديث عُمر وابنه-رضي الله عنهما- في توبيخ النبِّي لقتلى بدرٍ أهل القَليب وفي تعذيب الميّت ببكُاء أهله عليه وغير ذلك ممّا شوّش به أبو ريّة في فصله هذا وهكذا يطُفيء أُبو ريّة أضواءه بنفسه»[1].

2- أما قولهم بأنّ أحاديث النهي ناسخة لأحاديث الإذن:

فجوابه ممّا سبق أنّ دون ذلك خرط القتاد، فأحاديث الإذن في الجملة لا مطعن فيها البتّة، وكثير منها في الصحيحين، وزمنها متأخر، ثم أحيطت بسياج الإجماع، فلا طريق للوصول إلى الطعن فيها.

فثبتت بذلك الكتابة من عهد النبوة، وسقطت دعوى الطاعنين.

ولا يعترض على هذا برواية بعض الصّحابة لأحاديث النّهي بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وأنّه ليس دليلا على نسخها؛ لأنّ« المنسوخات كلها رويت بعد وفاته عليه الصلاة والسلام لعدم علم رواتها بنسخها»[2].

(1) ظلمات أبي ريّة، عبد الرزاق حمزة، ص64، 65.

(2) المرجع نفسه، ص28.

3- أمّا محاولتهم التهوين من شأن الحفظ، وعدم اعتباره طريقا موجبا للطمأنينة:

فجوابه فيما تقدم، وهو أنّ الحفظ له مكانته عند العرب، وحفظ السنّة توفرت له من دواعي القوة والثبات، والأمن من اللبس والتغيير، ما يجعل الطمأنينة إليه قائمة، وقد تقدم أنّه طريق التواتر الحقيقي، والكتابة لم تعتمد إلّا لزيادة التثبيت والرعاية.

والدندنة حول تواتر القرآن ومحاولة موازنة السنة بالقرآن مسلك باطل، لأن القرآن خصّ بخصائص ليؤدي مقصدا شرعيا، والسنة كانت على حال روعيت فيها مقاصد أخر، والقرآن والسنّة متكاملان في كل ذلك، ولعبد الرزاق حمزة كلام يشرح فيه هذه الحكم والمقاصد التي روعيت فيقول: « إنّ تواتر القرآن لفظُه ومعناه حتّى حركات ألفاظه وإعجازه للإنس والجنّ و لو كان بعضهم لبعض ظهيرا؛ أمر اختصّ به القرآن دون سائر الكتب الإلهي من التوراة و الإنجيل و الزبور و الحديث النبوي، ليجعله الله حجّة على خلقه إلى يوم القيامة، أما الوحي الآخر من الكُتب السماوية السابقة و الحديث النبويّ فقد راعت فيها الحكمة الربانية التنزّل عن الجلال الإلهي و الإعجاز الذي اختصّ به القرآن إلى مدارك البشر مختلفي المراتب في الفهم و الإدراك، فالعيب على الحديث النبوي و التشكيك فيه - بأنه لم يتواتر أو روي بعضه بالمعنى- هجوم بالحكمة الإلهية في تنويع وتواتر وجه حسب حاجة الناس إليه، فقرّ بالتواتر والإعجاز الإلهي، ومقرّ بالتنزّل إلى أفهام النّاس على اختلاف طبقاتهم في الفهم، فلو كان الحديث في درجة القرآن تواترا وإعجازا لما انتفع به إلّا القليل الأقلّ من النّاس، ولاحتاج إلى بيان آخر أُنزل منه حتّى يخلع قول الأسود والأبيض والأحمر من النّاس»[1].

4- أمّا قولهم بأنّ التدوين قد تأخر إلى القرن الثاني أو ما بعده:

فجوابه ـ فيما سبق تقريره ـ بأنّه خلاف الواقع، وجلالة الجهة الآمرة بالتدوين، مع إمامة وعلو همّة الجهة المأمورة بذلك؛ كافٍ للجزم بأنّ العملية تمّت فور توجيه الأمر بها، لاسيما والأمر

(1) ظلمات أبي رية، عبد الرزاق حمزة، ص16.

يتعلق بمصدر التشريع الثاني، وروايتهم لها بالمعنى جار على أصل الجواز، كما أنّ عدم وجود تلك الصحف غير صحيح، إذ قد أُدرجت في ثنايا المصنفّات والمسانيد التي وجدت بعدها.

* كلّ هذا، فإذا أضفنا إليه ما سبق بيانه من حفظ الله لدينه، بما يشمل السنّة، كانت المظنّة يقينا وقد أحسن المعلمي بيان هذا الأصل العظيم، وأثره في تأييد المظنّة، ودفع ما يضعفها، حيث قال: « فالشأن في هذا الأمر هو العلم بأنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم قد بلّغ ما أُمر به، التبليغ الذي رضيه الله منه، وأنّ ذلك مظنّة بلوغه إلى من يحفظه من الأمة، ويبلّغه عند الحاجة، ويبقى موجوداً بين الأّمة، وتكفُل الله تعالى بحفظ دينه يجعل تلك المظنّة مئنَّة، فتّم الحفظ كما أراد الله تعالى، وبهذا التكفُّل يُدفع ما يتطّرق إلى تبليغ القرآن، كاحتمال تلف بعض القطع التي كتبت فيها الآيات، واحتمال أن يغُيِّر فيها من كانت عنده ونحو ذلك»[1].

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص33.

المبحث الثالّث:

جهودهم في مسألة رواية الحديث بالمعنى وبيان أثرها على السنّة:

وفيه:

المطلب الأوّل: جهود المحدّثين المعاصرين في التّأصيل لباب الرّواية بالمعنى.

المطلب الثّاني: أثر هذه الجهود في الجواب عمّا أثير حول الرّواية بالمعنى من شبهات.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأول: جهود المحدّثين المعاصرين في التأصيل لباب الرّواية بالمعنى:

لقد تناول المحدّثون المعاصرون موضوع الرّواية بالمعنى بالبحث والدراسة، عاملين على إزاحة كلّ الشكوك والشبهات التي تثار من خلالها حول السنّة، وقد جاءت هذه الأعمال والجهود متمثّلة في العناصر التالية:

أولا: بيان أنّ الرّواية باللّفظ أصل والرّواية بالمعنى رخصة:

ممّا عُني المحدّثون المعاصرون ببيانه والتأكيد عليه هو أنّ رواة الأخبار من زمن الصحابة فمن بعدهم كانوا يُعنَونويحرصون على التقيُّد باللفظ النّبوي ما أمكن، وقد أوردوا لذلك شواهد متنوعة.

1- شواهد كون الرواية باللفظ هي الأصل:وهي كثيرة أذكر منها:

- ورود الحث النّبوي على تحّي اللفظ وأدائه بحروفه، فمن ذلك: حديث ابن مسعود-رضي الله عنه- أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم قال: {نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ}[1]وفي رواية: {فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه}، ووافق أن تلقى هذا الحديث قوم عُرفوا بسرعة استجابتهم، وشدّة تمسكهم بما أوصاهم به حبيبهم صلّى الله عليه وسلّم.

- كما غرس النّبي -صلّى الله عليه وسلّم- في أصحابه الحرص على تحّي اللفظ النبّوي عملياّ، كما قال جابر -رضي الله عنه-: {كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يعلّمنا الاستخارة في الأمور كلّها كالسّورة من القرآن}[2]، وقول ابن مسعود -رضي الله عنه- في صفة التشهد: {كان

(1) سبق تخريجه، ص49.

(2) أخرجه البخاري، باب الدُّعاء عند الاستخارة، برقم(6382).

رسول الله صلّى الله عليه و سلّم يعلّمنا التشهد والخطبة كما يعلّمنا السورة من القرآن}[1]، ومثله ما جاء عن ابن عبّاس –رضي الله عنهما– {أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم كان يعلّمهم هذا الدعاء كما يعلّمهم السورة من القرآن قال: «قولوا اللّهمّ إنّي أعوذ بك من عذاب جهنّم وأعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجّال وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات»}[2].

– أنّ الرواية باللّفظ دأب الصحابة ومثلهم التابعون، يؤيده توافق الصحابة في عامة ألفاظ الأحاديث التي يروونها، حتى لربّما تطابقت كلياً في أحوال كثيرة، ممّا يدلّ على أنّ للفظ الحديث عندهم مكانته، وأنّهم لم يهملوه، بل حرصوا على أدائه كما تلقوه، يقول المعلمي عن هذا الشاهد الاستقرائّي: « ومن تتبع هذا في الأحاديث التي يرويها صحابيان أو أكثر، ووقع اختلاف فإنّما هو في بعض الألفاظ، وهذا يبيّن أنّ الصحابة لم يكونوا إذا حكوا قوله صلّى الله عليه وسلّم يهملون ألفاظه البتّة، لكن منهم من يحاول أن يؤدّيها فيقع له تقديم وتأخير، أو إبدال الكلمة بمرادفها ونحو ذلكومع هذا فقد عُرف جماعة من الصحابة كانوا يتحرّون ضبط الألفاظ»[3].

– حصول الإجماع العقلي على أنّ الأولى تحّي أداء اللفظ ما أمكن، «فلا خلاف بين العلماء أنَّ المحافظة على ألفاظ الحديث وحروفه أمر من أمور الشريعة عزيز، وحُكْم من أحكامها شريف، وأنّه الأولى بكّل ناقل، والأجدر بكل راوٍ المحافظة على اللفظ ما استطاع إلى ذلك سبيلاً»[4] ، وقد كان الرواة ومنهم الصحابة بوجه أخصّ على قدر كبيرٍ من الأمانة، وحرصٍ على بلوغ الكمال.

---

(1) أخرجه مسلم، كتاب الصّلاة، باب التشّهد في الصّلاة، برقم (60).

(2) أخرجه مسلم، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاة، باب ما يُستَعَاذُ منه في الصّلاة، برقم (134).

(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص79.

(4) الوسيط في مُصطلَحِ وعلُومِ الحديث، أبو شهبة، ص144.

– أنّ الرواية بالمعنى عُدّت رخصة أجازها طائفة، وامتنع عنها آخرون، متقيدّين باللفظ المنقول، ممّا يدل على أنّ الرواية باللّفظ هي الأصل عندهم، إذ الرخصة ما كان خلاف الأصل، ووجود الخلاف دليل على أن غيره هو الأصل، يقول أبو شهبةمبيناً أحوال السلف في هذا الباب: «وقد كان السلف الصالح يحرصون على الرواية باللفظ، ويرون أنَّ الرواية بالمعنى رُخْصَةٌ تتقدَّر بقدرها، وكان منهم مَنْ يتقيدّ باللفظ ويتحرَّجون من الرواية بالمعنى، قال وكيع:« كَانَ القَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَابْنُ سِيرِينَ وَرَجَاءُ بْنُ حَيْوَةَ –رحمهم الله– يُحَدِّثُونَ الحَدِيثَ عَلَى حُرُوفِهِ »[1]، ومِمَّن كان يُشَدِّدُ في الألفاظ الإمام مالك رحمه الله – فقد منع الرواية بالمعنى في الأحاديث المرفوعة، وأجازها فيما سواها»[2].

فانظر كيف تواطأت الشواهد القولية والفعلية من النّبي صلى الله عليه وسلّم، معزّزة بالواقع العملي للرّواة من زمن الصحابة إلى عصر التدوين؛ على تحرِّي اللفظ النبوي مما يقطع بصحة ما ذُكر.

قلت: فإذا حصل اليقين بكون الرواية باللفظ هي الأصل، فإنّ الذين استجازوا الرواية بالمعنى من الصحابة والتابعين لم يأتوا بِبِدْعٍ من القول أو الفعل، وإنّما حداهم إلى ذلك أدلّة ودوافع شرعيّة، وقد تولّى المحدّثون المعاصرون بيانها وهي:

2 – شواهد كون الرواية بالمعنى رخصة:

– أنّ التيسير على الأُمة مقصد شرعي أصيل، قد أكرم الله به الأُمة، وأولى النّاس به هم أهل الرعيل الأول، الذين بدأ الإسلام فيهم غريبا، فأُمروا بتبليغ السنّة وأدائها في حدود ما تيسّر لهم، لا سيما وأدوات الكتابة فيهم قليلة، والعناية بتدوين القرآن قائمة، فلذلك جاءت الرخصة بأنّ «من بقي منهم حافظاً للّفظ على وجهه أداه كذلك، ومن بقي ضابطاً للمعنى ولم يبق

(1) جامع الأصول في أحاديث للّول، أبو السعادات مجد الدين بن محمد الجزري ابن الأثير ، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط ، والتتّمة تحقيق: بشير عيون، مكتبة دار البيان، ط 1، ج 1 ص101.

(2)، دفاع عن السنة وردّ شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص33.

ضابطاً للّفظ أداه بالمعنى»[1].

– أنّ الأدلة القطعية دلّت على أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم مبيّن لكتاب الله ودينه بقوله وفعله، ثم هذا البيان خالد بخلود الدِّين إلى يوم القيامة، فلا يمكن إذن أن يطرأ على هذا البيان ما يفُقده شرعيتّه، فلّما وجدت الرواية بالمعنى، واتُخذَت مسلكا، دلَّ على أنّها طريق مشروع.

– أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم أمر أصحابه بتبليغ سنتّه المطّهرة في حياته وبعد وفاته، في أحاديث كثيرة، في الوقت الذي كان فيه النّهي عن كتابة السنّة المطّهرة – على قول من قال به، وفي مُقدِّمتهم الطاعنون في السنة–، فلو كان تبليغ اللفظ هو المأمور به فقط لكان تكليفا بما لا يطاق، أو تناقض، إذ كيف يأمر بشيء وينهى عن وسائله.

– أنّعادة النّاس قاطبة فيمن يلقَى إليه كلاٌم يكون المقصود منه معناه لا لفظه ثم يؤمَر بتبليغه؛ أنّه إذا لم يحفظ لفظه على وجهه، وقد ضبط معناه، لزمه أن يبلّغه بمعناه، ولا يعدّكاذباً ولا شبه كاذب[2].

– اتفاق الأٌمة على جواز «شرح الشريعّة وتبليغها للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه بالعربية أحرى»[3]، وهذا من أقوى الشواهد وأظهرها.

– أنّ الرواية بالمعنى قد وقعت للقرآن، فوجودها فيالسنّة من باب أولى: فإذاُعيت الحاجة إلى الرواية بالمعنى في القرآن مع كونهتُعبّدًا بألفاظه، فالسنّة التي لم نتعبدّ بألفاظها أولى وأولى، وهذا المعنىقد تكّرر في أجوبة المعلمي على شبهات أبي ريّة، وإليك شيئا مما ذكر فقد قال: « فكان النّبي صلّى الله عليه وسلّم يلقّن أصحابه، فيكون بين ما يلقّنه ذا وما لّقنه ذاك شيء من ذاك الاختلاف في اللفظ، فحفظ أصحابه كلٌّ بما لقّن، وضبطوا ذلك في صدورهم ولقّنوه النّاس،فهُم

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص78 بتصرف.

(2) قد أوَلالمعلّمي هذه الشّواهد مُجتمعة، وعَدها بمجموعها قاضيةً بيقينٍ على أنّ الصّحابةَ إنّما أمروا بالتّبليغ على ما جَرت به العادة من ضَبط منُهم اللّفظُ فنعم وإلّا فالمعنى وبهذا تبَطُل دَعوى أبي ريّة وغيره بأنّ الصّحابة هم الذين استباحوا لأنُفسهم الرّواية بالمعنى. الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص78.

(3) نزهة النظّر في توضيح نُخبة الفكر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق: عبد الله بن ضَيف الله الرّحيلي، دار سَ فير، الرّياض، ط1، 1422هـ-2003م، ص120.

الحرج مع ذلك عن المسلمين، فكان بعضهم ربما تلتبس عليه كلمة ممّا يحفظه، أو يشقّ عليه النطق بها، فيكون له أن يقرأ بمرادفها، فمن ذلك ماكان يوافق حرفاً آخر، ومنه ما لا يوافق، ولكنّه لا يخرج عن ذاك القبيل، وفي فتح الباري: { ثبت عن غير واحد من الصحابة أنّه كان يقرأ بالمرادف، ولو لم يكن مسموعاً له }[1]، فهذا ضرب محدود من القراءة بالمعنى خُصّ فيه لأولئك»[2] ويقول في موضع آخر: « أنّ حال الأميين قد اقتضت الترخيص لهم في الجملة في القراءة بالمعنى، وإذا كان ذلك في القرآن، مع أنّ ألفاظه مقصودة لذاتها، لأنّه كلام رب العالمين بلفظه ومعناه، معجز بلفظه ومعناه، متعبّد بتلاوته، فما بالك بالأحاديث التي مدار المقصود الديني فيها على معانيها فقط»[3].

- كثر الله لقصص أنبيائه، وأقوالهم، وأقوال أقوامهم بألفاظ متعددة، كقوله تعالى في قصة موسى- عليه السلام-: ﴿ بِشِهَابٍ قَبَسٍ . . ﴿٧﴾[النمل: 7]، وقوله تعالى: أ﴿بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴿١٠﴾[طه: 10]، فهو شاهد لجواز التعبير عن المعنى الواحد بألفاظ متعدّدة، وفي هذا يقول المعلمي: « قصّ الله عزوجل في القرآن كثيراً من أقوال خلقه بغير ألفاظهم، لأنّ من ذلك ما يطول فيبلغ الحدّ المعجز، ومنه ما يكون عن لسان أعجمي، ومنه ما يأتي في مواضع بألفاظ وفي آخَر بغيرها، وقد تتعدّد الصور كما في قصة موسى، ويطول في موضع ويختصر في آخر»[4].

- وقوعها من الصحابة والتابعين، وإقرارهم لها، حتى من كان منهم لا يستجيز لنفسه الرّواية بها، لم ينكر على غيره، وإنّما أراد طلب الكمال بفعله، ولهذا قال المعلمي: « وكان ابن سيرين من المتشدّدين في أن لا يروى إلا باللّفظ، ومع هذا شهد للذين سمع منهم، أنّهم مع كثرة اختلافهم في اللفظ، لم يُخْلِيء أحد منهم المعنى، ولهذا لما ذُكر له أنّ الحسن والشعبي والنخعي يروون بالمعنى، اقتصر على قوله { إنّهم لو حدثوا كما سمعوا كان أفضل }[5]»[1].

---

(1) فتح الباري، ابن حجر، ج9 ص27.

(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص76.

(3) المرجع نفسه، ص77.

(4) المرجع نفسه، ص78.

(5) أخرجه الخطيب في الكفاية في علمِ الرِّواية، ص206.

ثانيا- تحديد مفهوم الرواية بالمعنى وعلاقته باختلاف ألفاظ الحديث:

اهتمّ المحدّثون المعاصرون ببيانه، وتحديد مفهومه، مفهوم الرّواية بالمعنى، إذ أنّ ضبط المفاهيم ووضع الحدود، ممّا يوفّر الجهد عن بحث قضايا خارجة عن محّل النزّاع والنظّر.

وقد أورد أبو شهبة تعريفا لها قال فيه: « أنّ يؤدِّي الرّاوي مرويّه بألفاظ من عنده، كلّاً أو بعضا، مع المحافظة على المعنى، بحيث لا يزيد فيه شيئا ولا ينقص منه شيئا. ولا يغيّر ولا يبدّل»[2]، غير أنّ هذا التعريف لا تتحدّد به معالم الرّواية بالمعنى، بحيث تتّم معرفة ما يدخل فيها وما يخرج وما يؤثّر منها على معنى الحديث وما لا يؤثّر، إلاّ ببيان مسألتين مهمتين:

المسألة الأولى: أسباب اختلاف ألفاظ الحديث:

من الوسائل التي يمكن أن يعُرف بها كون الراوي أدى الحديث باللّفظ أو المعنى؛ وجود اختلاف في ألفاظ الحديث عند الراوي نفسه، أو بينه وبين غيره، غير أنّ هذا الاختلاف ليس مردُّه إلى الرّواية بالمعنى مطلقاً، فقد يكون سببه أمورًا أخرى منها: تعدد الوقائع، أو اختلاف أحوال المستفتين، أو اقتصار الراوي على شيء من الحديث لمناسبة عارضة أو مقصد معيّن، ومن الأمثلة التي تعّرض المحدّثون المعاصرون لذكرها، وبيان مدى صلتها بموضوع الرواية بالمعنى الأحاديث التالية:

- أحاديث ذكر الإسلام والإيمان:

وقد أورد هذه الأحاديث أبو ريّة محتجًّا بها على أنّ الرواية بالمعنى أضّرت بالدين حيث أورد:

1_ حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- في قصة جبريل، وفيه: قال رسول الله: { سلوني، فهابوه، فجاء رجل فجلس عند ركبتيه وقال: يا رسول الله ما الإسلام؟ قال: لا تشرك بالله شيئا، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، قال: صدقت. ثمّ قال: يا رسول الله ما الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتابه، ولقائه، ورسله، وتؤمن بالغيب، وتؤمن بالقدر كلّه، قال: صدقت.

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص82.

(2) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث،أبو شهبة، ص40.

قال: يا رسول الله ما الإحسان؟ قال أن تخشى الله كأنّك تراه، فإنّك إن لا تكن تراه فإنّه يراك. . . }[1].

2_ حديث طلحة بن عبيد الله –رضي الله عنه– قال: { جاء رجل إلى رسول الله من أهل نجد ثائر الرأس، نسمع دويَّ صوته ولا نفقه ما يقول، حتى دنا من رسول الله، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله: خمس صلوات في اليوم والليلة، فقال: هل عليّ غيرهن؟ فقال: لا، إلّا أن تطّوع، وصيام شهر رمضان، فقال: هل عليّ غيره؟ فقال: لا إلّا أن تطّوع. وذكر له رسول الله الزكاة، فقال، هل عليّ غيرها؟ فقال: لا، إلّا أن تطّوع، قال: فأدبر الرّجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا، ولا أنقص منه، فقال رسول الله أفلح إنْ صدق }[2].

3_ حديث أبي هريرة –رضي الله عنه–: أنّ أعرابياّ جاء إلى رسول الله فقال: { يا رسول الله، دلني على عمل، قال: تعبد الله لا تشرك به شيئا، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدّي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان، قال والذي نفسي بيده، لا أزيد على هذا شيئا ولا أنقص منه. فلمّا ولىّ قال النّبيّ: من سرّه أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا }[3].

4_ حديث أبي أيوب–رضي الله عنه– قال: { جاء رجل إلى النّبيّ فقال: دُلّني على عمل أعمله يدنيني من الجنّة، ويباعدني من النّار. قال: تعبد الله لا تشرك به شيئا، وتقيم الصلاة، وتؤتى الزّكاة، وتصل ذا رَحِمك. قال رسول الله: إن تمسك بما أُمر به دخل الجنة }[4].

وادّعى أبو ريّة أنّ هذا الاختلاف سببه الرّواية بالمعنى، حملا على أنّ القصة واحدة على ما ذكره

---

(1) أخرجه مسلم، كِتَابُ الْإِيمَانَ، باب الإسلام ما هو وبيان خصاله، برقم(7).

(2) أخرجه البخاري، باب الزكاة من الإسلام، برقم (46).

(3) أخرجه البخاري، باب وجوب الزكاة، برقم (1397).

(4) أخرجه مسلم، كِتَابُ الْإِيمَانَ، باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة، وأن من تمسك بما أمر به دخل الجنة، برقم (14).

القاضي عياض[1] وغيره، وليس الأمر كذلك، بل لهذا الاختلاف أسبابه الأخرى وبيانها كالتالي:

- أمّا «حديث جبريل من رواية أبي هريرة-رضي الله عنه- (رقم1) فواقعة مستقلة، لا علاقة لها ببقية الأحاديث، وكِر الإيمان فيه لأنّ جبريل أراد بيان جمهرة الدِّين،. . . وحديث طلحة وحديث أبي هريرة-رضي الله عنهما- (رقم2، 3) في الأعرابي يظهر أنّها واقعة واحدة، يحتمل أنّها وقعت قبل أن ينزل فرض الحج فلذلك لم يذُكر، وحديث أبي أيوب-رضي الله عنه- يحتمل أن يكون واقعة أخرى وقعت قبل فرض الحّج والصوم فلذلك لم يذكرا فيه، وأمّا صلة الرحم وأداء الخُمس فليسا من الأركان العظمى، فلا يجب ذكرهما في كل حديث»[2]، هذا الذي أجاب به المعلمي وهو ظاهر لمن تأمّل الألفاظ، وقيل غير هذا، والحاصل أنّ هذه الأحاديث حكاية لوقائع متعدِّدة وقعت، وما يمكن أن يعدّ واقعة واحدة فهو « من ترك الرّاوي شيئاً من الحديث نسيه أو شك فيه، ولا يقتضي تركه إحالة لمعنى الحديث، وكثيراً ما يقع في الكتاب والسنّة ترك بيان بعض الأمور في موضع لائق به، اعتمادا على بيانه في موضع آخر، وليس هذا بأكثر من مجيء عموم أو إطلاق في القرآن، ومجيء تخصيصه، أو تقييده في السنّة»[3]، فمثل هذا ليس من الرواية بالمعنى في شيء.

- أحاديث صيغ التشهد:

فقد وردت في السنّة صيغ متعدّدة للتّشهد، اشتهرت باسم رواتها، كتشهد عمر، وابن مسعود، وابن عباس، وغيرهم -رضي الله عنهم-، وقد وجد بينها نوع اختلاف في بدايتها «فتوّهم أبو ريةّ - أو يوهم - أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم إنّما علّمهم تشهداً واحداً، ولكنّهم أو بعضهم لم يحفظوه، فأتوا بألفاظ من عندهم، مع نسبتها إلى النّبي صلّى الله عليه وسلّم وهذا باطل

(1) ينظر: إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم، أبو الفضل عياض بن موسى المعروف بالقاضي عياض، تحقيق يحي إسماعيل، دار الوفاء، دب، 1419هـ_1998م، ج1 ص216، 218.

(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص84.

(3) المرجع نفسه، ص85.

قطعاً»[1]، «فإنَّ النَّبي صلى الله عليه وسلم قال كل ذلك في أوقات متفاوتة بهذه الألفاظ المتغايرة، لم يبيِّنْ للأمَّة أنَّ التشهد بأي منها جائز»[2]، ونظيره إقراء النّبي صلّى الله عليه وسلّم أصحابه القرآن على سبعة أحرف فهي من اختلاف التنوع.

المسألة الثانية: اختلاف المعنى المؤثّر في الحديث:

سبق في تعريف أبي شهبة للّرواية بالمعنى بأنّ مدارها على المحافظة على المعنى، والمراد به المعنى المقصود في الحديث وليس كل معنى قد تتضمنه كل كلمة بمفردها، إذ الحديث الواحد قد يشتمل على معان عديدة، ولكن يكون أحد المعاني أو اثنين هما المقصودين أساسًا، وورود الحديث لأجل بيان ذلك، فاختلاف المعنى في روايات الحديث الواحد لا يحكم من خلاله باضطراب الحديث؛ حتى يكون الاختلاف مؤثّرا، «والمراد بالاختلاف المؤثّر هو الاختلاف المذكور في قول الله تعالى: ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴿٨٢﴾﴾[النساء: 82]، فأما أن يدل اللفظان على معنًى واحد، أو يدلّ أحد الحرفين على معنى والآخر على معنى آخر، وكلا المعنيين معاً حقٌ، فليس باختلافٍ بهذا المعنى»[3]، ونظير هذا واقع في كتاب الله «فمن تدبرّ الأحاديث في إنزال القرآن على سبعة أحرف، وما اتصل بذلك، بانَ له أنّ الله تعالى أنزل القرآن على حرف هو الأصل، ثم تكرر تعليم جبريل للنّبي صلّى الله عليه وسلّم لتمام سبعة أحرف، وهذه الأحرف الستّة الزائدة عبارة عن أنواع من المخالفة في بعض الألفاظ للفظ الحرف الأول بدون اختلاف في المعنى»[4].

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص83.
(2)دفاع عن السنّة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص58.
(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص76.
(4) المرجع نفسه، ص76.

والاختلاف في المعنى على مراتب[1]، ولا يؤثر منها في صحة الحديث ابتداءً إلا ما يختلف به المعنى المقصود جميعا، وحينئذ إذا صحت الأسانيد تعيّن الترجيح، وإلا فالتوقف، وأما طرحها والطعن فيها جميعا هكذا فليس سبيلا مطروقا عند المحققين، وسيأتي بحث مسالك دفع التّعارض في الفصل الثالث من هذا البحث.

- أما ما يختلف به معنًى لكنه غير المعنى المقصود في الحديث فلا تأثير له على صحة الحديث، ومثاله حديث الأمر بالصلاة في بني قريظة[2]، فقد «شكّ الرّواة في الصلاة الرباعية التي سها فيها النّبي صلّى الله عليه وسلّم، فسلّم من ركعتين، فنبهّه ذو اليدين، فوقع في رواية { إحدى صلاتي العشّي }، وفي رواية { الظهر }، وفي أخرى{ العصر }، فهذا الاختلاف بين رواية الظهر والعصر لا يوجب اختلافاً في المعنى المقصود، لأن حكم الصلوات في السهو واحد»[3]، وهو المعنى المقصود.

بل ولو اختلف بالرّواية بالمعنى معنًى مقصود، لكن في الحديث معنًى آخر مقصود لم يختلف، فلنا صحة ذلك المعنى المقصود الخالي من الاختلاف، لأنّ وجود الاختلاف مع عدم المرجِّح - إن سلّم بذلك-غايتُه طرْح المعنى المختلف فيه لخفاء جهة الصواب، ولا تأثير له على غيره من المعاني التي اتفق الرّواة الثقات عليها، ومثال هذا: قصّة المرأة التي زوّجها النّبي صلّى الله عليه وسلّم رجلاً بأن يعلّمها ما معه من القرآن[4]، فقد جاءت القصة بألفاظ صحيحة هي: 1-{

(1) ذكرها المعلّمي باسم الاختلاف في المتن، الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص262.

(2) أخرجه البخاري، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، برقم(482).

(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص262. بتصرف

(4) أخرجه البخاري، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، برقم(5029)، ونصه: عن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: {أَتَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: قَدْ وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «مَا لِي فِي النِّسَاءِ مِنْ حَاجَةٍ» فَقَالَ رَجُلٌ: زَوِّجْنِيهَا، قَالَ: «أَعْطِهَا ثَوْبًا» قَالَ: لاَ أَجِدُ، قَالَ: « أَعْطِهَا وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»فَاعْتَلَّ لَهُ، فَقَالَ: « مَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ؟ »قَالَ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: « فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ}.

قد زوجتكها بما معك من القرآن}، 2- {زوجتكها على ما معك. . الخ}، 3-{ أنكحتكها بما . . . الخ}، 4- {قد ملكتكها بما . . . الخ}، 5- {قد أملكتكها بما . . . الخ}، 6- {قد أملكناكها . . . الخ}. فهذه الألفاظ متفقة في الجملة، وما قد يوجد بينها من اختلاف في المعنى فحكمها عند الجمهور واحد[1]، نعم «قال قوم[2]: لا يصح العقد إلا بلفظ التّزويج أو الإنكاح كما في الثلاث الأولى، فأما الثلاث التي تليها فلا يصح التزويج بها»[3]، ولكن مع ذلك، وعلى مذهب من منع الألفاظ الثلاثة الأخيرة فلا يُحكم باضطراب الحديث، لأنّ «المعنى الأهم في الحديث وهو التزويج بتعليم القرآن لم تختلف فيه الروايات»[4]، مع إمكانية رفع الاختلاف الموجود باستخدام قواعد الترجيح.

ثالثا– شروطها التي وضعت للأمن من الخطأ أو تقليله:

لما كان احتمال الخطأ في الرواية بالمعنى واردًا مع شدة الحاجة إليها، فقد اهتّم علماء الحديث بوضع شروط لها ليحصل المقصود منها بلا ضرر[5]، وفي هذا يقول أبو شهبة: « والذين أجازوا الرواية بالمعنى إنّما أجازوها بشروط وتَحَوُّطَات بالغة»[6]، فلا تحّل إلّا لمن عجز عن الإتيان باللّفظ النبّوي، وتوفّرت فيه شروط أهمّها:

- أن يكون عالما بالألفاظ ومقاصدها.
- أن يكون بارعًا في النّحو والصرف والأدب والبلاغة.

أن يكون قادرًا على أن يؤدي الحديث خاليًا من اللّحن، ومن الرّكاكة، ومن الضعف.

(1) ينظر: الجوهرة النيرة، العبادي الحنفي، ج2 ص8، بداية المجتهد، ابن رشد، ج3 ص32.

(2) وهو مذهب الشافعية. ينظر: المجموع شرح المهذب، النووي، ج16 ص21.

(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص85.

(4) المرجع نفسه، ص85.

(5) وهذا مظهر من مظاهر الوسطية في هذه الأمّة.

(6) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبو شهبة، ص148.

أن يكون خبيراً بأحيال المعاني، بصيراً بمقدار التفاوت بينها.

فمن كان هذا شأنه، فلا شك أنّه إذا روى اللفظ بالمعنى بعد ضبطه له، قلّما يقع في الخطأ، ولو تصور وقوعه، ففي قواعد النقد ما يكشفه.

رابعا– مجالاتها الخاصّة:

ممّا اهتّم المحدّثون المعاصرون ببيانه بيان مجال الرواية بالمعنى، وحدودِها التي تُبحث فيها، فذكروا عن علماء الحديث أنّهم ضيقّوا المجالات التي تدخلها الرّواية بالمعنى والأحاديث التي تبحث فيها، فليس كل حديث تدخله أو تبحث فيه، بل الرّخصة محدّدة، والضرورة مقدّرة بقدرها، فلا يتُعدّى بها محلّها، فمجال الرّواية بالمعنى هي:

1- الأحاديث القولية: فلا تتناول السنّة الفعليّة، ولا التقريرية وما في معناها، لأنّ لا تروى إلا بالمعنى ابتداءً، وليس للنّبي صلى الله عليه وسلّم فيها لفظ محدّد، يكشف عن هذا المعلمي بقوله: « واعلم أنّ الأحاديث الصحيحة ليست كلّها قولية، بل منها ما هو إخبار عن أفعال النّبي صلّى الله عليه وسلّم وهي كثيرة، ومنها ما أصله قولي، ولكن الصّحابي لا يذكر القول بل يقول: أمرنا النّبي صلّى الله عليه وسلّم بكذا، أو نهانا عن كذا، أو قضى بكذا، أو أذن في كذا. . . وأشباه هذا، وهذا كثير أيضاً، وهذان الضربان ليسا محل نزاع، والكلام في ما يقول الصحابي فيه: قال رسول الله كيت وكيت، أو نحو ذلك»[1]، فمجالها الذي تدخله هو الأحاديث القولية فقط، قال المعلّمي في كتابه التنكيل: «وأمّا الرّواية بالمعنى فإنّما تُخشى في الأحاديث القولية»[2].

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص79.

(2) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني ، تخريج وتعليق: محمّد ناصر الدّين الألباني و زهير الشاويش و عبد الرزاق حمزة، دار المكتب الإسلامي، ط 2، 1406 هـ - 1986 م، ج1 ص64.

هذا، وليست كل الأحاديث القولية تناولها الرواية بالمعنى بل استثنيت أفراد منها.

2- الأحاديث القولية المستثناة: ثمّ ضُيقّت دائرة الرواية بالمعنى في أفراد من الأحاديث القولية فلم تشمل:

- الأحاديث المتعلّقة بأسماء الله تعالى وصفاته لأنّها توقيفيّة، ولا يجوز التغيير فيها ولا التبديل.

- الأحاديث المتعبَّد بألفاظها، كأحاديث الأذان والتشهد، وأحاديث الأذكار كأذكار النوم، والصباح والمساء.

- أحاديث جوامع الكلم، كحديث عائشة-رضي الله عنه- { مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ }[1]، وحديث: { مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ}[2]، وحديث أبي هريرة -رضي الله عنه- مرفوعا: {وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ}[3]، وحديث المقداد- رضي الله عنه-: {مَا مَلأَ ابْنُ آدَمَ وِعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنِهِ}[4].

خامساً- التأّكيد على استصحاب أمور في هذا الباب منها:

- مكانة فهم الصحابة والتابّعين:

لقد اجتمعت في الصحابة من الخصائص والصفات ما جعل فهمهم لنصوص الكتاب والسنّة أولى الفهوم، وأزكاها، وأنبلَها، «فالصحابة قد اجتمع فيهم أمران:

1- الفصاحة والبلاغة بالجبلّة والسليقة.

---

(1) أخرجه البخاري، بَابُ إِذَا اصْطَلَحُوا عَلَى صُلْحِ جَوْرٍ فَالصُّلْحُ مَرْدُودٌ، برقم، (2697).

(2) أخرجه مسلم، كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق، برقم(8).

(3) أخرجه البخاري، بَابُ الاقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ برقم(7288).

(4) أخرجه الترمذي، باب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ كَثْرَةِ الأَكْلِ، برقم(2380)، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب ،ج2 ص244.

2- مشاهدة أفعال النّبي -صلّى الله عليه وسلّم- وسماع أقواله، فأفادتهم المشاهدة عَقْل المعنى جملة، واستيفاء القصد كله، وليس من أُخبر كمن عاين»[1]، وتلامذتهم من التابعين كانوا أقرب إليهم في ذلك، فقد تخّوا من مدرستهم، وتربوا في حجورهم، واستقوا من معارفهم وفهومهم، ولا يشكل على هذا حديث { فربّ مبلّغ أوعى من سامع }فقد قال المعلمي في توجيهه: « فإنّما يتفق هذا في قليلٍ، كما تفيد كلمة (ربّ)، وذلك كأن يكون الصحابي ممّن قرب عهده بالإسلام، ولم يكن عنده علم، فيؤديه إلى عالم يفهمه على وجهه، والغالب أنّ الصحابة أفهم لكلام النّبي صلّى الله علّيه وسلّم ممن بعدهم»[2].

- قوة حفظ الصحابة والتابعين: وقد مّر بنا في مبحث تدوين السنة بيان مكانة حفظهم، وعوامل قوته[3].

- شدة التثبّ ت والتحّر عندهم في ألفاظ الحديث: وقد اشتهَر هذا في جماعة كثيرة من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم، ممّا يدل على أنّ الأصل في روايتهم أنّها على اللّفظ النبّوي، ولهذا قال المعلمي: « فعلى هذا ما كان من أحاديث المشهورين بالتحفُّظ فهو بلفظ النّبي صلّى الله عليه وسلّم، وما كان من حديث غيرهم فالظاهر ذلك، لأنّهم كلّهم كانوا يتحّرون ما أمكنهم»[4]، ولهم في ذلك أخبار مستفيضة:

- فعن عُبيد بن عمير: « أنّ ابن عمر كان جالساً مع أبيه، وعندهم مغيرة بن حكيم - رجل من أهل صنعاء - إذ قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: {إنّما مَثَل المنافق مَثَل الشاة بين الرَّبيضين من الغنم}، فقال عبد الله بن عمر-رضي الله عنه-: ليس هكذا قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فقال رجل: لو عَلِمتَ عَلِمْه، عَلِمتَ أنّه لم يقل إلا حقاً، ولم يتعّمد الكذب،

(1) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبو شهبة، ص145.
(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص64.
(3) ينظر: ص97-101.
(4) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص79.

فقال: إنّه لثقة، ولكنّي شاهد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يوم قال هذا، فقال كيف يا أبا عبد الرحمن؟ قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: {مثل المنافق مثل الشاة بين الغنمين}. فقال عُبيد بن عُمير هي واحدة، إذا لم تجعل الحرام حلالاً والحلال حراماً، فلا يضلُّك أنّ قلّمت شيئاً أو أخرته؛ فهو واحدٌ»[1].

وممّا كان الأئمة يستعينون به في تحرّي ألفاظ الحديث، المقارنة بين روايات التلاميذ عن الشيخ، ومراجعة الرّاوي في مرويّه عبر أوقات ومراحل، ليضبطوا اللّفظ الصحيح أو الأقرب، يحكي لنا المعلمي شيئا من واقعهم في ذلك فيقول: « وكان الأئمة يعتبرون حديث كل راو فينظرون كيف حدّث به في الأوقات المتفاوتة، فإذا وجدوه يحدِّث مرة كذا، ومرة كذا، بخلاف لا يُحتمل ضعفوه. وربما سمعوا الحديث من المحلّ ثم يدَعونه مدة طويلة ثم يسألونه عنه. ثم يعتُبر حرف مروياته برواية من روى عن شيوخه، وعن شيوخ شيوخه، فإذا رأوا في روايته ما يخالف رواية الثقات، حكموا عليه بحسبها»[2].

المطلب الثاني: أثر هذه الجهود في الجواب عمّا أثير حول الرّواية بالمعنى من شبهات:

لقد كشف المعلمي عن قطب الرّحى الذي تدور حوله مسألة الرواية بالمعنى، والذي دارت شبهات أعداء السنّة حوله، مهوِّلين ومضخِّمين، وهو مظنّة الخطأ المتوقعة في رواية الحديث بالمعنى دون اللفظ، بتغيير المعنى أو تقليله، يقول المعلمي: « ومدار البحث هو أنّ الرواية بالمعنى قد تُوقع في الخطأ، وهذا معقول، لكن لا وجه للتهوِّيل»[3]، ولذلك ارتكزت جهود المحدّثين

(1)أخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية، ص173، وأخرجه أحمد في المسند، مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب، برقم: 4872، 5359، 5546، 5610. بأسانيد لا تخلو من ضعف، وقال محققه شعيب الأرنؤوط: فهي بمجموع هذه الطرق حسنة لغيرها.

(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص81.

(3) المرجع نفسه، ص82.

المعاصرين على إيراد الشواهد الواقعيّة، والحقائق العلميّة- والتي سبق بيانها-، تعزيزًا لجهة الصّواب، وترجيحاً لها على جهة الخطأ المتوقعة في الّرواية بالمعنى، وسأسرد هذه المرجحات مجتمعة مختصرة، ثم أُورد عامة الشبهات التي أثيرت حول الّرواية بالمعنى وجوابها.

أولا- قرائن ترجيح جانب الصواب على الخطأ في الرواية بالمعنى:

1- أنّ حال الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وما كانوا عليه من شدة التحرّي والتثبت، وقوة الحفظ والفهم، ومراعاة اللفظ ما أمكن، قاضٍ بأنّ الأصل فيما حدّثوا به الصواب لا الخطأ، «فالعوامل الدينيّة، والنفّسيّة، والخلُقية، التي اتَّصَفَ بها الُرواة من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وتابعيهم، كافية في ذلك، فهم ذُو الدِّين الكامل،والخُلُق العالي، والتقوى، والمروءة، وهم يعلمون حَقَّ العلم أنّهُ يُرونَ نَصاً يعتبر مرجعاً في الدِّين،وأصلاً من أصوله، وأنَّ أَيَّ تزيدّ فيه، أو تحريفٍ وتبديل يُؤَدِّي بهم إلى أَنْ تَبَوَّءوا مقاعدهم في النّار، وهم إلى ذلك ذُو حوافظ قويّة، وأذهان سَيَّالَة ووِجْدَان حَيٍّ، وقلوب عاقلة واعية، وإنكار هذه الخصائص أو بعضها، إنكار للحق الثابت، والواقع الملموس»[1].

2- «أنّ كثيراً من الأحاديث الصحيحة إن لم نقل غالبها، يأتي الحديث منها عن صحابيين أو أكثر، وكثيراً ما يتعدد الرواة عن الصحابي ثمّ عن التابعي، وهلّم جرًّا»[2]، ممّا يعين على اكتشاف الخطأ إن وجد، فإذا حصل الاتفاق - وهذا شأن ما صُحِّح من الأحاديث- قطعنا بانتفاء الخطأ، بل «إذا رأيتَ المحّققين قد وثّقوا رجلاً مطلقاً، فمعنى ذلك أنّه يروي الحديث بلفظه الذي سمعه، أو على الأقل إذا روى المعنى لم يغيِّر المعنى، وإذا رأيتهم قد صحَّحوا حديثاً فمعنى ذلك أنّه صحيح بلفظه، أو على الأقل بنحو لفظه، مع تمام معناه، فإن بان لهم خلاف ذلك نبهّوا عليه»[3].

(1) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين،أبو شهبة، ص57 بتصرف.

(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص80.

(3) المرجع نفسه، ص81.

3- أنّ الرواية بالمعنى كانت رخصة لا يلجئ إليها الرواة إلّا عند الضرورة، ولم يستجزها إلّا أفراد منهم، ممّن اجتمعت فيهم شروط الأهلية لخوض غمار هذه الرخصة، ثم أغلق الباب بعد استقرار الأحاديث في الكتب وتدوينها، فالرخصة سرت في زمن امتاز بالدّقة والتيّقظ وقلّة الخطأ لم تشمل العصور التي ضعُفت فيها تلك الخصائص وكثُر الخطأ في أهلها، ولهذا قال أبو شهبة: « ما ذكرناه من الخلاف في الرواية بالمعنى، إنّما هو في غير المؤلفات، أما هي فلا يجوز تغيير شيء منها وإبداله بآخر وإن كان بمعناه»[1]، وقال ابن الصلاح: «ثم إنّ هذا الخلاف لا نراه جاريا، ولا أجراه النّاس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغيِّر لفظ شيء من كتاب مُصنَّف ويثبِت بدله فيه لفظا آخر بمعناه، فإنّ الرواية بالمعنى خَصّ فيها من رخّص، لما كان عليهم فيها في ضبط الألفاظ، والجمود عليها من الحرج والنّصب، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب، ولأنّه إن ملك تغيير اللفظ، فليس يملك تصنيف غيره»[2].

4- أنّدائرة الرواية بالمعنى قد قُلّصت في حدود ضيِّقة، فلا تدخل إلّا أفرادًا من الأحاديث القولية، ممّا يضيقّ دائرة الخطأ، وإذا انحصر سُهل على الرواة الاحتراز منه، وتمكّن الحفّاظ والنّقاد من معرفته واستخراجه، لا سيما ووسائل بلوغ ذلك معمول بها في عمليتهم النقّدية، إذ «القواعد التي أخذ جامعو الأحاديث بها أنفسهم عند تدوينها، هي أدق وأرقى ما وصل إليه علم النقد في تمييز المقبول من المردود من المرويّات، والحق من الباطل، والخطأ من الصواب»[3].

5- «أنَّ التدوين للأحاديث بدأ بصفة عامة ورسميّة على رأس المائة الأولى، وبلغ منتهاه في نهاية القرن الثالث، وأنَّ بعض الصحابة والتابعين كانوا يُدَوِّنُونَ الأحاديث في القرن الأول الهجري ولا سيما بعد وفاة النَّبِي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم»[4]، فالمحفوظات لا تزال في الذّهن

(1) الوسيط في علوم و مصطلح الحديث، أبو شهبة، ص147.

(2) مقدمة ابن الصّلاح، ص214.

(3)دفاع عن السنّة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص64.

(4) المرجع نفسه، ص64.

قائمة، واحتمال وُوو وُدُ الخطأ إليها متصور غير متحقَّق.

6- أنّ الله قد تكفل بحفظ كتابه، كما تكفل بحفظ بيانه وهو السنّة، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[الحجر: 9]، وقال: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۝١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ۝١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ۝١٩﴾[القيامة: 19-20]، ومقتضى هذا الحفظ أن يكون نَقْل السنّة محفوظا بما من شأنه أنْ تُبلَّغ إلى الأُمة على ما أراد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فلّما جُوِّدت الرواية بالمعنى في الأُمة، واعتُمدت من أئمتها، دل على أنّها طريق معتبر شرعا، قد جُبر جانب النقّص فيها، وهو مظنّة الخطأ.

ثانيا – الشبهات المثارة وجوابها:

لقد حاول أعداء السنّة التشكيك في حجّيّة السنّة النبّويّة من خلال نفث سمومهم حول الرواية بالمعنى، باعتبار أنّ مظنّة الخطأ من جهتها معقولة ومتصورة، فأخذوا في التهويل، وأوردوا شبهات ليعزِّزوا بها مظنّة الخطأ، ثم وسّعوا باب الرواية بالمعنى حتى ألبسوها عامة أحاديث السنّة، ليسُهل عليهم التشكيك في السنّة جميعا، فمن تلك الشبهات مع جوابها من خلال ما سبق تقريره بكلام المحدثين المعاصرين:

الشبهة الأولى: أن الرواية بالمعنى أضرّ بالدين:

يقول الحافظ أسلم: كل الروايات التي نسبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم جاءت بالمعنى، ولم تأت بألفاظه عليه الصلاة والسلام،... والمعروف أن تغيير اللفظ موجب لتغيير المعنى ولو يسيرا»[1].

وجواب هذه الشبهة من وجوه عدّة منها:

1- أنّ هذه دعوى عاريّة عن الحجّة والدّليل، وهذا شأن دعاوى أعداء السنّة، وفي هذا الباب تحديدًا كما سبق عن المعلمي وأبي شهبة ذكرُ ولذلك فالتحدّي مع هؤلاء قائم، ووجود حديث أو حديثين لا يثبُت الدّعوى، لأنّ كلمة الدِّين أوسع من ذلك بكثير، وغاية ما احتجّ

(1) مقام حديث لأسلم جيراجفوري، ص131، 156، نقلا عن إتجاهات في دراسات السنة قديما وحديثا، ص 130.

به أبو رية مثلا لإثبات هذه الدعوى بضعة أحاديث[1]، وقد سبق بيان جوابها عند الكلام عن أسباب اختلاف ألفاظ الحديث، واختلاف المعنى المؤثّر في الحديث، وقد تبيّن أنّها إمّا لا صلة لها بالرواية بالمعنى، كأحاديث صيغ التشهد، وأحاديث ذكر خصال الإسلام والإيمان، أو أنّها من الاختلاف غير المؤثّر، ولا ضرر بها على الدِّين، كقصة تزويج المرأة، والأمر بالصلاة في بني قريظة.

2- أنّ وجود الاختلاف في بعض الأحاديث ليس سببه الرّواية بالمعنى فقط كما مّر، بل له أسباب وأحوال، ثمّ هذا الاختلاف قد لا يؤثر في المعنى، والمؤثّر منتف فيما صحّحه الأئمة كما قّرره المعلمي.

3- أنّ القول بأنّ الرواية بالمعنى أفضّو بالدين، إنّما تصح فيما لو كانت مظنّة الخطأ في الرّواية بالمعنى أرجح وأولى، ولكن القرائن كلّها معزّزة لجانب الصواب، واحتمال الخطأ قضيةّ تُحكى، إذ الواقع يردُّها، ولذلك قال أبو شهبة: « فإذا علمنا أنَّ التدوين الخاص وجد في القرن الأول، وأنَّ التدوين العام كان في أول القرن الثاني، وأنَّ الرواية بالمعنى لا تجوز في الكتب المدونة، والصحف المكتوبة، وأنَّ الذين نقلوا الأحاديث رووها، منهم من التزم اللفظ، ومنهم من أجاز الرواية بالمعنى، وهؤلاء المجيزون كانوا عرباً خلصاً غالباً، وأنّهم كانوا أهل فصاحة وبلاغة، وأنّهم قد سمعوا من الرسول أو ممّن سمعوا من الرسول وشاهدوا أحواله، وأنّهم أعلم اللسّن بمواقع الخطاب ومحامل الكلام، وأنّهم يعلمون حق العلم أنّهم يروون ما هو دين، ويعلمون حقَّ العلم حرمة الكذب على رسول الله، وأنّه كذب على الله فيما شرع وحكم، إذا علمنا كل ذلك – وقد دلّلنا فيما سبق – أيقنّا أنَّ الرواية بالمعنى لم تجن على الدِّين، وأنّها لم تُدخل على النّصوص التحريف والتبديل كما زعم بعض المستشرقين ومن لفَّ لفَّهم، وأنَّ الله الذي تكفَّل بحفظ كتابه، قد تكفَّل بحفظ سُنَّة نبيِّه من التحريف والتبديل، وقيَّض لها في كل عصر من ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فذهب الباطل الدخيل، وبقي الحق

(1) أضواء على السنّة المحمّدية، أبو رية، ص70 وما بعدها.

موْرداً صافياً للشاربين﴿قل جاء الحق وما يبدئ الباطل وما يعيد ﴿٤٩﴾﴾[سبأ: 49]»[1].

الشبهة الثانية: أنّ الأحاديث كلّها أو جلّها قد رويت بالمعنى:

وهذا الزعم يدل على مدى التهويلّ، حتى جعلوا رواية الأحاديث بالمعنى هي الأصل والقاعدة، ومجيئها على اللفظ أمراً شاذاً نادراً، فقال أبو ريّة: « ذلك أنّي وجدت أنّه لا يكاد يوجد في كتب الحديث كلّها ممّا سموه صحيحا، أو ما جعلوه حسنا – حديث – قد جاء على حقيقة لفظه، ومحكم تركيبه، كما نطق الرسول به، ووجدْت أنّ الصحيح منه على اصطلاحهم إن هو إلّا معان ممّا فهمه بعض الرواة! وقد يوجد بعض ألفاظ مفردة بقيت على حقيقتها في بعض الأحاديث القصيرة، وذلك في الفلتة والنّدرة، وتبيَّن لي أنَّ ما يسمُّونه في اصطلاحهم حديثاً صحيحاً، إنّما كانت صحَّته في نظر رُواته، لا أنّه صحيح في ذاته»[2].

وجوابه:

1- أنّ وجود الخلاف في جواز الرواية بالمعنى دليل على وقوع الرواية باللّفظ، بل هو الأصل، ولهذا قال المعلمي تعقيبا على قول أبي ريّة[3] بأنّ: (الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة وأهل الفتيا. . . لم يكونوا ليرضوا بما رضي به بعضهم. . . من رواية الحديث بالمعنى)[4]، قال: «إعتراف منه بأنّ ما ثبت عن هؤلاء روايته من الأحاديث القولية، قد رووه بلفظ النّبي صلّى الله عليه وسلّم على وجهه الصحيح»[5].

(1)دفاع عن السنّة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص34.

(2) أضواء على السنّة المحمدية، أبو رية، ص7، 8.

(3)هذه واحدةٌ من تناقُضات أبي ريّة الكَثيرة، وقد سَوَّدنا عبد الرّزاق حمزة في ردّه أربعين منها، ينظر: ظلمات أبي رية، ص198- 210.

(4)أضواء على السنّة المحمدية، أبو رية، ص**30**.

(5) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص63.

2- وجود أحاديث كثيرة اتّفق رواتها على لفظ واحد بل وُجد ذلك في روايات طويلة «وليس أدلّ على ذلك من أنَّ حديث بدء الوحي[1] المروي عن عائشة-رضي الله عنه- في " الصحيحين " وغيرهما - وهو من الأحاديث الطويلة - لا تكاد تجد الرُواة اختلفوا فيه إلاّ في بعض ألفاظ قليلة نادرة»[2] وما قد يوجد فيها من اختلاف في أحرف يسيرة لا يخرجها إلى حيز الرواية بالمعنى.

الشبهة الثالثة: أنّ أهل اللغة لم يحتجُّوا بها في قواعد اللغة:

وجوابها[3]:

1- أنّ المعّول عليهم في إثبات حجّيّة السنّة هم المحدّثون بالدّرجة الأولى[4] ويليهم الفقهاء والأصوليون، وذلك أنّ المحدّثين هم أولى من عايش السنّة وتذوَّق معانيها، حتى صار العارف منهم يمكنه تمييز كلام النّبي صلّى الله عليه وسلّم من كلام غيره، وهم الذين عرف عنهم تعليل الأحاديث بقولهم "هذا أشبه بكلام فقهاء. . . بكلام النحاة. . . بكلام الحسن البصري. . . "، وكذلك أوجبت لهم طول ممارستهم، ودقة قواعدهم تمييز صحيح الأحاديث من ضعيفها، ومن بديع الكلام، ورائق القول، تلك الكلمة الحسنة والقاعدة الذهبية التي ذكرها ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي: «وحذّاق النّقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفة بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهمخاص يفهمون به أنّ هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا

(1) أخرجه البخاري، باب كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، برقم(3)، ومسلم، كتاب الإيمان، بَابُ بَدْءِ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ برقم(252).

(2)دفاع عن السنّة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص47.

(3) للاستزادة ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي ص 64 وما بعدها. والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ج 1 ص54 – 56، كلاهما للدكتور محمود فجال، كتابات أعداء السنة، عماد الشر بيني، ص427، 441.

(4) ولذلك أعرض أبو ريةّ عن ذكر رأيهم في ذلك فإنّه يفُسد عليه غايته، وينظر تعليق أبي شهبة عليه في دفاعه، ص221.

يشبه حديث فلان؛ فيعللون الأحاديث بذلك»[1].

2-أنّ السنّة إنّما أوحى الله بها إلى نبيِّه بيانا للكتاب، فهي ما وجدت إلّا لتكون مصدرا من مصادر التشريع، وهي كذلك عند الفقهاء والأصوليين، أما النّحاة واللغويون فلهم شأن آخر، وعدم احتجاج قدمائهم بأحاديث السنّة في تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد –على فرض أنّه بسبب عدم حجّيِّتها في ذلك –ليس أمارةً بله قطعٍ على عدم حجّيِّة السنّة في التشريع.

3-أنّ عدم احتجاج اللّغويين والنّحاة القدامى بأحاديث السنّة – على فرض صحته – ليس دليلا على عدم حجّيِّتها في اللغة، لأنّ عدم الاحتجاج ليس سببه بالضرورة عدم جوازه، والعلماء يقولون «إنّ عدم العلم بالشيء لا يستلزم العلم بعدمه»[2]، فقد تعرِض أسباب أخرى تمنع من ذلك إلّا إذا وجد تنصيص واضح في ذلك، ودون ذلك مفاوز تنقطع دونها أعناق الإبل، وقد ذكر المعلمي سببا لعدم الاحتجاج فقال: « لكن تحقيق ذلك (أي تحقيق كون هذا الحديث بلفظ النّبي صلّى الله عليه وسلّم، أو بلفظ غيره أو إثبات صحته من ضعفه) يصعب على غير أهله، فلذلك أعرض قدماء النّحاة عن الاحتجاج بالحديث ووجدوا في المتيسر لهم من القرآن وكلام العرب ما يكفي»[3].

4- أنّ عصر صِحة اللِّسان ينطبق تماما على عصر الصحابة والتابعين، وفي آخره دوِّنت الأحاديث في الدواوين، ومُنعت الرواية لما دُوِّن في الكتب فما وقع من تبديل ربّما بسبب الرّواية بالمعنى فهو من تبديل فصيح بفصيح، فأُمن الخلل بذلك، بل إنّ الأحاديث أصح سندا ومتونها أضبط وأتقن من كثير ممّا ينقل من كلام العرب، وأشعارهم؛ فإذا لم يحصل اليقين بأنّ الأحاديث من فصيح كلام العرب ، فلا أقل من أنّ تحصل بها غلبة ظنٍّ أرجح من التي حصلت لأشعار العرب، وكلامهم، لِما عُرف من دقّة المحدّثين وشدّتهم في ضبط الألفاظ، وتحرِّيهم في

(1) شرح علل الترمذي، أبو الفرج زين الدين عبد الرحمان بن رجب الحنبلي، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، عمان، ط1، 1407هـ-1987م، ج2 ص861.

(2) ذكرها الألباني في كتابه دفاع عن الحديث النبّوي، ص42.

(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص249.

نقلها، ولأنّ الأصل في الأحاديث عدم التبديل على ماسبق تقريره[1].

5- وخاتمة هذه الأجوبة: أنّ الصحيح عن اللّغويين والنّحاة هو احتجاجهم بأحاديث السنّة في كلامهم، وإن كان قليلا في كلام المتقدّمين لأسباب سبق ذكر بعضها، والقول بعدم حجّيّتها في تحقيق الألفاظ وتقرير قواعد اللغة قول حادث، وخطأ شائع، وفهم فهمه بعض المتأخرين وفي مقدّمتهم أبو حيّان، وابن الصائغ، وقد غلّطهم في ذلك كثير من المحقّقين واحتجُّوا لفساد هذا الفهم زيادة على ما سبق بأنّ كبار أئمة النحو ممّن فاقوا أبا حيان بمراحل وفي مقدّمتهم ابن مالك وابن هشام قد احتجُّوا بالأحاديث في كلامهم، حتى عدّ المعلمي صنيع ابن مالك توسعًا، يقول أبو شهبة: « أئمة كبار يرون الاحتجاج بالأحاديث النحوية واللغوية وممّن عرف بهذا المذهب العلاّمة ابن مالك المتوفّى سنة 672 هـ، والعلاّمة ابن هشام المتوفّى سنة 761 هـ والذي قال فيه حكيم العرب ابن خلدون قولته المشهورة «مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّ ظهر بمصر عالم بالعربيّة يقال له: ابن هشام أنحى من سيبويه» وممّن انتصر لهذا المذهب البدر الدماميني في " شرحه للتسهيل "، والعلامة ابن الطيّب في شرحه لكتاب " الاقتراح " ولشرحه لـ " كفاية المتحفظ " وعدّ من أصحاب هذا المذهب الجوهري، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جنّي والسهيلي حتى قال: « لا نعلم أحدًا من علماء العربيّة خالف في هذه المسألة إلاّ ما أبداه الشّيخ أبو حيّان في شرحه لـ " التّسهيل " وأبو الحسن الصّائغ في شرحه "الجمل"»[2].

(1) ينظُر دفاع عن السنّة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص222، 223.

(2) المرجع نفسه، ص222.

الفصل الثّاني:

جهود المحدّثين المعاصرين في الدّفاع عن رجال الحديث وأئمّته

وفيه:

المبحث الأوّل: موقفهم من حملة الطّعن في عدالة الصّحابة.

المبحث الثّاني: موقفهم من حملة الطّعن في أبي هريرة رضي الله عنه.

المبحث الثّالث: جهودهم في الدّفاع عن بقية رجال الحديث وأئمته .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأّول:

موقفهم من حملة الطّعن في عدالة الصّحابة.

وفيـه:

المطلب الأّول: بيان مفهوم عدالة الصّحابة وشواهد إثباتها.

المطلب الثاّني: جهودهم في مناقشة ما أثير حول عدالة الصّحابة وأساليبهم في ذلك.

المطلب الثاّلث: أثر هذه الجهود في رد شبهات الطّاعنين في عدالة الصّحابة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد:

إنّ النّصيب الأوفر من سِهام الطّعن في رواة السنّة النبّويةوعدالتِهم، اتّجهت إلى الصّحابة رضي الله عنهم قبل غيرِهم، والسِرُّ في ذلك عائدٌ إلى سببين مهّمين هما:

1. أنّ نقل السنّةالنّبويّة مداره على السّندوهو سِلسلة الرِّجال المُوصلة إلى المتن، وأول رجال تلك الحلقة من جهة المتن هم الصّحابة، الذين تلقّوا عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم قوله، وحكْوا فِعله، فنقْض هذه الحلقة والقدْح فيها يأتي على السّند كاملاً بالنقّض والإبطال، فلا حاجة حينئذٍ للبحث أو النّظر في باقي رِجال السّند، وهذا المعنى هو الذي أشار إليه أبو زرعة الرّازي في مقولته المشهورة: « إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَنْتَقِصُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاعْلَمْ أَنَّهُ زِنْدِيقٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقٌّ، وَالْقُرْآنَ حَقٌّ، وَمَا جَاءَ بِهِ حَقٌّ، أَدَّى ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَيْنَا الصَّحَابَةُ، وَهَؤُلَاءِ -يُرِيدُ الزَّنَادِقَةَ وَأَشْبَاهَهُمْ- يُرِيدُونَ أَنْ يُجَرِّحُوا شُهُودَنَا لِيُبْطِلُوا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَالْجَرْحُ بِهِمْ أَوْلَى، وَهُمْ زَنَادِقَةٌ»[1].

2. أنّ الأصل في الرِّواية الغرابة ثمّ الاشتهار، فيقُل النّقلة من جهة مخرج الحديث؛ لأنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم كان يُحدِّث أصحابه في مُناسباتٍ متنوعة وفي هيئاتٍ متعدِّدة ، فربّما حضر عنده النّفر والنّفرين، بل ربّما خصّ بعضهم بالحديث دون غيره لمصلحةٍ أو مُقتضي؛ فلذلك كانت الرِّواية في مخرجها تَنحُو إلى الغرابة ثمّ بعد ذلك تَشتهر؛ لانعقاد مجالس حالليّث وكثرتها، فبناءً على هذه الخُصوصيّة يكون جرح الصّحابي له أثره الفعليُّ، إذ يلزم منه إهدار سُنّة قد لا تكون عند غيره، وهذه غاية الطّاعنين، أما بقيّة طبقات السّند فيغْني رُواتها بعضهم عن بعضٍ[2].

(1) الكفاية في علم الرّواية، الخطيب البغدادي، ص49.

(2) ينظر: الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص273.

المطلب الأول: بيان مفهوم عدالة الصّحابة وشواهد إثباتها:

أولاً: مفهوم عدالة الصّحابة:

ممّا تقّرر عند أهل السنّة وأجمعوا عليه القول بعدالة الصّحابة، وقد حكى الإجماع كثير من علماء الأمّة، وفي مقدّمتهم علماء الحديث، يقول الخطيب البغدادي بعد إيراده جملةً من شواهد عدالة الصّحابة-رضي الله عنهم-: «هذا مذهب كافّة العلماء ومن يعُتدُّ بقوله من الفقهاء»[1].

ويقول ابن الصّلاح في مقدمته الشهيرة: « للصّحابة بأسرِهم خصيصةٌ، وهي أنّه لا يسُأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمْر مفروغٌ منه لكونِهم على الإطلاق مُعدّلين بنصُوص الكتاب والسنّة، وإجماع من يعُتدُّ به في الإجماع من الأمّة»[2].

إذا تقّرر هذا، فإنّ المحدِّثين المعاصرين نبّهوا إلى مسألة مهّمة زلّت عندها أقدام الطّاعنين في السنّة، وهي حقيقة مفهوم هذه العدالة المجمع ثبوتُها للصّحابة، فهل تعني العِصمة من سائر الذُنوب والمعاصي؟ ، أم تشمل العِصمة من السّهو والنِّسيان؟ ، أم أنّها تتناول معنًى آخر؟ ، يُجيب أبو شهبة عن هذا السؤال فيقول: «وليس معنى عدالتهم أنّهم معصومون من المعاصي أو من السّهو أو الغلط فإنّ ذلك لم يُقل به أحدٌ من أهل العلم»[3]، ويُبيِّن المفهوم الصحيح فيقول: «ومعنى عدالتهم: أنّهم لا يتعّمدون الكِذب على رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم –»[4]. فانحصر مفهوم العدالة المثبتة للصّحابة في أنّهم عُصِموا عن تعمُّد

(1) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص48.

(2) معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص294.

(3) دفاع عن السنّة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص92.

(4) المرجع نفسه، ص92.

الكذب، ممّا يُفيد تجويز الذُنوب والمعاصي عليهم، بله السهو والنّسيان، وبيان هذا المفهوم وتحديدُه له أهمّيته البالغة في نقض كثيرٍ ممّا أورده الطّاعنون للتّشكيك في عدالة الصّحابة، وسيأتي هذا مبيّنا من تطبيقات المحدِّثين المعاصرين.

وقد حاول أعداء السنّة التّشكيك في عدالة الصّحابة، وأوردوا إلزاماتٍ وشُبهاتٍ لردِّها، فقام المحدِّثون بكشف زيف شبهاتهم، ونبهّوا إلى أنّ الخلل دخل على هؤلاء من جهة عدم ضبطهم مفهوم العدالة المجمع ثُبوتها للصّحابة، فقد ظنُّوا أنّها تعني ثبوت العصمة لهم، واستحالة المعصية عليهم، وعصمتهم من المعاصي أو من السّهو أو الغلط[1]. ويؤكِّد ثبوت هذا الظنِّ لديهم، احتجاجُهم على انتفاء العدالة ببعض الأخطاء الواقعة من الصّحابة، وبنَوا عليه بعد ذلك انتفاء العدالة.

لأجل هذا جاء عن عددٍ من المحدّثين المعاصرين حصْر مفهوم العدالة وبيانه، لما يُلقي به الإشكال عن كثيرٍ من أخبار الرُّواة – الصّحابة وغيرهم – والتي قد يفهم منها النّاظر ابتداءً –كما حصل للطاعنين– أنّها مُسقطةٌ للعدالة، مُذهبةٌ للمُروءة، كما يُعتمد هذا التقّرير في الجواب عن كثيرٍ من الشّبهات المثارة حول عدالة الصّحابة كما سيأتي.

ثانياً: سرد شواهد عدالتهم:

عادةُ أهل الحقِّ أن يثبُتوا ما ذهبوا إليه بصحيح المنقول، وصريح المعقول، ولذلك أوردوا على الطّاعنين شواهد نقليةّ، وأخرى عقليةّ واقعيةّ، تدلُّ على ثُبوت عدالة الصّحابة –رضي الله عنهم–، وإليك بيانها:

(1) وهذه إحدى الدّلائل على فساد عقول الطاعنين، وضُعف فُهومهم، وصَدَق عبد الرّزاق حمزة في قوله: " وأما الخلط بين العدالة وعدم السهو، أو الخطأ، أو النِّسيان فخلط عجيبٌ يدل على ضعفٍ في العقل كدلالته على ضعف في الدِّين" ظلمات أبي رية، عبد الرزاق حمزة، ص214.

1 ـ الشّواهد النقّليّة:

وقد أوردوا عدّة آياتٍ قرآنيةٍ وأحاديث نبويّةٍ صحيحةٍ قاضية بعدالة الصحابة –رضي الله عنهم– وهي:

– من القرآن الكريم: وقد توسّع المعلمي في ذكرها في رسالته الاستبصار في نقد الأخبار وكذلك الأنوار، فذكر منها:

1 ـ ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا﴾[البقرة: 143].

2 ـ ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾ ولو آمن أهل الكتاب لكان خيرا لهم منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون﴾[آل عمران: 110].

3 ـ ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم﴾[التوبة: 100].

4 ـ ﴿لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم إنه بهم رءوف رحيم﴾[التوبة: 117].

5 ـ ﴿لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبا﴾[الفتح: 18].

6 ـ ﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرا عظيما﴾[الفتح: 29].

7. ﴿لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى والله بما تعملون خبير ﴿١٠﴾﴾[الحديد: 10].

8. ﴿للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون ﴿٨﴾ والذين تبوءو الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ﴿٩﴾﴾ [الحشر: 8-9].

من صحيح السنّة النّبوية: وقد أورد أبو شهبة في دفاعه طرفاً منها، ابتدأها بقوله: « فقد نَوَّه بعدالتهم نبيُّنا محمّد – صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلامُهُ عَلَيْهِ – ودعا إلى معرفة حقوقهم وإكرامهم، وعدم إيذائهم، والتهجُّم عليهم، لما لهم من الأفضال »[1] فمّما أورده صحيحاً[2]:

– حديث {لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلاَ نَصِيفَهُ}[3].

– حديث: {خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ. . . }[4].

وبعد استعراض جملة من الآيات، والأحاديث الصّحيحة، الدالّة على عدالة الصّحابة، لابدّ أن أُشير إلى نقاط، قد اعتنى المحدِّثون المعاصرون بتقريرها، وبيانها، عند إيرادهم لهذه الأدلة وهي:

(1) دفاع عن السنّة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص93.

(2) قد أورد بعض الأحاديث الضعيفة كحديث: {الله الله في أصحابي. . . } فأعرضت عن ذكرها لأنّ الموطن موطن احتجاج.

(3) أخرجه البخاري، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: {لو كنت متخذا خليلا}، برقم(3673).

(4) أخرجه البخاري، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، برقم(3651).

أ) أنّ أدلّة تعديل الصحابة، والثناء عليهم، عامّة لجميعهم، سالمةٌ من المخصّص والمعارِض أصالةً، فمن ادّعى خُروج بعض الصّحابة من هذا العموم، فدعواه خِلاف الأصل، وفي هذا يقول المعلمي: «ومن تدبرّ هذه الآيات وغيرها من القرآن، وجد الثناء على المهاجرين[1] عاماً سالماً من التخْصيص، فإذا تتبعّ السنةّ أيضاً لم يجد ما ينُافي ذلك، سوى فلتاتٍ ربما كانت تقع من بعضهم فلا تضرُّهم»[2].

ب) أنّ النُّصوص التي دلّت على فضل هذه الأمّة وخيريتّها كقوله تعالى: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس...﴿١١٠﴾﴾[آل عمران: 110]، إنّما يدخلها الصحابة دُخولاً أولياً، وذلك أنّهم المخاطبَون بها مباشرةً، فتعيّن وصفُهم بمدلولها.

ج) أنّ النّوع الثاني من شواهد عدالتهم النّقليَّة أيضا هي النّصوص التي فيها نوع عِتابٍ لهم أو لبعضهم، فهذه داخلةٌ في نصوص الثناء عليهم، خلافاً لمن قصُر نظره، وذلك لتضمُّنها تجاُوز الله عنهم وتوبته عليهم، وهذه من أحسن الشواهد في عدالتهم.

وقد تتبّع المعلمي جملةً منها ممّا ورد في حقِّ المهاجرين فمنها:

* قوله تعالى: ﴿ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم ﴿٦٧﴾ لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم ﴿٦٨﴾ فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا واتقوا الله إن الله غفور رحيم ﴿٦٩﴾﴾ [الأنفال: 67-69]، فقد جرى منهم يوم بدرٍ ترجيح أخذ الفداء على القتل، فعاتبهم ثمّ ختم الآيات بقوله: ﴿فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا واتقوا الله إن الله غفور رحيم ﴿٦٩﴾﴾ [الأنفال: 69]، ممّا يقضي بإقرار الله لهم، وتجاوزه عن فعلهم.

(1) والأنصار كذلك كما تدلّ عليه الآيات، وما وجد من منافقين بالمدينة فلا يشملهم لقب الأنصار، وسيأتي مزيدُ بيانٍ.

(2) رسالة: الاستبصار في نقد الأخبار، ضمن مجموع الرسائل الحديثية، آثار الشيخ العلامة عبد الرحمان بن يحي المعلمي، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1434هـ، 2013م، ص 22.

* قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٥٥﴾﴾[آل عمران: 155]، فقد نزلت بسبب تولّي بعضهم يوم أحدٍ، وختامها عفوٌ ومغفرةٌ وحِلْم.

* قصّة مسطح بن أثاثة-رضي الله عنه-[1] لما خاض مع أهل الإفك[2]، فكان ما كان، وأقسم أبو بكرٍ-رضي الله عنه- أن لا ينفُق عليه، فأنزل الله عزّ وجلّ ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢﴾﴾[النور: 22].

* قصة حاطبِ بن أبي بلتعة[3] المشهورة، في محاولتِه إفشاء سرِّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لقريشٍ، وفيه قوله عليه الصّلاة والسّلام: { لعل الله عزّ وجلّ اطلع على أهل بدرٍ فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم }[4].

وفَهم هذا النّوع من أدلّة عدالة الصّحابة والثّناء عليهم، له أثَرُه العظيم في قلب الدّائرة على حُجج الطاعنين[1].

---

(1) مسطح بن أُثاثة بن عباد بن المطّلب بن عبد مناف بن قُصيٍّ، أبو عباد ، له صُحبة، شَهد بدراً وأُحداً والمشاهد كُلّها مع رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم –، وكان ممّن خاض في الإفك على عائشة رضي الله عنها، فجلَده النّبي صلّى الله عليه وسلّم فيمن جَلَد في ذلك، وكان أبو بكرٍ ينفُق عليه، فأقسم أنّ لا ينفق عليه، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ﴾ تُوفي: سنة أربعٍ وثلاثينوقيل سبعٍ وثلاثين وهو يومئذ ابن ستٍ وخمسين سنة. ينظر: الطبقات، ابن سعد، ج3 ص39، أسد الغابة، ابن الأثير، ج5 ص151.

(2) أخرجه البخاري، باب تعديل النساء بعضهن بعضا، برقم(2661).

(3) حاطب بن أبي بلتَعة عمرو بن عُمير بن سَلَمة، أبو عبد الله، وقيل: أبو محمّد ، له صُحبة، شَهد بدراً وشَهد الحُديبيّة، وشَهد الله تعالى له بالإيمان في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: 1]، تُوفي: حاطب سنة ثلاثين، وصلّى عليه عثمان، وكان قد عُمّر خمساً وستين سنة. ينظر: أسد الغابة، ابن اثير، ج1 ص659. الطبقات، ابن سعد، ج3 ص84. الاستيعاب، ابن عبد البر، ج1 ص312، 315.

(4) أخرجه البخاري، بالَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُم أَوْلِيَاءَ﴾[الممتحنة:1] ، برقم(4890).

2 الشواهد العقليّة والواقعيّة:

وقد ألمحوا إلى عدّة شواهدَ في هذا المجال، تساعد في مُحاجَجة الخصم وإفحامه، منها:

- تاريخ الصّحابة المجيد: فإنّ تاريخهم وسيرتهم في حياة المُوصل وبعده، مُستوجبٌ القطع بعدالتهم، «فليس من السّهل علينا أن نتصوّ صحابةَ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، الذين فدَ وا المُوصل بأرواحهم وأموالهم، وهجروا فى سبيل الإسلام أوطانَهم وأقرباءهم، وامتزج حُبُّ الله وخوفه بدمائهم ولحومهم، ليس من السّهل أن نتصور هؤلاء الأصحاب يقدِمون على الكذب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، مهما كانت الدّواعي إلى ذلك»[2]، وهذا الشاهد هو الذي عدّه الخطيب البغدادي حُجّةً لازمةً في إثبات عدالة الصحابة، فبعد سرده لعددٍ من أدلّة عدالتهم من القرآن والسنّة قال: « على أنّه لو لم يرد من الله عزّ وجلّ ورسوله فيهم شيءٌ ممّا ذكرناه؛ لأوجبت الحالُ التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنُّصرة، وبذل المهج[3] والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدِّين، وقوة الإيمان واليقين؛ القطعَ على عدالتهم والاعتقاد لنزاهتهم، وأنّهم أفضل من جميع المعدّلين والمزّكين، الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين»[4].
- واقع مروياتهم: فإنّ واقع مرويّاتهم والذي دلّ عليه أسلوب الإستقراء التّام؛ شاهدٌ بعدالتهم فأئمة النّقد لم يطلقوا القول بعدالة الصحابة هكذا تشهياً أو تعاطفاً، وإنّما حداهم إليه سبر مرويّاتهم، والتي كشفت عن صدقهم وعدالتهم ومضى بذلك الاجماع

(1) ينظر هذا عند شبهاتهم في المطلب الثالث من هذا المبحث.

(2) السنة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص76.

(3) مهجة: مُهْجَةُ: دَمُ الْقَلْبِ، ولا بقاء للنَّفْسِ بعد ما تُراقُ مُهْجَتُها، وَقِيلَ: مُهْجَةُ الدَّمِ، وَيُقَالُ: خَرَجَتْ مُهْجَتُه أَي رُوحُه. لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم جمال الدين ابن منظور، دار صادر ، بيروت، ط3 - 1414 هـ، ج2 ص370.

(4) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص48.

فلا مجال للنّظر مرةً أخرى، يقول المعلمي منبّهاً على هذه الحقيقة: «إنَّ أئّمة الحديث اعتمدوا فيمن يُمكن التشكُّك في عدالته من الصحابة، اعتبارًا لما ثبت أنّهم حَدَّثُوا به عن النبّي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – أو عن صحابيٍ آخرٍ عنه، وعرضوها على الكتاب والسُنَّة، وعلى رواية غيرهم مع ملاحظة أحوالهم وأهوائهم، فلم يجدوا من ذلك ما يوجب التُّهَمَةَ ، بل وجدوا علّاماً رَوَوْهُ قد رَواهُ غيرهُم من الصّحابة، ممّن لا تتجّه إليه تُهَمةٌ ، أو جاء في الشريعة ما في معناه أو ما يشهد له»[1].

- ذكر جماعةٌ من محدّثي عصرنا نوعاً آخر من الشواهد الواقعيّة القويّة، **وهو توافق الصّحابة –رضي الله عنهم– على عدم نقل ما يخدم مصالحهم، أو توافق جماعة منهم على نقل ما قد يُشنّع به البعض عليهم**، فهذا كافٍ لإثبات عدالتهم، وبراءتهم من الكذب، لأنّ دواعي الكذب قائمةٌ ومع ذلك امتنعوا.

* فمن أمثلة الأول ما شنّع به محمود أبو رية على معاوية–رضي الله عنه– ، ودعواه أنّه لم يثبُت في فضله حديث، فقد قال المعلمي رداً عليه: « أما الصحابة رضي الله عنهم، ففي هذه القضية برهانٌ على أنه لا مجال لاتهام أحد منهم بالكذب على النّبي صلّى الله عليه وسلّم، وذلك أنّ معاوية –رضي الله عنه– كان عشرين سنةً أميراً على الشّام، وعشرين سنةً خليفةً، وكان في حزبه وفيمن يحتاج إليه جمٌع كثيرٌ من الصّحابة، منهم كثيرٌ ممّن أسلموا يوم فتح مكّة أوبعده، وفيهم جماعةٌ من الأعراب[2]، وكانت الدّواعي إلى التعصُّب له والتزلُّف إليه متوفّرة، فلو كان ثمّ مساغ لأن يكذب على النّبي صلّى الله عليه وسلّم أحدٌ لقيه وسمع منه مسلماً، لأقدم بعضهم على الكذب في فضل معاوية–رضي الله عنه– ، وجهر بذلك»[3] ، وبنحوه قال ابن الوزير اليماني في ردِّه على الطاعن في

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص271.

(2) وهؤلاء هم أشدّ من يشنّع بهم الطّاعنون على عدالة الصّحابة ولذا تعمّد المعلّمي ذكرهم.

(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص92.

معاوية –رضي الله عنه– حيث قال: « وهذا دليل صِدق أهل ذلك العصر، وعدم انحطاطهم إلى مرتبة الكذّابين خذّلهم الله تعالى، ولو لم يدل على ذلك إلّا أنّ معاوية– رضي الله عنه– لم يروِ شيئاً قطّ في ذّم عليٍّ – رضي الله عنه –، ولا في استحلال حربه، ولا في فضائل عثمان–رضي الله عنه– ، ولا في ذّم القائمين عليه، مع تصديق جُنده له، وحاجتهِ إلى تنشيطهم بذلك، فلم يكن منه في ذلك شيءٌ على طول المدّة، لا في حياة عليٍّ–رضي الله عنه– ولا بعد وفاته، ولا تفّرد بروايةٍ ما يخالف الإسلام ويهدم القواعد»[1].

فانظر تتابع العلماء على إيراد هذا الشّاهد في دفاعهم عن معاوية –رضي الله عنه– وغيره ممّا يدل على قّوته.

* ومن أمثلة الثاني : ما أورده الألباني بعد ذكره لعددٍ من الأحاديث في نسخ آية الرجم «والشيخ و الشيخة إذا زنيا فارجموهما البتّة»تلاوةً ، قال: «فاتفاق هؤلاء الصحابة – رضي الله عنهم– على رواية هذه الأحاديث الصّريحة في رفع تلاوة بعض الآيات القرآنية، هو من أكبر الأدلّة على عدالتهم، وأدائهم للأمانة العلميّة، و تّحرّجهم عن الهوى، خلافاً لأهل الأهواء الذين لا يستسلمون للنّصوص الشرعيّة، و يسُلّطون عليها تأويلاتهم العقليّة»[2].

ولعّل النّوع الثاني من التّوافق أقوى دلالةً على البراءة من الكذب من الأّول – وإن كان كلاهما شاهداً قوياً كما مر– وذلك أنّ توافقهم على عدم نقل ما يخدم مصالحهم قد يكون لأسبابٍ منها عدم تحُّمسهم لذلك أو خوفهم من انكشاف الحقيقة، بخلاف الثاني إذ لو سكتوا وكتموا ما يشنّع به عليهم كانت لهم فيه مندوحة، فإذا أخبروا به مع ذلك؛ دلّ على شدّة صدقهم وقوة تقواهم، ولكن هذه الموازنة باعتبار الشاهدين مجّردين،

(1) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير اليماني، ج2 ص541.

(2) سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، ج 6 ص977.

أمّا إذا جاء للشاهد الأوّل ما يعضده ويقويه في نفي الكذب كان كالثاني أو أشدّ، ومن ذلك أن توجد دواعي التحمّس والكذب قويّة كالخصومة أو توجد جهة مشهورة بالإمامة والعلم تقوم بنشر ما يراد تأكيده وبثّه، وهذه الحال تنطبق أساسًا على معاوية وجنده فقد وُجدت عندهم من دوافع الكذب ما وُجد، ومع ذلك امتنعوا عن ذكر ما يخدم مصالحهم؛ لقوة داعي الصدق فيه وفي أتباعه فرضي الله عنهم ورحمهم.

المطلب الثّاني: جهودهم في مناقشة ما أُثير حول عدالة الصّحابة وأساليبهم في ذلك:

وقد وقف المحدِّثون المعاصرون في وجه هذه الشبهات، وكشفوا كثيراً من حقائقها في ضوء قواعدَ وضوابطَ ذكروها، ويمكن إبراز هذه الجهود في الأعمال التّالية:

أولاً: تقرير قواعدَ مهمّة في ردِّ هذه الشبهات منها:

1- ضرورة استصحاب الأصل العظيم، وهو ثبوت تعديل الله للصّحابة، ورِضاه عنهم بلفظٍ عامٍ مطلقٍ، فلا ينقُض هذا الأصل إذن إلّا بمعارضٍ أقوى منه، وهيهات أن يوجد ذلك، فإن لاح لمُبطلٍ ما يظنُّه مستمسَكاً لزعمه في إبطال عدالتهم نُظِر فيه، فإن كان ثابتاً وظاهره المعارضَة، فإنّا نقطع بتأويله، وذلك بحمله على غير صحابة النّبي صلّى الله عليه وسلّم الذين ثبتوا على الإيمان، ولا بدّ أن نجد في ذلك الدّليل ما يُعين على التّأويل، لأنّه لايمكن لذلك الدّليل مزاحمةُ الأدلّة القطعيّة المتواترة المجَمع على مدلولها، ولأنّ نصوص الشرع الثابتة لا تتعارض تعارضاً حقيقيّاً.

2- العمل على حصْر الخلافِ والبحث مع الطاعنين في الأمور الجزئيّة التي ادّعوا ثُبوتها في أفرادٍ من الصحابة ثمّ مناقشتهم فيها، نعم غرض الطاعنين تعميم ما قد يشنِّعون به؛ لكنّ باب التعميم قد انسدّ عليهم بالقاعدة السابقة.

وهاتين المقدمتين أو القاعدتين ينحصر باب التّشكيك في وجه الطّاعن، وتضيق عليه الهّوة، فلا نحتاج بعد ذلك إلّا إلى إبطال تلك الأمور الجزئيّة وتزييفها، ليبقى الأصل المجمع عليه وهو عدالة الصحابة سالماً من الخَرَم، وقد صّرح بهذا التقرير المعلمي وعمل على تجليته حيث قال: « وفوق هذا كلّه فأهل السنّة لم يدّعوا عصمة القوم، بل غاية ما ادّعوه أنّه ثبت لهم أصل العدالة ثمّ لم يثبتُ ما يزيلُها، و المخذلِ يزعُم أنّه قد ثبت عنده في حقِّ بعضهم ما يزيل العدالة، فانحصر الخلاف في تلك الأمور التي زعمها، فإذا أثبت أهل السنّة أنّها لم تصح، وأنّ ما صح منها لا يقتضي زوال العدالة استتبّ الأمر، فأما من ثبتت شهادة النبِّي صلّى الله عليه وآله وسلّم له بالمغفرة والجنّة فقد تضّمن ذلك تعديلهم أولاً وآخراً »[1].

قلت: وهذا الأسلوب وهو ما يعُبَّر عنه بالَسبر والتقسيم، أو تحرير محلّ النِّزاع َمتينٌ، وضروريٌ في باب المناقشة والرّد، ومنه الردُّ على الطاعنين في السنّة؛ لأنّه مفيدٌ في الوصول إلى الحقِّ، وإلزام الخصم، وتجنُّب عددٍ من المهاترات والنِّقاشات العقيمة، والتي يلجأ إليها غالباً أعداء السنّة للتستُّر عن دعاويهم العريضة الواهية.

وقد طبقّ المعلمي هذه المنهجيّة في مناقشة ما أورده أبو ريّة حول عدالة الصحابة، فجاءت حجّته قويةّ، ومُورده مفحمةً وسألخّص ما ذكر:

عقد أبو ريّة في كتابه "أضواءٌ على السنّة المحمدية" فصلاً كاملاً حول عدالة الصّحابة[2]، استجمع فيه أقوى ما عنده من الشبهات للتشّكيك في عدالة الصحابة، فبدأ المعلمي – وقبل الردِّ على أيةّ شبهة – بتقرير ما سبقت الإشارة إليه وِفق النِّقاط التالية:

(1) الاستبصار في نقد الأخبار، المعلمي، ص28.

(2) ينظر: أضواء على السنة، أبو رية، ص312 _ 336.

- بيان أنّ عدالة الصحابة إجمالاً ثبتت في آياتٍ صريحةٍ، وأحاديثٍ صحيحةٍ، ولا مُخصِّص لها.
- اعتماد أسلوب السَبر والتقسيم، وحصر المباحثة، فبدأ الكلام عن المهاجرين، وأثبت عموم الثناء عليهم، وأنّه محفوظ، ثمّ تعّرض لذكر الأنصار، وقّرر أنّ حالهم قريبٌ من حال المهاجرين، وأنّ وجود بعض المنافقين في وسطهم، قد أبقى تميُّزهم، وانصرافَ لقب الأنصار إليهم دون المنافقين؛ لأنّه قلتمّ افتضاحهمُوعرف حالُهم يقيناً أو ظنّاً، ثمّ تكلّم عن الأعراب، وأوضح أنّ حالهم قد تحصحص، فتّم امتحانهم بوفاة النبِّي صلّى الله عليه وسلّم، فارتدّ من ارتدّ، وثبتت عدالة من بِقَي، ثمّ ذكرَ مسلَمةَ الفتح، وأنّ عموم الثناء على المهاجرين قد شملهم.
- تحصّل له بعد ذلك حصر الخلاف في طائفةٍ من الصحابة، وأورد أشدّ ما يشُنِّع به المعترضون على إطلاق القول بعدالة الصحابة، وهو الوليد بن عقبة بن أبي معيط-رضي الله عنه-[1] وأبان عن حاله.

فهنيئاً تطبيقيّة سريعة لما سبق تقريره، وقد ظهرت بذلك أهميّة تلك المقدمتين وأثرهما في المناقشة والمحاججة لأدلة الطّاعنين.

3- التأكيد على استصحاب أمرٍ مهمٍّ للغاية، وهو أنّ باب عدالة الصّحابة، إنّما بَحثه المحدِّثون وقّرروه؛ لأجل الرِّواية، إذ أنّهم أحد أركان السند، فلذلك اتّجه نظرهم إلى اختبار صحّة صدقهم وانتفاء الكذب عنهم خاصَّة، فلما ثبت ذلك بشواهده الواقعيّة، وبعد

(1) الوليدبن عُقبةَ بن أبي معيطأبُو وهب، الأموي، أخو عُثمان بنعفَّان لأمّه، أسلَم يوم الفتحِ، له صُحبةٌ، وقد نَزلَت فيه قوليأَيُّهاالَّذِينءَامَنُواْ إِن جَاءَكُم فَاسِقُبِنَبَإٖ﴾[الحُجرات: 6]، روى عنه عامر الشعبي، وأبو موسى عبد الله الهمذاني، وحارثة بن مضرب، تُوفِّي سنة 61، يُنظر: الطبقات، ابن سعد، ج7ص331، الإستيعاب، ابن عبد البرّ، ج7 ص1553، الأعلام، الزركلي، ج8 ص122.

استصحاب لأصل تزكية الله لهم وضرورة اصطفائه لحواري نبيّه؛ حكموا بعدالتهم أيْ أهليتهم لتحمل الرّواية وأدائها، فإنّ الرّواية مدارها الصّدق كما نصّ عليه غير واحد وهو الذي عليه عمل الأئمة وعلى رأسهم صاحبا الصحيحين، وكلمة الشافعي في هذا صريحة: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطّابيّة من الرّوافض لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم»[1]، وروى ابن عدي بسنده عن الربيع قال: «سمعتُ الشافعيَّ يقولُ: كانَ إبراهيمُ بنُ أبي يحيى قدرياً، قيلَ للرّبيع: فما حَمَلَ الشافعيَّ على أنْ روى عنه؟ قالَ: كانَ يقولُ: لأن يخرَّ إبراهيمُ من بُعد، أحبُّ إليه من أنْ يكذبَ وكانَ ثقةً في الحديث»[2].

واستصحاب هذا القيد – أنّ تقرير عدالة الصّحابة إنّما هو لأجل الرّواية– مُفيدٌ جداً في ردِّ جملة من شُبهات الطاعنين وتجاوزها، وذلك أنّ لمتهم من طعنوا فيهمن الصحابة وشنّعوا به، إمّا أن تكون له رواية أو لا، فإن كان الثاني وهو أنْ لا رواية له، وقريبٌ منه من له رواية لا ينبني عليها حكمٌ شرعيٌ، فلا حاجة للبحث معهم فيه، لأنّ الرواية لا تتضرّر بذلك ومن أمثلة هذا: ثُمامة بن عديّ[3]، وزياد بن حنظلة التميمي–رضي الله عنهما–[4]، قال ابن عبد البّر في

(1) الموقظة في علم مصطلح الحديث، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان المعروف بـ: شمس الدّين الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط2، 1412هـ، ص87.

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبد الله بن عدي، بن عبد الله الجرجاني، تحقيق يحي مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، دط، 1409- 1988، ج1 ص219.

(3) ثُمَامة بن أثال بن النُّعمان بن مَسلمة بن عتُبة، أبو أُمامة اليمامّي من بَني حَنيفَة، له صُحبة، وله قِصّةٌ في إسلامه، أخرج له البخاري وهو قليل الرّواية، توفي سنة 21هـ، ينظر: الإصابة، ابن حجر ،ج1 ص526، الأعلام، الزركلي، ج2 ص100.

(4) زِياد بن حنظلَة التَّميمي، له صُحبة، قال ابن عبد البرّ : ولاأعلم له رِواية، وهو الّذي بعثَه رسُول اللّه صَلَّى اللّه عَلَيْه وَسَلَّم إلى قيس بن عاصم، والزبرقان بن بدر ليتعاونوا على قتل مُسيلمة الكذّاب، وطليحة، والأسود، وقد عَمل لرسول الله صَلَّى اللّه عَلَيْه وَسَلَّم وكان منقطعاً إلى عليٍّ رضي الله عنه، وشَهِدَ معه مشاهده كُلّها، ينظر: الإصابة لابن حجر، ج2 ص 482الاستيعاب لابن عبد البرّ ، ج2 ص531.

ترجمتهما: « ثمامة بن عدي القرشي. . . روى عنه أبو الأشعث الصنعاني[1] في التوجُّع على عثمان -رضي الله عنه-، والتلهُّف والبكاء عليه»[2] فلم يذكر روايته عن النّبيِّ صلّى الله عليه وسلّم، وقال« زياد بن حنظلة التميمي له صُحبة، ولا أعلم له رواية»[3]، فلو طُعن في عدالة هؤلاء، أمكن تجاوز البحث فيهم[4]، لعدم تعلُّق الرواية بعدالتهم.

وأمّا من ثبتت روايته فهو الذي يبحث فيه، وهذا القسم إذا ثبتت الرواية من طريق غيره ممّن لم يتهّم، كان حُجّةً دامغةً على الطاعنين؛ لأنّ النتيجة ثُبوت تلك السنّة المرويّة وهو الغاية، وتشنيع الطاعنين إنّماقام أصالةً لرد السنّة ـ كما مّر تقريره في أول الفصل ـ فإن لم تثبُت الرواية من طريق غيره وهو نادٌر، انحصر الخلاف فيه، وغالب هؤلاء قد جاء في الشريعة ما يشهد لما رَووا؛ يوضح المعلمي هذا المعنى بقوله: « أنّ أئمة الحديث اعتمدوا فيمن يمكن التشكُّك في عدالته من الصحابة، اعتباراً لما ثبت أنّهم حدّثوا به عن النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم، أو عن صحابيٍّ آخر عنه، وعرضوها على الكتاب والسنّة، وعلى رواية غيرهم، مع ملاحظة أحوالهم وأهوائهم، فلم يجدوا من ذلك ما يوُجب التهمة، بل وجدوا عامّة ما رووه قد رواه غيرهم من الصحابة، ممّن لا تتجه إليه تهمة، أو جاء في الشريعة ما في معناه أو ما يشهد له»[5].

---

(1) شُراحيل بن آدة- بالمدّ وتخفيف الدّال- الصّنعاني، أبو الأشعث، ثقةٌ، شهد فتح دمشق، روى عن عُبَادَة بن الصَّامت، وَشَدَّاد بن أوس، وأبي هُرَيرة، وروى عنه قتادة الجَرْمِي، وسَمَّان بن عَطِيَّة وآخرون، تُوفي في حُدود 90هـ. ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص348، سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج4 ص357.

(2) الإستيعاب في معرفة الأصّحاب، ابن عبد البر، ج1 ص213.

(3) المصدر السابق، ج 2 ص531.

(4) نعم، الذبّ عن الصّحابة الكرام مطلوبٌ سواءٌ من كانت لروايته أم لا، لكن من باب المناظرة والمناقشة قد يوُجب السُّكوت عن الواجب طلباً للأوجب، وفي قصّة إبراهيم عليه الصّلاة والسلام مع النّمرود شاهدٌ لهذا.

(5) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص271.

4- العمل على استحضار أصل حفظ الله لدينه الوارد في قوله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾[الحجر: 9] وهو شامل للقرآن والسنّة كما سبق شرحه، فتصديقاً من الله لخبره، وإنجازاً منه لوعده، عَصَم صحابة نبيِّه صلّى الله عليه وسلّم عن الكذب، لأنّ وجوده في أحدهم مُسقطٌ لعدالته، فتُردُّ به سائر مروياته، وقد يكون فيها ما انفرد بروايته ممّا تحتاجه الأمّة، لاسيما ودواعي التفرُّد في زمنهم قائمةٌ[1]، أمّا الذنوب والمعاصي فوقوعها منهم لا ضرر به على الرّواية لأنه لا تعلق لها بصدقهم ابتداءً، ووجودها فيهم من مقتضيات بشريّتهم فلذلك لم يُعصموا منها، فلم يبق ممّا يُتصور وقوعه منهم إلّا السّهو والخطأ، ولاشكّ أنّ له تعلقاً بالرّواية، إلّا أنّه غير مسقطٍ للعدالة، ولذا لم يعصمهم الله منه، ووجود السّهو والخطأ ضرورة، وضرره على الرّواية غير ظاهرٍ، والشأن كله في تلافي الوهم واكتشافه، وهو ممكن مع قلّته، ولذا كان ما أصاب الصّحابي فيه قُبل وعُمل به، وما أخطأ فيه – وهو قليلٌ حتماً لقوة حفظهم، وشدّة عنايتهم-قيّض الله من الأسباب ما يُعرف به؛ إنجازاً لوعده سبحانه بحفظ دينه، وفي هذا المعنى يقول المعلمي: «وإنّما المقصود أنّ الله عز وجل وفاءً بما تكفّل به من حفظ دينه وشريعته؛ هيأ من الأسباب ما حفظهم به وبتوفيقه سبحانه من أن يتعمّد أحدٌ منهم الكذب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فإن قيل: فلماذا لم يحفظهم الله تعالى من الخطأ؟ قلت الخطأ إذا وقع من أحدٍ منهم، فإنّ الله تعالى يهيِّئ ما يوقف به عليه، وتبقي الثقة به قائمةً في سائر الأحاديث التي حدّثوا بها، ممّا لم يظهر فيه خطأ، فأمّا تعمُّد الكذب فإنّه إن وقع في حديثٍ واحد، لزم إهدار الأحاديث التي عند ذاك الرجل كلّها، وقد تكون عنده أحاديث ليست عند غيره»[2]، وقال في موطنٍ آخر بياناً لهذا المقصد العظيم: «هذا من الحكمة في اختصاص الله تعالى أصحاب رسوله بالحفظ من الكذب عليه؛ أنّه سبحانه كره أن يكونوا هدفاً لطعن من بعدهم؛لأنّه ذريعةٌ إلى الطّعن في

(1) يراجع سببا الطّعن في الصّحابة في المبحث الأول.

(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص273.

الإسلام جملةً.وليس هناك سببٌ مقبولٌ للطّعن إلّا أن يُقال: نحن مُضطّرون إلى بيان أحوالهم، ليُعرف من لا يُحتجُّ بروايته منهم، فاقتضت الحكمة حسْم هذا؛ لقطع العُذر عمن يُحاول الطعن في أحدٍ منهم»[1].

ثانياً: الكشف عن كثيرٍ من حقائق أعداء السنّة في كلامهم حول عدالة الصحابة:

فإنّ الطاعنين في السنّة لما تيّمموا أشرفَ هذه الأمة بالطّعن، والشّتم، وإلصاق التُّهم الجائرة بحجة النّقد النّزيه، والبحث الموضوعيّ؛ تولّى ربّنا هتك أستار هؤلاء الطّاعنين، وقيّض فُحولاً في الأمّة منهم مُحدِّثو نعصرِ كشفونَ الخَلطَ والخبطَ، ويُبرزونَ بُعد الطّاعنينَ عَن جادّةِ الحقِّ والبحثِ العِلميِّ في هذا الباب وغيره، وممّا تَكشّف للمُحدِّثين المعاصِرين في هذا واعتنوا بإبرازِه ما يلي:

1- تمسُّكهم بنصوصٍ في حقيقتها هي حُجّة عليهم: وقد سبق ذكر بعضها[2]، وأزيد هنا آخر وهو ما رُوي عن ابن بريدة عن أبيه بريدة بن الحصيب-رضي الله عنهم- قال {كان حيّ من بني ليث من المدينة على ميلين،وكان رجلٌ قد خطب منهم في الجاهليّة فلم يُزوِّجوه، فأتاهم وعليه حُلّة، فقال: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم كساني هذه وأمرني أن أحكم في أموالكم ودمائكم، ثمّ انطلق فنزل على تلك المرأة التي كان خطبها، فأرسل القوم إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فقال: كذب عدوّ الله، ثمّ أرسل رجلاً فقال: إنْ وَجدْته حياً وما أراك تجده حياً فاضرب عنقه، وإن وجدته ميتّاً فاحرقه بالنّار}[3]، فهذا

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص274.

(2) وهي الآيات التي فيها نوع عتاب للصّحابة أو لبعضهم.

(3) رواه ابن عَديّ في الكامل، ج4 ص53 وذكر بنحوه أبو جعفر الطّحاوي في شرح مُشكِل الآثار، ج1 ص352. وقال المعلمي في الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص273: " صالح بن حيان وهو ضعيف له أحاديث منكرة، وفي السند غيره".

حجّة على بُعْد الصحابة عن الكذب، وذلك أنّ «تعجيل العقوبة القدريّة لذلك الجلي يمنع غيره من أن تحدّثه نفسه بكذبٍ على النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم في حياته، وكذا من باب أولى بعد وفاته، فإنّ العقوبة القدريّة لم تُمهل ذاك مع أنّه بصددٍ أن تناله العقوبة الشرعيّة، ولا يترتّب على كذبه المفاسد؟ ولهذا جاء في روايةٍ أنّ الصحابّي بعده صلّى الله عليه وسلّم، ذكر حديثاً فاستثبته بعض النّاس فحدّث بالقصّة ثمّ قال {أتراني كذبت على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بعد هذا}؟ »[1].

2- سوء فهمهم لبعض تصرفات الصحابة وأقوالهم: فمن ذلك حملُهم « ما رُوِيَ من مراجعة الخليفتين أبي بكر وعمر-رضي الله عنهما- لبعض الصحابة في بعض مروياتّهم، وطلبهم شاهدًا ثانيًا، ومراجعة بعض الصحابة لبعضٍ في القليل النّادر، أنّه لتهمةٍ أو تجريحٍ»[2]، والحقّ أنّه لزيادة اليقين والتثبُّت فقط، وقد وضع الخليفتان الراشدان بهذا التحوُّط البالغ، والتثبُّت المحمود؛ المنهج السليم في التثبُّت في الرّواية، وليس أدَلَّ على هذا من قول عمرٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- لأبي موسى الأشعري-رضي الله عنه- وقد طلب منه أَنْ يأتي بمن يشهد معه أنّه سمع ما رواه له عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، قال الفاروق-رضي الله عنه-: «{أما إنِّي لَمْ أَتَّهِمْكَ، ولَكِن خَشِيتُ أَنْ يَتَقَوَّلَ النَّاسُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}[3]»[4]. ومن ذلك أيضاً ما ورد من ألفاظ التكذيب على ألسنة بعضهم، فإنّما هو من تخطئة بعضهم لبعض.

3- اعتمادُهم الرّوايات المكذوبة والضعيفة: أخْذاً من كُتب التاريخ و السَمر، وهذه غالب بضاعتهم هنا، وفي عامّة ما أثاروه حول السنّة.

---

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص274.

(2) ينظر: دفاع عن السنّة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص49.

(3) أخرجه أبو داود، باب كَمْ مَرَّةً يُسَلِّمُ الرَّجُلُ فِي الِاسْتِئْذَانِ، برقم(5184)، ومالك في الموطأ، بَابُ الِاسْتِئْذَانِ، برقم(3).

(4) دفاع عن السنّة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص94.

المطلب الثّالث: أثر هذه الجهود في ردِّ شبهات الطّاعنين في عدالة الصحابة:

حاول أعداء السنّة من المستشرقين وأذنابهم نفث شبهاتٍ وأراجيفَ؛ للتّشكيك في عدالة الصحابة، وصاروا يردِّدونها ظنًّا منهم أنّها تقوى على نقْض هذا الأصل العظيم، وقد تحجّجوا ببعض الآيات والأحاديث -التي ظنّوا أنها تخدم غايتهم -، وأسرفوا في ذكر الأخبار والقصص التي استقْوها من كتب التّاريخ والسَّمر، وسأحاول الوقوف عند جملةٍ من تلك الشبهات، وأبيّن جوابها في ضوء ما مضى تقريره، لنرى أثر تلك الجهود من محدّثي العصر في ردِّ هذه الشبهات ونقضها.

أولاً: شبهاتهم من القرآن: وقد تعلّقوا بعددٍ من الآيات منها:

1- قوله تعالى: ﴿إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عفا الله عنهم إن الله غفور حليم ﴿١٥٥﴾﴾[آل عمران: 155]، فأثبت فيها توليهم يوم الزحف، وهو كبيرةٌ من الكبائر.

2- قوله تعالى: ﴿وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردون إلى عذاب عظيم ﴿١٠١﴾﴾[التوبة: 101]، فأثبت أنّ في الصحابة منافقين متستِّرين.

وجوابها:

1- أمّا الآية الأولى في قوله تعالى: ﴿إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عفا الله عنهم إن الله غفور حليم ﴿١٥٥﴾﴾[آل عمران: 155]، فإنّها تتحدّث عن ذنبٍ وقع منهم، ثمّ أثبتت الآية توبة الله عليهم، إذ خُتمت بقوله تعالى: « ولقد عفا الله عنهم إنّ الله غفورٌ حليم»، فصارت الآية حجّةً على عدالتهم وفضلهم، وقد مّر بنا ذكر عددٍ من آيات العتاب، وأنّها دليلٌ على عدالة الصّحابة.

2- أمّا قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٩٠﴾ لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٩١﴾ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ ﴿٩٢﴾ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٩٣﴾ يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٤﴾ سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رِجْسٌ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٩٥﴾ يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴿٩٦﴾﴾[التوبة: 101]، فإنّها تتحدّث عن المنافقين، وتناولها للأنصار غير صحيحٍ، ذلك أنّ المنافقين « كانوا قليلاً كما يظهر من الآيات والأحاديث، وكما يعلم ذلك بدلالة المعقول؛ فإنّهم لو كانوا هم الأكثر أو كثيراً، لكانوا أظهروا كُفرهم، ولم يحتاجوا إلى النِّفاق.

فإن قيل: وجودهم مع تستُّرهم كافٍ لإسقاط عدالة الصحابة جميعا وعدم الوثوق بما رووا إذ الصادق لم يتميّز من الكاذب؟ فيقال هذا فيما لو لم يأت ما يميّزهم ويفضح حالهم، وليس كذلك فقد كانوا معروفين عند النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم، إن لم يكن علم اليقين فالظّن، قال الله عز وجل: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ ﴿٢٩﴾ وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ ﴿٣٠﴾﴾[محمد: 29-30]، وقد ذكر الله شيئا كثيرا من أوصافهم وأنزل سورة كاملة في فضحهم.

وكانوا مع ذلك خائفين كما قال الله عزّ وجلّ فيهم: ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴿٤﴾﴾[المنافقون: 4]، وكانوا مع ذلك إلى نقصٍ بالهلاك أو التوبة والإخلاص، والغالب على الظّن أنّ من بقِي منهم بعد وفاة النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم لم يتعّرض أحدٌ منهم لأنّ يذْكُر عن النبيِّ صلّى الله عليه وآله وسلّم شيئاً لخوفهم من المؤمنين، وعِلمهم أنّ أحدهم لو أخبر بشيءٍ عن النبيِّ صلّى الله عليه وآله وسلّم فكذب فيه لأنكره عليه المؤمنون، وفضحوه بما كانوا يظنّونه من نفاقه، أو لأعلمهم بنفاقه حذيفة أو غيره، ممّن كان قد أسّر إليه النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم بأسماء المنافقين»[1].

(1) الاستبصار في نقد الأخبار، ص25.

ثانياً: شبهاتهم من السنّة: وأقواها عندهم:

- حديث أنسٍ وحذيفة-رضي الله عنهما- أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم قال: {**ليردنّ علي ناسٌ من أصحابي الحوض، حتى إذا رأيتهم و عرفتهم، اختلجوا**[1] **دوني فأقول: يا ربّ! أصحابي أصحابي فيُقال لي: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك**}[2]، قالوافهو يُثبت انحراف عددٍ من الصّحابةوتغيُّر حالهم، ممّا يقضي بانسحاب وصف العدالة عنهم.

وجوابه:

أنّ النُّصوص القاضية بعدالة الصحابة عامّةٌ مطلقةٌ، ودلالتها على ذلك يقيني، فمثل هذا الحديث لا يُمكن أن يعارِضها، فلذلك تعيّن حمله على حالٍ لا يُخالف هذا الأصل اليقيني، وبالنّظر نجد أنّ هذا الحديث يمكن حملُ الأصحاب فيه على طائفةٍ ممّن ارتدّوا بعد وفاته عليه الصّلاة والسّلام، فخرج بذلك عموم الصحابة، الذين ثبتت عدالتهم، ولم يأت عنهم ما ينقضها، وإنّما كان هذا الجمع متعيّناً[3] لأمورٍ:

- أنّ الأدلّة به تجتمع ولا تتساقط، ولو حُمل على الصّحابة الكرام لعاد على نصوص الثنّاء عليهم بالإبطال وهذا باطلٌ .

-أنّ في ألفاظ حديث الحوض ما يشهد لهذا الجمع، ويُبيّن أنّ المقصود بالإحداث هنا الرّدة، فقد جاء في بعض طرقه، وهو رواية ابن عباس-رضي الله عنه- {إنّهم لم يزالوا مرتدّين على أعقابهم منذ فارقتهم}[4]،

---

(1) خلج: الخَلْجُ: الجَذْبُ يَخْلِجُه خَلْجاً، وتَخَلَّجَه، واخْتَلَجَه إِذا جَذَبَه وانْتَزَعَه. لسان العرب، مادة خلج، ج2 ص256.

(2) أخرجه البخاري، باب في الحوض، برقم(6582).

(3) وإنّما كان ما ذَكرتُه متعيِّنا فيما لو تمسّك اللفظ بمفهوم الصّاحب اصطلاحاً، وإلّا فللعلُماء توجيهاتٌ أخرى منهالحَمْلُ لفظ الأصحاب على الأتباع. . . .

(4) أخرجه البخاري، باب قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلا ١٢٥﴾، برقم(3349).

وقد ارتدّت وفاة النّبي صلّى الله عليه وسلّم قبائل من العرب، وامتنعوا عن أداء الزكاة، فقاتلهم أبو بكرٍ- رضي الله عنه- ومن معه، فالحديث يصدُق عليهم.

- أنّ إحدى روايات حديث ابن عباس-رضي الله عنه- في الصحيح جاءت بلفظ: {أُصَيْحَابِي}[1] بتصغيرٍ، دلالةً على قلّة عددهم، وقِصر صُحبتهم، ولهذا قال الخطابي: «فيه إشارةٌ إلى قلّة عدد من وقع لهم ذلك، وإنّما وقع لبعض جُفاة الأعراب، ولم يقع من أحدٍ من الصحابة المشهورين»[2].

-أنّ الحديث تناول جماعةً قليلةً، فتنزيله على عامّة الصّحابة مُجازفةٌ وجنايةٌ، وحمله على أفرادٍ معيّنين من غير قرينةٍ أو دليلٍ تجنٍ وتحكُّم، فلا يسلم معنا إلّا هذا المحمل.

ثالثاً: شبهاتهم من سيرة أفرادٍ من الصّحابة:

لقد قلّب الطاعنون في تاريخ الصّحابة وسيرهم، علّهم يجدوا في بعضها ما يُشنِّعون به على عدالتهم، ويُثبتوا به فسقهم، وجملةُ مروقفوا عليه، وشنّعوا به أفرادٌ قلّة أهمّهم:

1- عبد الله بن أبي السرح[3]: وحاله أنّه ارتدّ، فأمر النّبي صلّى الله عليه وسلّم يوم الفتح بقتله فلم يقُتل ثمّ أسلم بعد ذلك، وهو معدودٌ في الصحابة على التعريف الراجح.

---

(1) أخرجه البخاري، باب ﴿وَكُنتُ عَلَيهِم شَهِيدًا مُّ فِيهِم فَلَمَّا تَوَفَّيتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيهِمۡوَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيءٖ شَهِيدٌ ١١٧﴾، برقم(4625).

(2) فتح الباري، ابن حجر، ج 8 ص286.

(3) عَبد الله بن سَعد بن أبي السّرح بن الحارث،أبو يحيى، القُرشي العامري، أسلم قبل الفتح، وكان يكتُب الوحي لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ثم ارتدّ مشركاً،ثمّ أسلَم أيام الفتح، فحَسُن إسلامه، وهو أحد النُّجباء العقلاء الكُرماء من قُريش، ثمّ ولّاه عثمان بعد ذلك مصر في سنة خمسٍ وعشرين، وفُتح على يديه إفريقيةواختُلف في تاريخ وفاته، قال ابن عبد البّر: الصّحيح أنّه تُوفي بعسقلان سنة ستٍ أو سبعٍ وثلاثين. ينظر:الاستيعاب لابن عبد البر، ج3 ص918، 920.

2- بسر بن أرطأة[1] فقد ذكره ابن عبد البر ّ في الاستيعاب، وذكر ما له من الأفعال القبيحة، وقال فيه: «قال أب و الحسن الدّارقطّني: بسر بن أرطأة له صحبة، ولم يكن له استقامة بعد النّبي صلّى الله عليه وسلّ وهو الذي قتل طفلين لعُبيد الله بن العبّ اس»[2].

3- الوليد بن عقبة بن أبي معيط: وهو أشدُّ ما شنّعوا به، وذكروا أنّابن عبد البرّ لما ذكره في الاستيعاب قال: « له أخبارٌ فيها نكارةٌ وشناعةٌ، تقطع على سوء حاله وقُبح فعاله»[3]، ومن ذلك أخباره في شُربه الخمر زمن عثمان-رضي الله عنه-، لماكان أميراً على الكوفة، وكلّم عليٌّ عثمان في ذلك فأمره أن يجلده، فأمر عليٌّ-رضي الله عنه- عبد الله بن جعفرٍ فجلده، وأنّه صلّى الفجر بأهل الكوفة أربع ركعاتٍ ثمّ قال أزيدكم؟ ، وأنّ الواحدي في تفسيره[4]، وجماعةٌ من المفسّرين[5] ذكروا أنّ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦﴾[الحُجرات: 6] إنّما نزلت فيه.

(1) بُسر بن أرطَأةَ ابن عُمير بن عوُيمر بن عمران ، أبو عبد الرّحمن، له صُحبة، روى عنه: جنادة بن أُميّة، وأيوّب، ويونُس ابنا ميسرة بن حلبس،قال ابن عبد البر ّ : له عن النّبي صلّى الله عليه وَسلَّم حديثان: أحدُهما لا تُقطَع الأيدّي في المغازي، والثّاني، في الدُّعاء أنّ رسول الله صلّى الله عليه وَسلَّم كان يقول: اللّهّم أحسن عاقبتنَا في الأمور كلّها. . . ، وكان يحي بن معين يقَولُ: لا تصِحُّ له صُحبة، وكان يقول فيه: ارجُ سوء، توُفي بالمدينة في أيامّ معاوية، ويقُال: بقّي إلى خلافة عبد الملك. ينظر: معرفة الصّحابة، ابن منده، ص263، والاستيعاب، ابن عبد البر، ج1 ص157.

(2) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ج1 ص159.

(3) المرجع نفسه، ج4 ص1554.

(4) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي ، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم _ الدار الشامية ، دمشق، ط1، 1415 هـ-1995م، ص1016.

(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج16 ص311، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد الشيرازي البيضاوي ،تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي دار إحياء التراث العربي - بيروت،ط 1، 1418 هـ_1997م.، ج5 ص134.

وجوابه:

أنّ الكلام في هذا يَتصرف بحسب ما سبق تقرير المحدّثين المعاصرين له كالتالي:

-أنّ عدالة الصحابة ثابِتةٌ بالنّص القطعيّ، ووقوع مثل هذه الأحوال النّادرة لا يهدِم هذا الأصل، فغاية ما يُقال – إن تعذّر تخريج أفعالهم على حالٍ حسنة – خروجُ هؤلاء من عموم هذا الأصل، فإنّ القول بعدالة الصحابة أطلقه العلماء دون اعتبار الشاذّ النّادر كهذا وأمثاله، ولهذا حكى ابن عبد البرّ في الوليد بن عقبة وبسر بن أرطأة ما يقدح في حالهم، مع أنّه ذكر في خطبة كتابه الاستيعاب[1] أنّ الصّحابة كلّهم عدولٍ بتعديل الله تعالى.

– أنّ البحث في عدالة الصّحابة لأجل الرّواية كما سبق، وقد نُظر في هؤلاء، فلم تكن لهم روايةٌ صحيحةٌ، فعبد الله بن أبي السرح«لم يرو عنه من الحديث شيء إلّا حديثٌ واحدٌ قد رواه غيره من الصّحابة، ومع ذلك لم يصح السند إليه»[2]؛ وبُسْر لا تُعرف له رواية، وقريبٌ منه الوليد بن عقبة فقد قال المعلمي: «فإذا نظرنا إلى رواياته عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم لنرى كم حديثاً روى في فضل أخيه،ووليّ نِعمته عثمان–رضي الله عنه–؟ وكم حديثاً روى في ذمّ الساعي في جلده، الممالِء على قتل أخيه في ظنّه، عليٍّ؟ وكم حديثاً روى في فضل نفسه، ليدافع ما لحقه من الشُهرة بشرب الخمر؟ حالُنا أنّنا لا نجد له روايةً البتّة، اللّهم إلّا أنّه يوُجد عنه حديثٌ في غير ذلك لا يصحُّ عنه، وهو ما رواه أحمد وأبو داود من طريق رجلٍ يقُال له أبو موسى عبد الله الهمداني عن الوليد بن عقبة قال: {لما فتح النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم مكّة جعل أهل مكّة يأتونه بصبيانهم فيمسح على رءوسهم ويدعو لهم، فجِئ بي إليه وأنا مُطيّبٌ بالخَلُوق فلم يمسح رأسي، ولم يمنعه من ذلك إلّا أنّ أمي خلّقتني

(1) الاستيعاب في معرفة الأصّحاب، ابن عبد البر، ج1 ص19.

(2)الإستبصار في نقد الأخبار، المعلمي، ص24.

بالخَلُوق، فلم يمسّني من أجل الخَلُوق}[1]" هذا جميع ما وجدناه عن الوليد عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم، وأنت إذا تفقّدت السند وجدته غير صحيحٍ؛ لجهالة الهمداني، وإذا تأّملت المتن لم تجده منكراً، ولا فيه ما يُمكن أن يتُهم فيه الوليد، بل الأمر بالعكس فإنّه لم يذَكر النّبي صلّى الله عليه وسلّم دعا له، وذكر أنّه لم يمسح رأسه، ولذلك قال بعضهم: قد علم الله تعالى حاله فحوِه بركة يد النّبي صلّى الله عليه وسلّم ودعائه»[2].

– أنّ المقصود بعدالتهم عِصمتُهم من الكذب، ووُقوع الذنب والمعصية جائزٌ عليهم، فإذا ثبتت التوبة أو التأويل، فلا يقدح وُقوعه في العدالة، ولهذا عبد الله بن أبي السّرح ثبت إسلامه بعد ردّته وحُسن إسلامه فلا يُقدح فيه بذلك، وقال ابن عبد البر : « فحُسن إسلامه فلم يظهر منه شيءٌ يُنكر عليه بعد ذلك، هو أحد النُّجباء العُقلاء الكُرماء من قريش »[3] ثمّ ذكر ولايته مصر وفتحه أفريقية وغيرها، ثمّ قال«ودعا ربهّ فقال: {اللّهم اجعل خاتمة عملي صلاة الصبح}، فتوضّأ ثمّ صلّى الصبح، فقرأ في الركعة الأولى بأمِّ القرآن والعاديات، وفي الثانية بأمِّ القرآن وسورة، ثمّ سلّم من يمينه، وذهب يسُلِّم على يساره فقبض الله روحه، ذكر ذلك كلّه يزيد بن أبي حبيب وغيره »[4].

(1) أخرجه أبو داود، باب الخلوق للرجال، برقم(4181)، وأحمد في المسند، مسند المدنيين، برقم(16379).

(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص272.

(3) الاستيعاب في معرفة الأصّحاب، ابن عبد البر، ج3 ص918.

(4) المصدر نفسه، ج3 ص920.

المبحث الثّاني:

دفاعهم عن أبي هريرة راوية الإسلام

وفيه:

المطلب الأوّل: موقف المحدِّثين المعاصرين من حملة الطّعن في أبي هريرة.

المطلب الثّاني: الدّفاع عن الجوانب الشّخصيّة والخلقيّة في حياة أبي هريرة.

المطلب الثّالث: الدفاع عن جانب الرّواية في حياة أبي هريرة.

المطلب الرّابع: أحاديث منتقدة على أبي هريرة ومنهجهم في الجواب عنها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأوّل: موقف المحدّثين المعاصرين من حملة الطّعن في أبي هريرة:

سبق معنا بيان الباعث لأعداء السنّة إلى الطّعن في عدالة الصّحابة الكرام، وإيغالاً منهم في الطّعن فقد وجّهوا ضرباتهم إلى أصحاب الرّواية منهم، وكان النّصيب الأوفر منها موجهاً لراوية الإسلام أبي هريرة -رضي الله عنه-، فقد أجلبوا عليه بخيلهم ورجلهم، ومروه بكل نقيصة، «وهذه الحملة الجائرة تضرب في القدم إلى آمادٍ بعيدة، فقد نقل لنا العلّامة ابن قُتيبة في كتابه - تأويل مختلف الحديث - الكثير مما مُلِيَ به أبو هريرة-رضي الله عنه- في القديم، من النّظام وأمثاله من أهل البدع والأهواء.جاءثم بعض المستشرقين والقصة وأذنابهما فوقعوا على أقوال هؤلاء المتحاملين، فأخذوا، وزادوا، وأعادوا فيها، ثمّ طلعوا علينا بآراءٍ مبتسَرة، وأحكامٍ جائرة »[1] بثُّوها في كُتبهم ومقالاتهم، من أظهرها وأجمعها للشرِّ ما كتبه عبد الحسين الموسوي[2] في كتابه (أبو هريرة) وبعده أبو ريّة في كتابيه (شيخ المضيرة أبو هريرة) و(أضواءٌ على السنّة المحمديّة)، وعامّة من كَتب بعدهما فعليهما اعتمد وإلى كلامهما استند.

وأمام هذا التحامل الأثيم، لم يقف المحدِّثون المعاصرون مكتوفي الأيدي، مكبوبُي الأفواه، بل فزِعوا كأسلافهم، وهبُّوا للذبِّ عن عرض هذا الصحابيِّ المظلوم، ويمكن إبراز هذا الموقف الدفاعي من خلال النِّقاط التالية:

---

(1) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبوشهبة، ص507، 508 بتصرف.

(2) عبد الحسُين شَرف الدِّين الموسوي، شيعي إمامي، من مُؤلّفاته: أبو هريرة، والنصّ والاجتهاد. تُوفي: سنة1377هـ -1957م، ترجم له محمّد صادق الصدر في مُقدِّمة كتاب النصّ والاجتهاد ص5-39.

أولا– التأليف والرّد:

برزت كتاباتٌ عديدةٌ لأعلام الحديث في هذا العصر تكشف الافتراءات، وتُبيّن المجازفات حول أبي هريرة، فكتب جماعةٌ منهم دُوداً خاصّة على مطاعن أبي ريةّ في أبي هريرة–رضي الله عنه– ، كما صنع عبد الرزاق حمزة في كتابه ظلمات أبي ريةّ، وبعده أبو شهبة والمعلّمي، ووضع البعض دُوداً على كتاب عبد الحسين الموسوي، وصنّف جماعةٌ ردوداً حول كلّ ما أُثير حول أبي هريرة–رضي الله عنه– ، كما عقد البعض فصولاً وأبواباً في كتبِهم،واكتفى طائفةٌ بالرّكلّما تهيّئت الفرصة وسنحت كالألباني مثلاً.

وبهذا العرض الموجز لما كُتب، نلحظ أنّ الكتابات في هذا الجانب قد تواردت وتتابعت، لتشُمل عامّة التوجُّهات والتيارّات المعاصرة الطاعنة في شخص هذا الصحابيِّ الجليل، من مستشرقين ومستغربين وشيعة وغيرهم.

ثانيا– التأكيد على بيان دوافع التّحامل على أبي هريرة–رضي الله عنه– خاصةً:

فقد ذكروا لهذا التحامل أسباباً أهمُّها كونه أكثر من روى عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم حديثاً، وفي إهدار حديثه تخلُّصٌ من نسبةٍ كبيرة من السنّة، بل من السنّة جميعاً، فالغاية ليست ذاتُ أبي هريرة–رضي الله عنه– ، وإنّما ما في جُعبته وصدره من نور النبّوة، ثمّ هذه الكثرة – وهذا سببٌ ثانٍ – قد اشتملت على ما يهدِم الأصول والعقائد التي قامت عليها مذاهب الطّاعنين، كعقيدة الخوارج، والمعتزلة، والمرجئة، والرافضة...، فتكالبت عليه بذلك سهام الأعداء من كلّ نحلةٍ، ورموه عن قوسٍواحدةٍ .

وفي التأكيد على دوافع التحامل على أبي هريرة–رضي الله عنه– صيانةٌ لعقل المسلم من أن تنطلي عليه شُبهات الطّاعنين باسم البحث القويم، والنّقد النزّيه، وقد حرص المحدِّثون المعاصرون في دُودِهم على كشف مواطن المجازفة والتدليس، وصُور الكذب والتحريف،أمارةً على شدّة هذا التّحامل.

ثالثا- شُمولية تدُودهم لعامّة الشُبهات التي أثارها الطّاعنون حول أبي هريرة-رضي الله عنه-:

فهؤلاء الطّاعنون لم يَدعوا ثلبةً إلّا وألصقوها بأبي هريرة، حتى نسبوا إليه ما لم يُقله أو يفعله، بل جعلوا محاسنه مساوئَ، وشيمَه شتائم، فرأوا في صُحبته للرّسول الكريم عليه الصلاة والسلام غاياتٍ خاصّة ليُشبِع بطنه، ويروِّي نَهَمه، وصوّروا أمانته خيانةً، وكرمه رياءً، وحِفظه تدجيلاً، وحديثه الطيّب الكثير كذباً على رسول الله عليه الصلاة والسلام وبُهتاناً، ورأوا في فقره مطعناً وعارًا، وفي تواضعه ذلةً، وفي مرحه هذرًا، وصوّروا أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر لوناً من المؤامرات لخداع العامّة، ورأوا في اعتزاله الفتن تحزباً، وفي قوله الحقّ انحيازًا، وفيما سأورده من مطالبٍ تأكيدٌ لهذه الحقيقة، وبيانٌ للجهود العظيمة، والأعمال الجليلة التي بذُلت في ردِّ هذا العدوان الضاري.

المطلب الثّاني: الدِّفاع عن الجوانب الشخصيّة والخُلقيّة في حياة أبي هريرة:

شملت مطاعن أعداء السنّة كلَّ ما يتعلّق بأبي هريرة-رضي الله عنه- ، حتى ما يتعلّق بشخصه وأخلاقه، فادّعوا جهالة اسمه، وعابوه بفقرِه، وأميّته، ومزاحه، ورموه بخسّة النفس، ودناءة الطبع، وقد أسرف أبو ريةّ في ذلك، حتى قال السباعي: «وأشهد أنّ أبا ريةّ كان أفحش وأسوأ أدباً من كلّ من تكلّم في حق أبي هُريرة-رضي الله عنه- من المعتزلة، والرّافضة، والمستشرقين قديمًا وحديثًا، ممّا يدُلُّ على دخَلٍ وسوءِ عقيدة ، وخُبثٍ طويةّ، وسيجزيه الله بما افترى وازدرى وحرَّف وشوَّه من الحقائق، وسيلقى ذلك في صحيفته يوم يردُّ إلى الله»[1].

وقد أجاب المحدِّثون المعاصرون عن هذه التهّم و المجازفات، وأنّها لا تخرج عن أحد الأحوال التّالية:

(1)السنّة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص320.

أولا– عدم الثُّبوت: لما كانت عامّة مصادر الطّاعنين في أبي هريرة–رضي الله عنه– ، هي نهج البلاغة وأضرابه من كُتب التّاريخ والحكايات، التي لا تُعنى بصحة سندٍ ولا متنٍ، فقد جاءت شواهد دعاويهم واهيةً لا تخلوا أسانيدها من كذّاب أو انقطاع، ومن أمثلة هذا:

– مُبي أبي ريّة لأبي هريرة–رضي الله عنه– بأنّه كان مهذاراً[1]، وقد حاول أن يتعلّق بمستندٍ في ذلك فأورد حديثاً لعائشة–رضي الله عنها– تصفه فيه بأنّه كان رجلاً مهذاراً، وما درى المسكين حالة سنده، فقد قال المعلّمي في بيان حاله: «هذا باطلٌ ، لم تتكلّم عائشة في حديث المهراس بحرف»[2].

ـ بل حتى مُتونُها أحياناً ظاهرة النّكارة بنيّة الفساد زيادةً على أسانيدها، فمن ذلك قصّة المضيرة، التي تهكّم أبو ريّة بسببها على أبي هريرة–رضي الله عنه– وسمّاه بشيخ المضيرة، بل وتهكّم من كل قارئ تعجّب من تسميته كتابه في الطّعن على أبي هريرة–رضي الله عنه– بـ"شيخ المضيرة"[3]، يقول أبو ريّة معتدّاً بهذه القصّة: " نقلاً عن كتاب " ثمار القلوب " للثّعالبي: «وكان يعجبه المضيرة جدًّا فيأكل مع معاوية–رضي الله عنه– ، فإذا حضرت الصلاة صَلَّى خلف عَلِيٍّ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، فإذا قيل له في ذلك قال: "مُضَيْرَةُ مُعَاوِيَةَ أَهْلَطِيَّةٌ وَالصَّلاَةُ خَلْفَ عَلِيٍّ أَفْضَلُ " وكان يقال له شيخ المضيرة»[4]، فهذه القصّة علاوةً على خلوّها من سندٍ، فإنّها باطلةٌ معْناً، إذ «كيف يصحُّ هذا في العقول وعَلِيٌّ كان بالعراق ومعاوية كان بالشّام وأبو هريرة –رضي الله عنهم– كان بالحجاز، إذ الثّابت أنّه بعد أَنْ تولّى إمارة البحرين في عهد عمر –رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – لم يفارق الحجاز، قال الإمام ابن

(1)أضواء على السنّة المحمدية، أبو رية، ص173.

(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص150.

(3) ينظر: مقدمة كتابه هذا، ص5، 6.

(4)أضواء على السنّة المحّمدية، أبو رية، ص171.

عبد البرّ: «استعمله عمر على البحرين، ثمّ عزله، ثمّ أراده على العمل فأبى عليه ولم ينزل يسكن المدينة وهي كانت وفاته»، اللّهمّ إلاّ إذا كان المؤلّف يرى أنّ أبا هريرة أُعطي بساط سليمان، أو كانت تُطوى له الأرض طيًّا!!!»[1].

فانظر كيف يُوردون كل ساقطٍ، ومع ذلك يتبجّحون بأنّهم أصحاب العقول النيّرة، والنقّد الدّاخلي.

ثانيا– العيب بما ليس عيباً: قصد أعداء السنّة إلى التشنيع والتشويش بكلّ وسيلة، حتى صاروا يقدحون أبا هريرة–رضي الله عنه– بغير قادحٍ، تهويلاً واستكثاراً من بضاعتهم البائرة، فجعلوا الاختلاف في اسمه نقيصةً، يقول أبو ريّة: « لم يختلف النّاس في اسم أحدٍ – في الجاهلية والإسلام – كما اختلفوا في اسم أبي هريرة فلا يعرف أحدٌ على التحقيق الاسم الذي سمّاه به أهله، ليدُعى بين النّاس به»[2]، فتجاهل أنّ الاختلاف في اسم الجلّ لا يحطُّ من شأنه، وقيمة الرجل بعلمه وعمله، قال المعلمي في جوابه عن هذا الجنون: « وماذا يضُرُّ ذلك؟ إنّما المقصود من الاسم المعرفة وقد عُرف بأبي هريرة»[3].

ـ والشأن أدهى وأشنع بالنِّسبة لعيبهم له بفقرٍ وقلة حرص أبو ريّة في أكثر من موضعٍ من بحثه حول أبي هريرة؛ أن يظهر احتقاره لأبي هريرة، وتشهيره به؛ لأنّه كان فقيراً معدماً لا يملك شيئاً»[4]، فيا سبحان الله متى كان الفقر عيباً، أم أنّ الموازين انقلبت عليهم فصاروا يفكّرون ويقيسون بموازين أعداء الأنبياء، ومُحاربي دعواتهم، فقد قال قوم نوحٍ لنوحٍ – عليه

(1) دفاع عن السنة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص99.
(2) أضواء على السنّة المحمدية، أبو رية، ص168.
(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص142.
(4) السنّة ومكانتها في التّشريع، السباعي، ص323.

الصلاة والسّلام - ﴿ وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي ... ﴿٢٧﴾﴾[هود: 27]، فاتخذوا من فقر أتباع الرسل حجّة للتنصُّل من أتباعهم، ثمّ إنّ التاريخ أثبت غنى أبي هريرة- رضي الله عنه- بعد فقره، قال المعلمي: «ومرَّ ما روى من تولية عمر لقدامة بن مظعون وأبي هريرة البحرين، قُدامة عل الجباية، وأبا هريرة على الصلاة والقضاء، ثم جمع الكل لأبي هريرة. . . ثم قاسم عمر أبا هريرة كما كان يقاسم عماله وأراد أن يعيده على الإمارة فأبى أبو هريرة»[1]، فهل يا ترى سيصير أبو هريرة-رضي الله عنه- محموداً لدى هؤلاء بعد أن كان مذموماً؟! !.

ومن هذا إخبار أبي هريرة -رضي الله عنه- عن سبب كثرة حديثه، واعتذاره عن إخوانه بانشغالهم لمعاشهم لما قال: {..كنت رجلا مسكيناً أخدم رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - على ملء بطني وكان المهاجرون يشغلهم الصّفق بالأسواق، وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم}[2]، فقد عدُّوه تعاظما من أبي هريرة-رضي الله عنه- بنفسه وازدراءً منه لغيره بأنّ الدّنيا أشغلتهم، ، وقد أجاب الألباني عن هذا الوهم في تحقيقه لكتاب العلم لابن أبي خيثمة فقال: « اعلم أنّه ليس في هذا الوصف للمهاجرين وكذا وصفه للأنصار بما يأتي شيء من الإزراء عليهم والازدراء بهم، كما توهّم ذلك بعضُ الكُتّاب المعاصرين الطّاعنين في أبي هريرة رضي الله عنه بغير حق، والمتأولين لكلامه على غير وجهه، فإنّ العمل والكسب الحلال من سبيل الله، كما جاء ذلك صريحاً في بعض الأحاديث، وأبو هريرة على علم بذلك، لأنّه أحدُ رواتها، فهو رضي الله عنه يعتذر عنهم بذلك عن حفظ الحديث كما حفظ هو، وقد روى الحاكم (3/ 511 - 512) عن طلحة بن عبيد

(1) الأنوار الكاشفة ،المعلمي، ص227.

(2) أخرجه مسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم باب من فضائل أبي هريرة الدوسي رضي الله عنه، برقم (156).

الله أحدُ العشرةِ المبشرين بالجنةّ، ومن المهاجرين والسابقين الأُول أنّه قال في المهاجرين وأبي هريرة نحو هذا الحديث، وقال: "والله ما أشُكُّ أنّ أبا هُرة سَمِع من رسول الله – صلّى الله عليه وآله وسلّم – ما لم نَسَمع، وعَلِم ما لم نعلَم، إنّا كُنّا قوماً أغنياء لنا بيُوت وأهلُون، كنّا نأتي نبّي الله – صلّى الله عليه وآله وسلّم – طَرَفي النهّار، ثم نَرجُع، وكان أبو هريرة مسكيناً لا مالَ له، ولا أهل ولا ولَد، إنّما كانت يدُه مع يدِ النّبيِّ – صلّى الله عليه وآله وسلّم –، وكان يدُور معه حيث ما دَار، ولا نشُكُّ أنّه قد عَلِم ما لم نعلَم وسَمِع ما لم نَسَمع، ولم يتّهمه أحدٌ منّا "»[1].

ثالثا – قلب الحقائق: وهذا الأسلوب أخسُّ من سابقه، فأعداء السنةّ لما تيّمموا الطّعن سَحَر الهوى قلوبهم، وأبصارهم، فصاروا يرون الحسَن قبيحاً، والمنقبةَ مثلبةً، وهذا يؤكّد لنا التّحامل الواضح الذي لا يزال أهل العلم يسُومون به بحوثَ ودراساتِ أعداء السنةّ، ومن صور هذا وأمثلته:

1) عدُّ مزاح أبي هريرة–رضي الله عنه– ودُعابته منقصةً ودليلاً على مهانته، يقول أبو ريةّ: « أجمع مُ مُحِبّو أبي هريرة على أنّه كان مزّاحاً مهذاراً، يتودّد إلى النّاس ويسُلّيهم بكثرة الحديث، والإغراب في القول ليشتدّ ميلُهم إليه، ويزدَادُ إقبالهم عليه»[2]، فهذه الدّعوى – على ما فيها من مُبالغة – ليست دليلاً لما أراد رمَي أبا هريرة–رضي الله عنه– به، فإنّ مُزاحَه ودُعابته لم يكن فيها ملنكرٌ، بل كانت لا تخلو من فائدةٍ أو مقصدٍ شريفٍ، وقد

(1) كتاب العلم، أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، دمشق، ط2، 1403هـ-1983م، ص24.

(2) أضواء على السنّة المحّمدية، أبو رية، ص173.

حرص المحدِّثون المعاصرون على الإشارة إلى بعض هذه الفوائد والمقاصد، من خلال ما أورده أبو رية ذاته، فإليك بعضها:

- " وفي "أن أبا هريرة كان في سفر له، فلما نزلوا أرسلوا إليه وهو يصلي ليطعم فقال للرسول إني صائم وضع الطعام وكادوا يغرغون فجاء فجعل يأكل فنظر القوم إلى رسولهم فقال: ما تنظرون قد أخبرني أنه صائم فقال أبو هريرة: صدق إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: { صوم شهر الصبر وصوم ثلاثة أيام من كل شهر صوم الدهر } فقد صمت ثلاثة أيام من الشهر أنا مفطر في تخفيف الله، وصائم في تضعيف الله "[1]، فليس في القصّة ما يشتمُّ منه رائحة المزاح المذموم، المنسوج بالكذب، أو النهّم نحو الطعام، وإنّما «وصل به إلى غرضين شريفين: أحدُهما أن يتركُوه يتمُّ ما يريد، الثاني إفادتُهم هذا الحُكم الشرعيُّ، وتعليمهم هداية من هدايات رسول ربّ العالمين، بهذا الأسلوب المشوِّق البارع»[2].

- أخرج أبو نعيم في الحلية عن ثعلبة بن أبي مالك القُرظي قال: « أقبل أبو هريرة في السُوق يحمل حزمة حطب، وهو يومئذ خليفةٌ لمروان على المدينة فقال: أوسع الطريق للأمير يا ابن أبي مالك، فقلت: يكفي هذا، فقال: أوسع الطريق للأمير والحزمة عليه ! ! }»[3] فكان يفعل هذا ويتعمّده تهاوناً بالإمارة، ومناقضةً لما كان يتّسم به بعض الأمراء من الكبر والتعالي على النّاس، وفي حمله حُزمة الحطب، وهو أميرٌ دليلٌ على ما كان يتمتّع به من التواضع الجمّ، وأنّ إمارته لم تحمله على التّعالي كعادة من يتقلّد المناصب.

---

(1) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، باب صوم ثلاثة أيام من كل شهر، برقم(8437)، وأبو نعيم في الحلية، ص382.

(2) دفاع عن السنة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص107.

(3) أخرجه أبو نعيم في الحلية، ص384.

2) عدّهم تواضعه وتحدُّثه بنعمة الله تعالياً على غيره، وإهانةً منه لهم، فقد حكى -رضي الله عنه- قصّة إسلامه، ففي"البداية والنِّهاية" قال: {نَشَأْتُ يَتِيمًا، وَهَاجَرْتُ مِسْكِينًا، وَكُنْتُ أَجِيرًا لِبُسْرَةَ بِنْتِ غَزْوَانَ بِطَعَامِ بَطْنِي، وَعُقْبَةِ رِجْلِي، أَخْدُمُهُمْ إِذَا رَكِبُوا، وَأَحْتَطِبُ إِذَا نَزَلُوا، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الدِّينَ قِوَامًا، وَجَعَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ إِمَامًا}[1].

فهذا الكلام من أبي هريرة-رضي الله عنه- ما خرج«إلا تحدُّثًا بنعمة الله وشُكرًا لآلائه عليه»[2]، «وفي القصّة عبرةٌ بالغةٌ، فإنّه لّما أذلّ نفسه بخدمة تلك المرأة استعانةً على الهجرة في سبيل الله، عوّضه الله تعالى بأنّ زوّجه إيّاها، تخدمه فوق ما خدمها، ثمّ كان على طريقته في التواضع والتحدُّث بالنِّعمة والاعتبار، مع الميل إلى المزاح، يذكر هذه القصّة ويشير إلى تكليف امرأته بخدمته على نحو ما كانت تكلّفه»[3]، فيأتي أبو ريةّ فيقلب هذه المحاسن إلى مساوئ ويبالغ في الإسفاف والتّحامل فيعلّق بقوله: « انظر إلى هذا الكلام الذي تتحدّر عن كلّ مروءة وكرم – فتجده يباهي بامتهان زوجه والتشفّي منها – وهل يفعل مثل ذلك رجلٌ كريمٌ خرج من أصلٍ عريقٍ »[4]، ونحن نقول ردا في وجه أبي رية وأمثاله: « فللّه دُرُّ من متواضعٍ لم تطغه نيابةُ الإمارة ولم تبطُره النِّعمة، ولا نسى التوّاضع لله تعالى ولم يتكبّر على إخوانه المؤمنين»[5].

(1) البداية والنّهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1408هـ-1989م، ج8 ص118.

(2) دفاع عن السنة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص102.

(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص143.

(4)أضواء على السنّة المحمدية، أبو رية، ص187.

(5) ظلمات أبي رية، عبد الرّزاق حمزة، ص126.

المطلب الثّالث: الدّفاع عن جانب الرواية في حياة أبي هريرة:

مضى معنا قريباً أنّ سبب تحامل أعداء السنّة على أبي هريرة-رضي الله عنه- ، أنّه أكثر الصحابة رواية للسُّنن، فهو رأس الإسلام الأول، ولذلك حرصوا أكثر على الطّعن في روايته، بل ما شنّعوا على شخصه وخُلقه؛ إلّا تمهيداً للتشكيك في روايته، وتحقيقاً منهم لهذا المقصد فقد سلكوا ما يلي:

أولا- التشكيك في حفظه: واستعانوا على ذلك بـ:

1- الطّعن في حديث بسط الرّداء، وادّعى أبو ريّة أنّ أبا هريرة-رضي الله عنه- اختلَقه للتغطية على روايته لتقبل، قال أبو ريّة: « و ذلك كي يسوِّغ كثرة أحاديثه ويثبت في الأذهان صحّة كلّ ما يرويه»[1].

2- إثبات نسيانه: وأوردوا في ذلك أحاديث أرادوا أن يعارضوا بها حديث بسط الرداء، فمن ذلك: حديث الشيخين عن أبي هريرة-رضي الله عنه-: أن النَّبِي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- قال: {لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ وَلاَ هَامَةَ}[2] وأنّ أبا هريرة حدّث به ثُمّ نَسيه، وشكَّ في تعيين الصّلاة أهي الظُهر أم العصر في قصّة ذي اليدين في السّهو في الصّلاة[3].

3- عَدُّه ممن كان لا يحفظ القرآن، للتقليل من شأنه، وأنّه إذا لم يعُن بالقرآن فالسنّة من باب أولى.

ثانيا- اتهامه بالكذب: فقد حاول أبو ريّة ومن سار على نهجه إثبات أنّ أبا هريرة-رضي الله عنه- أوّل رأس اتّهم في الإسلام وذلك من خلال:

---

(1) شيخ المضيرة أبو هريرة، أبو رية، ص235.

(2) أخرجه البخاري، باب الجذام، برقم(5707).

(3) أخرجه البخاري، باب: هل يأخذ الإمام إذا شكّ بقول النّاس؟ ، برقم (714).

1- استغراب كَ ةَثرأحاديثه: وقد حاولوا تأييد هذا الاستغراب، وتعزيز الشُّكوك بأشياء منها:

- قلّة المدّة التي قضاها مع النبِّي صلّى الله عليه وسلّم: فلم تكن في زعمهم كافيةً لتَستوعب هذا الكّم الهائل من الأحاديث التي رواها أبو هريرة-رضي الله عنه- ، فأبو هريرة-رضي الله عنه- قد تأخّر إسلامه، وكانت مدّة إقامتهِ مع النّبي صلّى الله عليه وسلّم ثلاث سِنين، ومع ذلك روى 5374 حديثاً؟! ! !.

- قلّة أحاديث كبار الصّحابة من الخلفاء وغيرهم: وقد حاول عِزُّ الدين نيازي[1] أن يبرُز هذه القضيّة ويؤكّدها، فأجرى لذلك مُقارنة بين عدد مرويات أبي هريرة-رضي الله عنه- في الصّحيحين، ومرويات ثلاثين صحابياً منهم (أبو مدثر الغنوي[2]، حسّان بن ثابت، خالد بن الوليد، الزبير بن العّوام و عبد الله بن زمعة-رضي الله عنهم- [3]. . .)، لينتهي بعد المقارنة إلى أنّ مجموع ما رواه ذاك العدد في الصحيحين لا يعدُو 173 حديثاً، بينما مرويات أبي هريرة -رضي الله عنه- وحده بلغت: 1574حديثاً، فيقول عندئذ تعليقاً على هذا: «وهؤلاء ثلاثون من مشاهير الصّحابة، من بينهم الخُلفاء الأربعة الذين عاشوا مع

(1) نيازي عز الدين: كاتب سوري معاصر، هاجر إلى أمريكا. من مؤلّفاته: إنذار من السّماء، ودِين السّلطان، لا يزال حياً.

(2) كَنّاز بن الحصُين، ويقال حُصينُ بن كَنّاز. وقيل: اسمهُ أيمن، قال البغَوي: كَنّاز بن الحصُين، ويقال: ابن حصن، والمشهور الأول أبو مرثد الغنَوي، من السّابقين إلى الإسلام، له صُحبةٌ، شهد سائر المشاهد مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، تُوفي: سنة اثنتي عشرة في خلافة أبي بكرٍ ، وهو ابن ستٍ وستين سنة. ينظر: الاستيعاب لابن عبد البر ، ج4 ص1755، الإصابة، ابن حجر، ج7 ص305.

(3) عبد الله بن زمعة بن الأسود بن عبد المطّلب بن أسد القُرشي الأسدي ، له صُحبة، كان من أشراف قريش، روى عنه أبو بكر بن عبد الرّحمن، وعروة بن الزبير، قتله مسرف بن عقبة صبراً يوم الحرة، توفي: توفي النّبيُّ صلّى الله عليه وسلّم، وهو ابن خمس عشرة سنة. ينظر: تهذيب الكمال للمزّي، ج14 ص525الاستيعاب لابن عبد البر ، ج3 ص910.

للّول صلّى الله عليه وسلّم خلال فترة الرّسالة كلّها، ولأبي هريرة في نفس الصحيحين أحاديث أكثر من تسعة أضعاف مجموع أحاديث كلّ هؤلاء من الصحيحين، كلُّ هذه الأمور تدعو كلَّ عاقلٍ إلى تساؤلاتٍ لا أجوبة عليها حالياً، وكل جوابٍ يمكن أن تضعه سوف يدخُل في مجال الظنِّ، أقصِد أنّنا لا نستطيع أن نجزِم أنّها فعِلاً للإمام أبي هريرة أو هي مفتراةٌ عليه أيضاً »[1].

2- دعوى اتهام الصّحابة له في صدقه: واستدلُّوا لهذه الدّعوى بـ:

- ضَرب عمر-رضي الله عنه- له بالدّرة وتهديده بنفيه لإكثاره الرِّواية: فقد قال أبو ريّة: « وقد أَخرَجَ البخاري في صحيحه رواية أبي هريرة عن عُمَر بن الخطّاب فضَربه بالدّرة وقال له: { أكثرتَ يا أبا هريرة من الرِّواية، وأحر بك أن تكون كاذباً على رسول الله}، ثمّ هدّده وأوعَده إن لم يترُك الحديث عن رسول الله فإنّه ينفيه إلى بلاده. وقد أخرج ابن عساكر من حديث السائب بن يزيد: {لتتركنّ الحديث عن رسول الله أو لألحقنّك بأرض دوس}»[2].

- مُراجعة بعض الصّحابة والتّابعين له في بعض ما حدّث به: فاتّخذوا من مُراجعة عائشة وابن عمر وغيرهما -رضي الله عنهم- له في بعض الأحاديث دليلاً على أنّهم يتهّمونه، وساعدهم في ذلك بعض الرِّوايات التي جاءت بلفظ "كذب".

(1) دين السّلطان، عز الدين نيازي، الأهالي للطباعة، دمشق، ط1، 1428هـ_1997م ، ص77، 78.

(2) أضواء على السنّة المحمدية، أبو رية، ص174.

وقد أجاب المحدِّثون المعاصرون عن هذه الشبه، وأماطوا اللثام عن الحقيقة وِفق النقاط التالية:

أولا– ما يتعلّق بحفظه:

1- جمع روايات حديث بسَط الرِّداء والترجيح بينها: وَ دَرهذا الحديث في صحيح البخاري بروايات متعدِّدة، وقد تتبّعها المعلمي[1] ونبّه على ما فيها من إطلاقٍ وتقييدٍ فكانت كما يلي:

– ما رواه البخاري من طريق المُزني عن الأعرج عن أبي هريرة –رضي الله عنه– وفيه: {. . . وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا : لَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ مِنْكُمْ ثَوْبَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ، ثُمَّ يَجْمَعَهُ إِلَى صَدْرِهِ فَيَنْسَى مِنْ مَقَالَتِي شَيْئًا أَبَدًا فَبَسَطْتُ نَمِرَةً لَيْسَ عَلَيَّ ثَوْبٌ غَيْرُهَا ، حَتَّى قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَالَتَهُ، ثُمَّ جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي، فَوَالَّذِي بَعَثَهُ بِالحَقِّ، مَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَتِهِ تِلْكَ إِلَى يَوْمِي هَذَا ، وَاللَّهِ لَوْلاَ آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَا حَدَّثْتُكُمْ شَيْئًا أَبَدًا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكتمون ما أنزلنا مِنَ ٱلبيِّنَٰتِ وَٱلهُدَىٰ ﴿١٥٩﴾﴾[البقرة: 159] إِلَى قَوْلِهِ ﴿ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾[البقرة: 160] }[2]

فهذه الرِّواية صريحة في اختصاص عدم النِّسيان بما حدّث به النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم في ذاك المجلس لقوله: {مقالته تلك}.

– وكذلك من طريق المُزني، أنّه سمعه من الأعرج، يُقول: أخبرني أبو هريرة–رضي الله عنه– وفيه: {فشهِدت من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ذات يومٍ، وقال: من يبسِط رِداءَه حتى أقضِي

(1) ينظر:الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص196، 197.

(2) أخرجه البخاري، باب ما جاء في الغرس، برقم (2350).

مقالتي، ثمّ يقبِضه، فلن ينسى شيئاً سمِعه مِنّي فبَسطت بُردةً كانت عليَّ، فو الّذي بعثه بالحقّ ما نسيت شيئاً سمعته منه}[1].

وفي هذه الرِّواية إطلاق، ولكّن السياق وهو قوله: {حتى أقضي مقالتي} ونصُّ الرِّواية الأولى يقضي بالتقييد، لاسيما ومَخرُجها واحدٌ.

- وفيه من طريق الزُّهري عن ابن المسيِّب وأبي سلمة عن أبي هريرة-رضي الله عنه- عن الزهري، قال: أخبرني سعيدٌ بن المسيِّب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، أنّ أبا هريرة -رضي الله عنه-، قال وفيه: { وقد قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في حديثٍ يُحدِّثه: إنّه لن يبسُط أحدٌ ثوبه حتى أقضِي مقالتي هذه، ثمّ يَجمَعُ إليه ثوبه، إلّا وَعَى ما أقول، فبَسطت نَمِرَةً عليّ، حتى إذا قضى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم مقالته جمعتُها إلى صدري، فما نسيت من مقالة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم تلك من شيء}[2]. وهذه الرِّواية صريحةٌ في الإختصاص أيضاً.

(1) أخرجه البخاري، باب الحجّة على من قال: إنّ أحكام النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم كانت ظاهرةً، وما كان يغيبُ بعضُهم من مشاهد النّبي صلّى الله عليه وسلّم وأمور الإسلام، برقم (7354).

(2) أخرجه البخّاري، باب ما جاء في قول الله تعالى﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلأَرضِ وَٱبتَغُواْ مِن فَضلِ ٱللَّهِ وَٱذكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرا لَّعَلَّكُم تُفلِحُونَ ١٠﴾[الجمعة: 10] [الجمعة: 11]، وقوله﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأكُلُوٓاْ أَموَٰلَكُم بَينَكُم بِٱلبَٰطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُم وَلَا تَقتُلُوٓاْ أَنفُسَكُم إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُم رَحِيما ٢٩﴾[النساء: 29]، برقم (2047).

- وفيه عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري[1]، عن أبي هريرة-رضي الله عنه- ، قال: {قُلتُ: يا رسول الله، إنّي أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه؟ قال: اِبسُط رِداءَك فبَسطتُه، قال: فغرف بيديه، ثمّ قال: ضُمّه فضَممتُه، فما نسيت شيئاً بعده}[2].

وهذه الرِّواية عامّةٌ مطلقةٌ، ولا مُنافاة بينها وبين ما سبقها من الرِّوايات لاحتمال أنّها واقعةٌ أخرى، يقول المعلمي مبيِّنا تعدد الوقائع: « فكأنّ أبا هريرة لما استفاد من الواقعة الأولى وَحفظ المقالة التي حدّث بها النّبي صلّى الله عليه وسلّم في ذاك المجلس على وجهٍ بلغَ في المزيد فقال للنّبيِّ صلّى الله عليه وسلّم {إنّيأسمع منك حديثاً كثيراً أنساه }»[3].

كما أنّه لا مُنافاة بينها_الرواية العامة المطلقة_ وبين الأحاديث التي دلّت على نِسيان أبي هريرة -رضي الله عنه- في مواطن وُجِهه:

- أنّ إخباره بعدم نِسيانه بعد ذلك، إخبارٌ عن نفسه بحسب ظنِّه، وفي هذا السياق يقول المعلمي: « وليس في هذه الرِّواية ذكر نصٍّ عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم بعدم النِّسيان لشيءٍ بعد ذلك، وإنّما فيها قول أبي هريرة-رضي الله عنه- {فما نَسيت شيئاً بعد} يعني شيئاً من الحديث، لأنّ الشكوى إنّما كانت من نِسيانه، وهذه الكلمة بناها على اعتقاده

(1) سَعيد بُن أبي سَعيدٍ المقبري مولى بني لَيثٍ بُن بكَرٍ بن عبد مناة أحد التّابعين، روى عن سَعد بن أبي وقّاص. وجُبير بنطُعَم، وأبي هريرة. وأبي سعيد الخُدري، وابن عُمر، وكان ثقةً كثير الحديث، ولكنّه كَبُر وبقي حتى اختلط قبل موته بأربعِ سنينَ تُوفي: في خِلافةِ هِشام بن عبد الملك بالمدينة سنة ثلاثٍوعِشرين ومِائة. ينظر: الطبقات، ابن سعد، ج5 ص344.

(2) أخرجه البخاري، باب حفظ العلم، برقم (119).

(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص197.

حين قالها، فلا يمتنع أنْ نَسي بعد ذلك شيئاً من الحديث، أو أن يتبيّن أنّه قد كان نسي ولم يستحضر ذلك»[1]، وهذا الوجه أسلم من أي اعتراضٍ قدوردُه المخالف.

– احتمال كون ما نسيه ممّا تَحّمله قبل قصّة بسَط الرداء، لاسيما وقد شكا كثرة نسيانه قبل الواقعة، يقول أبو شُهبة عند حديث {لا عدوى ولا طيرة}: « وعلى تسليم النِّسيان، فيكون من الأحاديث التي سمعها قبل هذه المقالة»[2]، وربّما أيدّ هذا شُهرة حفظه زمن صِغَار الصّحابة والتّابعين، فقد أخرج البخاري في " التّاريخ " والبيهقي في"المدخل " من حديث مُحَمَّد بْن عُمَارَة بْن حَزْم{أَنَّهُ قَعَدَ فِي مَجْلِس فيهِ أَبُو هُرَيْرَةَ وفيه مشيخة مِنْ أَصْحَابِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّم بضعة عشر رجلاً، فجعلأَبُو هريرة يُحَدِّثُهم عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّم فلا يعرفه بعضهم، ثمّ يتراجعونفيه،فيعرفه بعضهم ثمّ يحدِّثهم ولا يعرفه بعضهم ثمّ يعرفه، حتى فعل ذلك مراراً فَعَرَفَ يومئذ أنّ أبا هُرَيْرَةَ أَحفظ النّاس عَنِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهعَلَيْهِ وَسَلَّم }[3].

2– إثبات حفظه للقرآن: ولا تصحُّ دعوى عدم حفظه للقرآن، ولا مُستند للطّاعنين في ذلك، بل «أبو هُريرة من أئمّة القراءات، وهو فيها أشهر شيخ للأعرج ولأبي جعفر القارئ، وهما أشهر شيوخ نافعٍ بن عبد الرحمن بن أبي نعيمٍ أشهر القُرّاء السبعة، وبهذا علِم حفظُه للقرآن وإتقانه»[4].

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص197.

(2) دفاع عن السنة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص142.

(3) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير في ترجمة محمد بن عمارةبن حزم الأنصاري، برقم 574،والحاكم في المستدرك، باب ذكر أبي هريرة برقم(6171) وسكت عنه الذهبي في تعليقه عليه.

(4) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص203.

ثانيا- ما يتعلّق باتهامه بالكذب: مّر معنا عند الكلام على عدالة الصّحابة-رضي الله عنهم- براءتُهم من الكذب، وأبو هريرة-رضي الله عنه- واحدٌ منهم، هذا على وجه الإجمال، أمّا على وجه التفصيل فإنّ ما تعلّق به أبو ريّة وأضرابهُ لإثبات هذه التهمة أُجيب عنه بما يلي:

1- كَشفُ الكذب في دَعوى الكَذب: فزعُمهم أنّ عمر ضربه بالدُّرة، وأنّه هدّده بالنّفي كذبٌ واضحٌ لا يمكنهم إثباته بطريقٍ مقبولٍ عند أهل الحديث. أمّا كُتب السَمر والحِكايات وكُتب الرّافضة والمعتزلة فذاك شأنها وهذه بِضاعتُها، يبيِّن هذا المعلمي فيقول: « وعزاها (أبو ريّة) ص171 إلى شرح النّهج لابن أبي الحديد حكايةً عن أبي جعفرٍ الاسكافي، وابن أبي الحديد من دُعاة الاعتزال، والرفض، والكيد للإسلام، وحالُه مع ابن العلقمي الخبيث معروفةٌ، والإسكافي من دُعاة المعتزلة والرفض أيضاً في القرن الثالث ولا يعرُف له سند، ومثل هذه الحكايات الطّائشة توُجد بكَثرةٍ عند الرّافضة والنّاصبيّة وغَيرهم، بما فيه انتقاصٌ لأبي بكرٍ وعمرٍ وعليٍّ وعائشة وغيرهم، وإنّما يتشبّث بها من لا يعقل»[1]. وأمّا حديث السائب بن يزيد: {لتتركُنّ الحديث عن رسول الله أو لأُلحقنّك بأرض دوس} فلا يصحُّ سنداً بل ولا متناً كما ذكر المعلمي وقد أبان عن وجه نكارته بقوله: «فأبو هريرة كان مُهاجراً من بلاد دوس، والمهاجر يَحرُم عليه أن يرجع إلى بلده فيقيم بها، فكيف يهدِّد عمر مُهاجراً أن يردّه إلى البلد التي هاجر منها؟ وقد بعث عمر في أواخر إمارته أبا هريرة إلى البحرين على القضاء والصلاة كما في فتوح البلدان للبلاذري ص 92 – 93، وبطبيعة الحال كان يعلِّمهم ويفتيهم ويُحدِّثهم»[2].ذ

(1) المرجع نفسه، ص152-153.

(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص155.

2- سبب كَثْرة أحاديثه وقلّة أحاديث كبار الصّحابة:

وقد أماط اللّثام عن هذه المسألة، وبيّنها بياناً شافياً أبو هريرة-رضي الله عنه- ذاتهُ، فقد استشكل بعض النّاس حديثه حتّى صاروا يقولون: "أَكْثَر أَبُو هُرَيْرَة" فقال -رضي الله عنه- مدافعاً عن نفسه: { إنّ النّاس يقولون أكثرَ أبو هريرة ولولا آيتان في كتاب الله ما حدّثت حديثاً ثمّ يتلو ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ۝١٥٩ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ۝١٦٠﴾ [البقرة:159،160]إنّ إخواننا من المهاجرين كان يشُغلِهم الصَّفَقُ بالأسواق، وإنّ إخواننا من الأنصار كان يشُغلِهم العمل في أموالهم، وإنّ أبا هريرة -رضي الله عنه- كان يلزَم رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بشِبعِ بطنه، ويَحضر ما لا يَحضرون، ويَحفظ ما لا يَحفظون}[1].

وزيادةً في بيان هذا الأمر يقُال: إنّ كثرة أحاديث الصّحابيِّ مردُّها إلى عاملين، كما نبّه إلى ذلك المعلمي:

أحدُهما: التلقّي من النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم، فيختلف المتفرِّغ عن المشغول.

والثاني: الأداء فالّذي عاش حتى احتِيج إلى روايته مع تفقُّهه لذلك أكثر من غيره.

فإذا نظرنا إلى الصّحابة وجدنا المكثرِين منهم قد توفّرت فيهم هذه العوامل أكثر من غيرهم، وإنّما كان أبو هريرة وأنس-رضي الله عنهما- أكثر لقوة العامِلَين فيهما، فقد تأخّر موتُهما، وطالت ملازمتهما لخدمتهما النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم، على أنّ أبا هريرة-رضي الله عنه- لحرصه على العلِم، تلقّى ممّن سبقه إلى الصُحبة ما عِندهم من الأحاديث، وقد ثبت أنّه سأل النّبي صلّى الله عليه وسلّم عن أسعدِ النّاس بشفاعته يوم القيامة، فقال {لقد ظننتُ يا

(1) أخرجه البخاري، باب حفظ العلم، برقم (118).

أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحدٌ أول منك لما رأيت من حِرصِك على الحديث. . . }[1]؛ فلأجل هذا كان أكثر الصّحابة رِواية، فالحاصل أنّه كلّما خفّ هذان العاملان قلّت الرّواية تبعاً لذلك، وبهذا نفسِّر قلّة أحاديث الخلفاء، لا سيما الصِدِّيق-رضي الله عنه- فقد كان من أكثر الصّحابة ملازمةً للنبيِّ صلّى الله عليه وسلّم، ولكنّه «عاش زمن الأداء نحو سنتين مشغولاً بتدبير أمور المسلمين، ثمّ عاش عمر مدّة أبي بكرٍ مشغولاً بالوزارة والتِّجارة، وبعده مشغولاً بتدبير أمور المسلمين. . . وعاش عثمان وعلي مشغولين بالوزارة وغيرها، ثمّ الخلافة ومصارعة الفتن، وكان المهمون في طلب العلم يتهيبّون هؤلاء ونُظراءهم»[2].

وفي نهاية المطاف يقال إنّ «إقلالَ كبار الصحابة ليس بحُجّة على إكثارِ غيرِهم، وقد قال تعالى: أ﴿ نزل مِن ٱلسماء ماء وديمة بقدرها. . . ﴿١٧﴾﴾[الرعد: 17]»[3].

3- كشف سببُ مُراجعة الصّحابة له: لم تكن مُراجعة هؤلاء لأبي هريرة-رضي الله عنه- سببها تُهمتهم له في الرّواية، وإنّما ذلك راجعٌ إلى أحد أمرين:

أحدهما- زيادةٌ منهم في التثبُّت والاحتياط، فأبو هريرة لم تزِد حاله على أن استغرب البعض حديثه، فحاك في صُدورِهم شيءٌ، فسألوا فأيّد الصّحابة الآخرون حديثه؛ وعلى هذا تُحمل عامّة استدراكات عائشة -رضي الله عنها-، فإنّها أنكرت عليه أخباراً فاتتها بدليل قولها: { إنّك لتحدِّث حديثاً ما سمعته فأجابها بأنّي قد لا أكون سمعته ما كانت تشغلني عنه المكحلة ولا الخضاب، ولكن أتى ذلك شغلك عما استكثرت من حديثي. قالت: لعلّه}[4] فلأقبل له، ومما

(1) أخرجه البخاري، باب الحرص على الحديث، برقم (99).

(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص141، بتصرف.

(3) ظلمات أبي رية، عبد الرزاق حمزة، ص48، بتصرف.

(4) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق في ترجمة أبي هريرة -رضي الله عنه-، ج67 ص353، والحاكم في المستدرك بنحوه، ج3 ص682، برقم(6160)، وقال الذهبي في تعليقه: صحيح.

يبعُد التهُمة عن أبي هريرة-رضي الله عنه- ، ويكشف عدم قصد عائشة-رضي الله عنها- اتّهامه بالكذب، أنّ أكثر ما أنكرته قد ثبت من رِواية غيره من الصّحابة، وقد وقعت مُراجعة عائشة لعمر وابن عمر -رضي الله عنهم- فلم يُقل أحدٌ أنّ فيه اتّهاماً لهم بالكذب.

وأمّا مُراجعة ابن عمر-رضي الله عنه- فسببُها أنّه استغرب حديثاً واحداً من حديث أبي هريرة-رضي الله عنه- ، فاستشهد أبو هريرة-رضي الله عنه- عائشة-رضي الله عنها- فشهدت، فعاد ابن عمر-رضي الله عنه- بطيب الثّناء على أبي هريرة-رضي الله عنه- وقال له { يا أبا هريرة كُنت ألزمنا لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم وأعلمنا بحديثه }[1].

ثانيهما- أنّ مذهب كبار الصّحابة ونحوهم في أنّ التّحديث للحاجة فقط[2]، وكانوا يرون أنّ التّحديث من غير حاجة مظنّة الخطأ، فكانوا يشُدِّدون على أنفسهم خشية الغلط، فلا يروون إلّا لحاجة، وكانوا يرون في إكثار بعضهم كأبي هريرة وغيره نوعاً من المخاطرة، لا أنّه أتى مُنكراً، فلذلك جاءت هذه العبارات من بعضهم نصيحةً وإشفاقاً على إخوانهم، والعبرة بالمآل، وقد استقّر الأمر إلى جانب أبي هريرة-رضي الله عنه- وأمثاله.

4- كشفُ كثيرٍ من التلبيس والتّحريف الذي تعمّده أعداء السنّة لتحقيق دعواهم الباطلة:

فمن ذلك غُرم أبي ريّة اتّهام جماعة من الصّحابة لأبي هريرة-رضي الله عنه- بالكذب، فقد نسب هذا الوهم لابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث، يقول السباعي مُعلّقا: « وقد كذَبَ أبو ريّةَ في نسبة هذا القول الفظيع إلى ابن قُتيبةَ، وإنّما يحكيه ابن قتيبة عن النظّام وأمثاله ثم يركّز عليهم بالرّدوالتفنيد ويدافع عن أبي هريرة دفاعاً مجيداً. ومن حُسن الحظّ أنّ لأبي ريّةَ ليس وحده الذي ينفرد بنسخة من كتاب " تأويل مختلف الحديث " حتى يستطيع أن

(1) أخرجه عبد الرّزاق في مُصنّفه، فضْل اتّباع الجَنائز، برقم(6270)، وأخرجه الترمذي، بابُ مناقب أبي هُريرة رضي الله عنه بلفظ {وأحفظنا لحديثه}، برقم (3836)، وقال عقبه هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ، و صحّح إسناده الألباني.

(2) قد أوردت آراء الصّحابة في مسألة التحديث في المبحث الأول من الفصل الأوّل.

يكذب على ابن قُتيبةَ وينسب إليه ما نسبه ابن قتيبة إلى النَّظام، ولكن الكذب مطبوعٌ متداولٌ في أيدي العلماء، فهل تبلُغ الجرأة بأحد ممَّن ينتسب إلى العلم أن يكذبَ هذا الكذب المفضُوح، ثمّ زعمُ أنّه جاء من التحقيق العلميِّ ما لم ينسُج أحدٌ على منواله، وحقاً إنّ أحداً لم يتسبَّبَ لأبي ريَّةَ في مثل هذا الكذب وتحريف النُّصوص حتى المستشرقين أنفسهم، فلا حول ولا قوّة إلّا بالله، إنّ هذا وتحدّي كُلَّ من يتجرَّأ على أبي هريرة أن يثبت لنا نصاً تاريخياً موثوقاً بصحته، أنّ أبا بكرٍ أو عمر عثمان أو علياً أو عائشة أو أحداً من الصّحابة نسب إلى أبي هريرة الكذب في حديث رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم –، وستنقطع أعناقُ هؤلاء الحاقدين دُونَ العثور على نصٍ من هذا القبيل، ويأبى الله لهم ذلك، أمّا إن كانت النُّصوص من كتاب كعيون الأخبار "، و"بدائع الفوائد "، ووَّاة كابن أبي الحديد والإسكافي، ومُتّهمين كالنَّظام وأمثاله. . فهيهات أن يكون ميدانُ هذه الكُتب وهؤلاء الرُّواة وهؤلاء الطاعنين، هو ميدان العلم والعلماء! »[1].

5- الكشفُ عن تناقُضات أبي ريّة في هذا الباب: فمن ذلك:

– أنّ أبا ريّة نسب إلى أبي هريرة–رضي الله عنه– بأنّه زعم أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم دعا له، وأنّه اتخذ قصّة بسط الرداء ليعمّي على ضُعف حفظه ونسيانه، ثمّ إنّ أبا ريّة ناقض نفسه فنقل حديث مسلمٍ وفيه "عن الأعرج قال: سمعت أبا هريرة يقول: {إنّكم تزعمون أنّ أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله، والله الموعد، كُنت رجلاً مسكيناً أخدُم رسُول الله صلّى الله عليه وسلّم على ملءِ بطني، وكان المهاجرون يشغلُهم الصَفقُ بالأسواق، وكانت الأنصار يشغلُهم القيام على أموالهم، فقال رسول الله: {من يَبسُط ثوبه فلن ينسى شيئاً سمعه

(1) السنّة ومكانتها في التّشريع، السباعي، ص345_346.

منّي. فبسطت ثوبي حتى قضى حديثه ثمّ ضممتُه إليّ فما نسيت شيئاً سمِعته منه. }[1] قال مُسلِم: إنّ مالكاً انتهى حديثُه عند انقضاء قول أبي هريرة. ولم يذكر في حديثه الرِّواية عن النبيِّ: من يبسط ثوبه الخ".

فقد قال أبو ريّة معلّقاً: «ولا ريب في أنّ رِواية مالك هي الصّحيحة، لأنّ الكلام بعد ذلك مُفكّكُ الأوصال، ولا صِلَة بينه وبين الذي قبله»[2]، فعدّ رِواية مالكٍ هي المحفوظةُ دون زيادة بسَط الرِداء، والتي حاول اتهام أبا هريرة-رضي الله عنه- من خلالها.

المطلب الرابع: أحاديثُ منتقدةٌ على أبي هُريرة ومنهجُهم في الجواب عنها:

لم يكتف أعداء السنّة بتلك التُّهم الباطلة لإلصاق تُهمة الكذب بأبي هريرة-رضي الله عنه- ، فعمدوا إلى مروياتّه وأخذوا يتقمّشُونها علّهم يقِفوا على ما يدعُمون به ثرثرتهم، فطعنوا في جملة أحاديثٍ رُويت عنه بدعوى مُعارضتها للقرآن أو لأحاديثَ أخرى أو مُعارضتها لعُقولهم وأهوائهم، وقد قيّض الله المحدِّثين اليوم كما قام أسلافهُم بالأمس بالجواب عن تلك الأحاديث بيان براءة أبي هريرة وكذب الطّاعنين، وقد أحسن المعلمي رحمه الله حين تتبع تلك الأحاديث فوجدها لا تخرج عن خمس حالاتٍ، ومثلُه أو قريبٌ منه صنيع أبي شُهبة، وسأذكُر كلّ حالة ممّا ذكروا وأُمثِّل لها ببعض الأحاديث وجوابها حتى تكون مثالاً يُحتذى في نظائرِه وأشباهه:

(1) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل أبي هريرة الدوسي رضي الله عنه، برقم(159).

(2) نقلها المعلمي وأبو شهبة عنه ولم أجدها في أضوائه ولا في شيخ المضيرة.

أولا– ما نُسب إليه وهو حديث غيره:فقد شحت بالطاعنين تلك الأعداد الهائلة من الأحاديث التي رواها أبو هريرة –رضي الله عنه– ليشنعوا بها عليه،فعمدوا إلى أحاديث رواها غيره فنسبوها إليه ثمّ أخذوا في التشنيع بها فمن ذلك:

ـ حديث {إذا لم تُحِلُّوا حراماً ، ولم تُحرّموا حلالاً ، وأصبتم المعنى فلا بأس}[1]، قال أبو شُهبة: « فالحديث ليس مَرويًّا عن أبي هريرة، وإنّما هو عن عبد الله بن أُكَيمة اللَّيثي[2]»[3].

ثانيا– ما هو ساقطُ السّند: فلّكانت غاية أعداء السنّة الحطّ على أبي هريرة –رضي الله عنه–صاروا يُجمِّعون كل ساقط في كتب التاريخ والقصص ممّا نسب إلى أبي هريرة –رضي الله عنه–فيشنعون به عليه فمن ذلك:

ـ حديث {إن أشد أمتي حبا لي ، قوم يأتون من بعدى يؤمنون ولم يروني ، يعملون بما جاء في الورق المعلق}، فقد قال أبو رية عقبه:« وهذا الحديث من غرائبه ، وهو ينطق ولا ريب بأنه ابن ساعته»[4].

قال المعلمي:« عزاه أبو رية إل البداية(26/7) وهو هناك من رواية الواقدي وهو متروك مرمي بالكذب عن [أبي بكر بن عبد الله بن محمد] بن أبي سبرة وهو كذاب يضع الحديث»[5].

---

(1) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ج7 ص100، برقم(6491)،وضعّفه المعلمي كما في الأنوار الكاشفة وسيأتي كلامه عليه.

(2) سليم وقيل: سُليمان بن أكيمة اللّيثي ، له صُحبة، روى حديث {إذا لم تُحلّوا حراماً ولم تُحّرموا حلالاً وأصبتم المعنى فلا بأس}، ينظر: الإصابة، ابن حجر، ج3ص 139، أسد الغابة، ابن الاثير، ج3 ص268.

(3) دفاع عن السنة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص108.

(4) أضواء على السنة، أبو رية، ص188.

(5) الأنوار الكاشفة، المعلمي ، ص208.

ثالثا– ما صح عنه ووافقه عليه غيره: فلا وجه حينئذ للحمل عليه لاسيما إذا كان موافقه ممن لم تتوجه إليه سهام الطعن ومن أمثلته:

1– حديث: {إنّما الطيرة في المرأة والدابّة والدّار}[1]، قال أبو شهبة: « إنّ هذا الحديثوُي عن غير أبي هريرة–رضي الله عنه– من الصّحابة، فقد رواه البخاري في " صحيحه " عن ابن عمر، وسهل بن سعد الساعدي، ورواه مسلم في " صحيحه " عنهما أيضاً، وعن جابر بن عبد الله»[2].

2– حديث: { لأَن يَمتلِئَ جوفُ أحدِكُم قَيحاً حتّى يُريَه، خَيرٌ له مِن أن يَمتلِئ شِعراً } وقد بَنى عليه أبو ريّة الطّعن في حِفظ أبي هُريرة لما روى إسماعيل بن عياّش عن محّمد بن السائب عن أبي صالحٍ قال: « قيل لعائشة: إنّ أبا هريرة يقول: {لأَن يَمتلِئَ جَوفُ أحدِكُم قيحاً خَيرٌ له مِن أن يمتلِئَ شِعراً}، فقالت عائشة: يرحَم الله أبا هريرة، حَفِظَ أّول الحديث ولم يَحفَظ آخره، إنّ المشركين كانوا يهُاُجونسَولَ الله صلّى الله عليه وسلّم، فقال: { لأَن يَمتلِئَ جَوفُ أحدِكُم قَيحاً خيرٌ له مِن أن يَمتلِئ شِعراً مِن مُهاجَاةِ رَسول اللهّ صلّى اللهّ عليه وسلّم }»[3].

قال الألباني رحمه الله –دفاعًا عن أبي هُريرة وردّاً على بَعض الشيعة والمتشيّعين من أمثال عبد الحسين الموسوي وأبي ريّة–: « ورد هذا الحديث عن جَماعة من أصحاب النبيِّ صلّى

---

(1) أخرجه الحاكم في المستدرك، باب تفسير سورة الحديد، برقم 3788. والبيهقي في السنن الكبرى، باب العيافة والطيرة والطرق، برقم 16302 ، وصحّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته، ج2 ص820.

(2) دفاع عن السنة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص116.

(3) وقال الألباني في تعليل متنه: " على أنّ هذا الحديث في سياقه ما يدل على بطلان تلك الإرادة من حيث المعنى، فإنّه لم يذم الشّعر مطلقا، وإنمّا الإكثار منه، وإذا كان كذلك فقوله" هُجيت به "، يعطي أنّ القليل من الشّعر الذي فيه هِجاؤه صلى الله عليه وسلم جائز، وهذا باطل وما لزم منه باطل فهو باطل! "، السلسلة الصحيحة، الألباني، ج1 قسم 2 ص659، برقم (336).

الله عليه وسلّم منهم عبد الله بن عُمر وسعد بن أبي وقّاص وأبو سعيد الخدري وعمر وغيرهم»وقد أخرجها جميعاً ثمّ قال: « وكُلُّ هذه الأحاديث عن هؤلاء الصّحابة موافقةٌ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه وذلك ممّا يدلُّ على صدقه وحفظه. وقد كتبتُ هذا التّحقيق ردّاً على بعض الشيعة والمتشيّعين من المعاصرين الذين يطعنون في أبي هريرة رضي الله عنه أشدَّ الطّعن وينسبونه إلى الكذب على النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم والافتراء عليه، حاشاه من ذلك، فقد زعم أبو ريّة من أذنابهم – عاملهم الله بما يستحقّون – أنّ أبا هريرة رضي الله عنه لم يحفظ الحديث عنه صلى الله عليه وسلم كما نطق به، وزعم أنّ في آخره زيادةً لم يذكُرها أبو هريرة، وهي: { هُجِيتُ بِه } وأنّ عائشة حفظت ذلك عنه صلّى الله عليه وسلّم وردّت به على أبي هريرة، وكُلُّ ذلك ممّا لا يصحُ إسنادُكما بيّنتُه في « سلسلة الأحاديث الضعيفة » (رقم 1111).

ونحن وإن كنّا لا ننكُر جوازَ وقوعِ النّسيان من أبي هُريرة – على حفظه – لأنّه ليس معصوماً، ولكنّا ننكر أشدّ الإنكار نسبتَه إلى النّسيان بل الكذب لُمجرّد الدّعوى وسوء الظنّ به، وهذا هو المثال بين أيدينا، فإذا كان جائزاً كما ذكرنا أن يكون أبو هريرة لم يحفظ تلك الزّيادة المزعومة، فهل يجوز أن لا يحفظها أيضاً أولئك الجماعة من أصحاب النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم؟! »[1].

3- حديث {مَنْ غَسَّلَ مَيّتاً فَلْيَغْتَسِل، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضّأ}[2]، قال المعلمي: « وقد جاء سللغُ من غسل الميِّت من حديث عليٍّ وفعله، ومن حديث عائشة وحُذيفة وأبي سعيدٍ والمغيرة»[3].

(1) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج1 قسم 2 ص659، برقم (336).

(2) أخرجه أبو داود، باب فِي الْغُسْلِ مِنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ، برقم (3161). وصحّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته، ج2 ص1093.

(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص173.

رابعا- ماختُلِف فيه أيصحُّ عنه مرفوعاً أم لا: فالبحث يرجِّح إحدى الجهتين، ثم إن كانت كِفة عدم صحّته مرفوعاً أقوى إذ كان موقوفاً أو ضعيفاً فالأمر في هذا هيِّنٌ، فالموقوف سهلٌ تخريجه، والضعيف تَبِعته تتّجه إلى الأدنى في سلسلة السند، وأمّا إن صحّ مرفوعاً وكان ممّا يُستشكَل فإنّه تابِعٌ للأحاديث المستشكلَة تجري فيه قاعدتُها.

وقد حرص المحدّثون المعاصرون على إزالة الإشكال عن هذا النّوع من الأحاديث المختلف فيها، بتوجيهها لمعنًى صحيح ولو مع ترجيح كِفّة الضعف؛ قطعًا لطمع الطّاعن، فمن تلك الأحاديث:

1- حديث « أخذ رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - بيدي، فقال: {خلق الله التّربة يوم السّبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشّجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النُّور يوم الأربعاء، وبثّ فيها الدّواب يوم الخميس، وخلق آدم - عليه السّلام - بعد العصرِ من يوم الجُمعة في آخر الخَلقِ من آخرِ ساعةٍ من ساعات الجُمعة فيما بين العصر إلى اللّيل}»[1]، وسيأتي بيان الخلاف فيه وحُجَّة كلّ فريقٍ في الفصل الثالث ثمّ توجيهه التوجيه السّليم.

2- حديث { إنّ الله جلّ وعلا يقُولُ: من عادى لي وليّاً فقد آذاني، وما تقرَّب إلي عبدي بشيءٍ أحبَّ إليّ ممّا افترضت عليه، وما يَزالُ يَتقرّبُ إلي بالنّوافِلِ حتى أُحِبَّهُ، فإذا أحببتُه كنتُ سَمْعَهُ الذي يسمع به، وَبَصَرَهُ الذي يُبصِر به، ويده التي يَبطِش بها، ورِجله التي يمشي بها، فإن سألني عبدي أعطيتُه، وإن استعاذني أعذتُه، وما تَرَدَّدْتُ عن شيءٍ أنا فاعِلُه تَرَدُّدي عن نفس المؤمن، يكره الموت وأكره مَساءَتَه}[2].

---

(1) سيأتي الكلام عليه مفصلا في الفصل الثالث.

(2)أخرجه البخاري، باب التّواضع، برقم (6502).

فهذا الحديث قد مال أبو شهبة إلى تصحيحه تبعاً لتصحيح البخاري له، وتماشيا مع أصل انتقاء البخاري لأحاديث شُيوخه[1]، وإلى تصحيحه بالشّواهد مال الألباني حيث قال: «وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، وهو من الأسانيد القليلة التي انتقدها العُلماء على البخاري رحمه الله تعالى»[2]، ثمّ أورد له سبعة طرق وقال «خُلاصة القول: أنّ أكثر هذه الشواهد لا تصلُح لتقوية الحديث بها، إمّا لشدة ضُعف إسناده، و إمّا لا ختصاها، اللّهمّ إلّا حديث عائشة، و حديث أنسٍ بطريقيه، فإنّهما إذا ضُمّا إلى إسناد حديث أبي هريرة اعتضد الحديث بمجموعها و ارتقى إلى درجة الصّحيح إن شاء الله تعالى»[3].

أمّا المعلمي فقد حكى ما يدُلُّ على ضُعفه[4]. وأياً كان، فإن رجّحنا صحّة الحديث، فهو من جُملة الأحاديث المشكلة التي تحتاج إلى تفسيرٍ ككثيرٍ من آيات القرآن ولذلك تولّى العُلماء حلّ هذا الإشكال[5].

خامسا– ما يُجاب عنه ممّا يُستَشكل: فهذه مجال البحث وإذا زال وجه الاستشكال سلم لنا الحديث وظهرت براءة أبي هريرة وغيره فمن ذلك:

1- حديث {الشّمسُ والقمر ثوران في النّار يوم القيامة }[6] وقد فصّل القول فيه أبو شهبة وأورد ما قد يستشكل في معناه فقال:« فإن قال قائل: وما ذنبُهما حتى يعذّبان؟ قلت: قد أجاب عن ذلك الإمام الخطّابي فقال: "ليس المراد بكونهما في النّار تعذيبهُما بذلك، ولكنّه تبكيت لمن كان يعبدُهما في الدّنيا؛ ليعلَموا أنّ عبادتهم لهم كانت باطلة" وليس من شك في

(1) لأنّ الإنسان أعرف بشيوخه من غيره.

(2) السلسلة الصحيحة، الألباني، ج 4 ص184.

(3) المرجع نفسه، ج4، ص190.

(4) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص194.

(5) ينظر:مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج18 ص129 وما بعدها.

(6) أخرجه البزار في مسنده، ج15 ص243. و صحّحه الألباني في مشكاة المصابيح، ج3 ص1584.

أن جمع العابد والمعبود في النّار غاية التّوبيخ والسّخرية والإيلام، وقال الإسماعيلي:" لا يلزم من جعلهما في النّار تعذيبهما فإن لله ملائكة وحجارةً وغيرها لتكون لأهل النار عذابا وآلة من آلات العذاب، وما شاء الله من ذلك فلا تكون هي معذبة".

وإن قال قائل: وكيف يؤتَى بالشّمس والقمر ويكّوران ويلقيان في النّار والنّار تضيقُ بالقمر فضلا عن الشّمس، وهذا أمر يعلمه أهل الفلك وغيرهم؟ قلنا: إن ذلك سيكون يوم القيامة، وأحوال يوم القيامة لا تقاس على أحوال الدنيا، فستبدل الأرض غير الأرض والسماوات، وسيتغير نظام العالم الذي هو عليه اليوم، وشواهد ذلك من القرآن أكثر من أن تحصى، والله سبحانه الذي خلق هذه الأجرام قادر أن يكور ما يشاء تكويره منها ويخسف ما يشاء من نورها ويصغِّر ما هو كبير منها، ويكُبِّر ما هو صغير منها، وهذا ممّا لا ينبغي أن يتشكك فيه موحد، أما الملحدون واللادينيون فللكلام معهم طريق آخر» [1].

ثم إنّ هذا الحديث برواياته الصّحيحة قد جاء ما يشهدُ له في القّرآن الكريم والسنّة الصّحيحة الثابتة، ففي رواية البخاري جاء الحديث بلفظ:{الشّمس والقمر مكوّران يوم القيامة} وشاهد هذا في القرآن عند قوله تعالى: ﴿وخسف ٱلقمر ۝٨ وجمع ٱلشمس وٱلقمر ۝٩﴾[القيامة:8-9] وقوله تعالى: ﴿إذا ٱلشمس كوّرت ۝١﴾[التكوير:1]، وفي رواية الإسماعيلي والخطّابي زيادة في النّار، وشاهد هذا أيضا في كتاب الله عند قوله تعالى:﴿إنكم وما تعبدون من دون ٱللهِ حصب جهنم أنتم لها واردون ۝٩٨﴾[الأنبياء:98] [2].

2- حديث: { يكشِف ربُّنا عن ساقِه، فيسجُد له كلُّ مُؤمنٍ ومُؤمِنةٍ ويبقى من كان يسجُد في

(1) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص125، 126.

(2) ينظر : الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص 181.

الدنيا رياءً وسمعةً، فيذهب ليسجد فيعود ظهرُه طبقاً }[1].

وهذا من أحاديث الغيب المتعلّقة بالصِّفات فيجرى على با ِبها، وسيأتي في الفصل الثّالث بيان قاعدة التّعامل مع أحاديث الصّفات وطرِيقة فهمها.

3- حديث: {أُرسِل مَلَكُ الموت إلى موسى عليهما السّلام، فلمّا جاءه صكّه، فرجع إلى ربّه فقال: أَرسَلتَنِي إلى عبدٍ لا يُريدُ الموت. فردّ الله عليه عينَه وقال: ارجِع فقُل له يضع يَدَهُ على متنِ ثورٍ، فله بكُلِّ ما غطّت يدُه بكُلِّ شعرةٍ سنةٌ. قال: أي ربِّ ثمّ ماذا؟ قال: ثمّ الموت. قال: فالآن. فسأل الله أن يُدنِيه من الأرض المقدّسة رمية بحجرٍ. قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: فلو كُنت ثمّ لأريتُكم قبره إلى جانِب الكثيب الأحمر}[2]، وفي رواية لمسلم. قال: { فلمّا جاءه صكّه ففقأ عينه}[3].

قال المعلمي: « فأمّا القصّة فقد أجاب عنها أهُل العلم. وسأُلخِّص ذلك: ثَبت في الكتاب والسنّة أنّ الملائكة قد يتمثّلُون في صُور الرِّجال، وقد يراهم كذلك بعض الأنبياء فيظنُّهم من بني آدم، كما في قصتِهم مع إبراهيم ومع لُوطٍ عليهما السّلام- إقرأ من سورة هودٍ الآيات 69-80 وقال الله تعالى في مريم عليها السّلام ﴿ فَٱتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ۝١٧ قَالَتْ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ۝١٨﴾ [مريم: 17، 18]. وفي السنّة أشياء من ذلك، وأشهرُها في حديث السُّؤال عن الإيمان والإسلام والإحسان. فمن كان جاحداً لهذا كلِّه، أو مُرتاباً فيه فليس كلامُنا معه، ومن كان مُصدِّقاً علِم أنّه لا مانع أن يتمثّل َملَكُ الموت رجلاً، ويأتي إلى موسى فلا يعرِفه موسى، الجسد المادِّي الذي يتمثّل به الملَك ليس جسده الحقيقي، وليس من لازِم تمثُّلِه فيه أن يخرُج الملك

(1) أخرجه البخاري، باب يوم يكشف عن ساق ٤٢، برقم (4919).

(2) أخرجه البخاري، باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها، برقم(1339).

(3) أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل موسى صلى الله عليه وسلم، برقم(157).

عن ملكيّته، ولا أن يُخرذاك الجسم الماديُّ عن مادِّيته، ولا أن تكون حقيقة الملك إلى ذاك الجسم كنسبة أرواح النّاس إلى أجسامهم، فعلى هذا لو عَرض ضَربٌ أو طعْن أو قطْع لذاك الجسم لم يلزأن يتألم بها الملَك ولا أن تؤثّر في جسمه الحقيقي، ما المانع أن تقتضي حكمة الله عزّ وجلّ أن يتمثّل ملَكُ الموت بصُورة رُجلٍ، ويأمره الله أن يدخُل على موسى بغتَه، ويقول له مثلاً: سأقبِض روحك، وينظُر ماذا يصنع؟ لتظهر رغبة موسى في الحياة وكراهيتّه للموت، فيكون في قصِّ ذلك عبرةٌ لمن بعدَه، فعلى هذا فإنّ موسى لما رأى رجلاً لا يعرفه دخل بغتةً، وقال ما قال، حمله حبُّ الحياة على الاستعجال بدفعه، ولولا شِّدّة حُبِّ الحياة لتأنّى وقال: من أنت وما شأنُك؟ ونحو ذلك، ووقوع الصكّة وتأثيرها كان على ذاك الجسد العارِض، ولم ينل الملكَ بأس. فأما قوله في القصّة { فردّ الله عليه عينه } فحاصله أنّ الله تعالى أعاد تمثيل الملك في ذاك الجسد الماديِّسليماً، حتى إذا رآه موسى قد عاد سليماً مع قرب الوقت عرف لأول وهلةٍ خطأه أولةً ثمّ[1].

ومِمّا يسترعي النّظر أنّ الطّاعين في أحاديث أبي هُريرة إذا وقفوا على أحد أحاديثه المشكلة أو التي حكم الأئمّةبوضعها ألصقوا تُهمة الوضع بأبي هريرة-رضي الله عنه-ثم تلوه التّبعة، إمعاناً منهم في الحطّ والاستنقاص من مكانته، يتحدث أبو شهبة عن هذه المجازفة في تعقّبه لأبي ريّة فيقول: «إنّ المؤلِّف يتوهّم أنّ الحديث ما دام يُروى عن أبي هريرة وهو موضوعٌ أن يكون واضعه أبو هريرة، وهو واهمٌ في وهمه، فما من حديث موضوعٍ إلاّ وولعُه أسنده إلى الصّحابيِّ عن رسول الله، فلو أنّما توهّمه المؤلِّف كان صحيحًا، لكان كلُّ حديث موضوعٍ رُوي عن صحابيٍّ أو تابعيٍّ، يكون من وضع هذا الصّحابيِّ أو التّابعيِّ، وهذا إنْ دَلّ على

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص219، 220.

شيءٍ فإنّما يدلُّ على ضُحولةٍ في البحث، وسطحيَّةٍ في العلم، وقِصَرٍ في النّظر، وقد استولى هذا الوهم على المؤلِّف فمن ثمّ ألصق الكثير من الأحاديث الموضوعة بأبي هريرة وغيرِه من الصّحابة، وزعم أنّها من اختلاقهم، وفي الحقِّ أنّ الصّحابة بُراءٌ من هذه الأحاديث الموضوعة، وأنّ الاختلاق والوضع إنّما جاء من بعدهم،وقد قَيَّضَ اللهُ لهذه الموضوعات من جهابذة الحديث وصَيارِفَتِهِ مَنْ نَبَّهَ إلى زيف هذه الأحاديث،وأبان عن عِلَّتِها، ولما قيل لسُفيان[1] هذه الأحاديث الموضوعة فقال:تَعِيشُ لَهَا الْجَهَابِذَةُ» »[2].

ومن أوضح الأمثلة على مجازفة الطّاعنين في هذا فعل أبي ريّة مع حديث خلق الله التربة، فقد بنى دعواه في نسبته الكذب إلى أبي هريرة –رضي الله عنه– بقول البخاري وابن كثير وغيرهما: "إنّ أبا هريرة قد تلقّى هذا الحديث عن كعب الأحبار" وحمّل أبا هريرة تبعة رفعه، مع أنّ ابن كثير نفسه حمّل الوهم أحد الرّواة دون أبي هريرة فقد قال: «فَكَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مِمَّا تَلَقَّاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ كَعْبٍ عَنْ صُحُفِهِ، فَوَهِمَ بَعْضُ الرُّوَاةِ فَجَعَلَهُ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –بِقَوْلِهِ: {أَخَذَ رَسُوْلُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِيَدِي}»[3]، وقد علق عبد الرزاق حمزة على هذه المجازفة بقوله: « ولكن ناقدَنا الأمين صاحب أضواء على السنّة ينقُل من كلام ابن كَثيرٍ ما يظّن أنّه يدِينُ به أبا هُريرة ويتّهمه، ولا ينقُل تَبرِئة ابن كثير لأبي هُ ورَوأنّ هَلَم فيه ممّن روى عن أبي هريرة، وهكذا تكُون أمانة النقّلِ يا أبا ريّة: تنقُل ما تظنُّه اتّهاماً لأبي هريرة، ولا تنقُل ما هو براءة له»[4].

(1)الأشهر أنّه من كلام ابنِ المبارك، وقد سبق ذكره موثّقاً في الفصل الأول.

(2) دفاع عن السنة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص108، 109.

(3) البداية والنهاية، ابن كثير، ج1 ص18.

(4) ظلمات أبي رية، عبد الرزاق حمزة، ص 147.

ويجدُر التنّبيه إلى أنّ هذه الجهُود في الدِّفاع عن هذا الصّحابيِّ الجليل قد أثمرت لنا فوائد جمَّة من أظهرِها:

- بلُوغ الحقيقة الصّادقة والصُّورة المشرِقة عن حياة أبي هريرة-رضي الله عنه-، ممّا يزِيدُنا حُباً له، ووُثوقاً بمرويّاته وروايات إخوانه من الصّحابة الكرام.

- أنّ من أقوى إنّ لم تكُن أقوى حُجّة تردُّ بها شُبهات الطّاعنين في أبي هُريرة-رضي الله عنه- ، وأمثاله ممّن توجّهت إليهم سهام الطَعن، هو إثبات ما حُمل به عليهم من رواية باقي الصحابة ممّن لم تتوّجه إليهم سهام طُعونهم، وهذا الذي سلكه ابن الوزير رحمه الله في كتابه الروض الباسم فقد قال في جوابه على من اعترض وطعن في معاوية وعَمرو بن العاص والمغيرة: « وفي هذا الموضع لم أجد طريقاً قريبةً مُجمَعاً عليها إلّاطريقاً واحدةً ، وهي بيانُ صدقِ هؤلاء المذكورين في روايتهم بشهادة من لم تُجرِّحه الشّيعة من الصّحابة لهم بصّحة الرّواية في كلّ حديثٍ على التّعيين، خاصّة في أحاديث الأحكام المعتمدَة في معرفة الحلال والحرام»[1].

وهذا الأسلوب والمسلك هو الذي استخدمه المحدِّثون المعاصِرون في الجواب عن عامّة ما انتقُد على أبي هريرة -رضي الله عنه-، ولْنَضرب لذلك أمثلة:

1- انتُقد على أبي هريرة-رضي الله عنه- مُزاحه ودُعابتهُ ونُسب بسببها إلى الكذب: واحتجُّوا لذلك ببعض الوقائع منها:

- «أنّه رُوِي أنّ أبا هريرة رضي الله عنه كان في سفرٍ، فلّما نزلُوضعُوا السّفرة وبعثوا إليه وهو يصلّي فقال: إنّي صائمفما كادوا يفرغُون حتى جاء فجعل يأكُل الطّعام، فنظر القوم إلى رُسولهم فقال: ما تنظرون؟ قد - والله - أخبرني أنّه صائم، فقال أبو هريرة: صدق، إنّي

(1) الروض الباسم، ابن الوزير اليماني، ج 2 ص523.

سمعت رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – يقول: {صومُ رمضان، وصومُ ثلاثةِ أيّامٍ من كلّ شهرٍ صومُ الدّهر}، وقد صُمت ثلاثة أيامٍ من أوّلِ الشّهر فأنا مُفطِر في تخفيف الله صائم في تضعيف الله»[1].

وأُجيب بأنّه قد جاء ما يدلُها عن غيره كأبي ذرٍّ، فقد جاء في مسند أحمد عن نُعيم بن قَعْنب اللّخمي قال« أتيتُ أبا ذرٍّ فلم أجده، ورأيت المرأة فسألتها فقالت هو ذاك في ضيعةٍ له، فجاء يقود – أو يسوق – بعيرين، قاطراً أحدهما في عجزِ صاحبه، في عُنقِ كلّ واحدٍ منهما قربةٌ، فوضع القربتين، قلتُ يا أبا ذرٍّ ما كان من النّاس أحدٌ أحبّ إلى أن ألقاه منك، ولا أبغض أن ألقاه منك، قال لله أبوك وما يجمع هذا؟ قال قلت: إنّي كُنت وأدتُ في الجاهليّة، وكُنت أرجو في لقائك أن تُخبرني أنّ لي توبةً ومخرجاً، وكُنت أخشى في لقائك أن تُخبرني أنّه لا توبة لي، فقال: أفي الجاهليّة؟ قلتُ نعم، فقال: عفا الله عمّا سلف، ثمّ عاج برأسه إلى المرأة فأمر لي بطعامٍ فالْتوت عليه، ثمّ أمرها فالْتوَت عليه،حتى ارتفعت أصواتُهما، قال: أيها، دعينا عنك فإنّكُن لن تعدُون ما قال لنا فيكُن رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–، قلتُ: وما قال لكُم فيه رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– قال: { المرأة ضِلعٌ فإن تذهب تُقوّمُها تكسِرُها ، وإن تدعُها ففيها أودٌ وبُلغةٌ }، فولّت فجاءت كأنّها قطاة[2]، فقال كُل ولا أهولنّك إنّي صائمٌ، ثمّ قام يصلّي فجعل يهُدّ بكُلوعٍ ويُخفّفه، ورأيته يتحرّى أن أشبع أو أُقابِل، ثمّ جاء فوضع يده معي، فقُلت: إنّا لله وإنّا إليه راجعون، فقال: ما لك؟ فقلت: من كنت أخشى من النّاس أن يكذّبني فما كُنت أخشى أن تُكذّبني، قال: لله أبوك إن

(1) سبق تخريجه ص166.

(2) القطابطير ّ ، والواحدةقَطاةٌ ، وَمشْيها القَطْو والأقطيطاء. تهذيب اللّغة،أبو منصور محمّد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق: محمّد عوض مرعب،دار إحياء التراث العربي – بيروت،ط1419،1-2001م،ج9 ص188 .

كَذبتُك كَذبةً منذ لقيتني، فقال: ألم تُخبرني أنّك صائم ثمّ أراك تأكل، قال: بلى إنّي صُمت ثلاثة أيامٍ من هذا الشهر، فوجب لي أفأُحوحلَّ لي الطّعام معك»[1].

فهذه الحال نفسها قد وقعت لأبي ذرٍّ -رضي الله عنه-، وقد اتّهمه ذاك بالكذب في قوله فكان جوابه كجواب أبي هريرة، وأنّ صيام ثلاثة أيّامٍ من كلّ شهرٍ يعدل صيام الشّهر كاملاً، فليُتّهم أبو ذرٍّ -الذي شهد بصدقه النّبيُّ صلّى الله عليه وسلّم في قوله: {ما أظلّت الخضراء وما أقلّت الغبراء، أصدق من أبي ذرٍّ}[2] إذًا في صدقه كما اتُّهم أبو هريرة.

2- اتّهم بالكذب لمراجعة عددٍ من الصّحابة له في روايته:

وأصُحُّها ما جاء عن عائشة في عددٍ من الأحاديث وابن عمر في حديثٍ واحدٍ -رضي الله عنهما-.

وأُجيب عن هذا بإثبات وُقوع نظيره لعددٍ من الصّحابة، فعائشة -رضي الله عنها- وهي التي وصفها أبو ريّة بأنّها: "أشدُّهم إنكاراً عليه"، قد ثبت عنها مُراجعتها لغير أبي هريرة-رضي الله عنه- كمُراجعتها لعُمر وابنه عبد الله وغيرهما، بل إنّ كثيراً من الأحاديث التي راجعت فيها أبا هريرةٍ -رضي الله عنه- قد وقعت مُراجعتُها لغيره من الصّحابة فيها، فمن ذلك:

- ادّعى مُراجعتها له في حديث: { وإذا استيقظ أحدُكم من نومه فليغسل يده قبل أن يُدخِلها في وضُوئه، فإنّ أحدكم لا يدري أين باتت يدُه }[3]، وأنّ عائشة-رضي الله عنه- قالت: { كيف

(1) أخرجه أحمد، برقم(21339)، ج35 ص266.

(2) أخرجه التّرمذي، باب مناقب أبي ذرٍ الغفاري رضي الله عنه، برقم(3801)، قال: وهذا حديثٌ حسنٌ وحسّنه الألباني في مشكاة المصابيح، ج 3 ص1757.

(3) أخرجه البخاري، باب الاستجمار وِتراً، برقم (162).

نصنع بالمِهراس؟ }، فأُجيب بأنّ هذا الحديث قد ثبت من حديث عثمان وعبد الله بن زيد-رضي الله عنهما- ، على أنّ عائشة-رضي الله عنها- بريئةٌ من دعوى المراجعة هنا أصلاً، وإنّما راجعه رجلٌ يُقال له قين الأشجعي[1]، وقد قال الترمذي عند هذا الحديث: " وفي الباب عن ابن عمر، وجابر، وعائشة"، وغير معقولٍ إنكار عائشة على أبي هريرة لحديثٍ هي أحد رواته.

- أنكرت عائشة على أبي هريرة-رضي الله عنهما- تحديثه بحديث: {إنّ الطيرة في الدّآبّة والمرأة والدّار}[2] هكذا منسوباً إلى النّبيِّ صلّى الله عليه وسلّم وقالت: « إنّما قال رسول الله: { إنّ أهل الجاهليّة يقولون: إنّ الطيرة في الدّآبّة والمرأة والدّار}، ثمّ قرأت قوله: ﴿ ما أصاب من في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير ﴾[الحديد: 22] ».

وأُجيب بأنّ هذا الحديث قد جاء على نحو ما روى أبو هريرة-رضي الله عنه- عن غير واحدٍ من الصّحابة منهم: ابن عمر[3]، وسهل بن سعد السّاعدي-رضي الله عنهما- [4]،

---

(1) قَين الأشجَعي، تابعيٌ من أصحاب عبد اللّه بن مسعود ، ذكره ابن منده في الصّحابة ولا يصح، جرت بينَه وبين أبي هريرة قصّة المِهراس، من رواية محمّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم: {إذا قام أحدُكم من النّوم فليفرُغ على يديه الماء قبل أن يدُخلها في الإناء} فقال له قَين الأشجعي: فإذا جئنا مهراسكم هذا فكيف نصنع؟ ، الإصابة، ج5 ص424.

(2) سبق تخريجه، ص182.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، باب الطيرة، برقم(5753)، ومسلم في صحيحه، كتاب الآداب، باب الطِّيَرَةِ وَالْفَأْلِ وَمَا يَكُونُ فِيهِ مِنَ الشُّؤْمِ، برقم(116).

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، باب ما يذكر من شؤم الفرس، برقم(2859)، ومسلم في صحيحه، كتاب الآداب، باب الطِّيَرَةِ وَالْفَأْلِ وَمَا يَكُونُ فِيهِ مِنَ الشُّؤْمِ، برقم(119).

رواها البخاري ومسلم في " صحيحيهما"، وجابر بن عبد الله رواه مسلم في " صحيحه " عنه[1].

3- انتُقد في بعض مروياّته:

فأثبتوا أنّ عامّة ما روى قد رواه غيرهُ من الصّحابة ممّن لم تتوّجه إليهم سِهامُ الطّعن كما تراه ـ ممّا مرـ في الأحاديث التي رواها ووافقه عليها غيره .

نتيجة:

ولذلك كان التحقيق أنّ ما يُمكن أن يَقُال قد تفّربه أبو هريرة-رضي الله عنه- لا يعدو النّزر اليسير، ومايُقستَشكل منها ممّا شنّع به الطاعنون قد لا يتجاوز عدد الأصابع، فهذا أبُو ريّة وقد أجَهد نفسه، واستفَرغ وسَعه، ليجمع ما استطاع من الأحاديث ليُشنّع بها على أبي هريرة-رضي الله عنه- في النّهاية لم يَثبُت منها بعد البحث والتَحرير، إلّا ثلاثة أو أربعة أحاديث ممّا يُمكن أن توصَف بأنّها أحاديثٌ ثَبَتت، وصحّ تفرُّد أبي هريرة-رضي الله عنه- بها وفيها ما يُمكن أن يُستَشكَل.

(1) كتاب الآداب، بَابُ الطِّيَرَةِ وَالْفَأْلِ وَمَا يَكُونُ فِيهِ مِنَ الشُّؤْمِ، برقم(120).

المبحث الثّالث:

جهودهم في الدِّفاع عن بقيّة رجال الحديث وأئمته:

وفيه:

المطلب الأوّل: بيان الواقع العلمي والعملي لرجال الحديث وأئمّته:

المطلب الثّاني: ضوابط التّعامل مع واقع رجال الحديث وأئمّته:

المطلب الثّالث: كشف مطاعن المستشرقين حول رجال الحديث وأئمّته والرّد عليها:

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأوّل: بيان الواقع العلميّ والعمليّ لرجال الحديث وأئمّته:

لّما كان خَلَلُ المستشرقين وغيرِهم في فهمِ منهج الأئمّة في النّقد، وفي الحكُم على الرُّواة؛ مردُّه أساساً إلى الجهل بواقعِ الرُّواة، وحالِ أئمّة النقّد، وما كانوا عليه من عنايةٍ وتثبُّتٍ تامٍّ في الرِّواية –الأمر الذي عناه أبو شُهبَ ة بقوله: «وقد تكشَّف لي أنَّ بعض الأخطاء التي وقع فيها المُسْتَشْرِقُونَ، ومُتابعوهم، جاءت مِنْ أنّهم لم يستكهنوا الأُمور، ولم يصلوا إلى الأعماق والجذُور، ولم يَسْتَشِفُّوا ما وراء الظواهر، ولم يتمَثَّلوا حقّ التمثُّل البيئة والعصر والملابسات التي جُمِعت فيها الأحاديث، والصِفات التي كانت مِنْ ملازمات أئمّة الحديث من دينٍ وعلمٍ، وتثبُّتٍ، وحذرٍ بالغٍ، وأمانة فائقة، ومُراقبة لله في السِرِّ والعلن، إذ أنّ البحث في السُنَّة وعُلُومِها ليس هيِّناً ولا سهلاً، وإنّما يحتاج إلى صبرٍ وأناة ، وإعمالِ رويَّة وإطالة نظرٍ، والنّظر السطحي والبحثُ الخاطفُ لا يؤدِيان إلاّ إلى آراءٍ مبتسرة ونتائج فاسدة »[1]–، فقد عُنِيَ المحدِّثون المعاصرون ببيان هذا الواقع إحقاقاً للحقِّ في هذا الباب، وردّاً على دعاوى المستشرقين وأذنابهم، وذلك من خلال ما يلي:

أولا– بيانُ شدّة تحرِّي الأئمّة النُّقاد وتشدُّدهم في توثيق الرُّواة:

وواقع هذا التحري وشواهده كثيرةٌ لا تُحصر، بيِّنةٌ لا تُنكر، فمن ذلك أنّا نجدُهم يكثرون السؤال عن الرّاوي، ويجرحون بعض من يدخُل على الأمراء والسلاطين، ويجرحون الرّاوي بارتكابه بعض خوارم المروءة، بل يجرحون الرّاوي أحياناً بروايته حديثاً واحداً منكراً، وباضطرابه في حديث واحد، يحكي المعلّمي شيئاً من واقعهم المشرق في ذلك فيقول: « وكان أهل العلم يشدِّدون في اختيار الرُّواة أبلغ التشديد، جاء عن بعضهم – أظنُّه الحسن

(1) دفاع عن السنة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص8.

بن صالحٍ بن حي[1]- أنّه قال: كنّا إذا أردنا أن نسمع الحديث من رجلٍ سألنا عن حاله حتى يقُال: أتُريدون أن تُزوِّجوه؟ وجاء جماعة إلى شيخٍ ليسمعوا منه، فرأوه خارجاً وقد انفلتت بغلتُه وهو يُحاوِل إمساكَها وبيده مِخلاة يريها إياّها، فلاحظوا أنّ المِخلاة فَارِغةٌ، فرجعوا ولم يسمعوا منه، قالوا هذا يكذب على البغلة فلا نأمن أن يكذب في الحديث. وذكروا أنّ شُعبة كان يتمنّى لقاء رُجلٍ مشهُورٍ ليسمع منه، فلّما جاءه وجده يشتري شيئاً ويسترجح في الميزان، فامتنع شُعبة من السماع منه، وتجُد عدّة نظائرٍ لهذا ونحوٍ في كفاية الخطيب، وكان عامّةُ لماء القُرون الأولى وهي قرُونُ الحديث، مقاطعين للْخُلفاء والأُمراء، حتى كان أكثُم لايقبُلُ عطاء الخُلفاء والأُمراء، ولا يرضى بتولّي القضاء، ومنهم من كان الخُلفاء يتطلّبونهم ليكُونوا بحضرتهم ينشُرون العلم فلا يستجيبون، بل يفُرُّون ويستترون. وكان أئمّةُ النقّد لا يكادون يوثّقون محدّثاً يدُاخل الأُمراء أو يتولّى لهم شيئاً، وقد جّوا بذلك كثيراً من الرُّواة ولم يوثّقوا ممّن داخَل الأمراء إلّا أفراداً، عَلم الأئمّةُ يقيناً سلامة دينهم، وأنّه لا مَغمز فيهم البتّة. وكان محّمد بن بشر الزنبري محدّثاً يسمع منه النّاس، فاتّفق أنّ خرج أمير البلد لسفرٍ فخرج الزنبري يغيِّبُه، فنقم أهل الحديث عليه ذلك وأهانُوه وقوّا ما كان كتبوا عنه. وكثيراً ما كانوا يكُذِّبون الرجل ويتركُون حديثه لخبرٍ واحدٍ يتهّمون فيه، وتجد من هذا كثيراً في ميزان الذهبي وغيره. وكذلك إذا سمعوه حدّث بحديثٍ ثمّ حدّث به بعد مُدّة على وجهٍ ينافي الوجه الأول، وفي الكفاية ...عن شعبة قال ((سمعتُ من طلحة بن مصرف حديثاً واحداً وكُنت كلّما مررتُ به سألتهُ عنه؛ أردت أن أنظر إلى حفظه، فإن غيّر فيه شيئاً تركتهُ))، وكان أحدُهم يقضي الشهر والشهرين يتنقّل في البلُدان يتتبّع رواية حديثٍ واحدٍ، كما وقع لشُعبة في حديث عبد الله بن عطاءٍ عن عُقبة بن عامرٍ، وكما وقع لغيرٍ في

(1) هو كذلك، أخرجه عنه الخطيبُ البغدادي في الكفاية في علم الرّواية، ص92.

الحديث الطويل في فضائل السُور[1]. ومن تتبعّ كُتبُ التراجم وكُتبُ العلل بانَ له من جدِّهم واجتهادهم ما يُحيلهُ قول»[2].

ثانيا– بيان قُوة الشُروط التي وضعها الأئمّة لقَبول المرويّات:

لم تقتصر عناية أئمة النقد وتحرِّيهم على جماعة الرّواة الذين هم سلسلة السّند، بل تعدَّوا ذلك إلى المرويّات والمتون، فوضعوا لها من الشروط، والضوابط، والمحترزات – مما يتعلق بضبط الرّاوي، وصفة تحديثه، ومن تقبل روايته ومن لا تقبل. . . – ما يضمن سلامتها، وصحّة نَقْلها، فقد قالوا في الرّاوي الذي تُقبَل روايتُه: « أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه، وتفصيلُه أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً، سالماً من أسباب الفُسق وخوارم المروءة، مُتيقظاً غير مُغفّلٍ، حافظاً إن حدّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدّث من كتابه، وإن كان يُحدِّث بالمعنى اُشتُرط فيه مع ذلك أن يكون عالماً يُحيل المعاني »[3]، وكان هذا محّل إجماعٍ عند جماهيرهم، وبهذه الشروط نجدُهم قد أخرجوا أحاديث الكفّار، والفُسّاق، والكذّابين، والمبتدعة، والصبيان، المجانين، والمغفّلين، وسيئي الحفظ. . . بل حتّى الثقات منهم قيدّوا مروياتهم فيقبلُون بعضاً ويُردّون بعضاً، وبالغوا في تتبُّع صفات الرّاوي الثقة المقبولُ الرِّواية حتّى تتبّعوا ما يطرأ على ضبط الرّاوي من تغيرٍ، كمن ضعّفوا حديثه في بعض الأوقات دون بعضٍ، ومن ضَعّفوا حديثه في بعضِ الأماكنِ دون بعضٍ، ومن ضعّفوا حديثه عن بعضِ

(1) الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ،تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة،ط 1، جـ 1، 2: 1386 هـ - 1966 م، جـ 3: 1388 هـ - 1968 م، ج1 ص239، 240.

(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص90، 91.

(3) معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ص105.

الشُيوخ دون بعضٍ[1]، يتحدّث المعلّمي عن شيءٍ من ذلك ممّا تتابع عليه أئمة النّقد على هذا المنهج من زمن رواة التّابعين إلى زمن أصحاب المصنفات الحديثيّة، فيقول: « ومنهم (التّابعون) من حجّ عليه الأئمة أنّه يُحدِّث من حفظه فيُخطيء، فاشترطُوا لصحّة روايته أن يكون السّماع منه من كتابه، ومنهم من عَرِف الأئمة أنّه حافظٌ، غير أنّه قد يقدِّم كلمةً أو يؤخِّرها ونحو ذلك ممّا عرفُوا أنّه لا يغيِّر المعنى، فيوثِّقونه ويبيِّنُون أنّ السّماع منه من كتابه أثبتُ، فأمّا مَن بعدَهم فكان المتثبِّتون لا يكادون يسمعون من الرجل إلّا من أصل كتابه، كان عبد الرّزاق الصنعاني ثقةً حافظاً، ومع ذلك لم يسمع منه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين إلّا من أصل كتابه»[2].

وفي باب الزيادات والتفرُّدات لم يقبلُوها ولو من الثِّقات إلّا بعد اعتبارها، ومقارنتها بغيرها؛ ليتبيَّن ما فيها من وهمٍ، أو نقصٍ أو زيادة ، وهكذا. . . ، يقول مسلم في مقدِّمة صحيحه: « الذي نعرف من مذهبهم في قَبول ما يتفرّد به المحدِّث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم، والحفظ في بعض ما رَووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثمّ زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قُبِل منه. . . »[3]. وثمرة بيان هذه الجهُود والقُيود التي وضعها الأئمة لمعرفة من تُقبَل روايته ومن تُردُّ، أن يتبيّن للعيان تلك الدِّقة المتناهية لأئمة النّقد فيما وضعوا من قواعد ألّمت بصغائر الرِّواية ودقائقها، فكانت منهجاً دقيقاً متفرِّداً لم ولن تعرف له الدُّنيا نظيراً كما أنّه يتبيّن نجاح تلك القواعد في تحميص السنّة وغربلتها حيثُ أخرجت أصناف الوضّاعين، فلم تُقبل مروياتُهم، الأمر

(1) ينظر تفاصيل هذا كله مع التمثيل له في شرح علل الترمذي لابن رجب في القسم الثاني من باب القواعد، ج2 ص237 وما بعدها.

(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص80، 81.

(3) مقدِّمة صحيح مسلم، وقد نقل المعلّمي هذا الكلام في أنواره ص 113 ثمّ قال: "لكن هذا الشَرطُ لا يتقيَّد به بعض المتأخِّرين كابن حبّان، والدارقطني" تأكيداً منه على أصل وجوب العمل على منهج الأئمة المتثبتين.

الذي يبعث في النفس الاطمئنان، والثقة بحفظ السنّة النّبويّة المطّهرة من خُبثهم ومكرهم، وبهذا تنكشف كثيرٌ من تهويلات المستشرقين ويعلَم أنّ الأمر ليس كما يصُوِّ هُ أعداء الإسلام من اختلاط أمر الرُّواة الكذّابين بغيرهم، وضَياع مروياتّهم فى كُتبِ السُنّة الصحاح دون أن يتمكّن الأئّمةُ من تمييزهم[1].

ثالثا- بيان عظمة الجُهود التي بذُلت لجمع السُنّة النّبويّة وحفظها وأدائ ها:

وقد ذكر أبو شُهبة في كتابه الوسيط في علوم الحديث أنواعاً من تلك الجهود أذكر منها:

1- الرِّحلة في سبيل العلم والرِّواية:

لعّل مماّ تميزّ به أئّمة العلم في الإسلام ، وأئمة الحديث بوجه أخصّ،كثرةُ الارتحال ومُ لاقاة الأسفار، فَسنَّ واُلو الصّحابة الرِحلَة في طلب الحديث للتثبُّت منه، وسلك الغابُرون سبيلهم، فكانوا يرحلُون إلى الصّحابة ويسألُونهم عن الأحاديث، يتّقطعُ ون الفيافي والقفارللتّ أكُّد من حديث سمعوه من تابعيٍّعندهم، وهذا معنى قول أَبِي الْعَالِ يَ ةَ: « كُنَّا نَسْمَعُ الرِّوايَ ةَ عَنْ أَصْحَاب رَسُولِ اللَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالبَ صْرَةِ ، فَلَمْ نَرْضَ حَتَّى رَكِ بْنَ ا إِلَى الْمَدِينَ ةِ فَسَمِعْنَاهَا مِنْ أَفْوَاهِهِمْ»، وهناك من ارتحل إلى أبي الدرداء-رضي الله عنه- لحديث عنده في دمشق، كما رحل ابُن شِهابٍ إلى الشّام إلى عطاء بنِ يزيد[2] وابن مُحيريز[3] وابن حَيْوة رَحَل يحيى بن أبِي

(1) كِ تابات أعداء الإسلام ومُناقشتها، أيمن الشربيني، ص482، 483.

(2) عَ طاء بُن يزيد اللّيثي، أبو مُحمّد أحد التّابعين، روى عن أبي أيوّب وتَميم الدّاري وأبي هريرة وأبي سَعيد الخُدري وعبيد الله بن عدي بن الخيارّ. وَروى عَ نه الزُهريُّ، وكان كَثير الحديث، تُوفّي سنة سَبعٍ ومائة وهو ابن اثنتين وثمانين سنة. ينظر: الطّبقات،ابن سعد، ج5 ص192، أسد الغابة، ابن اثير، ج6 ص426.

(3) عبد الله بن مُحيْريز، ذكَره العقيلي في الصّحابةقال ابن عبد البر ّ : ولا يصَحُّ عِ ندي ما ذكَرهَ عُقيلي في ذلك. وعبد الله بن مُحيْريز رجلٌ مَشهورٌ شَريفٌ من أَشراف قُريش، من بني جُمح، سَكَن الشام، وكانت له ثمَّ جلالةٌ في الدِّين والعلم. يروي عن عبادة بن الصّامت، وأبي سَعيد الخدري، وَروى عنه الزّهري، ومكحول، ومحّمد بن يحيى بن حيان تُوفي: في ولاية الوليد بن عبد الملك، وكانت ولاية الوليد من سنة ستٍ وثمانين إلى سنة تسعين. الاستيعاب، ج3 ص983.

كثير إلى المدينة للقاء من بها من أولاد الصّحابة، ورَحل محمّد بن سيرين إلى الكُوفة ليلقى عُبيدة وعلقمة وعبد الرّحمن بن أبي ليلى، ورحل الأوزاعيُّ إلى يحيى بن أبي كثير باليمامة ودخل البصرة، كما رحل سُفيان الثّوري إلى اليمن[1]، وقال سعيد بن المسيِّب: { إن كنت لأسافر الليالي والأيّام في طلب الحديث الواحد}[2]، ومِمَّن ارتحل في سبيل العلم والرواية الأئمّةُ أبو حنيفة ومالكٌ والشّافعيُّ وأحمد وغيرهم، ومن المحدّثين جمٌّ غفير ، ويأتي في الرعيل الأول منهم الأئمة من أصحاب الكتب المصنفة: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنّسائي وابن ماجه والحاكم، وإنَّ منهم من لم يذق طعم الرّاحة والإقامة والاستقرار طوال حياته[3].

2- الجمع مع النّقد:

ممّا امتاز به رواة الحديث وأئمّته تفنُّنهم في جمع الحديث، فلم يكونوا حُطّاب ليلٍ أو زوامل أسفار يجمعون ما اتُّفق لهم في رحلاتهم ومجالسهم، بل قرنوا بين الجمع والنقد فسارا جنباً إلى جنب، فكانوا يتذاكرون الحديث، فيأخذون ما عرفوا ويتركون ما أنكروا[4]، قال الإمام الأوزاعي: « كُنَّا نسمع الحديث، فنعرضه على أصحابنا كما يُعرض الدّرهم الزّائف، فما عرفوا منه أخذنا به وما أنكروا تركنا»[5]، فالجمع كان على وفق قواعد ارتسمت في أذهانهم وتُرجمت في مُصنّفاتهم « وإنّك لتلمس هذا جليًّا في الكُتب التي أُلّفت في القرون الأولى فقد مُزجت فيها المتون بأصول علم النّقد والرّواية، ومن ذلك ما نجده في أثناء مباحث كتاب " الرسالة " للإمام الشّافعي، وما نقله تلاميذ أحمد بن حنبل رحمه الله في أسئلتهم له ومُحاورتهم

(1) ينظر: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، ص 231-232.

(2) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم، باب ذكر الرحلة في طلب العلم، برقم(569).

(3) ينظر: دفاع عن السنة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص23، 25.

(4)وهذا جانب من جوانب إعمالهم العقل في نقل السنّة، وسيأتي بيانه من كلام المعلمي في الفصل الثالث.

(5) المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، ص318.

معه، وما كتبه الإمامُ مسلمٌ في " مقدِّمة صحيحه " وما ذكره الإمام أبو داود في " رسالته إلى أهل مكّة " في بيان طريقته في كتابه " السُنَن " المشهور، وما ذكره الإمام أبو عيسى الترمذي في كتابه " العلَل " الذي هو في آخر " جامعه " من تصحيح وتحسين وتضعيف، وما ذكره الإمام البخاري في " تواريخه الثلاثة " إلى غير ذلك ومن ثَمَّ يتبيَّنُ لنا أنَّ نقد المرويّات، وتمييز صحيحها من زائفها قد كان ملازماً لجمعها في الكُتب والجوامع والمسانيد، وإذا كان بعضُ هذه الكُتب الجامعة للمتون يوجد فيها الضعيفُ والمنكر والموضُوع – على ندرةٍ جداً – من غير تنبيه إليه، فمرجِعُ ذلك اختلاف أنظار أئمة الحديث في الجرح والتعديل، وشُروطُهم في التّصحيح والتّضعيف[1]»[2].

3-العنايةُ بفقه الحديث وفهمه قبل أدائه: فلم يكن الرُّواة زوامل أسفارٍ كما زعم أبو ريّة وغيره، بل حفظوا وفهموا ثمّ أدُّوا كما حفظوا، عملاً بحديث: {نضّر الله امرءًا سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلّغها فربّ حاملِ فقهٍ إلى من هو أفقه منه}[3]، يقول أبو شُهبة مبيِّناً لهذه العناية: «وممّا ينبغي أن يعلَم أنّ أهل العصور الأُولى من المحدِّثين كانوا يجمعون إلى الحفظ الفَقاهة والفهم، والعلم بالعلَل والرِجال، والنّاسخ والمنسُوخ، وأنّ منهم من مزج الحديث بالفقه والاجتهاد في الأحكام. كما صنع البخُاري في تراجمه وتبويب كتابه، والإمام مالكٌ في موطّئه، والترمذي في سُننه، ومنهم من لم يصنع ذلك اقتصاراً على المتون والأسانيد، لا عجزاً ولا قُصوراً في الفقه والفهم بل اقتصاراً على الجمع، وذلك كما صنع الإمامُ مسلمٌ

(1)وكذلك شروطهم في كتبهم ، إذ منهم من التزم الصّحة ابتداءً ، ومنهم من جمع ما جرى عليه العمل مطلقا، ومنهم من جمع الصحيح وما يقاربه وهكذا.

(2) دفاع عن السنة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ، ص27.

(3) سبق تخريجه، ص49.

والنّسائيُّ وأبو داود وابن ماجه وغيرهُم كثيرون. وأمّا ما يتقوّلُ به بعض المغرضين على أئمّة الحديث،وأنّهم كانوا زوامل أسفارٍ لا يعلمون ما يحملون، فهذا الوصفُ أبعد ما يكُون عن أهلِ القُرون الأُولى، الذين جمعوا الأحاديث والسنّة ودوّنوها في الصِّحاح والسُّنن و المسانيد والجوامع»[1].

فهذه الجُهود العظيمة من جمعٍ وتمحيصٍ وفقه وغيرها كثيرٌ ، كلُّ واحدةٍ منها كافيةٌ في الاعتراف بحجم العمل الذي بذله الأئمّة والرُّواةُ ، فكيف بها وقد اجتمعت.

المطلب الثّاني: ضوابط التعامُل مع واقع رجال الحديث وأئمّته:

لمّا كان خللُ المستشرقين والطّاعنين في موقفهم من أئمّة الحديث ورُواته مردُّه إلى الجهل بواقع هؤلاء الصّفوة ، فإنّ الانطلاق في دراسة هذا الواقع، وفهمه، يستدعي مراعاةَ جملة من الضّوابط، والعملَ بجملة من القواعد، لتكون النّتائج صحيحةً ، والنّظرةُ سليمةً ، فلا يُنسبُ إلى الرُّواة ما لم يقولوا، ولا يُتقوّل على أئمّة النّقد ومنهجهم ما هُم منه براء،وقد عُني محدِّثو عصرنا –وفي مقدّمتهم المعلّمي-ببيان هذه الضّوابط، والتّنبيه إلى تلك القواعد في ثنايا بُحوثهم، ومناقشاتهم للطّاعين في نقلة الأخبار وأئمّة النّقد، وإليك بيان جملة منها:

الضّابط الأوّل: أنّ العمل والمعوَّل عليه في دراسة علم الحديث إنّما هو منهج أئمّة الحديث ورُواته المتثبِّتين ، لا أنصاف المحدِّثين بلْه المشتغلين بالفقه والأُصول:

وقد نبّه إلى هذا المعلّمي في عددٍ من المباحث التي يقرُّ هُو في هذا العلم، ولذلك نجده عند كلامه على مراعاة المحدِّثين للعقل في المواطن الأربعة، عند السّماع، والتّحديث، والحكم على الرُّواة، والأحاديث يقول: «**فالمتثبِّتون** إذا سمعوا خبراً تمتنع صحتُه أو تبعُد لم يكتبُوه ولم يحفظوه... **والمتثبِّتون** لا يوثِّقون الرّجل حتى يستعرضوا حديثه وينقدوه حديثاً حديثاً

(1) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبو شهبة، ص21.

»[1]، ولّما شكّك أبو ريةّ في حفظ الرُّواة، ّدَر عليهُ مستخلصاً هذا الأصل بقوله: « فأّماَ من بعدهم فكان المتثبِّ تون لا يكادون يسمعون من ُلّلى إلّا من أصلِ كتابه، كان عبد الرزاق الصنعاني ُثقةً حافظاً، ومع ذلك لم يسمع منه أحمُد بن حنبلٍ ويحيى بن معين إلّا من أصلِ كتابه. . . »[2]، ويبيِّن في موضع آخر أنّ المعوَّلَ عليه في تصحيح الأخبارهم المتثبّ تون ويشير إلى خُطورة مُخالفتهم في نتائجهم وأحكامهم فيُقول: «إنّ الخلل في ظنِّ البطُلان أكثُر جداً من الخلَلِ في الأحاديث التي يصُحِّحُها الأئّمة المتثبتُون»[3].

فهذا الملَحظُ عظيُلمالنّ فع جليُل القدرِ، إذْ به يفُهم منهُج المحدِّثين الحقّ، وتزُاح عنه كلُّ شائبة، كما تُدفُعَ به عدٌد من الإيرادات والإشكالات التي يبثُّها أعداء السنةّ، قصد التنقُّص والتشويه لأئّمة الحديث، إذ الطاعنون عامّةُ بضاعتهُم الكذبُ والتّ حريفُوإذا وقفوا على كلِ ملبعض المشتغ لين بالحديث ممّن هم أنصافُ مُحدِّثين – وإلى أمثال هؤلاء يعَمدون –طاروا بها وأخذوا بالتّ هويل والتّشويش والتّعميم، فمن أحَسنِ ما يدُّ ريه عليهم هو مُقابلتهُم بصنيع وكلام أئّمة النقد المتثبِّتين، وأنّ المعّول عليهم لا على أنصاف المحدِّثين، ولهذا لّما نقل أبو ريةّ الأمارات التي يعُرف بها وضُع المتن ليثُبت عدمُ مراعاة المحدِّثين لها، ردّ عليه المعلّمي قائلاً: « لّه المثبِ تون كالبخاري ومسلم فقد راَعوا ذلك»[4]، و لّما حاول أنّ يشُكّك في توثيق الأئّمة لبعض الرُّواة باحتمال اغترارهم بظاهر حاله مع سوءِ باطنه، أجابه المعلّمي بأنّه احتمالٌ لا يُمكن إثباتهُ من صنيعِ المتثبِّتين فقال: « فاحتمال القضيةّ له أبيُن وأوضُح وأولَى من احتمالٍ لا يُمكنُك أن تقُبفي واقِ عةٍ واحدة ، وهو كَذب راوٍ وثقّه الُأئّمة المتثبِّتون وصحّحوا حديثه مُحتجِّين به، ولم يطعن فيه أحدٌ منهم طعناً بيِّناً»[5].

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص7.
(2) المرجع نفسه، ص80، 81.
(3) المرجع نفسه، ص293.
(4) المرجع نفسه، ص9.
(5) المرجع نفسه، ص300.

الضّابط الثّاني: أنّ العناية الربّانيّة بهذا الدين تكفُل بقيام طائفة من هذه الأمّة، وهم أهل الحديث على حفظ السنّة، وصفةُ هذه الطّائفة أن تكون سالمةً من كلّ ما يخدش مسيرتها: فالله عزّ وجلّ قد وعد بحفظ دينه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾[الحجر: 9]، ومُقتضى ذلك أن يُهيّئ في الأمّة رجالاً يقومون بهذا الواجب، ويسهرون على تبليغه من بعدهم صافياً نقياً، ومن أولويّات صفة هؤلاء الصّدقُ والأمانةُ مع الحفظ والدِّراية، لأنّ النقل يقوم على هاتين الكليتين، والخلل إنّما دخل على المستشرقين حتى اتّهموا الرّواة بالوضع، وأئمة الحديث بالتّفريط والعجز عن غربلة السنّة؛ بسبب عدم معرفتهم بواقع حال أئمة الحديث ورُواته، وعدم استصحابهم ــ بل عدم إيمانهم أحيانا ــ لأصل عناية الله بدينه، وفي هذا الصدد يقول المعلمي: « ومن طالع تراجم أئمّة الحديث من التّابعين فمن بعدهم، وتدبَّر ما آتاهم الله تعالى من قُوة الحفظ والفهم، والهمّة الأكيدة في الجدّ والتشمير لحفظ السنّة، وحياطتها؛ بان له ما يُحيِّر عقله، وعلم أنّ ذلك ثمرةُ تكفُّل الله تعالى بحفظ دينه، وشأنُهم في ذلك عظيمٌ جداً»[1].

ومعرفة هذه القضيّة تبعث في النّفس الطُمأنينة، والثّقة التّامة بمنهج وحال أئمّة الحديث ونقلة الأخبار، فإذا ألقى مُرجفٌ بما يُخالف هذا الأصل علم بطُلان كلامه ابتداءً، ونُظر في جوابه، وهذه هي طريقة أهل السّلامة والمعرفة، ويصفها المعلمي بقوله: « والعالم الراسِّخ هو الذي إذا حصل له العلم الشّافي بقضيةٍ لزمها ولم يبالِ بما قد يُشكّك فيها، بل إمّا أن يُعرِض عن تلك المشكّكات، وإمّا أن يتأمّلها في ضوء ما قد ثبت»[2].

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص33، 34.

(2) المرجع نفسه، ص34.

الضّابط الثّالث: أنّ عمل الأئمّة المتثبِّتين في الحُكم على الرُّواة يعتمد أصالةً على حال مروياّتهم، وهو ما يعُرف بسبر المروياّت أو قانُون الإعتبار:

فمنهج الأئّمة في الحكُم على الرُّواة لم يبُن على أُسسٍ محتَملة أو هشّة، بل يعتمدُون على النظّر في مروياّت الّراوي ومقارنتِ ها بمروياّت الثِّقات الأثبات، ولا يغُّهم سلامة الظّاهر، وحُسن السِّيرة، وفي هذا يقول المعلّمي: « وكان الأئّمة يعتبرون حديث كلِّ راوٍ فينظرون كيف حدّث به في الأوقات المتفاوتة، فإذا وجدُوه يُحدِّ ث تمّركذا، وتمّركذا بخلاف لا يُحتَمل ضَعّفوه، وربّما سمِ عوا الحديث من الّجل ثيمدّعُ ونه مدّةً طويلة ثم يّسألونه عنه، ثم يّعتُبر حَرفُ مروياّته برواية من روى عن شيوخه وعن شُيوخ شُيوخِه، فإذا رأوا فيوايتِه ما يُخالِف واية الثِّقات حكموا عليه بحسبها، وليسوا يوُثّقون الرُجل لظُهور صلاحه في دينه فقط، بل معظم اعتمِادهم على حاله في حديثه كما مّر»[1].

ومعرفة هذا الضّابططلُبجُ في ثِ قة واطمئنان نحو الحُ كم الذي يُ صدُره الأئّمة في راوٍ ما، وإذا أُثيرت شُكوكٌ حول راوٍ وثّقه الأئّمة وجب دفعُ ها، لأنّها إن ثبَ تت ففي الغالِ ب لا صِلَة لها بالّرواية، أو أنّها لا تقدح في الّرواية، كما أنّ معرفة هذا الأصل تدفع عدداً من الدّعاوى التي يرُمى بها منهُج الأئّمة فيالحُ كم على الرُّواة، كزعمهم أنّ جرح الرُّواة وتعديلَهم لم يكن مضبوطاً بضوابطَ معروفةبل كان قائماً على الفوضى والمزاجيّ ة، وبحسبِ ما تُمليه الظُروف والأهواء والحظُوظ النفّسيّة[2].

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص81.

(2) ومن ذلك قول أبو رية: "إن علماء الجرح قد اختلفوا في الجرح والتعديل بإختلاف مذاهبهم وأحوالهم " أضواء على السنّة المحّمدية، أبو رية، ص306.

الضّابط الرّابع: ضُرورةُ النظّر في الدّوافع والموانع ليتبيّن الحال وتتّضح الصُّورة:

وهذه من أهّم القواعد التي خلت منها بُحوث المستشرقين وأتباعهم، وهي من أقوى ما يُردُّ به على شُبهاتهم، وذلك أنّ المستشرقين وأتباعُهم يكتفون في بُحوثهم ودراساتهم حول أئمّة الحديث ورواته أساساً على النّظر في دوافع الكذب فقط، ثم يأخذوا في التّهويل، فإذا جاءوا مثلاً إلى راوٍ أو إمام ناقد ووقفوا على قصّة أو خبر، أو كلام قد يفهم منه تُهمتُه بالكذب، أو الفسق. . .لم يتوانَوا في رميه بذلك، بل يجعلُون الاحتمال مقطوعاً به والظنَّ يقيناً، ولا يُهمُّهم كون ذلك الرّاوي أو الإمام ثقة، تقيّاً، صادقاً، ورعاً، بل يسلُبونه كّل ذلك ويُقيمون المستبعَد مقام المقطُوع به، وهذا المسلَكُ هو الذي حذاهم لأنّ يتّهموا الرُّواة بالكذب، ووضعِ الأحاديث.

وقد أحسن المعلمي بيان هذه القضيّة حين أراد أبو ريّة أن يُقيم من بعض دواعي الكذب كالتّشيُّع للمذهب والتزلُّف إلى ذوي المراتب...طريقاً للطّعن في نقلة الأخبار- معتمدا في ذلك على كلام ابن خلدون ـ فقال ردّاً عليه ومُقرِّراً لهذه القاعدة: « ذكر من الدّواعي إلى الكذب، التشيُّع للمذاهب، والتزلُّف إلى ذوي المراتب، فأقول قد عرف المحدِّثون هذا وعدَّة أسباب أُخرى أشاروا إليها في البواعث على الوضع، وإنّما الفرقُ بينهم وبين بعض من يتعاطى النّقد في عصرنا، أنّ المحدِّثين علُموا أنّ هذين البابين مثلاً لا يدعُوان إلى الكذب لأنّه كذبٌ، وإنّما يدعُو الأول إلى كثر ما يؤيِّد المذهب، والثاني إلى كثر ما يرضي ذا المرتبة، وإنّ كُلًّا من التأييد والإرضاء ليس وقفاً على الكذب، بل يُمكن أن يقع بما هو صدقٌ، إذن فالمخبر بما يؤيِّد مذهبه أو يرضي رئيسه يجوز- مع تصفُّح النظّر عن الأمور الأخرى- أن يكون صادقاً وأن يكون كاذباً، فالحكُم بأحدهما لوجود الدّاعي غير سائغ، بل يجب النظّر في الأمور الأخرى ومنها الموانع، فإذا وجُد داعٍ ومانعٍ وانحصر النظّر فيهما تعيّن الأخذ

بالأقوى، وكلٌّ من الدّواعي والموانع تتفاوتُ قوّته في الأفراد تفاوُتاً عظيماً، فلابدّ من مُراعاة ذلك، ومن تدبرّ هذا علِم أنّ الحقّ لا ريب فيه وأنّه يرى شواهده في نفسه وفي من حواليه،... فمن وثّقه المُتثبتون منهم فمحاولة بعض العصريين اتّهامه لأنّه كان -مثلاً- يتشيّع أو يُخالط بني أُميّة، أو نحو ذلك لغْو لا يرتضيه العارفُ البتّة، هذا حُكْم يقبله لماء السُنّة لهُم وعليهم، ألا ترى أنّ مسلماً صحّح حديث أبي مُعاوية عن الأعمش عن عديّ بن ثابت[1] عن زر قال { قال عليٌّ: والّذي فلق الحبّة وبرأ النّسمة إنّه لعهدُ النبيِّ الأُمّيِّ صلّى الله عليه وسلّم إليَّ أن لا يُحبّني إلّا مؤمنٌ ولا يبغضني إلّا منافقٌ}[2]، ولا أعلم أحداً طعن فيه مع أنّ عدي بن ثابت مُتّهم بالتشيُّع، بل وصفه بعضهم بالغلُوّ فيه، وكان إمام مسجد الشيخة وقاضيهم، والبخاري وإن لم يُخرِّج هذا الحديث فقد احتجّ بعديّ بن ثابت في عدّة أحاديث، ولو كان يتّهمه بكذبٍ ما في الرّواية لما احتجّ به البتّة»[3].

وسبب اتخاذ المستشرقين لمنهج أُحادية النّظر هذا؛ لأنّ الغرب من سماته أنّه عالمٌ ماديٌّ يعتمد على الأرقام، الدُنيا في نظرهم: يعمل، وينتُج، ويكسب، ويستمتع بها، أما جوانب الإيمان، والتذوُّق، والكلام عن الجنّة والنّعيم الأُخروي، والفوز في مغفرة الله وفي رضوانه، وهكذا، فهي أمورٌ بعيدةٌ عن كثيرٍ منهم، فحين يكتبون وحين يدرسون أيضًا ينطلقون من هذه الحقائق المادية الجامدة، فدواعي الكذب عندهم غالباً ما تُوصل صاحبها للكذب، لأنّ موانع الكذب تكاد تكون غائبةً في نفوسهم وضمائرهم، فلا رادع يردُّهم ولا مانع يحجُزهم،

---

(1) عديّ بن ثابت الأنصاري، الكُوفي. قال عنه ابن حجر: ثقةٌ مُرمٍ بالتشيّع، وقال الطّبري: عدي بن ثابت ممن يجب التثبُّت في نقله أخرج له البخاري، روى عن البَراء بن عازب، وسعيد بن جبير، وعبد الله بن أبي أوفى، وروى عنه سُليمان الأعمش، وحجّاج بن أرطأة، وآخرون، توفي: سنة136هـ. ينظر: تهذيب التهذيب، ج7 ص165، تهذيب الكمال، ج19 ص523.

(2) سبق تخريجه ص75.

(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص289، 290.

يقول السباعي جواباً على اتّهام جولد تسيهر أئمّة الحديث بالكذب: « إنَّ هذا المستشرق معذُورٌ إذا لم يفهم عن عُلمائنا هذه الخصائص، لأنّه لا يجد لها ظِلاً في نفسه ولا فيما حوله، ومن اعتاد الكذب ظَنَّ في النّاس أنّهم أكذَبُ منه، واللِّصُّ يظنُّ جميع النّاس لُصُوصًا مثلَه. . . »[1].

وبهذه النّظرة القاصرة المادِّيّة الجامدة يعمِلُون إلى أئمّة الإسلام، ونقلة الشّريعة فيحكُمون عليهم بما يُوجب تلك النّظرة، مع اختلاف الحال وتباين الضّمائر، فشتّان ما بين مُؤمنٍ تقيّ يستحضِرُ مراقبة الله، ويخاف عقابه، وآخر كافرٍ فاجرٍ يستحضِر عَرَضاً من الدّنيا، ويخاف فوات منصِبٍ أو مالٍ.

المطلب الثّالث: كشف مطاعن المستشرقين حول رجال الحديث وأئمّته والرّد عليها:

لقد عمل المحدِّثون المعاصرون على بيان مطاعن المستشرقين، وأتباعهم، والتي وجّهوها إلى نَقلة الأخبار وأئمّة الحديث، وذلك في ضوء ما علموه وفهموه من واقع أئمّة الحديث، ومُرواته العلميِّ والعمليِّ، ووفق الضّوابط والقواعد التي سبق بيانُها من كلامهم، وقد تنوّعت أساليب الطاعنين في هذا الباب، وتعدّدت طرائقهم، وسأذكر عدداً منها ممّا أراه مُهمّاً والحاجة إلى بيانه ماسّةٌ، وفيه بيانٌ لجُهود التي بُذلت من أعلامنا دفاعاً عن السنّة وأهلها:

(1)السنّة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص201.

الشبهة الأولى[1]:

أنّ الرّواة من زمن الصحابة فمن بعدهم قد أهملوا السنّة، فالصّحابة لم يُعنوا بروايتها ولا تدوينها ورغبة بأمرهم عن العناية بها بل ونهوا غيرهم عن جمعها وتدوينهافآلت إلى أيدي غير أمينة كأبي هريرة وكعب الأحبار وغيرهم، فتصرفوا فيها وزادوا ونقصوا، وأمّا التّابعون فلم يُعنوا بجمعها إلّا في زمنٍ متأخرٍ وبأمرٍ من الأُمراء وقد احتجُّوا لهذا بأشياء منها:

1- ما رواه الحافظ الذهبي في تذكرة الحفّاظ قال: ومن مراسيل ابن أبي مليكة أنّ أبا بكر جمع النّاس بعد وفاة نبيِّهم فقال: { إنّكم تُحدِّثون عن رسول الله أحاديث تختلفون فيها، والنّاس بعدكُم أشدُّ اختلافاً، فلا تحدّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكُم فقولوا: بيننا وبينكم كتابُ الله فاستحلّوا حلاله وحرِّموا حرامه }[2].

2- ما رواه ابن عساكر عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف[3] قال: {والله ما مات عمر بن الخطّاب حتى بعث إلى أصحاب رسول الله فجمعهم من الآفاق: عبد الله بن حذيفة وأبا الدّرداء وأبا ذرٍّ وعقبة بن عامرٍ قال: ما هذا الأحاديث التي أفشيتّم عن رسول الله في الآفاق؟ قالوا: تنهانا؟ قال: لا، أقيموا عندي، لا والله لا تُفارقوني ما عشت فنحن أعلم، نأخذ منكم ونردُّ عليكم، فما فارقوه حتى مات }[4].

---

(1) قد مّر مضمون هذه الشبهة مع جوابها عند الكلام عن حجية السنّة، وقد أعدتها هنا لتعلقها بهذا المبحث من وجه آخر، وليظهر بذلك أنّ القضية الواحدة قد يستغلها الطّاعنون من جهات عدة.

(2) تذكرة الحفّاظ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، دار الكتب العلميّة بيروت-لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م، ج1 ص9.

(3) إبراهيم بن عبد الرّحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحارث، أبو إسحاق، أحدالتّابعين، روى عن عمر وروى عن أبيه وعن عثمان وعليّ وسعد بن أبي وقاص وعمرو بن العاص وأبي بكرة، توفي سنة ستٍ وسبعين وهو ابن خمسٍ وسبعين سنة. ينظر: الطبقات، ابن سعد، ج5 ص41 42.

(4) : تاريخ دمشق ،ابن عساكر ،تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر ،دب ،دت،1415 هـ - 1995 م،1415 هـ - 1995 م، ج40 ص500.

3- ما رواه ابن حزم في الإحكام من {أنّ عُمَر حَبَسَ ابنَ مسعودٍ وأبا موسى وأبا الدّرداء في المدينةَ على الإكثارِ مَن الحديث}[1].

وهذه قد نقلها أبو رية[2] وغيرها مع تحريفه في بعضها ليُقوّي دعواه.

وجوابها:

أمّا الصّحابة: فإنّ الثابت عنهم رِوايتها، بل والحظُّ على ذلك، وأظهر ما يدل عليه ـ وُجود أحاديثهم ـ حتى كِبارُهم في دواوين الإسلام.

«وما نُقل عن أبي بكر-رضي الله عنه-فإنّه لا يصحُّ عنه، فقد بيّن الذهبي أنّه مُرسلٌ (أي مُنقطع)مع أنّه محمولٌ على زيادة التثبُّت»[3].

وأمّا ما نُقل عن عمرٍ-رضي الله عنه- فالسّند إليه مُنقطِع، والمنقول عنه الحثُّ على تعلُّم السُنن وهو مُشتهر.

وقد بيّن المعلمي بأنّ قلّة رِواية بعض الصّحابة راجعةٌ إلى أسبابٍ، ذكر خمسةً منها لا تعود جميعها إلى رغبةٍ عن السنّة ولا إهمال لها ولكنّه الاحتياط وخشية الغلط، وقد مر بيانها في الفصل الأول.

وأمّا التّابِعون فلا يضرُّهم كونَ الأُمراء هم الذين أشاروا عليهم بالجمع، لأنّ الرِّواية فيهم كثيرةٌ والآمِر بالجمع هو عمر بن عبد العزيز، وقد قال المعلمي: « وجَمْع القرآن إنّما كان بأمرِ الأمراء أبي بكرٍ وعمرٍ وعثمان، فإن قيل هم أمراء المُؤمنين وأئمّةٌ في العلم وأئمّة في التقّوى، قُلنا فعمر بن عبد العزيز كذلك في هذا كلّه وهو الآمِر بالتدّوين، وتبِعه الخُلفاء بعده»[4].

(1) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، ج2 ص141.

(2) أضواء على السنّة المحّمدية، أبو رية، ص26، 30.

(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص53.

(4) المرجع نفسه، ص45، 46.

وهذا الكم الهائل من الأحاديث التي حفظت، والدواوين التي كتبت، وأخبار أئمة الحديث ورواته التي اشتهرت، برهان ساطع على عناية تامة، واهتمام بالغ أولاه الصّحابة والتابعون لسنّة نبيهم صلى الله عليه وسلّم.

الشبهة الثانية:

أنّ الرُّواة تصرّفوا في ألفاظِ الأحاديث بحسب ما وقع لهم، وأدّوا المعنى بحسب ما عَلِق بأذهانهم، فلم يؤدوا الأمانة على وجهها، وحصل بسبب فعلهم ضرر كبير على الدِّين.

وفي هذا يقول أبو ريّة بعد إثباته رواية الصحابة لأحاديث بالمعنى: « ثمّ سار على سبيلِهم كلُّ من جاء من الرُّواة بعدهم. فيتلقّى المتأخِّر عن المتقدِّم ما يرويه عن المّول بالمعنى، ثمّ يؤُديه إلى غيره بما استطاع أن يُمسكه ذهنه معه»[1].

وأُجيبُ بما يلي:

1- أنّ الصحابة وغيرهم من الرّواة لم يرتكبوا جريمة بروايتهم لبعض الأحاديث بالمعنى، بل هذا دليلُ أمانتهم، وقيامهم بوصية نبيّهم في تبليغ ما سمعوا، فلم يكتموا شيئا تحتاجه الأمة، وإقدامهم على الرّواية بالمعنى مع ما فيه من الخطر على دينهم دليل على تفانيهم وخدمتهم لهذا الدِّين؛ حتى لا يضيع موروث النبوة فيستعجم على النّاس فهم القرآن وذلك عين هلاك الأمة، ففعلهم صيانة للدِّين لا إضرار به، وقد ساعدهم على هذا كله علمهم الجازم ويقينهم التّام بعناية الله بدينه وحفظه له من الضياع.

2- أنّهم استعملوا الرِّواية بالمعنى في حُدودها الخاصّة - وقد مّر ذكرها في مبحث الرّواية بالمعنى من الفصل الأول- لا كما وقع لهم.

3- قوةِ حفظِهم وجودَة قريحتِهم لا سيما الصّحابة والتّابعون؛ توجب القطع بأنّ ما يَعلِق

(1) أضواء على السنة المحمدية، أبو رية، ص8. بالمقارنة بين الأصل ونسخة وورد، وقد سقط من الأصل جزء من مقدمة أبي رية لكتابه.

من ألفاظ الحديث بأذهانهم أكثر ممّا يذهب، أضف إليه عوامل تثبيت المحفوظ التي وجدت لديهم من مذاكرة، وعمل بمضمون ما حفظوا.

– أنّ من تأخّر عن عهد النّبوّة استعان بالكتابة على الحفظ ثمّ صار المعوَّل عليها فزال الضرر وانخسف، فلا وجه بعد ذاك للطّعن والتهويل، ويُوضِّح المعلمي هذه الزيّادة في الاحتياط فيقول: « أما أتباع التّابعين فلم يكن فيهم راوٍ مُكثِر إلّا كان عنده كُتُبٌ بمسموعاته يراجعها ويتعاهدُها ويتحفّظ حديثه منها، ثمّ منهم من لم يكن يحفظ، وإنّما يُحدِّث من كتابه، ومنهم من جرّ عليه الأئمة أنّه يُحدِّث من حفظه فيخطئ، فاشترطوا لصحّة روايته أن يكون السّماع منه من كتابه. . . فأما من بعدهم فكان المتثبِّتون لا يكادون يسمعون من المُحَلِّ إلّا من أصل كتابه»[1].

– أنّ الأصل المتقرر عندنا أنّ الله قد حفظ دينه، وهيئ له من أسباب الحفظ ما يكفل بقاءه وصفاءه واستمراريّته، وهذه الدّعوى على رواة الأخبار تصادم هذا الأصل وتناقضه، وشواهد حفظ الله لدينه ظاهرة متضافرة، وفي تأكيد هذا المعنى يتحدّث عبد الرزاق حمزة فيقول: إلّا الله الغيور على دينه لم يسكُت للنّاس على ما هو أقلُّ ضرراً في دينهم من تحريفه لأحاديث نبيّهم صلّى الله عليه وسلّم بالزّيادة، والنّقص، والاختصار، والتّقديم، والتّأخير، واللّحن فيه ، فنبّههم على ما هو دون ذلك بمراحل كقوله ﴿ علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم فالآن باشروهن. . . ﴿١٨٧﴾﴾ لمن جامع في ليالي رمضان قبل أن يُباح وقال﴿ يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي وا . له ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ﴿٢﴾﴾، وقال إن﴿ الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون ﴿٤﴾﴾وقال ﴿ عفا الله عنك لم أذنت

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص80.

ل ـهم حتى يـتـبين لـك الّذين صدقـوا وهـم الـكـذبين ﴿٤٣﴾ وقال لنبيه ﴿يـأيها النبيُ لِم تحرِم ما أحل الله لـك تـبـتغي مرضات أزواجك والله غفور رحيم ﴿١﴾﴾، وقال له ﴿عبس وتولى ﴿١﴾ أن جاءه الأعمى ﴿٢﴾ وما يدريك لعله يزكى ﴿٣﴾ أو يذكر فتنفعه الذكرى ﴿٤﴾﴾الآيات، وقال ﴿ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظلمين ﴿٥٢﴾﴾، وقال ﴿واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ولا تعد عيناك عنهم تريد زينة الحوة الدنيا ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا ﴿٢٨﴾﴾ أفيُنبِّه على مثل هذه الأُمور من نَبيِّه وأُمّته ويَنهاهُم ثمّ يَسكُت لهُم على تَحريف أحاديث نَبيّه صلّى الله عليه وسلّم بالزِّيادة، والنّقص، والتّقديم والتّأخير، ورواية المعنى المتغيّر بطبَقات الرُّواة حتّى يصَير الأخيرُ غيرَ الأوّل، ورواية الملحُون، ولا علَم الله ما في ذلك من الضّرر بدينه، ويَعلَمه في القرن الرابع عَشر أبو رية ويَضَع شُكوكَه في أحاديث النّبي صلّى الله عليه وسلّم فيُسَمِّيها أضواءً على السنّة، ممّا يُفيدُ أنّ عدم أحاديث رسول الله كان خيراً من وُجودها وأنّها سَبّبت أضراراً للنّاس في دينهم عَلِمها أبو رية ولم يَعلَمها الله ولا رسولُه ولا خَيرُ القُرون وسلَفُ الأُمة ومن سار على سَبيلهم إلى يوم القيامة ﴿أم علمتم أعلم أم الله﴾، {لا أحد أغير من الله}، ومن أظلم ممن كتم شهدة عنده من الله وما الله بغفل عما تعملون ﴿١٤٠﴾﴾ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحفظون ﴿٩﴾﴾ فأيُّ حِفظ للذِّكر ولِكتاب الله تعالى إذا تَحّرف بيانُه من الحديث بالزِّيادة والنّقص والتّقديم والتّأخير واللّحن»[1].

(1) ظلمات أبي رية، عبد الرزاق حمزة، ص 96، 97.

الشبهة الثالثة:

أنّ أئمّة الحديث وقفوا عاجزين أمام هذا السّيل الجارف من الأحاديث المكذوبة، وأنّ قواعدهم لم تستطع غربلة السنّة، فامتزجت أخبار الوضّاعين بالسنّة الصّحيحة .

جوابها: وقد ردّ المحدّثون المعاصرون هذه الفرية عن أئمّة الحديث ومنهجهم ببيانهم ما يلي:

1- أنّ وجود الوضّاعين والأحاديث الموضوعة في الجملة وارد، ولكنّ النّفخ والتّهويل في ذلك، وبناء اللّوازم الباطلة عليه هو ما يُعاب على أصحاب هذه الدّعوى، ولهذا فوجود الوضع والوضّاعين أمر لا يدعو إلى عدم الوثوق بالسنّة جُملةً واحدةً، ذلك أنّ العبرة **بكمّيته وحجم الجُهود** التي بُذلت في محاربته.

والمعلمي يضرب مثلاً رائعاً في ذلك، وشاهداً واقعياً قوياً، وهو وجود الزّيف والتّدليس في الذّهب وغيره ممّا يحتاجه النّاس، وأنّ ذلك لم يمنع النّاس من طلب الحقيقيّ الخالص فيقول: « ولكنّ المستشرقين والمنحرفين عن السنّة يطوّلون في هذا ويهوّلون، ويهملون ما يقابله، ومثلهم مثل من يحاول منع النّاس من طلب الحقيقيّ الخالص من الأقوات، والسمن، والعسل، والعقاقير، والحرير، والصوف، والذّهب، والفضّة، واللؤلؤ، والمسك، والعنبر وغير ذلك؛ بكثرة ما وقع من التّزوير، والتلّبيس، والتدّليس، والغشّ في هذه الأشياء، ويطول في ذلك، والعاقل يعلم أنّ الحقيقيّ الخالص من هذه الأشياء لم يرفع من الأرض، وأنّ في أصحابها وأهل صدق وأمانة، وأنّ في النّاس أهل خبرة ومهرة، يميّزون الحقيقيّ الخالص من غيره، فلا يكاد يدخل الضّرر إلّا على من لا يرجع إلى أهل الخبرة من جاهل ومقصّر، ومن لا يبالي ما أخذ، والمؤمن يعلم أنّ هذه ثمرة عناية الله عزّ وجلّ بعباده في دنياهم، فما

الظّن بعنايته بدينهم؟ لابدّ أن تكون أتمَّ وأبلغَ، ومن تتبعّ الواقع وتدبرّه وأنعم النّظر تبيّن له ذلك غاية البيان»[1].

2- أنّ الواقع والحال يشهد بأنّ أئمّة الحديث لم يقفوا أمام حركة الوضع عاجزين، بل اتّخذوا إزاءها كلّ أساليب التهجير، والحدِّ من انجرافها، وذلك من خلال بيان الوضع وأسبابه، وأصناف الوضّاعين، وحُكمهم، وكان بعضُهم يُحارب الكذّابين علانية ويَمنعونَهم من التّحديث، ويستَعْدُون عليهم السُلطان. فقدالَقَ الشَّافعِيُّ: لَوْلاَ شُعْبَةُ مَا عُرِفَ الحَدِيثُ بِالعِرَاقِ، كَانَ يَجِيءُ إِلَى الرَّجُلِ فَيَقُولُ: لاَ تُحَدِّثْ وَإِلاَّ اسْتَعْدَيْتُ عَلَيْكَ السُّلْطَانَ»[2]، ووضعوا كُتُبًا خاصّةً تجمع الأحاديث الموضوعة وأسماء الوضّاعين.

والمحدِّثون المعاصرون قد أسهموا في بيان الوضع و الوضّاعين امتِداداً لجُهود أئمّة الحديث، فحقّق المعلمي كتاب الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشّوكاني، وكتب أبو شهبة كتابه "الإسرائيليات والموضوعات في التّفسير"، وجاء بعدهم الألباني فجمع سلسلته في الأحاديث الضّعيفة والموضوعة، فهذه الجُّهودهي ردٌّ عمليٌّ على تلك الفرية؛ إذ أنّ المحدِّثين المعاصرين قد بنَوا كُتبهم وتحقيقاتهم على أقوال وجُهود الأئمّة قبلَهم، فمنهم أَخذوا وعلى سَننِهم سارُوا.

وكلّ هذه الجهود أسهمت في تمايز الصّحيح عن الموضوع ومبيانته له؛ لكن عند أهل الحديث وأتباعهم، أما من قصُر نظرهم وساءت فهومهم فالأمر بخلاف ذلك، ولذا قال عبد الرزاق حمزة: « إنّ الصّحيح لم يختلط بالموضوع إلّا عند أمثال من نَظروا إلى الحديث

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص89.

(2) الجامع لأخلاق الّراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، ج2 ص170، برقم (1513).

وأهله نَظَر الشّك الرّيب، وأساءو الظّن بعُلَماء الإسلام، وَجهابذة النّقل والنّقد والتّمييز، و عُرفاء الأمّة برَجل النّقل و تَمييز صَحيح المنقول من سَقيمه؛ حتى تميّزت لَديهم أنواع حَديث سَول الله صلّى الله عليه وسلّم و عَرفوا مقبولَه من مَردوده»[1].

الشبهة الرّابعة: نظرية جولد تسيهر حول السنّة النّبوية:

ومضمونها: أنّ أئمّة الحديث والرُّواة الذين وثّقوا قد وضعوا أحاديث ونسبوُها إلى النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم؛ ليُضفوا عليها صِفة القَداسَة، والرّبّانيّة، وقد دعاهُم إلى الكذب وَحذاهُم إلى وُلُوج بابه سببان كبيران هما:

1- ظُهور الخلافات السِّياسيّة والاعتقاديّة: فقد زعم المستشرق جُولد تسيهر أنّه تزامَن مع عصر الرِّواية نشُوء خُصومَة ونزاع بين الدّولة الأمويّة التي تُمثِّل جماعةً دنيويّة، لا هّم لها إلّا الفتح والاستعمار، ولا تمُتُّ إلى تعاليم الإسلام وآدابه بصِلة، والطرف الثاني وهُم العُلَماء الأتقياء من جهة أخرى، ويأتي في مُقدّمتهم علماء المدينة، وأنّ الطرفين سعيا في تأييد موقفهما، فالدّولة تعمل لتثبيت مُلكها وتوسيع مملكتها، والعلماء الأتقياء كما زعم يعملُون لمحاربة الطُّغيان والإلحاد، وقد كانت وسيلة الطّرفين وسِلاح الجبهتين هي الأحاديث، فوضع العُلَماء الأتقياء أحاديثَ في مدح آل البيت والحمل على بني أُميّة، كما ردّت الحكُومة على العُلَماء بوضع أحاديثَ في ذّم آل البيت، ومدح الأُمويين ومدح أعمالهم، وقد كانت غاية الأمويين في إيجاد العُلَماء الذين ينتَدبون لهذه المهّمة، وبعد محاولات نجحوا في استغلال بعض العلماء المتّقين منهم؛ ليضعوا لهم الأحاديث ذات الإسناد القويِّ، ويأتي في مُقدِّمة العلماء الذين قاموا باستغلالهم الإمام الزُّهري، وممّا أيدّ به جولد تسيهر دعَواه ، وطّعم به رؤياه، جُملةٌ من الحكايات، والأخبار، والنّصوص التي وجدت في كتب السير والتاريخ

(1) ظلمات أبي رية، عبد الرزاق حمزة، ص245.

وغيرهما، وسأورد أهمها تحت كل دعوى:

- أما دعوى الخُصومة: فقد أيّدها بنقله عن معاوية-رضي الله عنه- أنّه كان يقول للُمغيرة بن شعبة: { لا تُهمِل في أنْ تَسُبَّ عليًّا وأنْ تطلجتالّلعُ ثمان، وأنْ تَسُبَّ أصحاب علي وتضطهد من أحاديثهم وعلى الضِّد من هذا، أنْ تمدح عثمان وأهله وأنْ تُقرِّبهم وتسمع إليهم} هذا بالنّسبة للأمويين.

- أما العلماء الأتقياء وأئمّة علماء المدينة فقد أيّدها بالخلاف الموجود بين سعيد بن المسيّب وعبد الملك بن مروان.

- وأما أنّ الوضع كان من الطرفين مع اختلاف المقصد فقد أيّده بأنّه لا توجد مسألةٌ خلافيةٌ سياسيةٌ أو اعتقاديةٌ إلّا ولها اعتمادٌ على جُملة من الأحاديث ذات الإسناد القويِّ.

- وأما أنّ الدولة الأمويةّ قد استغلّت بعض العلماء المتقنين إليها في وضع الأحاديث، وفي مقدّمتهم الزهري، فقد أيّدها بأنّ عبد الملك بن مروان منع النّاس من الحجِّ أيّام محنة عبد الله بن الزُّبير رضي الله عنه، وبنى قُبّة الصّخرة في المسجد الأقصى ليُحجّ النّاس إليها ويطوفوا حولها بدلاً من الكعبة، ثمّ أراد أن يحمل النّاس على الحجِّ إليها بعقيدة دينيةّ ، فوجد الزُّهري وهو ذائع الصِّيت في الأمّة الإسلامية مُستعدًا لأنْ يضع له أحاديث في ذلك، فوضع أحاديث منها حديث: {لا تُشدُّ الرحال إلّا إلى ثلاثةِ مساجد: مسجدِي هذا ، والمسجدِ الحرام، والمسجد الأقصى}[1] وأحاديث أخرى. . ، وأنّ الزهري - رحمه الله - كان صَديقًا لعبد الملك وكان يتردّد عليه، وأنّ الأحاديث التي وردت في فضائل بيت المقدس مرويةّ من طريق الزّهري فقط، و أنَّ الوليد بن إبراهيم الأموي جاء إلى الزُّهري بصحيفةٍ وضعها أمامه وطلب

(1) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب لا تُشدُّ الرحال إلّا إلى ثلاثة مساجد، برقم (511).

إليه أنْ يأذن له بنشر أحاديث فيها على أنّه سمعها منه، فأجازه الزُّهري على ذلك من غير تردُّد كثير وقال له: { من يستطع أن يُخبرك بها غيري؟ } ، ومنها ما رواه معمر عن الزُّهري بأنه قال: { أَكْرَهَ هؤلاء الأمراء على أنْ نكتُب " أحاديث "}، وأنّه كان يركثر التردُّد على قُصور الأمراء، ومنها أنّه كان في حاشية الحجّاج في حجّه وأنّ هشاماً جعله مربِّياً لولّي عهده، وفي عهد يزيد الثاني قبل منصب القضاء، كلّ هذه القرائن بصرف النّظر عن صحّتها كافيةٌ عند تسيهر لإدانة الزّهري ونسبته إلى الوضع وسائر الرّواة بعد ذلك.

2- ظُهور الخلافات المذهبيّة والفقهيّة: فقد ستَرعدوى وضع الأحاديث عند الرُّواة وأئمّة الحديث بدفعٍ من الدّولة الأمويّة – على حدِّ زعم جولد تسيهر ومُؤيِّديه– لتشمل أحاديث العبادات والطّاعات، وأيَّد دعواه بأنَّ خُطبةَ الجُمعة كانت خُطبتين، ويخطُب الإمام واقفاً، وأنَّ خُطبةَ العيد كانت تتبع الصّلاة فغيَّر الأمويُّون ذلك، فكان يَخطُب الخليفة أو الخُطَبة قبل الصّلاة، ووضعوا حديثاً رواه رجاء بن حيوه من أنَّ الرّسول والخلُفاء كانوا يخطُبون جُلوساً، في حين قال جابر بن سَمُرة: { أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا ، ثُمَّ يَجْلِسُ ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِمًا ، فَمَنْ نَبَّأَكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِسًا فَقَدْ كَذَبَ ، فَقَدْ وَاللهِ صَلَّيْتُ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفَيْ صَلَاةٍ }[1]، ومثل ذلك ما حصل من زياد ومعاوية في درجات المنبر، وما كان من جعله المقصُورة التي أزالها العبّاسيُون بعد ذلك.

فهذه عامّةُ الشّواهد التي بنى عليها جولد تسيهر نظريتّه، وقد تولّى المحدِّثون المعاصرون الرّد على هذه النّظريّة وهدمها من أساسها، كشفاً للحقيقة، ودفاعاً عن أئمّة الحديث ورُواته،

(1) أخرجه مسلم، كتاب، الجمعة، باب ذِكْرِ الْخُطْبَتَيْنِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَمَا فِيهِمَا مِنَ الْجَلْسَةِ، برقم(35).

ويأتي في طليعة هؤلاء الذين فندّوا هذه النّظريةّ أبو شهبة في كتابه "الشُبه الواردة على السُنةّ قديماً وحديثاً وردُّها رداً علمياً صحيحاً"، والسباعي في كتابه "السنةّ ومكانتُها في التّشريع الإسلامي"، فقد خصّص كلاهُما جُزءاً كبيراً من كتابيهما لرد هذه النّظريةّ وما تبعها من شُبهات وافتراءات، كما ردّ عليها إجمالاً المعلمي وعبد الرّزاق حمزة في ردِّهما على أبي ريةّ، الذي جعل من نفّسه بوُقاً لترديد كلمات جولد تسيهر لكن بأُسلُوبه الخاصِّ.

وسأُحاول إبراز هذه الجُّهود من خلال استعراض الرُّود والحُجج التي زيفّوا بها كلام جولد تسيهر.

أولا- نقدُهم لنظريةّ جولد تسيهر حول السنةّ إجمالاً:

وذلك من خلال تقديمهم مُقدِّمات، وحقائق كليةّ، تْنقشع وُنها غُيوم الشُّبهة، وتظهر شُموس الحقِّ ساطعة، ولا شكّ أنّ كلّ شُبهة مبناها على مُغالطات كليةّ، إذا كُفِت عُ وِفت الحقيقة.

ولهذا نجد المحدِّثين المعاصرين يدأبون على هذا المسلك فيردُّون إجمالاً ثمّ تفصيلاً، يقول أبو شهبة مُعْنوناً في بداية ردِّه على نظرية جولد تسيهر: «الجَوابُ الإجْمَالِيُّ عَلَى هَذِهِ الافْتِرَاءَاتِ والشُّبُهَات: حقائقٌ مستمدّةٌ من خصائِص الرُّسُل والصّحابة ومن بعدهم تهدم آراء جولد تسيهر"»[1]، والأمُر نفُسه نجُده عند السِّباعي في بداية جوابه، ويمكن تلّخيص ما ذكروه من أجوبةٍ إجماليةّ في جوابين:

(1)دفاع عن السنّة، القسم الثاني: بيان الشُّبه الواردة على السنّة، أبو شهبة، ص287.

1- بيان واقع أحوال الأخبار وأئمّة النقّد، وموقفهم من الوضع والوضّاعين:

فإنّ نظريّة تسيير حول السنّة تحوم حول اتّهام أحوال الأخبار الثّقات، وأئمّة النقّد بالوضع، أو التّورُّط فيه، ولذلك افتعَل تلك الخُصومة بين الدّولة الأمويّة والعلماء الأتقياء – على حدِّ زعمه – ثمّ عمّم بعض العلماء كالغزالي رحمه الله، وجعلهم أداةً لتحقيق مآرب الدّولة الأمويّة، ليتحقّق له بعد ذلك الطّعن في الجزء الأكبر من السنّة، فاتّهام أحوال الأخبار وأئمّة النقّد بالوضع هو المتكَئ الذي يستند إليه تسيير لبلوغ غايته.

لذلك عَمَدَ المحدِّثون المعاصرون في جوابهم وردِّهم إلى بيان براءة النقّلة والنُّقاد من تُهمة الوضع، أو التّورُّط فيها، من خلال بيان تاريخهم المجيد، وواقعهم المشرِّف، فالسباعي يبدأ جوابه بقوله: « إذا أمعنت النّظر فيما قدّمتُه في هذه الرّسالة من حرص الصّحابة على حفظ حديث رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – ونقله، وعصر التّابعين، وتابعي التّابعين، فمن بعدهم على نقل هذا الحديث وجمعه، وتنقيته من شوائب التّحريف، والتزيُّد، وما قام به علماء السُّنَّة من جهود جبّارة في تتبُّع الكذّابين والوضّاعين، وفضح نواياهم ودخائلهم، وبيان ما زادوه في السُّنَّة من أحاديث مكذوبة حتى جُمعت السُّنَّة في كُتُب صحيحة، وأشبعها النُّقّاد بحثاً وتمحيصاً، ثمّ خرجوا من ذلك إلى الإعتراف بصحتِّها والتّسليم بها، إذا أمعنت النّظر في ذلك أيقنت أنَّ هؤلاء المستشرقين يخبطون في أودية الأوهام، ويتأثّرون بأهوائهم وتعصُّبهم في الحكم على حقائق يعتبر العبثُ بها في نظر محقِّق المنصف إسفافاً، وتلاعباً بالعلم، وإخضاعاً لحقائق التّاريخ إلى نظريّات الهوى والعصبيّة»[1]، وأبو شهبة يقدِّم بكر أربعة حقائق تعود في مجملها إلى بيان واقع عصر الرِّواية وخصائصه التي خصّه الله بها حفظاً لدينه، وإتماماً لوعده في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾[الحجر: 9]، فأشار إلى حرص الصّحابة على حفظ السُّنة، ونشاطهم ومن بعدهم في الرِّحلة

(1) السنة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص195.

لجمعها وما امتاز به عُلماء الإسلام من لُدن الصّحابة إلى أن تمّ جمع السنّة وتدوينُها تدويناً عامّاً من فهم لمعانيها، وتفقُّه لأحكامها، ومُناهضتهم لحركة الوضع في الحديث، وتعقُّبهم للكذّابين والوضّاعين، والكشف عن عُواهم وعَاهم، حتّى أظهروهم على حقيقة أمرهم، فتجنَّبهم النّاس، ولم ينْخدعوا بظواهرهم، ونَقل في ذلك أخباراً ووقائع تشهد لما ذكَر، وختَمها بقوله: « فهذه النُّقول تدُلُّ على يقظة أهل الحديث وحِاله للكذّابين والوضّاعين، وقعُودهم لهم بالمرصاد، وعلى تنزههم لما وضعُوه والإبانة عنه، وبذلك ردُّوا كيدهم في نحرهم. كلُّ هذه الحقائق وغيرها مما لا يتّسع المقام لذكرها تؤدِّي إلى العلم، بل والإعتقاد أنّ الأحاديث النّبوية والسُنن قامت على عُمد ثابتة، ودعائم قوية، وأنّها ليست كما يزعُم جولد تسيهر من آثار التطوّر الدِّيني، والإجتماعيّ والسياسيّ للمسلمين»[1].

2- التأكيد على وجوب النظّر في الدّواعي والموانع:

وقد سبقت الإشارة إلى جدِّية هذه المسألة في الجواب عن طعُون المستشرقين في أئمّة الحديث ورُواته، وفي مُقدِّمتها نظريّة تسيهر، فقد دعّم اتّهامه للنقّلة والنُّقاد بالوضع أو التّورُّط فيه بذكره بعض دواعي الكذب[2] كالخُصومة (بين الأمويين والعلماء الأتقياء)، والتزلُّف للأمراء (كالزهري ورجاء بن حيوه)، والتّعصُّب المذهبيّ الطّائفيّ (بين العلَويين والأمويين).

والمحدِّثون المعاصرون أجابوا بأنّ هذه الدّواعي لو فُرِض ثُبوتُها فليست دليلاً على إقدام الرُّواة على الكذب، لأنّها ليست داعيةً إلى الكذب بذاتها، فقد يغُاظُ الخصُم، ويتزلّف للأمراء، ويؤيّد المذهب بما هو صِدقٌ كما سبق تقريره من كلام المعلمي، ثمّ إنّ أئمّة الحديث والرُّواة

(1) دفاع عن السنّة، القسم الثاني: بيان الشُّبه الواردة على السنّة، ص291.

(2) بغَضِّ النّظر عن ثُبوتها من عدمه وسيأتي تحقيقه.

قد قامت في شخصهم من موانع الكذب ما يترجّح به جانبُ صدقهم جُرحاناً لا يُخالطُه شكٌّ، يقول أبو شهبة جواباً على دعوى تسيهر أنّ العلماء الأتقياء قاموا بحركة الوضع: «إنّ العصر الأوّل كان الوازع الدينيُّ فيه قوياً على المُتهم مما حدث من فتنٍ وخلافات، وهذا الوازع الدّينيُّ لمحقوياً ظاهراً في العلماء الأتقياء، ومن على شاكلتهم ممّن لا يخافون في الحقِّ لومة لائم، فما كان ليخيفهم زجرٌ، ولا وعيدٌ ، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ثابتٌ معروفٌ، وكثيراً ما كان ينصح العالم الخليفةَ والأمير، ويبيّن له مخالفتهَ للحقِّ والدِّين، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا يقال العلماء الأتقياء، ويتوصّلون إلى أغراضهم عن طريق الدَّسِ والكذب! ! ، وهم أتقياء كما يعترف بذلك "جولدتسيهر"، والتقوى عند جماهير المسلمين تنافي الكذب على رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم –، ولا تجامعه، وهذا الوضع لأجل إرضاء الخلفاء والأمراء إنّما يفعله ضعاف الدِّين، والأخلاق، وضعافُ النُّفوسِ الذين يبيعون دينهم بدُنياهم»[1].

ولمّا أراد تسيهر أن يجعل من المزي رحمه الله بطلاً في الوضع والكذب؛ ردّ عليه السباعي بعرضه صفحةً مشرقةً من حياة المزّي وتاريخه العظيم[2]، وما كان عليه من صدقٍ، وأمانة، وعفّة، وديانة مُجمعٍ عليها؛ لتكون ردّاً عامّاً قوياً على دواعي الكذب المتهافتةَ التي ذكرها، والتي عامّتها مما أُلصقت به.

(1)دفاع عن السنّة، القسم الثاني: بيان الشُّبه الواردة على السنّة، ص295، 296.

(2) السنة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص 206 ـ 226.

ثانيا– نقدُهم ما أيّد به جولد تسيهر نظريّته تفصيلاً:

فقد سبق إيرادُ الحجج التي أيدّ بها تسيهر نظريتّه، وقد عمل أبو شهبة والسباعي على نقضها مفصّلةً كما يلي:

– أما الخُصومة: فما ذكره من أمر معاوية–رضي الله عنه– للُمغيرة بن شُعبة باضطهاد أحاديث علي–رضي الله عنه– وشيعته فكَذبٌ، وتحريفٌ للكلم عن مواضعه، إذ أنّ أصل العبارة كما رواها الطّبري: {لاَ تُحْجِمَ عَنْ شَتْمِ عَلِيٍّ وذُرِّيَّتِه، والتَّرَحُّمَ على عُثْمانَ والاسْتِغْفارَ لَهُ، والْعَيْبَ عَلَى أَصْحابِ عَلِيٍّ والإِقْصاءَ لَهُمْ وتَرْكَ الاسْتِماعِ مِنْهُمْ وإِطْراءَ شِيعَةِ عُثْمانَ، والإِدْناءَ إِلَيْهِمْ والاسْتِماعَ مِنْهُمْ}[1].

فانظُر كيف حَرَّفَ هذا المستشرقُ لفظ الإقْصاء لَهُم» بلفظ «وتَضْطَهِدَ مِنْ أَحادِيثِهِمْ» فإنّ كلمة أحاد يتهم لاُجود لها في أصل النّص، أفرأيت كيف تكون أمانة العلماء؟ ولو فرضنا أنّها واردةٌ فلا معنى لأحاديثهم هنا إلاّ كلامهم، ومُحاوراتهم في مجالسهم، لا الأحاديث بمعنى الأقوال المنسوبة إلى رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم–.

– أما احتجاجُه بالخلاف الذي عُرِف بين سعيد بن المسيّب وعبد الملك بن مروان على جُود خُصومة بين الحكومة وعلماء المدينة ألجأتهم إلى وضع الأحاديث، فاحتجاجٌ باطلٌ، لأنّ الذي كان من ابن المسيِّب هو مُجَرّد جفائه لعبد الملك، بسبب أنّ عبد الملك أراد أخذَ البَيْعة لابنه الوليد، ثمّ لسُليمان من بعده، فأبى سَعيدٌ وقال: {إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ}[2] في وقتٍ واحدٍ، فهذا هو سَبَبُ الجفاء، ولا يعلم قبل هذه الحادثة جَفاءٌ بين سعيدٍ وخُلفاءِ بَني أُميَّة.

---

(1) تاريخ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار التراث، بيروت، ط2 ، 1387 هـ ـ 1934م، ج3 ص218.

(2) أخرجه البخاري، باب الصّلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، برقم (584).

أمّا باقي علماء المدينة كأبي بكرٍ بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، وعُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة، وسالم مولى عبد الله بن عمر، ونافع مولى ابنِ عمر، وسُليمان بن يسار، والقاسم بن محمّد بن أبي بكرٍ، والزُّهري، وعطاء، والشعبي، وعلقمة، والحسن البصري، وأضرابهم من أئمّة الحديث، فهؤلاء لم يصطدموا مع الأمويِّين في معلمٍ، ولا أُثِر عنهم أنّهم تَصَدَّوا لخُصومة الأمويِّين، وإنّما العداء كان بين الأمويين وبين رُعماء الخوارج والعلويِّين قوياً مُتحكّماً، ولكنْ هؤلاء هُم غير العلماء الذين نهضوا لجمعِ الحديث، وتدوينه، وروايته، ونقده[1].

وأمرٌ آخر «فإنّ هذا المستشرق يتّخذ من عداء ابن المسيّب لعبد الملك ذريعةً لرميِّ علماء المدينة كلِّهم بالكذب والوضع، ولكنّه لا يذكر لنا دور سعيدٍ في هذه (حركة الوضع) التي توّهمها تسيهر وأتباعه، لقد كان من حقِّ ابن المسيِّب أنْ يكون على رأسها، ولكنّه لم يذكر له دوراً في هذه الحركة.فلماذا؟ هل هو يتّهمه في الحقيقة بالوضع كما اتّهم الزُّهري؛ ولكنّه لم يُجرِ على ذلك إذ لم يجد بين يديه ولو رواية فقط يؤيِّد بها دعواه كما فعل مع الزُّهري؟ أم يأنّبرِّئه من تُهمة الوضع؟ فكيف كان ذلك وهو على رأسِ العلماء الأتقياء الذين انحرفوا عن بني أميَّة، واضطُّروا إلى القيام بتلك الحركة كما زعم؟ هكذا يتهافتُ الكَذُوبُ ويضطرب في دعواه»[2].

– أما اتّهامه للأُمراء والعلماء بالوضع بحُجّة أنّه لا توُجد مسألةٌ خلافيةٌ سياسيةٌ أو اعتقاديةٌ إلّا ولها اعتمادٌ على جُملة من الأحاديث ذات الإسناد القوي.

فجوابهُ: أنّ وجود نوع اختلاف بين الأحاديث له أسبابهُ المتعدِّدة، فلا تنحصُر في الوضع، بل منها تعدُّد الحادثة، أو تعدّد فعلِ النبِّي صلّى الله عليه وسلّم الأمرين لبيانِ الجوازِ، أو

(1) ينظر : السنة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص198.

(2) السنة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص200. بتصرف

اختلافُ الصّحابة في حكاية حال شاهدُوها، أو لاختلافهم في فَهم المراد من قوله وجوباً أو استحبابًا، أو عُمومًا أو خُصوصاً، ومنها بلُوغ أحدهم النّاسخَ دون الآخرِ فيحدِّثُ كلٌّ بما علم[1].

– أمّا زعُمه بأنّ الدّولة الأمويّة قد استغلّ بعض العُلماء المقرّبين إليها في وضعِ الأحاديث، وفي مُقدِّمتهم الزُّهري، وما ذكره من أدلّة لذلك فجوابه:

أنّ تاريخ الدّولة الأموية قد شُوِّه كثيراً، لأنّ النُّصوص التاريخيَّة الموجُودة إنّما وُضعت في العصر العباسّي الذي كان مُشْبعاً بالتّحامُلِ على الأمويين، ولعددٍ من أُمراءِ بني أُميّة تاريخٌ مُشرِقٌ في نُصرة الإسلام وإعلاءِ كلمة الله، لا كما يتصوّره ويُحاول تصويرتسيهر.

– أمّا قضيةّ بناء عبد الملك لقُبةّ الصّخرة: وما تبعه من حملٍ للنّاس على قصدها، فالتّاريخُ الصّحيحُ يشهدُ ببطُلانها، إذالمعلوم أنّالذي بنى قُبةّ الصّخرة هو الوليد بن عبد الملك[2]، وزعُمه أنّ عبد الملك حملَ النّاس على قصدها للحجِّ كُفْر يمتنع صُدُوره من رجُلٍ عُرِفَ بالخير، وأنّى لأهلِ العلم أن يسكُتوا عن إنكارِ مثلِ هذا الجرُم الكبير.

ومُحاولتهُ إلصاقَ الزُّهريِّ بقضيةّ الصّخرة إسفافٌ في الكذب، تُكذّبُه الشّواهدُ التاريخيَّةُ، فالزُّهريُّ كان صغيراً زمن مقتلِ عبد الله بن الزُّبير[3]،بعيدٌ أن تسير الأُمة في كِتابه، وتُذعن لحديثه، على أنّ المصادر تذكُر أنّ الزهري لم يعرِف عبد الملك إلّا بعد عهد ابن الزُّبير.

---

(1) ينظر: الإنصاف في بيان أسباب الإختلاف، أحمد بن عبد الرحيم بن معظم بن منصور المعروف بـ «الشاه ولي الله الدهلوي»، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار النفائس، بيروت، ط2، 1404هـ-1994م،ص15-34.

(2) ينظر: البداية والنهاية، ابن كثير، ج9 ص187.

(3) فقد قتل عبد الله بن الزبير سنة 73هـ وكانت ولادة الزهري سنة 50هـ .ينظر : العبر في خبر من غبر، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول دار الكتب العلمية، دط، دت، بيروت،ج1 ص60، تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج1 ص 83.

- وأما حديث لا تُشَدُّ الرِّحالُ إلّا إلى ثلاثة مساجد. . . وغيرهُ من الأحاديث المرويّة في فضل بيت المقدس فلا يصِّحُ ما عَزَمه من أنّها مرويةٌ من طريق الزُّهريِّ، بل إنّ حديث لا تُشدُّ الرِّحالُ أخرجه البخاري عن أبي سعيد الخُدري-رضي الله عنه- من غير طريق الزُّهري[1]، ورواه "مُسلم" من ثلاث طُرق، إحداها من طريق الزُّهري[2] وثانيتُها من طريق جريرعن ابن عُمير عن قزعة عن أبي سعيد[3]، وثالثتُها من طريق ابن وهبٍ عن عبد الحميد بن جعفر عن عمران بن أبي أنسٍ عن سَلمان الأغرِّ عن أبي هريرة[4]-رضي الله عنه-. فالزُّهري لم ينفرد بروايةِ هذا الحديث، كما زعمَ جولد تسيهر ويريد تصويره، بل شاركَه فيه غيرهُ كما علمت، وقد سُئل شيخُ الإسلام ابن تيميَّة رحمهُ الله - عن حُكم زيارة بيت المقدس والصّلاة فيه - وهو ممَّن ينكر السّفر لأجل زيارة القُبور فقال: «ثبتَ في "الصَحيحَيْن" عَنْ النَّبيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم - أنّه قال: {لا تُشَدُّ الرِّحَالُ. . . الخ} وهو في "الصَّحيحَيْن" من حديث أبي سعيد وأبي هريرة-رضي الله عنهما- وقد رُوِيَ من طُرق أُخرى، وهو حديثٌ مستفيضٌ متلقّى بالقَبول أجمع أهلُ العلم على صحته، وتلقيه بالقبول، والتّصديق، فاتّفق العُلماء المُسلمين على استحباب السّفر إلي بيت المقدس للعبادة المشروعة فيه، وكان ابن عُمر يأتي إليه فيُصلّي»[5]، ثُمّ إنّ حديث لا تُشدُّ الرِّحالُ لا صلة له بفضل الصّخرة، بل هو في فضل بيت المقدس وهو أمرٌ قد شهد القرآن به.

(1) أخرجه البخاري، بَابُ مَسْجِدِ بَيْتِ المَقْدِسِ، برقم(1197).
(2) أخرجه مسلم، كتاب الحج، بَابُ لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ، برقم(511).
(3) أخرجه مسلم، كتاب الحج، بَابُ سَفَرِ الْمَرْأَةِ مَعَ مَحْرَمٍ إِلَى حَجٍّ وَغَيْرِهِ، برقم(415).
(4) أخرجه مسلم، كتاب الحج، بَابُ لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ، برقم(513).
(5) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج27 ص6.

– وأّما قصّة الزُّهريِّ مع تلميذه إبراهيم بن الوليد الأموي[1] فلا حُجّة فيها لما بنى عليها، فإجازتُه له في صحيفة أحاديث سمعها منه أمرٌ معروفٌ عند المحدِّثين، واسمُه عرضُ المناولة، وكان الزُّهريُّ يفعلُه مع عدد من طلبته، واختصّ هو بإجازتها لأنّها من سَماعاته عنه، والزُّهريُّ له أفرادٌ من الأحاديث لم يُشاركه فيها أحدٌ وأيّا كان فإبراهيم هذا لا يعرفُ في كُتُب الرِّجال.

– وأّما ما رواه معمر عن الزُّهريِّ أنّه قال: «إنَّ هؤلاء الأُمراء أكرهونا على كتابة الأحاديث» ليظُهر الزُّهريّ في صُورة الرَّجُل المستعد الجاهز لوضع ما يرضي الأُمراء، فإنّ هذا النقّل وما تضمّنه من كيد وتحريف ومكر، كافٍ لإدانة بُحُوث المستشرقين وسَلبها من كُلّ معايير البحث العلميِّ النزيه، ذلك أنّ النصّ جاء كما في ابن عساكر وابن سعد: «أنّ الزُّهري كان يمتنعُ عن كتابة الأحاديث للنّاس، فلّما طلَب منه هشامٌ وأصَرَّ عليه أنْ يُملي على ولده ليمتحن حفظَه، وأملَى عليه أربعمائة حديث، خرج من عند هشام وقال بأعلى صوته: يا أيُّها النَّاسُ إنّا كُنّا منعناكم أمرا قد بذلَناه الآن لهؤلاء وإنَّ هؤلاء الأُمراء أكرهونا على كتابة (الأحاديث) فتعالَوا حتَّى أُحدِّثكم بها، فحدَّثَ الأربعمائة الحديث}[2]. هذا هو النصُّ التاريخيُّ لقول الزُّهري، وقد رواه الخطيبُ بلفظ آخر وهوكُمّا {كرهُ كتاب العلم – أي كتابته – حتَّى أكرهنا عليه هؤلاء الأُمراء فرأينا أن لا نمنعه للّذي من المسلمين}[3].

(1) إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك المرواني أبو إسحاق الأموي، كان مقيما في دمشق، ولما مات أخوه يزيد بن الوليد قام بعده بالأمر، وكان ضعيفا مغلوبا على أمره، فمكث سبعين يوما، فثار عليه مروان بن محمد بن مروان، وكان والي أذربيجان، ودعا لنفسه بالخلافة، وقدم الشام فاختفى إبراهيم، واستولى مروان على الخلافة، وقتل مع من قتل من بني أمية حين زالت دولتهم سنة 132 هـ. ينظر: الأعلام، الزركلي، ج1 ص78.

(2) أخرجه أبو نعيم في الحلية بألفاظ بنحوه، ج3 ص363.

(3) أخرجه الخطيب في تقييد العلم، ج 1، ص 107.

«فانظُر كم الفرق بين أن يكون قول الزُّهريِّ كما روى جولدتسيهر أَكْرَهُونَا عَلَى كِتَابَةِ أَحَادِيثَ» وبين أن يكونه قَوْلُهُ كما رواه المُؤَرِّخُونَ: أَكْرَهُونَا عَلَى كِتَابَةِ الأَحَادِيثِ» أو كما رواه الخطيب «عَلَى كِتَابَةِ العِلْمِ»، ثمّ انظُر إلي هذه الأمانةُ العلميّةُ حُذِفَ «ال» من «الأحاديث» فُقلبت الفضيلةُ رذيلةً. حيث كان النّص الأصلي يدلُّ على أمانة الزُّهري وإخلاصه في نشر العلم، فلم يرضَ أن يبذُلَ للأُمراء ما منعه عن عامّة النّاس إلّا أن يبذُلَه للنّاس جميعاً، فإذا أمانةُ هذا المستشرق تجعلُه ينسب للزّهريِّ أنّه وضع للأمراء أحاديث أَكرهُوه عليها، فأين هذا من ذاك؟ ؟ »[1].

وأمّا تردُّده على القصر وتوليّه القضاء فلا شيء في ذلك، وقد فعله غيرهُ ولم ينزلهُم ذلك عن مرتبة العدالة.

وأمّا حَجُّه مع الحجَّاج فلا بأسَ، إذ الثّابت عنه أنّه حجَّ مع عبد الله بن عُمر زمن حجِّ الحجَّاج[2].

وأمّا تربيتهُ لأولاد هشام فقد كانت مَن حجِّه معه سنة ستٍ ومائة، ولا عيبَ في ذلك بل هو خيرٌ على الأمّة، إذ هؤلاء هم أمراء الدّولة بعد أبيهم.

هذا ولا تزالُ أشياء أُوردها تسيهر لتقرير نظريتّه لكن لا صلة لها بالمُرّة وأئمّة النقّد فأعرضتُ عن ذكرها، وهي لا تُخرِجُ في مُجملها عن ما سبقَ فإمّا سوء فُهم، وإمّا سُوء قصدٍ وتحريف، وإمّا إلزامٌ بما لا يلزم وإمّا عدَم صحة ما ذكر.

(1) السنة ومكانتها في التشريع، السباعي، ص222.

(2) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج5 ص327.

الفصل الثّالث:

منهج النّقد عند المحدّثين وجهود المحدّثين المعاصرين في صيانته

وفيه:

المبحث الأوّل: اهتمامُ المحدّثين بنقدِ المتونِ ومَقاييسُهم في ذلك.

المبحث الثّاني: القواعد المنهجّية في تطبيق مقاييس نقد المتون.

المبحث الثّالث: أحاديث منتقدة متنا وجهود المحدِّثين المعاصرين في الجواب عنها.

تمهيد: خصائص الرّواية الإسلاميّة:

لم تكُن الرِّوايةُ بمفهومها الأوسع وليدَة الحضارةالإسلاميّة، بل وُجدت في الأمم السّابقة حيث كانوا يعتمدونَها لنقل تاريخ عظمائهم، وحوادث أيامِّهم، ربطاً لحاضرهم بماضيهم، وبدافع المسامرة والتّسلية أو بثِّ روح الإقدام والشّجاعة واستنهاض الهمم وإثارتها للحُروب، ومع مجيء نُور الإسلام الذي أكسبَ تحليله ونُصوصه صبغة الشّرعيّة والقداسة، صارت هذه الأخيرةُ تُروى وتُنقل وفق معايير وقوانين سُمّيت بعد ذلك بقوانين الرِّواية، الشّيء الذي أثمر منهجا دقيقاً يُعدُّ أدقّ وأرقى ما وصل إليه علم النّقد في القديم والحديث، يقوم على أساس العناية بتصحيح الأخبار، والتثبُّت منها، ونقدها من جهة السند والمتن نقداً علميّا صحيحاً، فبلغت الرِّواية الإسلاميّة بذلك شأناً كبيراً استطاعت أن تُحقِّق به الطُمأنينة والثِّقة فيما يُنقل، الأمر الذي أغاض أعداء هذا الدِّين فذهبوا يكيلون الأراجيف، ويُلقون المثالب حول أصالة منهج النّقد عند المحدِّثين.

وفي بيان شرف الأمة بالإسناد وتميّز تاريخها بله دينها به دون سائر الملل؛ يقول الألباني – ناقمًا على المتنكّرين لهذا الشرف–:" وقد يظن بعضهم أنّ كل ما يروُى في كتب التّاريخ والسِّيرة، أنّ ذلك صار جزءاً لا يتجزأ من التّاريخ الإسلامي، لا يجوز إنكار شيء منه! وهذا جهل فاضح، وتَنكُّر بالغ للتّاريخ الإسلامي الفذّ، الذي يتميزّ عن تواريخ الأمم الأخرى بأنّه هو وحدَه الذي يملك الوسيلة العلميةّ لتمييز ما صحّ منه ممّا لم يصح، وهي نفس الوسيلة التي يميَّز بها الحديث الصّحيح من الضّعيف، ألا وهو الإسناد الذي قال فيه بعض السَّلف: لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء. ولذلك لما فقدَت الأمم الأخرى هذه الوسيلة العظمى امتلأ تاريخها بالسَّخافات والخرافات، ولا نذهب بالقراء بعيدًا، فهذه كتبهم التي يسمّونها بالكتب المقدّسة، اختلط فيها الحابل بالنّابل، فلا يستطيعون تمييز الصّحيح من

الضّعيف ممّا فيها من الشرائع الملقّاة على أنبيائهم، ولا معرفة شيء من تاريخ حياتهم، أبَد الدَّهر، فهم لا يزالون في ضلالهم يعمهون، وفي دياجير الظَّلام يتيهون! فهل يريد منّا أولئك النّاس أن نستسلم لكل ما يقال: إنّه من التّاريخ الإسلامي، ولو أنكره العلماء، ولو لم يرد له ذكر إلا في كتب العجائز من الرِّجال والنِّساء؟! وأن نكفُر بهذه المزيَّة التي هي من أعلى وأغلى ما تميَّز به تاريخ الإسلام؟ ! وأنا أعتقد أنَّ بعضهم لا تخفى عليه المزيَّة ولا يمكنه أن يكون طالب علم بله عالما دونها، ولكنَّه يتجاهلها ويغضُّ النّظر عنها ستراً لجهله بما لم يصحّ منه، فيتظاهر، ويبالغ في الإنكار على من يُعرِّف من المسلمين ببعض ما لم يصحَّ منه، بطَراً للحق، وغمطاً للنّاس. والله المستعان"[1].

(1) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج5 ص 331.

المبحث الأّول:

اهتمام المحدِّثين بنقد المتون ومقاييسهم في ذلك.

وفيه:

المطلب الأّول: إثبات اهتمام المحدّثين بنقد السّند والمتن جميعا.

المطلب الثّاني: المقاييس المستخدمة لنقد المتون.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأوّل : إثباتُ اهتمام المُحدّثين بنقدِ السند والمتن جميعاً[1]:

تمهيد: سَبَق معنا أنّ أعداء الإسلام من مُستشرقين ومُستغربين أغاظَهم ما وصل إليه المسلمون من منهجٍ نقديٍّ أصيلٍ، فذهبوا يبُثُّون شُبهاتٍ وتُرّهاتٍ حوله، وحيثُ أنّ منهج النّقد عند أهل الحديث قام على نَقدٍ مزدوجٍ بين نَقد السند ونقد المتن، فقلّب أعداءُ الإسلام والسنّة في هاتين الجهتين علّهم يجدوا منفذاً يصلون منه إلى غايتهم، فأمّا السَّند فقد يئسوا دونه، وانقطعت مآربهم حوله[2] ، حتى قال السِّباعي في ردِّه على أحمد أمين:« ونعتقد أنّ المؤلّف ومن سبقه من المستشرقين لا يستطيعون أن يتّهموا علماءنا بالتّفريط في نقد حال الرُّواة، ووضع الشّروط الدّقيقة لقبول أخبارهم، فهم مُجمعون معنا على أنّ علماءنا – رحمهم الله – بلغوا في ذلك الشّوط الذي ليس بعده غاية، ولا وراءه طَمَعٌ لناقدٍ أو متثبِّت»[3]، فقد هالتهم تلك الجهود الجبّارةُ التي زخرت بها المكتبات الإسلاميّة من كُتب الجرح والتّعديل، وكُتب الرِّجال، وكُتب التّاريخ والفهارس، لذلك انصرفوا إلى المتن لربّما يجدون فيه متمسَّكاً وادّعوا حينئذٍ دعوةً عريضةً تمالؤوا على نَقلها، مضمونُها أنّ المحدِّثين اهتّموا بنقد السند دون المتن (النّقد الخارجي دون النّقد الداخلي) ونجد عبارة أحمد أمين[4] في هذا

---

(1) وأقتصر في الشواهد على إثبات اهتمامهم بالمتن لأن السّند ليس محل نزاع في الجملة.

(2) نعم قد وُجِّهت شُبهاتٌ لمنهج نقد السند ولكن لقلّتها ووهائها صارت في حُكم المعدوم.

(3) السنّة ومكانتُها في التّشريع الإسلامي، السباعي، ص301.

(4) هو أحمد أمين إبراهيم الطباخ ، أديب ومفكر ومؤرخ وكاتب مصري، تدرج في تعليمه حتى تأهّل ونال شهادة القضاء سنة 1911م. شغل منصب القضاء واشتغل بالتدريس، أنشأ وشارك في عدد من المجلات الندوات، له مؤلفات أشهرها موسوعاته الإسلامية "فجر الإسلام"، "ضحى الإسلام"، "ظهر الإسلام" و"يوم الإسلام"، وفيها اهتم بدراسة الجانب العقلي والفكري في الحضارة الإسلامية.وضمنها آراءه حول السنة، توفي سنة 1954م. ينظر: المعجم الجامع في تراجم المعاصرين ص3.

صريحة فقد قال في كتابه ضُحى الإسلام:« وفي الحق أنّ المحدّثين عُنوا عناية كبيرة بالنقد الخارجي، ولم يعنوا هذه العناية بالنقّد الداخلي، فقد بلغوا الغاية في نقد الحديث من ناحية رواته جرحا وتعديلا، فنقدوا رواة الحديث في أنّهم ثقات أو غير ثقات، وبينّوا مقدار درجتهم في الثقة، وبحثوا هل تلاقى الرّاوي والمرويّ عنه أو لم يتلاقيا، وقسّموا الحديث باعتبار ذلك ونحوه...ولكنّهم لم يتوسعوا كثيراً في النقّد الدّاخلي، فلم يتعرضوا لمتن الحديث هل ينطبق على الواقع أو لا؟»[1].

وفي مقابل هذه الدّعوى هَبّ حُماة السنّة في هذا العصر إلى نَقضها، فعملوا على إقامة البراهين القّاطعة والشّواهد النّاصعة على أنّ المحدّثين اهتّموا بنقد المتن كما اهتّموا بنقد السّند، إحقاقاً للحقّ، ودفعاً لهذه الفريّة، وسنقف على جُملة من تلك البراهين والشّواهد:

أولا-أقوال مأثُورة عن أئّمة النّقد:

وهي أقوالٌ متناثرةٌ متضافرة تَدلُّ بمجموعها على اهتمام ورعاية من الأئّمة بنقد المتن، فمن ذلك :

1-ما جاء عن الرَّبيع بن خُثيم أنّه قال:«إنَّ من الحديث حديثاً لَهُ ضَوءٌ كَضَوءِ النَّهارِ نَعرِفُهُ، وإنَّ من الحديث حديثاً لَهُ ظُلمةٌ كَظُلمةِ اللَّيلِ نُنكِرُهُ»[2].

2- مقولة ابن الجوزيّ الرّائعة:« ما أَحسَنَ قولَ القائلِ فكلّ حديث رأيته يُخالف الْمَعْقُول، أَو يُنَاقض الْأُصُول، فَاعْلَم أَنه مَوْضُوع فَلَا تتكلف اعْتِبَاره»[3].

3-ما جاء عن الشّافعيّ رحمه الله أنّه قال:«ولا يُستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه بإطلاق المخبِر وكذبِه، إلاّ في الخاصِّ القليل من الحديث، وذلك أن يُستدلَّ

(1) ضحى الإسلام، أحمد أمين المصري، مكتبة الأسرة، القاهرة،دط، 1423هـ_2003م، ص131،130.

(2) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص313.

(3) الموضوعات، ابن الجوزي، ص106. وقدّمت العبارتين لشهرتهما في هذا الباب لا سيما عبارة ابن الجوزي.

على الصدق والكذب فيه بأن يُحدِّثَ ما لا يجوز أن يكون مثلُه، أو ما يُخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه »[1].

4- ما روي عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال:« يُكْتَبُ الحَدِيثُ عَنِ النَّاسِ كُلِّهِمْ إِلاَّ عَنْ ثَلاَثَةٍ: صَاحِبُ هَوًى يَدْعُو إِلَيْهِ أَوْ كَذَّابٌ، أَوْ رَجُلٌ يَغْلَطُ فِي الحَدِيثِ فَيُدَّ عَلَيْهِ فَلاَ يُقْبَلُ »[2].

5- ما بوّب به الخطيبُ البغدادي في كتابه الكفاية بقوله:« بَابٌ فِي وُجُوبِ اطِّرَاحِ الْمُنْكَرِ وَالْمُسْتَحِيلِ مِنَ الْأَحَادِيثِ»[3].

6- قال ابن دقيق العيد:« وَرُبَّمَا يَحْكُمُونَ بِذَلِكَ - أَيْ بِالْوَضْعِ -بِاعْتِبَارِ أُمُورٍ تَرْجِعُ إِلَى الْمَرْوِيِّ وَأَلْفَاظِ الْحَدِيثِ»[4].

وهكذا نرى تتابع أئمة الحديث على القول بوجوب مراعاة نقد المتن في العملية النّقدية، وأنّ نظر النّقاد واهتمامهم يتناول السّند والمتن جميعا، وقد أفادت بعضُها ما عوَّل عليه في نقد بعضِ الأحاديث هو النّظرِ في متونها، وأنّ النّظر في السّند وحده غير كافٍ.

(1) الرّسالة، الشافعي، ص399. وكلمة الشّافعي نصٌ في أنّ السّند في الغالب كافٍ للحكم على صحّة المتن أو ضعفه، وإن كان هذا يتخلّف في القليل النادر، وقد وضعوا له ما يكشفه وهو موضوع فصلنا هذا.

(2) شرح علل الترمذي، ابن رجب، ص400.

(3) الكفاية في علوم الرواية، الخطيب البغدادي، ص429.

(4) الإقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن القشيري المعروف بابن دقيق العيد ، دار الكتب العلمية – بيروت،دط ،دت،ص25.

ثانيا-الشّواهد الواقعيّة:

فصنيع أئمة النقد ساطع باهتمامهم بنقد السّند والمتن جميعًا، وأنّ نظرهم متّجهٌ إليهما، ومما يشهد لهذا مسائل:

1- مُراعاتهم للعقل في العملية النقدية [1]:

فأئمّة النّقد قد استخدموا العقل في العمليّة النّقديّة عبر مراحلها المتتالية: عند السّماع، وعند التّحديث، وعند الحُكم على الرُّواة، وعند الحُكم على الأحاديث، فاستصحبوا حُكم العقل ولم يخرموا مرحلةً، ولذلك جاءت أحكامهم النّهائيّة سليمةً لا تُخالف العقل السّليم، فلم يقبلوا خبراً منكراً معناه، ويُوضّح هذه الحقيقة ويُجليها المعلّمي جواباً على إشكالٍ أورده فيقول: « ولكن هل راعوا العقل في قبول الحديث وتصحيحه؟ أقول:نعم، راعوا ذلك في أربعة مواطن: عند السّماع، وعندالتّحديث، وعند الحُكم على الرّواة، وعند الحُكم على الأحاديث، فالمتثبّتون[2] منهم راعوا خبراً تمتنع صحّته أو تبعُد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدّثوا به، فإن ظهرت صلحةٌ للكره ذكروه مع القدح فيه وفي الرّاوي الذي عليه تبعته، وفي الرّواية جماعةٌ يتسامحون عند السّماع وعند التّحديث، لكنّ الأئمة بالمرصاد للرُّواة، فلا تكاد تجد حديثاً بيّنُ البُطلان إلّا وجدت في سنده واحداً أو اثنين أو جماعة قد تجوّهم الأئمة،والأئمّةُ كثيراً ما يُجرّحون الرّاوي بخبرٍ واحدٍ منكرٍ جاء به، فضلاً عن خبرين أو أكثر، ويقولون للخبر الذي تمتنع صحّته أو تبعُد: (منكر) أو (باطل). فأمّا تصحيح الأحاديث فهم به أعنى وأشدُّ احتياطاً...»[3].

---

(1)ولا يُفهم منه أنّهم جعلوا العقل حَكماً في قبول الخبر وردّه، بل راعوه حيث كان بالإمكان مراعاته. وسيأتي له مزيد توضيح ص285 وما بعدها.

(2)لتأكيد المعلّمي حول قضيّة المتثبتين وذلك أنّ المعوّل على هؤلاء في فهم منهج المحدّثين وإغفال هذا أدّى إلى الغلط على الأئمة ونُسب إلى منهجهم ما هُم منه براء، ومرّ التنبيه على هذا في الفصل السابق.

(3) الأنوار الكاشفة ، المعلّمي، ص5.

2- مباحثُ علم الحديث[1]:

فإنّ نظرةً واحدةً في مباحث علوم الحديث تجعلُك تتيقّن اهتمام المحدِّثين بالمتن، ولا يساورُك عندئذ أدنى شكّ؛ لتعدُّد ذلك وتنوُّعه، فأوّلُ مباحث هذا العلم وهو الحديثُ الصّحيحُ نجدُ أنّهم راعوا المتن في تعريفه وشروطه إذ اشترطوا انتفاءالشُّذوذ والعلّة ولهما صلةٌ بالمتن، ثمّ ضبط الرّاوي وهو أحد شروط الصّحة إنما يتحقق بكثرة صوابه في المتون وموافقته الثّقات فإثباتها متوقف على النظر في المتن، وكذلك الحديث الضّعيف –والأمر فيه أظهر وأوضح-فإنّ أنواعاً كثيرةً منه ناتجةٌ عن مقابلة المتن المروي مع متون أحاديث أُخرى: كالمدرج، والمضطرب، والمقلوب، والمصحَّف، وزيادات الثّقات وغير ذلك، كما أنّا نجد علوماً أُخر تبحث في المتن من حيث روايته: كغريب الحديث ومختلفه، وأسباب وروده، وناسخه ومنسوخه، ومشكله ومحكَمه، وكلّ ذلك يدخل في إطار نقد المحدِّثين للمتون واعتنائهم بها.

3- أحاديثُ حكموا عليها بالبطلان مع نظافة أسانيدها ظاهرياً[2]:

وقد قرر ابن الجوزي هذه الحقيقة بقوله: «قد يكون الإسنادُ كلُّه ثقاتٌ، ويكون الحديثُ موضوعاً أو مقلوباً أو قدجرى فيه تدليسٌ، وهذا أصعبُ الأحوال ولا يعرف ذلك إلّا النُّقادُ »[3] ومن أمثلة ذلك:

(1) ينظر: إهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، محمد لقمان السلفي ،دار الداعي ، دب، ط2 ، 1420هـ_1999م، ص 322 – 325.

(2) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين محمد عتر الحلبي، دار الفكر دمشق-سورية،ط3، 1418هـ - 1997م، ص 82 – 83 ، اهتمام المحدثين بنقد المتون، محمد لقمان السلفي، ص351.

(3) الموضوعات، ابن جوزي، ص99.

- حديثُ: { إنّ الله عزَّ وجلّ خَلقَ الفرسَ فأجراها فبرَقت [فعَرَقت] ثُمّ خَلقَ نفسه منهَا }[1].

قال ابن الجوزيّ:«وإلّا فمثل هذا الحديث لا يَحتاُج إلى اعتبارِ رواتِه، لأنّ المستَحيَل لو صَدَر عن الثّقات رُدّ ونُسِب إليهم الخطأُ»[2].

-وقال الذّهبيُّ في ترجمة محمّد بن عَليٍّ بنِ الوليد السلمي البَصري:«روى البيهقي حديثَ الضبِّ من طَريقه بإسنادٍ نَظيفٍ، ثمّ قال البيهقي الحملُ فيه على السُّلمي هذا، وصَدَق البيهقي»[3].

*ويلحق بهذا دلالةً حُكمهم بالوضع على أحاديثَ أسانيدها فيها ضعف ولا يبلغ رواتها درجة الوضّاعين، فيكون الحمل فيه على مجرد سيئ حفظ أو ضعيف جدًا ونحو ذلك، ومع ذلك يحكمون عليه بالوضع، فإذا حكموا بالوضع دلّ على أنّه حداهم إليه نظرهم في المتن[4].

4- منهجهم في الحُكم على الرُّواة:

فإنّ توثيقَ الرّاوي لا يُثبتُ بمجرد عدالته وصدقه وديانته، بل لا بُدَّ من اختبار ضبطه أيضاً، ولا يكون ذلك إلّا بعرض مروياته على روايات الثّقات الآخرين، قال ابن الصلاح:«يُعرَفُ كَونُ الراوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثّقات المعروفين بالضبط

(1) المصدر نفسه،ج1 ص105، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1417 هـ - 1996م،ج1 ص32.

(2) الموضوعات، ابن الجوزي، ص106.

(3) المغني عن الضُعفاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق:نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث، قطر،دط،دت، ج2 ص243.

(4) ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الألباني، ج12ص247-254، 405-418، وينظر مثاله في ص235 منها.

والإتقان ، فإن وجدنا رواياته موافقةً لهم ولو من حيثُ المعنى ، أو موافقةً لها في الأغلب والمخالفةُ نادرةٌ عرفنا حينئذٍ كونه ضابطاً ثبتاً ، وإن وجدناه كثيرَ المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتجَّ بحديثه»[1].

فعملية المقارنة بين المتون وسْبر الحديث من أدقِّ مسالك نقد المتون؛ لأنها تكشف عن الأوهام حتى في أحاديث الثِّقات بله الضعفاء، وهذا المسلك يدل على عدم قبول الأئمة كل أحاديث الثقة، وأنّهم لا ينظرون إليه نظر المعصوم من الخطأ، والمعلّمي يحكي تشدُّد الأئمة في هذا الباب ودقّتهم فيقول:«وكان الأئمّة يعتبرون حديث كُلِّ راوٍ فينظرون كيف حدّث به في الأوقات المتفاوتة فإذا وجدوه يُحدِّث مرّةً كذا ومرّةً كذا بخلاف لا يُحتَمل ضعفُه، وربّما سمعوا الحديثَ ثم يدعونه مدةً طويلةً ثم يسألونه عنه، ثم يعتبرون حرفَ مروياته برواية من روى عن شيوخه وعن شيوخ شيوخه، فإذا رأوا في روايته ما يُخالف رواية الثِّقات حكموا عليه بحسبها»[2].

وإن هذه الأحكام والأوصاف التي يطلقها الأئمة على الرّواة دالة بذاتها على وجود مقارناتٍ ومعارضاتٍ أجراها النُّقاد لروايات هؤلاء الرّواة فقولهم: ثقةٌ، ثبتٌ، متقنٌ، وفي آخرين: صدوقٌ، لا بأس به، أو شيخٌ صالح الحديث، أو سيء الحفظ...؛ فإنّها دالة على مقدار حفظ الرّاوي، ونسبة صوابه من خطئه والتي تتحدّد بمعرفة صواب ما رواه من خطئه[3].

5- كتب الموضوعات: ومن الشّواهد على اهتمام المحدِّثين بنقد المتن وتضلّعهم فيه؛ ما وضعوه من مؤلفاتٍ خاصةٍ تكشف الأحاديث الموضوعةإذ الموضوعات عُنيت أساساً بالمتون.

---

(1) معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصّلاح، ص61.

(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص81.

(3) ينظر: اهتمام المحدثين بنقد الحديث، محمد لقمان السلفي، ص 330.

ولهم في الحكم بالوضع أمارات يسترشدون بها تعود في عامّتها إلى المتن – وبيانها مقصود هذا الفصل- ، وهي أعظم شاهد على اهتمام المحدِّثين بنقد المتن، يقول أبو شهبة متعجِّبًا ممّن ينكر هذه الحقيقة-:« وكيف يتَّفق هذا وما ذَهبوا إليه من الحُكْم على متن الحديث بالشُّذوذ والنّكارة والاضطراب والتّعليل والوضع والانسلاخ، وما وضعوه من أمارات يُستَدَلُّ بها على الحديث بالوضع؟ لقد جعلوا من أمارات الموضوع ركاكةَ اللّفظ بحيث يشهد الخبير بالعربيّة أنَّ هذا لن يَصدُر من فصيح فضلاً عن أفصح الفُصحاء، وركاكةَ المعنى كأَنْ يكون مشتملاً على مُحال، أو تمالَ الحديث على مُجازفات ومُبالغات لا تَصدُر من عاقل ، ومخالفةَ الحسّ والمشاهدة، والمخالفةَ لصريح القرآن أو السُّنَّة المتواترة أو المسلَّمة أو الإجماع مع تعذُّر التّأويل المقبول في كُلِّ ذلك، أو يتضمّن الحديث أمرًا مستحدَثًا لم يُوجد في العهد النّبويّ أو إلى غير ذلك ممَّا أفاضت فيه كُتُب تاريخ الوضع في الحديث»[1].

كما عرف الأئمة أسباب الوضع وراءها في نظرتهم، وهي تتصل بالمتن أساسا، يشرح السباعي هذا فيقول:« لذلك نجدهم احتاطوا كثيراً في هذه الأحاديث كأحاديث الفضائل والمناقب .وقد رأيت أنّهم تنبّهوا إلى أنّ الخلافات السياسيّة من أهمِّ عوامل الوضع، فتتبّعوا الأحاديث في ذلك ونَقدوها نَقداً شديداً. وكان ما قَبلُوه منها – بعد النّقد والتّمحيص – أقلَّ بكثيرٍ ممَّا رفضُوه»[2].

فهذه أقوال الأئمة وأعمال المحدِّثين شاهدة باهتمام بالغ من أئمة الحديث بنقد المتون، وأنّ نظرتهم اتّجهت للقضيتين جميعا السند والمتن، وقد أسفر ذلك الاهتمام أمارات ومقاييس استخدمها المحدِّثون في نقد المتن، وهذا أوان الشروع في بيانها.

(1) دفاع عن السنّة وردّ شبهات المستشرقين، أبو شهبة، ص41- 42.

(2) السنّة و مكانتها في التّشريع الإسلامي، السباعي، ص305.

المطلب الثّاني: المقاييس المستخدمة لنقد المتون:

إنّ عظمة الحديث النبّوي، وخطورة قبول ما ليس منه، أو ردّ ما صحّ منه؛ جعلت أئّمة الحديث يحتاطون في نقدهم للأحاديث سنداً ومتنا، وقد رسموا لذلك منهجًا دقيقا ينخُلون به الأحاديث نخلاً، وفق مقاييس مضبوطة متعلّقة بالّسند وأخرى بالمتن، نعم تناقل أعداء السنّة دعواً زعموا فيها أنّ أئمة الحديث لم تكن لهم معايير ينقدون بها المتون، ولكّن الحقيقة التي تطالعنا أثبتت خلاف هذا الّزعم ـ وقد مّر بنا قريبا إثباته بالجملة من خلال كلامهم وبعض صنيعهم ـ ، بل الشأن أكبر من ذلك فإنّ نقدهم للمتون كان أسبق وأعمق من نقدهم للأسانيد.

فأّما كونه أسبق فلأنّ نقد المتون أول من استخدمه كبار الصحابة، ولم تنشأ قضية الإسناد بْعُد، فلم يكن الصّحابة يقبلون كل حديث ينُسب للنّبي صلّى الله عليه وسلّم، بل كانوا يزنَون ما يسمعون بميزان القرآن والسنّة وما كانوا عليه من العمل، فإن خالف ما فهموه من روح الشريعة استوقفوا قائله، وطلبوا حّجته، وإلاّ طرحوا ما روى ونسبوه للوهم، وستأتي أمثلة من صنيعهم، والمقصود أنّنقد المتون عُرف مبكّرا تزامنا مع رواية الحديث، وظهرت في كلام الصحابة مقاييس اعتمدوها، وجاء المحدِّثون بعدهم فاستخدموها وأضافوا إليها مقاييس أخرى اقتضتها طبيعة الّرواية وما لحقها، لا سيما مع فُشوِّ ظاهرة الوضع بعد فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه.

أّما وجهُ كون نقد الأئمة للمتون أعمَق من نقدهم للأسانيد، فلأنّ نقد المتون قائم على أساس نقد الأسانيد مع أشياء أخرى لا علاقة للأسانيد بها، كما أنّ نقد الأسانيد خطوة من خطوات نقد المتون، وسيأتي لهذا مزيد بيان إن شاء الله.

إذا علم ما سبق، فإنّ العلماء والمحدِّثين اجتهدوا في استخراج هذه المقاييس من تصرُّفات الصحابة وأئّمة لمتلدّ، وساعدهم في ذلك الكتب التي عُنيّت بنقد المتون صراحةً

ككتب الموضوعات، ويأتي في طليعتها الموضوعات لابن الجوزي رحمه الله، فقد كان يقرن نقده للأحاديث بذكر موجب النقد، كمخالفة الحديث لصريح القرآن، أو صريح العقل، وهو الذي نقل لنا تلك العبارة الذهبية:« فَكُلُّ حَديثٍ رَأَيْته يُخَالف الْمَعْقُول، أَوْ يُنَاقض الْأُصُول، فَاعْلَم أَنه مَوْضُوع فَلَا تتكلفن بِإِظْهَارِه»[1]، ولم تفرد هذه المقاييس بالتأليف[2] – فيما وجد – إلى أن جاء ابن القيّم رحمه الله فكتب كتابه الفريد:«المنار المنيف في الصحيح والضعيف»[3] الذي نال به قَصَب السّبق في تجلية هذه المقاييس، وجمعها، والتمثيل لها، وعُدَّ رحمه الله من خواصِّمن عُنوا بدراسة الجوانب الإجمالية والتفصيليةّ لمعرفة الأحاديث الموضوعة دون النظّر في سنده ورجاله، ولأجل هذا فسأنقل ما ذكره من مقاييس لنقد المتون مختصَرا، ثمّ أسردها مرتبّة مهذّبة مدعّمة بالأمثلة.

* المقاييس حسب ذكر ابن القيم لها[4]: قد اعتنى ابن القيّم في كتابه المنار المنيف ببيان أمور كليةّ يمكن أن يعرف من خلالها فساد المتن، من غير أن ينظر في سنده، ولم يكن مراده من ذلك الاستقصاء، لأنّه في مقام الجواب عن سؤال، أريد منه بيان مدى إمكانية معرفة الحديث الموضوع بضابطٍ من غير أن ينُظر في سنده، وقد جاءت تلك المقاييس والضوابط في نحو ثلاثة عشرة[5] وهي:

---

(1) الموضوعات، ابن جوزي، ص106.

(2) نعم نص جمع من أهل العلم على بعضها في كتبهم كما حصل من الشّافعي في الرّسالة ص 399، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه ،ج1 ص132_133.

(3) وقع الكتاب طبعات عدّة ، ولعلّ أنفسها طبعة دار عالم الفوائد بتحقيق يحيى بن عبد الله الثمالي، ومسألة مقاييس نقد المتون هي عامّة موضوع الكتاب، وإن ذكرت فيه أشياء لا صلة لها بما نحن فيه لكنّها قليلة.

(4) المنار المنيف في الصّحيح والضّعيف، أبي عبد الله محمّد بن أبي بكر بن القيّم الجوزية ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1390هـ/1970م، ص26_141.

(5) هي مقاييس أخرى لكنّها غير كُلّيّة بل تحُدم جانباً معيّناً كنصّه على كذب أحاديث العقل. . .

1. اشتمال الحديث على مجازفات لا يقول مثلها رسول الله صلّى الله عليه وسلّم.
2. تكذيب الحسّ للحديث.
3. سماجة الحديث وكونه ممّا يسُخر منه.
4. مناقضة الحديث لما جاءت به السنّة الصريحة مناقضة بيِّنة.
5. أن يدّعى على النّبي صلّى الله عليه وسلّم أنّه فعل أمرا ظاهرا بمحضر من الصحابة كلّهم، ثمّ اتفقوا على كتمانه ولم يفعلوه.
6. أن يكون الحديث باطلا في نفسه.
7. أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء، فضلا عن كلام سلّول، الذي هو وحي يوحى.
8. أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا.
9. أن يكون الحديث بوصف الأطبّاء والطرقيّة أشبه.
10. أن يكون الحديث ممّا تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه.
11. مخالفة الحديث صريح القرآن.
12. ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها، بحيث يمجُّها السّمع، ويدفعها الطّبع، ويسُمج معناها للفَطِن.
13. أن يقترن بالحديث من القرائن التي يعلم بها أنّه باطل.

وحيث أنّ ابن القيّم رحمه الله لم يعُن بترتيبها، ولا تهذيبها، إذ بعضها قد يدخل في بعض، فقد حاولت إعادة صياغتها موضِّحا وجْهها وبأمثلتها، وذلك بعد نظرٍ فيما كتبه عددٌ ممّن تقدّمه أو تأخّر عنه، فأتت كالتالي:

أولا– مناقضة الحديث صريح القرآن الكريم:

إنّ من المعلوم بداهةً أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لا يمكن أن يأتي بما يناقض القرآن، أو يخالفه مخالفةً صريحةً، لأنّ القرآن كلام الله، والسنّة النبويّة وحي من الله لنبيّه، كما قال تعالى ﴿وما ينطق عن الهوى ۝٣ . . .﴾[النجم: 3]، فمصدرهما واحد، إذ يخرجان من

مشكاة واحدة ، وربنّا يقول:﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴿٨٢﴾﴾[النساء: 82]، ولا يشُكل على هذا ما قاله النبُّي صلى الله عليه وسلم اجتهادًا، لأنّه وإن أخطأ فيه فإنّ الوحي يصوِّبه، بل قال تعالى:﴿ ولو تقول علينا بعض الأقاويل ﴿٤٤﴾ لأخذنا منه باليمين ﴿٤٥﴾﴾[الحاقة: 44-45].

والسنةّ إنّما جاءت مبينّةً للقرآن، خادمةً له، فمقتضى ذلك أن لا تخالفه، وإلّا كانت معتكله غير موضِّحة، وقد استصحب الصّحابة رضوان الله عليهم هذا المعنى في تناقلهم لأخبار نبيهم صلى الله عليه وسلم، فكانوا يقفون عند الأحاديث التي تُروى على خلاف ما فهموه من نصوص القرآن، فإن لاحت لهم معارضةٌ لم يستطيعوا دفعها، ردُّوا الرّواية ونسبوا صاحبها إلى الوهم، ومن أمثلة هذا ما وقع من أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في مناسبات عدّة، ووقع مثله من غيرها.

ولصحّة هذا المسلك، واستمرار الحاجة إليه، فقد استخدمه المحدِّثون في نقدهم للّروايات، تأسِّيا بسلفهم الأوائل، ونسبوا بذلك أحاديث عدّة إلى الوضع والنكّارة، بسبب مناقضة متونها للمعلوم من صريح القرآن، خلافًا لما ادّعاه أعداء السنةّ من أنّ المحدِّثين يصحِّحون الأخبار التي تناقض القرآن، وقد جاءت عنهم نماذج عدّة تدل على صحة ما نقلته:

* **أمثلة من رد الصحابة للّروايات المخالفة للقرآن:**

1- أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها-:

وقد تكّرر هذا منها في وقائع مختلفة، جمعها الزركشي في كتابه"الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة"، وأكتفي بمثال واحد:

- عن عبد الله بن أبي مليكة، قال«: توُفيت ابنةٌ لعثمان بن عفان بمكّة، قال: فجئنا لنشَهدها، قال: فحضرها ابن عمر، وابن عباس، قال: وإنّي لجالس بينهما، قال: جلست إلى أحدهما، ثمّ جاء الآخر فجلس إلى جنبي، فقال عبد الله بن عمر لعمرو بن عثمان وهو

مواجهه، ألا تنهى عن البكاء، فإنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلم، قال: {إنّ الميت ليُعذّب ببكاء أهله عليه}، فقال ابن عباس: قد كان عمر يقول بعض ذلك، ثمّ حدّث، فقال: صَدَرْت مع عمر من مكّة حتى إذا كنّا بالبيداء إذا هو كَبٍ تحت ظل شجرة، فقال: اذهب فانظر من هؤلاء الكَبٍ؟ فنظرت، فإذا هو صُهيب، قال: فأخبرته، فقال: ادعه لي، قال: فرجعت إلى صُهيب، فقلت: ارتحل فالْحق أمير المؤمنين، فلّما أن أُصيب عمر، دخل صهيب يبكي، يقول: وا أخاه وا صاحباه، فقال عمر: يا صهيب، أتبكي علّي؟ وقد قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: {إنّ الميت يعذّب ببعض بكاء أهله عليه}. فقال ابن عباس: فلّما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة فقالت: يرحم الله عمر، لا والله ما حدّث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إنّ الله يعذّب المؤمن ببكاء أحدٍ، ولكن قال: {إنّ الله يزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه} قال: وقالت عائشة: حسْبكُم القرآن: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى. . . ﴿١٦٤﴾﴾[الأنعام: 164]، قال: وقال ابن عباس عند ذلك: والله ﴿هو أضحك وأبكى ﴿٤٣﴾﴾[النجم: 43]، قال ابن أبي مليكة: فوالله ما قال ابن عمر من شيء»[1].

فتأمل كيف نقدت أمّ المؤمنين رواية عمر-رضي الله عنهما-، لأنّها رأتها تخالف قول الله تعالى ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى. . . ﴿١٦٤﴾﴾[الأنعام: 164]، نعم ناقش أهل العلم رأَي عائشة، وذهب طائفة إلى أنّ الآية لا مخالفة بينها وبين الحديث، لكن الذي نأخذه من صنيعها، أنّ الحديث إذا خالف القرآن مخالفة صريحة -كما ظنّت- فإنّا نطعن في صحّة الحديث أو نشك فيه.

(1) أخرجه مسلم كتاب الجنائز، بَابُ الْمَيِّتِ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ برقم (23).

2. أمير المؤمنين عمر بن الخطاب-رضي الله عنه-:

عن أبي إسحاق قال: « كنت مع الأسود بن يزيد جالسًا في المسجد الأعظم، ومعنا الشَّعبي، فحدّث الشَّعبي بحديث فاطمة بنت قيس، {أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، لم يجعل لها سكنى ولا نفقة}، ثمّ أخذ الأسود كفًا من حصى، فحصَبهَ به، فقال: ويلك تحدّث بمثل هذا، قال عمر: لا نترك كتاب اللهوسنّة نبيِّنا صلّى الله عليه وسلّم لقول امرأة لا ندري لعلها حفظَت، أو نسيتَ، لها السّكنى والنفّقة، قال الله عز وجل: ﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ﴾[الطلاق: 1] »[1].

فترك أمير المؤمنين-رضي الله عنه- هذه الرواية ولم يعمل بها، لأنّه رأى أنّها مخالفة لكتاب الله الذي جاء فيه أنّ المطلقة ثلاثًا لها النفّقة والسكنى، وكان -رضي الله عنه-يعلّل صنيعه هذا بقوله: «لا ندع كتاب الله وسنّة نبيِّنا بقول امرأة لا ندري أحفظت أم نسيت».

* **أمثلة من صنيع المحدِّثين:**

1- حديث {مقدار الدنيا وأنّها سبعة آلاف سنة ونحن في الألف السابعة }[2].

فقد قال ابن القيم رحمه الله عنه: «وهذا من أبين الكذب، لأنّه لو كان صحيحا لكان كل أحد عالما أنّه قد بقي للقيامة من وقتنا هذا مئتان وأحد وخمسون سنةٍ، والله تعالى يقول: ﴿يسئلونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو ثقلت في السموت والأرض لا تأتيكم إلا بغتة يسئلونك كأنك حفي عنها قل إنما علمها عند الله ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾[الأعراف: 187]، وقال الله تعالى: ﴿إن الله عنده علم الساعة ﴾[لقمان: 34]»[3]، فاستدلّ رحمه الله بالآية على بطلان الحديث.

(1) أخرجه مسلم، كتاب الطلاق، بَابُ الْمُطَلَّقَةِ ثَلَاثًا لَا نَفَقَةَ لَهَا، برقم (46).

(2) المنار المنيف، ابن القيم. ص74.

(3) المصدر نفسه، ص 74.

2- حديث{ الإيمان مثبت في القلب كالجبال الرواسي، وزيادته ونقصه كفر }[1].

قال الألباني عقب نقده سند هذا الحديث: «وهذا الحديث مخالف للآيات الكثيرة المصرّحة بزيادة الإيمان، كقوله تعالى﴿ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ ﴾[الفتح: 4]، فكفى بهذا دليلاً على بطلان مثل هذا الحديث، وإن قال بمعناه جماعة»[2].

3- حديث عمر بن الخطّاب-رضي الله عنه- مرفوعاً: {لما اقترَف آدم الخطيئة قال: يا ربّ أسألُك بحقّ محمّد لما غفرت لي، فقال: يا آدم ! وكيف عرفت محمّداً ولم أخلقه؟ قال: يا ربِّ لما خلقتني بيدِك، ونَفخت فيّ من روحِك رفعت رأسي، فرأيت على قوائِم العرش مكتوباً: لا إله إلا الله محمّد رسول الله، فعلِمت أنّك لم تضِف إلى اسمِك إلّا أحبّ الخلق إليك، فقال: غفرت لك، ولولا محمّد ما خلقتُك}[3].

قال الألباني في تخريجه له:« ومما يؤيد ما ذهب إليه العلماء من وضع هذا الحديث وبطلانه؛ أنه يخالف القرآن الكريم في موضعين منه:

الأول: أنه تضمن أن الله تعالى غفر لآدم بسبب توسله به صلى الله عليه وسلم، والله عز وجل يقول: { فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ} . وقد جاء تفسير هذه الكلمات عن ترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنهما مما يخالف هذا الحديث، فأخرج الحاكم "545/3" عنه: {فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ} قال: أي رب! ألم تَخلُقني بيدك؟ قال: بلى. قال: ألم تنفُخ فيَّ من روحِك؟ قال: بلى. قال: أي ربِّ! ألم تُسكِّني جنتّك؟ قال: بلى. قال: ألم تَسبِق رحمتُك غضبَك؟ قال: بلى. قالت: أرأيت إن

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الألباني، ج1 ص677.

(2) المرجع نفسه، ج1 ص678.

(3) أخرجه الحاكم في المستدرك،برقم(4228) ،وقال الذهبي في تعليقه :بل موضوع.

تُبتُ وأصلَحتُ، أراجعي أنت إلى الجنّة؟ قال: بلى. قال: فهو قوله: {فَتلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّه كَلِمَاتٍ} وقال الحاكم: "صحيح الإسناد" ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

قلت: وقول ابن عباّس-رضي الله عنه- هذا في حُكمِ المرفوع من وجهين:

الأول: أنّه أمرٌغيبيٌّ لا يقالُ من مُجرّدالرأي.

الثاني: أنّه ورد في تفسير الآية، وما كان كذلك فهو في حُكمِ المرفوع كما تقّرر في مَحلّه، ولا سيما إذا كان من قول إمام المفسِّرين عبد الله بن عباّس رضي الله عنهما...

الموضع الثاني قوله في آخره: "ولولا محمد ما خلقتك" فإن هذا أمر عظيم يتعلق بالعقائد التي لا تثبت إلا بنص متواتر اتفاقاً، أو صحيح عند آخرين، ولو كان ذلك صحيحاً لورد في الكتاب والسنة الصحيحة، وافتراض صحته في الواقع مع ضياع النص الذي تقوم به الحجة ينافي قوله تبارك وتعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ والذكر هنا يشمل الشريعة كلها قرآناً وسنة، كما قرره ابن حزم في "الإحكام" وأيضاً فإن الله تبارك وتعالى قد أخبرنا عن الحكمة التي من أجلها خلق آدم وذريته، فقال عز وجل: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾[الذاريات:56] ، فكل ما خالف هذه الحكمة أو زاد عليها لا يقبل إلا بنص صحيح عن المعصوم صلى الله عليه وسلم كمخالفة هذا الحديث الباطل»[1].

ثانيا– معارضة الحديث للسنّة الصحيحة الثابتة معارضة بيِّنة:

سبقت الإشارة إلى أنّ السنّة وحي الله لرسوله، ومقتضى ذلك أنّ تكون مؤتلفةً متّفقةًلصدورها من مشكاةٍ واحدة، فإذاوُجد بين أفرادها نوع اختلاف وتعارض، فإنّ المحدّثين يتطلبون وجهًا للجمع، وإلّا فالنّسخ، فإنّ لم يجدوا طَرَقوا في الّرواية المخالفة للّرواية الصحيحة الثابتة.

(1) التوسل أنواعه وأحكامه، الألباني، ص113_114 .

ومن جهة أخرى، فإنّ من المعلوم ضرورة عند كلّ مسلم أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم بعُث إلى الأمة مبلّغا، وناصحا، وقد بلّغ الرسالة، وأدّى الأمانة، قال تعالى: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ ٣﴾[المائدة: 3]، فلم يمت صلّى الله عليه وسلّم حتى ترك أمته على المحجّة البيضاء، ليلها كنهارها، ومقتضى هذا أن لا تناقض ولا تضارب في محجّته، لأنّ صفتها أنّها بيضاء صافية، وهذا التلازم الاضطراري هو الذي جعل المحدّثين يعارضون الروايات، ويردُّون بذلك الروايات التي تعارض السنن الصحيحة الثابتة معارضة بيّنة، ونشأت بسبب ذلك أنواع للحديث الضعيف والمردود، كالمدرج، والمقلوب، والشاذ، والمنكر...، فهذه الأنواع من علوم الحديث ونظائرها وما يذكُر تحتها من أمثلة في كتب المصطلح كلّها دليل على استخدام المحدّثين لهذا المقياس في نقد متون السنّة، ومن أمثلة ذلك:

1- حديث أسماء بنت عميس-رضي الله عنها-: فقد روى محمّد بن طلحة بن مصرف عن الحكم عن عبد الله بن شداد عن أسماء بنت عميس-رضي الله عنها- ، قالت :{ لمّا أصيب جعفر بن أبي طالب أمرني النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم ، قال : تسلّبي[1] ثلاثاً ثمّ أصنعي ما شئت}[2].

(1) أي البسي ثوب الحداد وهو السِّلاب والجمع سُلُب وتسلّبت المرأة إذا لبست ما يقال له ثوب أسود تغطى به المُحِدُّ رأسها. النّهاية في غريب الحديث والأثر،ابن الأثير ،المكتبةالعلميّة - بيروت، 1399هـ - 1979م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي محمود محمّد الطناحي، ج2 ص387.

(2) أخرجه البيهقي ،باب الإحداد ،برقم(15523)،وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة،ج7 ص684 .

والشاهد في هذا الحديث أنّ محمّد بن طلحة[1] -رضي الله عنه- - الذي قال فيه البيهقي :« ليس بالقوي»[2] - تفرد بهذا الحديث ، ولم يكن له أصل في حديث الحكَم ، بل خالف الصواب المعروف عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم من خلال أحاديث صحيحة ، وهو وجوب حداد المرأة على زوجها المتوفّىعنها أربعة أشهر وعشراً ، وقد ثبت ذلك أيضاً بالقرآن الكريم[3].

هذا ، وأعلام الحديث والسنّة في زماننا قد أوضحوا استخدام أئمّة النقّد لهذا المقياس، بل واستخدموه في دراستهم لمتون الأحاديث، وفي ردِّهم على الرِّوايات الواهية فمن ذلك:

2- حديث {إنّ اللهَ تعالى لا يُؤخِر نَفساً إذا جاء أجلُها ، وإنّما زيادة العمر بالذّرية الصّالحة يُرزقُها العبد ، فيدعون له مِن بَعدِه، فيَلحَقه دُعاؤهُم في قبرِه، فذلِك زيادَة العمر}[4].

قال الألباني بعد تخريجه له:« منكر، فآفة الحديث ممّن فوقَه. فمنكر لا شاهد له،بل هو مُخالِف لبعَضِ الأحاديث الصّحيحَ ة المصرِّحة بأن هناك أسباباً شرعية لإطالة العمر؛ كقوله - صلى الله عليه وسلم -: {من أَحَبَّ أن يُبسَط له في رزقه، وأن ينسَأ له في أثره (وفي رواية:

(1) محمد بن طلحة بن مصرف، اليامي الكوفي، المحدث ويكنى أبا عبد الله ، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجة، قال: أبو زرعة صالح، وقال النسائي: ليس بالقوي توفي سنة سبع وستين ومائة،ينظر:الطبقات،ابن عدي، ج6 ص354، سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج7 ص338، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج9 ص239.

(2) السنن الكبرى، البيهقي، ج7 ص720.

(3) ينظر: علوم الحديث في ضوء تطبيقات النقاد، حمزة عبد الله المليباري، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1423هـ-2003م، ص55.

(4) أخرجه العقيلي في الضعفاء،ترجمة سليمان بن عطاء عن مسلمة بن عبد الله،ج2 ص134 .

أجله) ؛ فليصِل رحِمه}؛ أخرجه الشيخان من حديث أنس...»[1].

3- حديث : { احترسوا من النّاس بسوء الظنّ }[2].

قال الألباني :« ثم إنّ الحديث منكر عندي، لمخالفته للأحاديث الكثيرة التي يأمر النّبي صلّى الله عليه وسلّم فيها المسلمين بأن لا يسُيئوا الظّن بإخوانهم ، منها قوله صلّى الله عليه وسلّم : { إيّاكم والظنّ فإنّ الظنّ أكذب الحديث ... }[3] ، ثم إنّه لا يمكن التعامل مع النّاس على أساس سوء الظّن بهم ، فكيف يعقل أن يأمر صلّى الله عليه وسلّم أمته أن يتعاملوا على هذا الأساس الباطل ؟!»[4].

ثالثا– معارضة الحديث للإجماع الصحيح، والثوابت الشرعيّة معارضة بيّنة:

إنّ الشريعة الإسلاميّة من سماتها الوضوح، والاستقرار، ولذلك بنُيت عقائدها وأحكامها على ثوابت ويقينيات يرُجع إليها عند النزّاع، وتفُهم بقيّة التشريعات في ضوئها، فإذا جاء حديث مخالف لهذه الثوابت واليقينيات، فإنّا نتطلّب له وجهًا للجمع والتوّفيق، فإنْ تعذّر رجعنا على الحديث بالتوهين، أو حتى التكذيب، ذلك أنّ الثابت اليقيني إنّما ثبت بطريق مقطوع به، فإمّا إجماع صحيح لا تجتمع الأمة فيه على ضلالة ، وإمّا من مجموع نصوص صحيحة تواترت فلا يطرء عليها شك.

وبياناً لعناية المحدِّثين بهذا الجانب في نقد المرويات، ومدى تمرُّسهم فيه، فقد اهتّم المحدِّثون المعاصرون في ردودهم على خصوم السنّة بإيراد جملة من الأوجه الدّاخلة تحت

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الألباني، ج4 ص50.

(2) أخرجه ابن عدي في الكامل، ج 6 ص401 ، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، ص258،.

(3) أخرجه البخاري، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابر، برقم(6064).

(4) سلسلة الأحاديث الضعيفة و الموضوعة ، الألباني، ج 4 ص50.

تطبيق أئمّة النقّد لهذا المقياس فمنها:

1- معارضة متن الحديث للقواعد العامّة في الحكم والأخلاق:

لأنّ دعوة النّبي صلّى الله عليه وسلّم إنّما تلخّصت وتمحورت في الدّعوة إلى معالي الأخلاق، والنّهي عن سفاسفها، وممّا ثبت في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام :{إنّما بعثت لأتمّم مكارم الأخلاق}[1] ولأجل هذا ردوا:

- حديث { جور الترك ولا عدل العرب }[2].

قال علّي القاري: «هو كفر بظاهره، حيث فضّل ظلم جماعة على عدل جماعة مع أنّ أهل العدل أحسن أجناس النّاس»[3].

2- اشتماله على دعوة إلى الفساد والشّر:

لأنّ الرّسول مبلّغ عن ربّه، الذي نزّه نفسه العليّة عن الدّعوة إلى الفساد، قال تعالى قل إن الله لا يأمر بالفحشاء ﴿٢٨﴾ [الأعراف:28] وهذا ممّا تقرّر في الشريعة، وشهدت به النُّصوص والعقول، ولهذا نجدهم ردُّوا:

- حديث{ النظر إلى وجه المرأة الحسناء ، والخضرة يزيدان في البصر }[4].

وله روايات أخرى ذكرها ابن القيّم وابن الجوزي وغيرهما.

---

(1)أخرجه البيهقي ،بَابُ بَيَانِ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَمَا يَنْبَغِي لِلْمَرْءِ التَّخَلُّقُ بِهَا وَمَا كَانَ مِنْ أَخْلَاقِ الْجَاهِلِيَّةِ الَّتِي هِيَ مَذْمُومَةٌ وَيَنْبَغِي لِلْمَرْءِ تَجَنُّبُهَا وَالشَّهَادَةُ عَلَى طَرِيقِ الِاخْتِصَارِ،برقم(20782). وصحّحه الألباني ، الصحيحة 112/1 ، برقم 45.

(2) : الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري ،تحقيق: محمد الصباغ، دار الأمانة / مؤسسة الرسالة – بيروت ص173، برقم(156).

(3) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ، علي القاري، ص173.

(4) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الألباني، ج1 ص258 .

قال الألباني بعد ذكره روايات هذا الحديث :« وكلٌّ من هذه الطرق فيها ضعيف، أو مجهول، أو متّهم ، وبيان ذلك ممّا يطول به الكلام جدّا فاكتفيت بالإشارة ، والحكم على هذا الحديث وما في معناه بالوضع من قبل معناه، أقوى من الحكم عليه به من جهة الإسناد ، فقد قال ابن القيّم رحمه الله في رسالته " المنار المنيف" : "فصل : ونحن ننبِّه على أمور كليّة يعرُف بها كون الحديث موضوعًا ، ثمّ ذكر في بيان ذلك فصولا قيِّمة جدا نقلها عنه الشيخ علّى القاري في " خاتمة الموضوعات " قال (ص 109) : فصل : ومنها أن يكون الحديث لا يشبه كلام الأنبياء بل لا يشبه كلام الصحابة كحديث : { **ثلاثة يزدن في البصر : النظر إلى الخضرة ، والوجه الحسن** } ، وهذا الكلام ممّا يجلّ عنه أبو هريرة وابن عبّاس بل سعيد بن المسيّب والحسن ، بل أحمد ومالك ، وتعقّبه الشيخ القاري بأنّه ضعيف لا موضوع. قلت : لا تعارض بين قولْيهما **فهو ضعيف سندا، موضوع متنا**»[1].

3- اشتماله على إفراط في الثّواب العظيم على فعل صغير أو العقاب الشّديد على أمر حقير:

وذلك أنّ الشّريعة من سماتها انتظام أحكامها وتوازنها ، فلا تفرِّق بين متماثلين، ولا تجمع بين متباينين ، والأجر فيها على قدر النّصب ، والثّواب والعقاب على الأعمال وِفق سُلّم نَصَبهَ حكيم عليم ، وبناءً على هذه الثوابت المعلومة، فإذا جاء حديث يُثبت أجرًا عظيما على فعل صغير، أو عقاباً شديدا على أمر حقير ، فإنّ أئمة النّقد يتحفّظون في تصحيح مثل هذا، بل يردُّونه إذا اشتمل على إفراط، وممّا ردُّوه بسبب هذا:

- الحديث الطويل في فضل عاشوراء، والذي جاء في أوله{إنّ الله افترض على أمّته صوم

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الألباني، ج1 ص260.

يوم في السنّة. . . }إلى آخر الحديث[1].

فقد قال ابن الجوزي عقبه: «هذا حديث لا يشكُّ عاقل في وضعه، ولقد أبدع من وضعه، وكشف القناع ولم يستحي، وأتى فيه المستحيل، وهو قوله: {وأول يوم خلق الله يوم عاشوراء}، وهذا تغفيل من واضعه، لأنّه إنّما يسمى يوم عاشوراء إذا سبقه تسعة.وقال فيه خلق السموات والأرض والجبال يوم عاشوراء، وفي الحديث الصحيح: {أنّ الله تعالى خلق التربة يوم السبت، وخلق الجبال يوم الأحد }، وفيه التّحريف في مقادِيرِ الثوّابِ الذي لا يليق بمحاسِن الشّريعة، وكيف يَحسن أن يصوم الجّل يوما فيعطى ثواب من حجّ، واعتمر، وقُتل شهيدا، وهذا مخالف لأصول الشرع، ولو ناقشناه على شيء بعد شيء لطال، وما أظنّه إلا دسٌ في أحاديث الثِّقاة»[2].

4- اشتمال الحديث على أمر من شأنه أن تتوفّر الدّواعي على نقله، مع إطباق الأُمة على تركه، أو العمل بخلافه: فمثل هذه الأحاديث والأخبار إنْ صُحِّحت، صارت مُصادمة للإجماع، وربّما أفهمت اتّهام الأُمة، والطّعن في علمائها ونقلتها، ويمثّلون لهذا:

- ببعض روايات حديث غدير خُم وهو ما يعرف بـ:"حديث الوصيّة في غدير خُم "، وهو ما جاء {أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم في رجوعه من حجّة الوداع، جمع الصحابة في مكان يقال له "غدير خمُ" مكان بين مكّة والمدينة، وأخذ بيد عليٍّ رضي الله عنه، ووقف به على الصحابة جميعاً وهم يشهدون، وقال : هذا وصيّي، وأخي، والخليفة من بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا}[3].

(1) الموضوعات، ابن جوزي، ج2 ص200,201 .

(2) المصدر نفسه، ج2 ص201.

(3) الأسرار المرفوعة، القاري، ص433 ، اللؤلؤ المرصوع، القاوقجي، ص232 .

والحديث بهذه الرواية التي انفرد بها الفضة مكذوب ، وأصل الحديث كما في صحيح مسلم من رواية زيد بن أرقم –رضي الله عنه– قال : {قام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يوماً فينا خطيباً بماء يدعى خمًا –بين مكّة والمدينة– فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكّر، ثم قال : «أمّا بعد ، ألا أيُّها النّاس فإنّما أنا بشر يُوشك أن يأتي رسول ربي فأُجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين، أوّلهما كتاب الله فيه الهدى والنّور ، فخذوا بكتاب الله ، واستمسكوا به، فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه . ثمّ قال : «وأهل بيتي ، أذكّركم الله في أهل بيتي، أذكّركم الله في أهل بيتي ، أذكّركم الله في أهل بيتي . . . الحديث»}[1].

هذا هو أصل الحديث كما في صحيح السنّة، والحديث برواية الفضة يشهد على نفسه بالبطلان فالحديث يصرّح بالخلافة لعليٍّ –رضي الله عنه– على مشهدٍ من الصّحابة جميعاً ، ومثل هذا مما تتوافر الدّواعي على نقله ويشتهر، في حين أنّ هذا النّص بالخلافة لعليٍّ لم يبلّغه أحد بإسناد صحيح .

قال ابن تيمية ـ في فصلٍ الطرق التي يعرُف بها كذب المنقول: ما ينفرد به، ويتضمن أمراً تتوافر الدّواعي على نقله ـ قال : «وَمِنْ هَذَا الْبَابِ نَقْلُ النَّصِّ عَلَى خِلَافَةِ عَلِيٍّ، فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ كَذِبٌ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ ، فَإِنَّ هَذَا النَّصَّ لَمْ يَنْقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ مُتَوَاتِرًا، وَلَا نَقَلَ أَنَّ أَحَدًا ذَكَرَهُ عَلَى عَهْدِ الْخُلَفَاءِ مَعَ تَنَازُعِ النَّاسِ فِي الْخِلَافَةِ ، وَتَشَاوُرِهِمْ فِيهَا يَوْمَ السَّقِيفَةِ وَحِينَ مَوْتِ عُمَرَ، وَحِينَ جَعَلَ الْأَمْرَ شُورَى بَيْنَهُمْ فِي سِتَّةٍ ثُمَّ لَمَّا قُتِلَ عُثْمَانُ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ عَلَى عَلِيٍّ، فَمِنَ الْمَعْلُومِ ، أَنَّ مِثْلَ هَذَا النَّصِّ لَوْ كَانَ كَمَا يَقُولُهُ الرَّافِضَةُ مِنْ أَنَّهُ نَصَّ عَلَى عَلِيٍّ نَصًّا جَلِيًّا قَاطِعًا لِلْعُذْرِ عَامًّا يَعْلَمُهُ الْمُسْلِمُونَ، لَكَانَ مِنَ الْمَشْهُورِ الَّذِي يَنْقُلُهُ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ مِثْلَهُ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ

(1) أخرجه مسلم ، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل على بن أبي طالب رضي الله عنه ،برقم (36).

يَذْكُرُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاطِنِ الَّتِي تَتَوَفَّرُ الْهِمَمُ عَلَى رَدِّهِ فِيهَا غَايَةَ التَّوَفُّرِ فَإِمَّا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَازِمٌ يَنْتَفِي عِنْدَ انْتِفَائِهِ وَإِمَّا يَعْلَمُ أَنَّهُ مَلْزُومٌ، وَنَظَائِرُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ»[1].

رابعا– مناقضة الحديث صريح العقل:

إنّ مقام العقل في الإسلام هو مقام عالٍ وفريد ، فالعقل في الإسلام هو مناط التكليف بكل فرائضِ وأحكام الإسلام ، والشريعة قرآنا وسنّة قد ارتضت العقل حكَماً في فهمها ، وفي التّصديق بها ، وفي التمييز بين المحكم والمتشابه في آياتها، وأحاديثها، وأيضًا في تفسير دلالاتها ، ولهذا يُمتنع بداهةً أن تكون السنّة مقابلاً للعقل ، لأنّ المقابل للعقل هو الجنون ، والذي جاء بالسنّة عليه الصلاة والسلام منّزعن ذلك كما قال تعالى: ﴿وما صاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ۝٢٢﴾[التكوير:22] ، لأجل هذا؛ عدّ المحدِّثون الأخبار التي تناقض حكم العقل الصريح منكرةً غير ثابتة، وإن كان لهم في اعتبار تحقُّق المناقضة تثبُّت خاص لاعتبارات متعدِّدة، سيأتي ذكرها ، ولكن كأصل متقرِّر وهو عملهم بالتّحفظ والطعن في الأحاديث التي تخالف صريح العقلجُود هذا في تطبيقاتهم ، وجرى على ألسنتهم ، وعبارة ابن الجوزي السابقة وهي قوله: «ما أحسن قول القائل: فكّل حديث رأيته يخالف المعقول، أويناقض الأُصول، فاعلم أنّه موضوع فلا تتكلف اعتباره»، من أحسن الشواهد على ذلك.

وقد ألفت المحدِّثون المعاصرون إلى استخدام أئمّة النقّد لهذا المقياس، وبينّوا الأوجه التي يمكن دخولها تحت هذا المقياس العظيم، فمن ذلك:

(1) منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ج7 ص440.

1- اشتمال متن الحديث على أمر مستحيل:

فإذا جاء الحديث بمعنى يخالف بَدهيات العقول، ولا يمكن تأويله، كالإخبار عن الجمع بين الضّدين، أو النّقيضين، أو نفي الصّانع للكون وهو الله، أو حدوثه، أو إضافة النّقص للذّات الإلهيّة؛ حُكم ببطلانها، لاستحالة ورود الشّرع على خلاف مقتضى العقل، ومّما ردّه المحدِّثون بسبب ذلك :

- حديث: {قِيل يا رسول الله، ممّا ربُّنا ؟ قال لا من الأرض، ولا من السماء، خلق خيلا فأجراها ، فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق}[1].

قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يشُك في وضعه، وما وضع مثل هذا مسلم، وإنّه لمن أركّ الموضوعات وأدبرها، إذ هو مستحيل لأنّ الخالق لا يخلق نفسه»[2].

- حديث: {إنّ كُرسيّه وَسِع السّماواتِ والأرض، وإنّه يقعُد عليه، ما يَفضُل مِنه مِقدارُ أربعِ أصابِع - ثمّ قال بأصابِعه فجَمَعها - وإنّ له أطِيطاً كأطِيطِ الرَحلِ الجديدِ إذا ركب مِن ثِقلِه}[3].

قال ابن تيميّة:« وَهَذَا مَعْنًى غَرِيبٌ لَيْسَ لَهُ شَاهِدٌ قَطُّ فِي شَيْءٍ مِنْ الرِّوَايَاتِ، بَلْ هُوَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْعَرْشُ أَعْظَمَ مِنْ الرَّبِّ وَأَكْبَرَ، وَهَذَا بَاطِلٌ ، مُخَالِفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلِلْعَقْلِ. وَيَقْتَضِي أَيْضاً أَنَّهُ إنَّمَا عَرَفَ عَظَمَةَ الرَّبِّ بِتَعْظِيمِ الْعَرْشِ الْمَخْلُوقِ، وَقَدْ جَعَلَ الْعَرْشَ أَعْظَمَ مِنْهُ ، فَمَا عَظَّمَ الرَّبُّ إلَّا بِالْمَقَايَسَةِ بِمَخْلُوقِ، وَهُوَ أَعْظَمُ مِنْ الرَّبِّ وَهَذَا مَعْنًى فَاسِدٌ مُخَالِفٌ لِمَا عُلِمَ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْعَقْلِ. فَإِنَّ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ فِي ذَلِكَ أَنْ يُبَيِّنَ عَظَمَةَ الرَّبِّ، وَأَنَّهُ أَعْظَمُ مِنْ كُلِّ مَا يُعْلَمُ عَظَمَتُهُ ، فَيَذْكُرُ عَظَمَةَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَيُبَيِّنُ أَنَّ الرَّبَّ أَعْظَمُ مِنْهَا »[4].

(1) الموضوعات، ابن جوزي، ج1 ص105.

(2) المصدر نفسه، ج1 ص105.

(3) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الألباني، ج2 ص256.

(4) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج16 ص434.

2- اشتمال متن الحديث على سخافات يسُخر منها:

فكلام النّبي صلى الله عليه وسلم والأنبياء قبله، وأفعالهم، مصُونة عن سفاسف الأمور، والسّخافات التي يستُهزئ ممّن صدرت منه، لأنّ مقام الأنبياء مقام تشريفٍ وتكريم، فنسبة شيءٍ من الأباطيل إليهم امتهان لهذا المقام الذي يقتضي العقل صراحةً ثبوته لهم، ومثال ذلك:

- حديث {عليكم بالعدس، فإنّه قدس على لسان سبعين نبيا }[1].

قال ابن تيمية رحمه الله :«حديث مكذوب مختلق باتفاق أهل العلم، ولكّن العدس هو ممّا اشتهاه اليهود ، وقال الله تعالى ﴿أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير ... ﴾[البقرة:61]»[2].

3- مخالفة متن الحديث للمحسوسات الثابتة:

فالله جعل الحسّ مصدراً للعلم، فإذا أثبت الحسّ أمر وحكم العقل بصحّته، فإنّ الشرع والسنّة بوجهٍ أخصّ لا تأت بما يخالفه، وهذا فيما يدركه الحسُّ، فالأخبار المنسوبة للنّبي صلى الله عليه وسلم، وتناقض الحس الثّابت طعن المحدِّثون في صحتها إذ لا يطلب من الأمّة التّسليم بما يخالف الثّابت لديهم حسًّا، ومشاهدة، وممّا ردّه المحدِّثون تبعًا لهذا :

- حديث: { فضل الكراث على البقول كفضل الخبز على سائر الأشياء }[3].

أورده الشوكاني في فوائده[4] فقال: «وفيه ذكر الجوز والهندبا والكمأة والجزر بنحو ما تقدّم، وذكر اللّحم وقال فيه ليس منه ضغة تقع في المعدة إلا أنبتت في مكانها داء وأخرجت مثلها من الشّفاء» ثم قال: «وهو حديث موضوع».

(1) الفوائد المجموعة، الشوكاني، ص153، اللؤلؤ المرصوع، القاوقجي، ج1 ص123.

(2) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج27 ص23.

(3) الموضوعات، ابن جوزي، ج2 ص300، اللآلئ المصنوعة، السيوطي، ج2 ص189.

(4) الفوائد المجموعة، الشوكاني، ص 157.

خامسا– ركاكة لفظ الحديث:

فالحديث الذي لا يشبه كلام النّبي صلّى الله عليه وسلّم، ويكون أشبه بكلام الوّعاظ أو الأطبّاء...، فإنّ علماء الحديث يحكمون بعدم صحة نسبته إلى النّبي صلّى الله عليه وسلّم ، ولهذا عدّ ابن أبي حاتم من علامات الصحيح« أن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبّوة»[1]، وتعليل النّقاد الحديث بكونه لا يشبه كلام النبّوة أو هو أشبه بكلام الفقهاء من أّدق مسالكهم في التعليل، ولا يحسنه غيرهم لاختصاصهم بمعرفة نسق وطبيعة كلام النبّوة ، وممّا يتّصل بهذا المقياس وقد يشاركهم في إدراكه غيرهم أن يشتمل متن الحديث على ألفاظ تمُّجها اللُّغة العربيةّ؛ لأنّ فصاحة النّبي صلّى الله عليه وسلّم وحسن بيانه؛ تأبى مثل تلك الألفاظ، وممّا نقُل عنهم في ذلك :

– حديث: {من دعا بهذه الأسماء استجاب الله له: اللّهم أنت حيٌ لا تموت، وخالقٌ لا تُغلب، وبصيٌر لا ترتاب، وسميعٌ لا تشك، وصادقٌ لا تكذب، وقاهرٌ لا تُغلب، وندى لا تنفذ، وقريبٌ لا تبعد، وغافرٌ لا تظلِم... بعث الله عز وجل بكل حرف منها سبعمائة ألف ملك من الروحانيين...}[2].

قال ابن الجوزي :«هذا حديث موضوع على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وفي طرقه كلمات ركيّكة يتنّزرسول الله صلّى الله عليه وسلّم عن مثلها وأسماء لله يتعالى الحّق عنها»[3].

(1) الجرح والتعديل ، ابن أبي حاتم ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ،ط1 ،1271 هـ – 1952 م ،ص35.

(2) الموضوعات، ابن جوزي، ج3 ص176، اللآلئ المصنوعة، السيوطي، ج2 ص294.

(3) المصدر نفسه، ج1 ص177.

سادسا– مناقضة الحديث للوقائع الثابتة تاريخيًّا:

فالأخبار التّاريخية التي ثبت وقوعها، وتمالأت الأّمة على ثبوتها؛ تعدُّ ميزاناً توزن به الأخبار والأحاديث التي جاءت، لا سيما من طريق الآحاد، فإذا عارضت هذه الأخيرة الثّوابتَ التاريخيّة، وما أمكن التّوفيق بينها، استرعى النّظر في صحة تلك الأخبار، وربّما طُعن فيها ؛ لأنّها خالفت أمرا يقينياً وأحيانا إجماعا يقينياً ، وأئّمة النّقد اهتمُّوا باستعمال التّاريخ في نقدهم للأسانيد والمتون كما قال سفيان الثوري: {لما اّستعمل الرّواة الكذب استعملنا لهم التاريخ }[1]، وهو شامل لكذبهم في دعوى لقاء الّرواة أو ثبوت المروي، ومن الأمثلة التي نُقلت عنهم في نقد المرويات :

1- حديث عن ابن عباّس-رضي الله عنه- قال:«كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان لا يقُاعدونه فقال للّنبي صلّى الله عليه وسلّم :{يا نّبيّ الله ثلاث أعطِنيهن قال نعم قال: عندي أحسن العرب و أجملهن أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها فقال: نعم. . . }»[2].

فالمقطوع به أنّ أبا سفيان-رضي الله عنه- أسلم عام فتح مكة ، أّما زواج النّبي صلّى الله عليه وسلّم من أّم حبيبة-رضي الله عنهن- فكان قبل فتح مكّة بزمن بعيد، وهي في الحبشة، وتولّى مْهرها النّجاشي-رضي الله عنه-[3].

---

(1) تاريخ دمشق، أبو القاسِم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابنعساكِر ،تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر ، بيروت،دط، 1415 هـ - 1995 م ،ج1 ص54.

(2) أخرجه مسلم ، كتاب فضائل الصّحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل أبي سفيان بن حرب رضي الله عنه، برقم (168) .

(3) السيرة النبوية والدعوة في العهد المكي، أحمد أحمد غلوش، مؤسسة الرسالة، دب،ط1، 1424هـ-2003م، ص376.

2- { مَن وُلِد له ثلاثة فلم يسم أحدهم محمدا فقد جهل }[1].

قال الألباني -بعد دراسته للحديث وبيانه ضعف إسناده جدًا، ثمّ ردّ على السّيوطي في منعه القول بوضعه، بحُجّة أنّ آفته وهو ليث بن أبي سَليمٍ لم يبلُغ أمرُه أن يحكم على حديثه بالوضع-:« نعم قوله: إنّ ليثاً لا يبلُغ أمرُه أن يَحكُم على حديثه بالوضع، صحيح، ولكن قد يُحيطُ بالحديث الضعيف ما يَجعلُه في حُكمِ الموضوع، مِثل أن لا يجري العمل عليه من السَلفِ الصّالح، وهذا الحديث من هذا القبيل، فإنّنا نعلم كثيراً من الصّحابة كان له ثلاثة أولادٍ وأكثر، ولم يسُمِّ أحداً منهم محمّداً، مثل عمر بن الخطاب وغيره...»[2].

وقد استخدم المحدِّثون المعاصرون هذا المسلك في ردِّ كثير من افتراءات المستشرقين، لا سيما في طعنهم في أبي هريرة، فقد حاول أبو ريةّ التهكُّم بأبي هريرة وتسميته بشيخ المضيُرة، فقال نقلا عن كتاب " ثمار القلوب " للثعالبي: "وكان يعُجبه المضيرة جدًّا فيأكل مع معاوية، فإذا حضرت الصلاة صَلَّى خلف عَلِيٍّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -، فإذا قيل له في ذلك قال: هَذِهِ مُعَاوِيَةُ أَدْسَمُ وَأَطْيَبُ، وَالصَّلَاةُ خَلْفَ عَلِيٍّ أَفْضَلُ »[3].

فاحتّج بهذه الرواية المكذوبة وبنى عليها اسم كتابه مع أنّها رواية تخالف الوقائع التّاريخية الثابتة، ولكنّه الهوى، ولذا قال أبو شهبة: «وكيف يصح هذا في العقول وعَلِيٌّ كان بالعراق، ومعاوية كان بالشام، وأبو هريرة كان بالحجاز، إذ الثّابت أنّه بعد أَنْ تولّى إمارة البحرين في عهد عمر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - لم يفارق الحجاز»[4].

(1) الموضوعات، ابن جوزي، ج1ص154.

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الألباني، ج1 ص629.

(3) أضواء على السنّة المحّمدية، أبو رية، ص171.

(4) دفاع عن السنّة وردّ شبهات المستشرقين، أبو شهبة، ص99 .

* **نتيجة:**

هذه عامة المقاييس والأوجه التي استخدمها أئمة النقّد للحكم على الأحاديث، وقد تختلف الأنظار في تقسيم هذه المقاييس، وفي التمثيل لها؛ وذلك أنّ بينها ارتباطاً وتداخلاً، فمخالفة صريح القرآن قد يكون في الغالب داخلاً تحت مقياس الثوابت اليقينية ، والذي تتداخل ُ كثير من أفراده مع مقياس مخالفة صريح العقل، وهذا يفتح أمامنا فائدةً عظيمةً وهي أنّ الحديث الواحد قد يعُلُّ من أوجهٍ مختلفة ، مع أنّ كل واحدة منها كافيةٌ لنسبة الحديث إلى الوضع، ولهذا فالغالب أنّك إذا وجدْتَ الحديث تُخالفه العقول؛ ألفيته تبُاينه النُّقول وتُناقضه الأُصول، والعكس كذلك، وهذا ما يزيدنا يقيناً بأنّ صحيح المنقول لا يتعارض أبدا مع صريح المعقول ، ولله الحمد إذ جعل الباطل ظاهر البطلان تدَمغهُ قذائف الحقِّ من كل جانب ، ومن الأمثلة التطبيقية لما ذكرت:

1ـ الأحاديث التي يذكر فيها حياة الخضر ومنها :

ـ حديث: {أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم كان في المسجد فسمع كلاما من ورائه فذهبوا ينظرون فإذا هو الخضِر }[1].

ـحديث {يلتقي الخضر وإلياس كلّ عام}[2].

فقد نقل ابن القيِّم في المنار المنيف «عن ابن الجوزي أنّه قال: والدّليل على أنّ الخضِر ليس بباقٍ في الدنيا أربعة أشياء القرآن والسنّة وإجماع المحقّقين من العلماء والمعقول»[3].

ففي هذا دلالةٌ واضحةٌ على أنّ الأحاديث التي ذُكرت فيها حياة الخضِر مخالفة للقرآن

(1) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، علي القاري، ص443 ، اللؤلؤ المرصوع، القاوقجي، ص88 .

(2) تنزيه الشّريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، ابن عراق، ج1 ص234. اللؤلؤ المرصوع، القاوقجي، ص32.

(3) المنار المنيف، ابن القيم، ص64.

والسنّة والإجماع والمعقول.

2- الحديث الطويل في فضل عاشوراء[1]

فقد قال ابن الجوزي عقبه: «هذا حديث لا يشك عاقل في وضعه ولقد أبدع من وضعه، وكشف القناع، ولم يستحيي، وأتى فيه المستحيل وهو قوله: {وأول يوم خلق الله يوم عاشوراء}، وهذا تغفيل من واضعه لأنّه إنّما يسمى يوم عاشوراء إذا سبقه تسعة، وقال فيه **{خلق السموات والأرض والجبال يوم عاشوراء }**، وفي الحديث الصحيح: { أنّ الله تعالى خلق التربة يوم السبت وخلق الجبال يوم الأحد }، وفيه التحيِّف في مقادير الثواب الذي لا يليق بمحاسن الشريعة، وكيف يحسن أن يصوم الدّهر يوما فيُعطى ثواب من حجّ واعتمر وقتُل شهيدًا، وهذا مخالف لأصول الشرع، ولو ناقشناه على شيء بعد شيء لطال، وما أظنُّه إلّا دُسّ في أحاديث الثِّقاة»[2].

فانظر كيف علّل ابن الجوزي بطلان هذا الحديث بمخالفته للمعقول، ومباينته للمنقول (حديث خلق التربة) ، ومناقضته للأصول الشرعية.

(1) سبق تخريجه ، ص255 .

(2) الموضوعات، ابن جوزي، ج2 ص201.

المبحث الثّاني:

القواعد المنهجيّة في تطبيق مقاييس نقد المتون:

وفيه:

المطلب الأوّل: ضوابط كليّة تراعى في عامّة المقاييس.

المطلب الثّاني: محترزات حول كل مقياس.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد:

لقد استخدم أئمّة النقّد المقاييس السابقة في نقد المتون؛ احتياطا للسنّة أن يدخل فيها ما ليس منها، وهم مع ذلك قد تفنّنوا في تطبيقها فنظروا في القضية من جميع جوانبها، وراعوا في نقدهم سائر الاعتبارات التي ربّما أدى إغفالها إلى المبالغة في تطبيق هذه المقاييس، والخروج بها عن المقصد الذي أُريد منها ، الأمر الذي يؤدّي إلى الجناية على السنّة كما يحصل من المستشرقين وأتباعهم.

لذلك فإنّ«العلماء –رحمهم الله – لم يستعملوا تلك المقاييس إلاّ في النّطاق الذي لا بدّ منه، فلم يردُّوا حديثا إلا بعد تعذُّر التأّويل، بحيث يتحقّق فيه على وجه التأكيد فَقْد شرطٍ من شروط الصّحة، ووجود علامة من علامات الوضع»[1].

وسأحاول استخلاص الضوابط والقوانين التي نبّه عليها أعلام الحديث المعاصرين ، والتي كان أئمّة النقّد يضبطون بهاعمليتهم النّقدية عند تطبيقهم لمقاييس نقد المتون.

المطلب الأوّل : ضوابط كلّية تُراعى في عامّة المقاييس:

أولا– وجوب النظّر في الدّواعي والموانع (تفاوت المقاييس في قوّتها):

إنّ علامات وضع المتن التي نقلتهُا عن أئمّة النقّد في الحقيقة ليست كلّ واحدة منها كافيةً للحكم على وضع المتن، بل هي متفاوتةٌ في ذلك تفَاوتَها في الموانع الواردة عليها، ولذلك نبّه المحدِّثون المعاصرون إلى أنّ النظّر في هذه المقاييس يحتاج إلى تيقّظ تُراعى فيه الموانع.

وممّا ينبغي الإشارة إليه أيضًا أنّ المقاييس المذكورة لا تمثّل جميع العلامات التي يعُرف بها وضع المتن أو نكارته، فهناك علامات أخرى، ولكّن غالبهَم يقتصر على ما ذكرتُ اكتفاءً منهم بما ذكره ابن القيمّ، ولأنّ دلالة هذه على وضع المتن أقوى وأظهر من غيرها ، وإلّا فقد

(1)السنّة ومكانتها، السباعي،ص306.

ذكر الخطيب البغدادي أنّ منها «أن يتفرد الواحد بما يجب على كافّة الخلق علمه»[1]، كما عدّ السباعي منها«موافقةُ الحديث لمذهب الرّاوي، وهو متعصب غالٍ في تعصّبه، كأن يروي رافضي حَديثاً في فضائل أهل البيت، أو مرجئٌ حَديثاً في الإرجاء»[2] ، ولكن صرّح المعلمي بأنّ الصّحيح عُدّ مثل ذلك موجباً لزيادة البحث، وممّا يسترعي النّظر، لا أنّه موجِبٌ للطعن؛ ولذلك قال في مناقشته لكلام ابن خُلدون في دواعي الكذب فقال:« ذَكَر من الدّواعي إلى الكذب التشيُّع للمذاهب، والتزلُّف إلى ذوى المراتب، فأقول قد عَرف المحدِّثون هذا، وعِدّة أسباب أخرى، أشاروا إليها في البواعث على الوضع، وإنّما الفرق بينهم وبين بعض من يتعاطى النّقد في عصرنا، أنّ المحدّثين علِموا أنّ هذين الداعيين مثلاً لا يدْعوان إلى الكذب لأنّه كذب، وإنّما يدعو الأول إلى ذكر ما يؤيِّد المذهب، والثاني إلى ذكر ما يرضي ذا المرتبة، وإنّ كُلاً من التأييد والإرضاء ليس وقفاً على الكذب، بل يمكن أن يقع بما هو صِدق، إذن فالمخبُر بما يؤيد مذهبه أو يرضي رئيَسه يجوز – مع صرف النّظر عن الأمور الأخرى – أن يكون صادقاً ، وأن يكون كاذباً ، فالحكم بأحدهما لوجود الداعي غير سائغ، بل يجب النّظر في الأمور الأخرى ومنها الموانع، فإذا وجد داع ومانع وانحصر النّظر فيهما تعيّن الأخذ بالأقوى، وكلٌ من الدّواعي والموانع تفاوت قوته في الأفراد تفاوتاً عظيماً ، فلابد من مراعاة ذلك ، ومن تدبرّ هذا علِم أنّه الحقُّ لا ريب فيه ، وأنّه يرى شواهده في نفسه وفي من حواليه، وعلم أنّ ما يسلكه بعض متعاطي النقّد من أهل العصر في اتّهام بعض أفاضل المتقدِّمين بالكذب لوجود بعض الدّواعي عندهم في الجملة ، تهوُّر مؤسف»[3].

(1) الفقيه والمتفقه،أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ،تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي – السعودية ، ط2، 1421هـ-2000 م، ص133.

(2)السنّةومكانتها في التّشريع الإسلامي، ص119.

(3) الأنوار الكاشفة ، المعلمي، ص289.

فمن الجناية أن يأخذ أحدٌ هذه المقاييس، ويجعل منها معولاً تُضرب به النّصوص دون النظّر في الموانع التي تقابل هذه العلامات والأمارات، ولهذا فإنّ«مسلماً صحّح حديث أبي معاوية عن الأعمش عن عديٍّ بن ثابت عن زر قال { قال عليٌّ: والّذي فلق الحبة وبرأ النّسمة إنّه لعهد النبّي الأمّي صلّى الله عليه وسلّم أن لا يُحبني إلّا مؤمن ولا يبغضني إلامنافق }[1] ، مع أنّ عدي بن ثابت معروف بالتشيُّع، بل وصفه بعضهم بالغلو فيه، وكان إمام مسجد الشيخة وقاصّهم، والبخاري وإن لم يُخرج هذا الحديث فقد احتجّ بعدي بن ثابت في عدة أحاديث، ولو كان يتهمه بكذب ما في الرواية لما احتجّ به البتةّ»[2].

ثانيا– ضرورة تحقُّق المخالفة:

ممّعٌ في أئمة النقّد بالنظّر فيه عند تطبيق مقاييس نقد المتن، التثبُّت والتيقُّظ في تحقُّق المخالفة؛ فلذلك هم يتطلّبون دائما سبيلاً مقبولاً للجمع والتوّفيق ، ويسَعون قبل ذلك إلى فهم المراد الحقيقي للحديث وما يقابله، وقد رأينا كيف قيدّ ابن القيم ومن بعده المقاييس بقوله مخالفةً بيِّنة أومناقضةً بيِّنة، ويؤكد المحدِّثون المعاصرون على هذا في مواضع من مناقشاتهم، فيقول أحدهم وهو المعلمي:« إنّ مخالفة القطعي من علامات الوضع، محلُّه إذا تحقّقت المخالفة، ولم يكن هناك احتمال للتّأويل البتةّ»[3] ، فهذه هي الطريقة « المحقّقين الذين حيث احتاطوا غاية الاحتياط في التطبيق وتأنّوا في الحكم بالمخالفة؛ فمن ثمّ جاءت أحكامهم على الأحاديث ورواتها صائبة»[4].

(1) أخرجه مسلم ، كتاب الإيمان، باب الدّليل على أنّ حبّ الأنصار وعلّي رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته، وبغضهم من علامات النّفاق ،برقم(131).

(2) الأنوار الكاشفة، ص290 .

(3) المرجع نفسه،ص296.

(4) دفاع عن السنة وردّ شبهات المستشرقين ،أبو شهبة،ص198.

ولهذا نجد جماعة من أهل العلم المحقّقين المتثبّتين مالوا إلى تخطئة أمِّ المؤمنين في ردِّها حديث أبي هريرة وابن عمر –رضي الله عنهم– في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه، لأنّها رأته مخالفًا للقرآن ، فهي وإن استخدمت هذا المقياس إلّا أنّهم رأوا أنّ المخالفة غير متحقّقة «إذ يمكن حمل لفظ الميت في الحديث على الذي لا ينصح أهله بأن لا يرتكبوا بعد وفاته ما يخالف الشرع، أو يُحمل لفظ العذاب على معنى التألُّم والحزن كما ذكره ابن تيمية»[1].

وإهمال هذه الضرورة أو التّساهل فيها؛ يؤدي بالناظر إلى ضرب السنن بعضها ببعض، وردِّ ما صحّ منها، ولهذا ردَّ الأستاذ محمد الغزالي حديث ابن عمر في الصحيحين : { إنّ النبي صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق وهم غارون وأنعامهم تسقى على الماء فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم وأصاب يومئذ جويرية }[2]، بتوهمه أنه يعارض قواعد الإسلام المتيقنة والآثار القاضية بأن النّبي صلى الله عليه وسلم {كان لا يقاتل قوماً حتى يدعوهم}[3]، وهذا الوهم سببه الخلط بين كلام نافع وكلام ابن عمر–رضي الله عنه– المرفوع فقد روى أبو داود عن ابْنِ عَوْنٍ قَالَ {كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ أَسْأَلُهُ عَنْ دُعَاءِ الْمُشْرِكِينَ عِنْدَ الْقِتَالِ فَكَتَبَ إِلَيَّ أَنَّ ذَلِكَ **كَانَ فِي أَوَّلِ الإِسْلاَمِ** {وَقَدْ أَغَارَ نَبِيُّ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُّونَ وَأَنْعَامُهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ وَسَبَى سَبْيَهُمْ وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ جُوَيْرِيَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ}، حَدَّثَنِي بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْجَيْشِ}[4].

---

(1) كيف يجب علينا أن نفسر القرآن الكريم،الألباني،ص12.13 ، بتصّرف.

(2) أخرجه البخاري، باب من ملك من العرب رقيقا فوهب وباع وجامع وفدى وسبى الذرية، برقم (2403) .

(3) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ج11 ص96.

(4) أخرجه أبو داود في سننه، باب في دعاء المشركين، برقم (2635) . وقال عَقِبَه:حَدِيثٌ ذَبِيلٌ رَوَاهُ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ نَافِعٍ وَلَمْ يُشْرِكْهُ فِيهِ أَحَدٌ. ووافقه الألباني.

قال الألباني متعقبا الغزالي في تضعيفه:« من الواضح لكل نبيه أن في الحديث خبراً عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ورأياً لنافع- وهو مولى ابن عمر-.

أما الخبر؛ فهو ما رواه نافع عن ابن عمر:{ أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم أغار على بني المصطلق ...} أقول هذا؛ لأنّ الأمر اختلط على الأستاذ الفاضل محمد الغزالي في مقدمة الطّبعة الرّابعة لكتابه "فقه السيرة"؛ فادَّعى أنّ الحديث ضعيف وإن كان في "الصحيحين "؛ لتوهمه "أن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم باغت القوم وهم غارُّون ما عُرِضتْ عليهم دعوة الإسلام "! كذا قال (ص 10) ! ومن البيِّن لكل ذي عين أنّه خلط بين المرفوع من الحديث والموقوف، ولم يتنبهّ أنّ قوله: " ما عرضت عليهم دعوة الإسلام "، إنما هو رأي لنافع، ما يجوز لأجله رد الحديث من أصله، وادِّعاء أنه مخالف لقواعد الإسلام المتيقنة، وقبول الحديث الضعيف لموافقته لتلك القواعد! وما هو إلاّ مجرد دعوى، يقول مثلها أهل الأهواء قديماً وحديثاً ، ويردُّون من أجلها مئات الأحاديث الصحيحة بسوء فهمهم لها! والله المستعان، ولو أنّ الأستاذ الغزالي تنبه لهذا لم يبادر- إن شاء الله- إلى ردِّ الحديث الصحيح المجمع على صحته عند العلماء، ولسلك مسلكهم في فهمه على ضوء الأحاديث الصحيحة الأخرى، التي منها حديث ابن عباس:{ما قاتل قوماً إلا بعد أن دعاهم}وهو مخرج في "الصحيحة" (2641) .[1]»

وسبيل المحدِّثين إلى معرفة تحقّق المخالفة هو طُرق مسالك دفع التعارض وسأُبيِّن طريقتهم في ذلك من خلال العنصر التالي.

(1) صحيح أبي داود، أبو عبد الرحمان محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس، الكويت، ط1، 1423 هـ - 2002 م، ج7 ص385.

ثالثا– العمل على دفع التّعارض ما أمكن:

ممّا تقرّر عندَ أهلِ الحقِّ أنّ نُصوصَ القُرآن والسنّة الصّحيحة لا تعارُضَ بينَ ها علىجَهِ الحقيقَة ولذا قال ابن القيمّ رحمه الله تعالى : «وأما حديثان صحيحَان صَريحَانِ متناقضَانِ من كُلِّ وجه ليس أحدُهُما ناسخاً للآخرِ فهذا لا يوُجدُ أصلاً ، ومعاذَ الله أن يوُجَد في كلام الصادق المصدُوق صلّى الله عليه وسلّم الذي لا يَخرُجُ من بين شَفتيه إلّا الحقّ»[1]، والتّعارُضُ الذي يُذكَر في كَلام الأئمة إنّما هو بحَسب ما يقعُ في ذهنِ النّاظر ويتوهّمُه، أما في الحقيقَة فلا جُوَد له في الواقع، ولذا يزولُ هذا التّوهم ببيان الإئتلاف بين الحديثين بأحد مسالك دفع التّعارض المطروقة عند أهل العلم ، يجلّي هذه الحقيقة ويشرحُها الشاطبيُّ رحمه الله بقوله:« أنّ كَل من تحقّق بأصول الشّريعة؛ فألفتُها عندَه لا تكَادُ تتعارَضُ، كما أنّ كلَّ من حَقّق مناطَ المسائل؛ فلا يكادُ يقَفُ في متشابه؛ لأنّ الشريعةَ لا تعارُضَ فيها البتّة، فالمتحقّقُ بها متحقّقٌ بما في نفسِ الأمر ؛فيلزمُه أن لا يكونَ عندَه تعارُضٌ، ولذلك لا تجدُ البتّةَ دليلَين أجمَع المسلمون على تعطيلهما بحيثُ جَبَ عليهم الوقوفُ؛ لكن لّما كان أفرادُ المجتهدين غير معصومين من الخطأ؛ أمكَنَ التّعارضُ بين الأدلّة عندَهم»[2].

ولّما وجد هذا الحالُ – توَهُّم التّعارض– في أفراد النّاظرين ؛ عمل أهلُ العلم[3] من

---

(84) زاد المعاد في هدي خير العباد ، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ، مؤسسة الرّسالة، بيروت ، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت ، ط27، 1415هـ /1994م ، ج 4 ص149.

(2) الموافقات ، إبراهيم، بن موسى،الغرناطي الشّاطبي ، تحقيق مشهور حسن آل سلمان ، دار ابن عفان ، ط1، 1417هـ- 1997م ، ج5 ص345.

(3) نعم علُماء الأحناف رحمُهم الله قد خالفُوا جُمهور أهلِ العلم في ترتيب مسالك دفع التّعارض الظّاهري حيثُ يقدّمون النُسخَ فإن تعذّر فالتّرجيحُ فإن تعذّرا فالجمع فإن تعذّرت جَميعاً فالتّساقُط وهو العدُولُ عن الدّليلَين إلى ما دُونهما فإن تعذّر التّساقُطُ عمل بالأصلِ وهو تقرير الحكم على ما كان عليه قبل ورود الدّليلَين. ينظُر كلام ابن الهمام الحنفي في: تيسير التّحرير ، محمد أمين . المعروف بأمير بادشاه ، دار الفكر ، بيروت،دط، ج3 ص197.

مُحدِّثين وفقُهاء مسالك في دفع التعُارض بين الأحاديث التي ظاهرها التعُارض، بأحد أوُجه دفع التعُارض، وهي الجمُع بين الدّليلين بأحد أوجه الجمع، فإن لم يُمكن نُظر في التأّريخ، فإن أمكن معرفته جعلنا المتأخر ناسخاً للُمتقدِّم، فإن لم يُعرف التأّريخ فالترّجيحُ بأسباب الترّجيح المتنوعة، وإلّا فالتوّقف، وقد شرح هذه المسألة وبسط القول فيها ابن الصّلاح في مُقدِّمته حيث قال: «اعلم : أنّ ما يذُكر في هذا الباب ينقسُم إلى قسمين :

أحدُهما : أن يُمكن الجمُع بين الحديثين ولا يتعذُّر إبداء وجهٍ ينفي تنافيهما فيتعيّن حينئذٍ المصير إلى ذلك والقولُ بهما معاً.

القسُم الثّاني : أن يتضادّا بحيثُ لا يُمكن الجمُع بينهما وذلك على ضربين :

أحدُهما : أن يظهر كون أحدُهما ناسخاً والآخر منسوخاً فيعمل بالنّاسخ ويتركُ المنسوخ

والثّاني : أن لا تقوم دلالةٌ على أنّ النّاسخ أيُّهما والمنسوخ أيُّهما : فيفزع حينئذٍ إلى الترّجيح ويعمل بالأرجح منهما والأثبت كالترّجيح بكثرة الرُّواة أو بصفاتهم في خمسين وجهاً من وجوهِ الترّجيحات وأكثر، ولتفصيلها موضعٌ غير هذا والله سبحانه أعلم»[1].

ولأهميّة هذه المسألة في التعّامل مع أحاديث السنّة النبّويّة؛ فسأُحاول بسط القول في ضوابط تلك المسالك حتّى تتحدّد معالُمها ولا يُخرج بها عن سبيلها.

1- مسلك الجمع: وهو أكثر مسالك دفع التعّارض عملاً وتطبيقًا ، وهو السِّمة الغالبة في عمل العُلماء عند دفعهم للتعّارض الظّاهري بين مُختلف الحديث ، لأنّ الجمع إعمالٌ للحديثين المتعارضين الصّالحين للإحتجاج بحمل كُلٍّ منهما على محملٍ صحيحٍ مطلقاً أو من جهةٍ دون وجهٍ بحيث يندفع به التعّارض بينهما[2]، وإعمالُ الأدلّة كُلِّها أولى من إهمالها أو إهمال بعضها.

(1) معرفة علوم الحديث ، ابن الصّلاح ، ص168.

(2) ينظر: مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين ، أسامة خياط ، ص130.

يقرِّر الخطابي رحمه الله هذا بقوله:«وليس الحديثين إذا اختلفا في الظّاهر وأمكن التّوفيق بينهما وترتيب أحدهما على الآخر : ألّا يُحْمَلا على المطلق ولا يضْرَب بعضُهما ببعض ، ولكن يُستعمل كُلُّ واحد منهما في موضعه ، وبهذا جرت قضيّةُ العلماء في كثير من الحديث»[1] .

هذا، وقد وضع العلماء شُروطاً للجمع بين مُختلف الحديث حتّى لا يصار إلى تأويلات بعيدة متكلّفة، فليس كُلُّ جمع بين دليلين متعارضين يصحّ ويمكن تعداد هذه الشُّروط كما يلي:

ـ أن يكون الحديثان المتعارضان ثابتين بصحة سندهما ومتنهما: فإن كان أحدُ المتعارضين صحيحاً والآخر ضعيفاً فلا وجه للجمع حينئذ؛ لأنّه لا تعارُض، ولا يشترطُ تساوي الحديثين المتعارضين في القوة بل يكتفي المحدّثون بقيام أصل الحجّيّة في كُلٍ منهما؛ لذلك نجدهم كثيراً ما يجمعون بين حديثين متعارضين في الظّاهر رغم أنّ أحدهما أقوى دلالةً من الآخر من حيث الظنّيّة والقطعيّة كعام وخاص، أو أحدُها صحيحٌ متفقٌ عليه والآخر حسنٌ بالشّواهد والمتابعات، خلافاً للأحناف الذين يشترطون التّساوي للجمع، ولذلك نجدهم يرجّحون الحديثَ المشهور على الآحاد مع إمكان الجمع بينهما.

ـ أن يكون وجهُ الجمع صحيحاً: فلا يكونُ فيه مُخالفةٌ لمتّفق عليه، وأن يقوم دليلٌ صحيحٌ يدلُّ على صرف الحديث إلى المعنى المتأول، وبالجملة ألّا يكون في الجمع تعسُّفٌ وتكلُّفٌ، يقول طاهر الجزائري رحمه الله:« وإنّما شرطوا في مُختلف الحديث أن يُمكن فيه الجمع بغير تعسُف؛ لأنّ الجمع مع التّعسُف لا يكونُ إلّا بحمل الحديثين المتعارضين معاً أو أحدُهما على وجه لا يوافق منهج الفُصحاء، فضلاً عن منهج البلُغاء في كلامهم، فكيف يُمكن حينئذ نسبةُ ذلك إلى أفصح الخلق على الإطلاق؛ ولذلك جعلوا هذا في حُكم ما لا يُمكن فيه الجمع، وقد ترك بعضُهم كثيراً هذا القيد اعتماداً على كونه ممّا لا يخفى ، وقد أنكر كثيرٌ من المحقّقين

(1) معالم السنن وهو شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حمد بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي ، المطبعة العلميّة ، حلب ، دط، 1351 هـ - 1932 م ، ج 3 ص80 .

كُلّ تأويلٍ بعَيد وإن لم يتبيّن فيه التّعسُفُ؛ حتّى توقّفوا في كَثيرٍ من الأخبارِ التي رواها الثِّقاتُ لأمرٍ دعاهُم إلى ذلك مع أنّهم لو أوّلُوها كما فعَل غيرهُم لزال سَببُ التوّقُف؛ ولكن لّما رأوا التّأويل فيها لا يَخلو عن بعُدٍ لم يلتفتوا إليه ومِنهم العلّامة تقَيُّ الدِّين بن تيميةّ..»[1].

_ أن يكون المتصدُّر للجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعُّارض من أهل الاجتهاد والصِّناعة يقول ابن الصّلاح رحمه الله :« وإنّما يكُمل للقيام به الأئّمة الجامعون بين صِناعتَي الحديث والفقه الغّواصُون على المعاني الدّقيقة»[2].

2- مسلَكُ النّسخ: فإذا تعذّر الجمُع – وكان الحديثان يقبَلان النّسخ –نُظر في التّاريخ لمعرفة المتقدم من المتأخِّر (وهي أماراتٌ تدلُّ بظاهرها على تأخُّر أحدهما)، فيكون المتأخر ناسخاً للُمتقدّم، إلاّ أنّه إذا قام الدَّليل صريحاً على بيانالنّسخ بين الحديثين فإنّه يتعيّنُ النّسخُ ولا يُلجأ إلى الجمع.

ومن أمثلته: المعارضَة الذي ادّعاها الطّاعنون بين أحاديث جَواز كتابة الحديث وحَديث أبي سَعيد في النّهي عنها، وقد مرّت بنا أجوبةٌ للمحدِّثين المعاصرين ومنها: القَولُ بنسخ أحاديث الجوَاز لحديث النّهي – على القول بصحّته–، وقد قامت لديهم أماراتٌ على هذا النّسخ وهو تأخُّر إسلام من روى أحاديث جَواز الكتابة.

3- مسلَكُ التّرجيح: فإذا لم يُمكن الجمعُ ولم يقُم دليلٌ على النّسخ، وَجَب المصير إلى التّرجيح الذي هو تقوية أحد الحديثين على الآخر بدَليل، وهو محلُّ اتفاق حيث قال الشّوكاني رحمه الله : (إنّه متّفقٌ عليه، ولم يُخالف في ذلك إلاّ من لا يعتدُّ به ، ومن نظَر في أحوال الصّحابة والتّابعين وتابعيهم ومن بعدَهم، وجَدهم متّفقين على العمل بالرّجح وترك المرجوح)[3].

---

(1) توجيه النظر ، طاهر الجزائري ، ج 1 ص 520 .

(2) معرفة علوم الحديث ، ابن الصلاح ، ص 168 .

(3) إرشاد الفحول ، الشوكاني ، ج2 ص263 .

وقد ذكر عُلماء الأصول أوجهاً وطرقا للتّرجيح،وقد أرجعها عبد الكريم النّملة إلى خمسة اعتبارات[1]:

1 . باعتبار حال الرّاوي: كأن يكونَ راويه قريباً من الرّسول صلى الله عليه وسلّم أو كثير الصّحبة أو فقيها...

2 . باعتبار السند قوتا وضعفا: فيقدم المتواتر على الآحاد والمسند على المرسل.

3 . باعتبار متن الحديث: فيقدّم القول على الفعل والمنطُوق على المفُهوم والمثبتُ على النّافي.

4 . باعتبار الحكم الذي دل عليه الحديث: فيقدم الحاضر على المبيح، والأشد على الأخف.

5 . باعتبار أمرٍ خارجي : فما وافقَه دليلٌ آخر أو ما عُمل به أو احتمل تأخُّر رُجِّح على غيرِه...

هذا، ومسلك العلماء في باب التّرجيح هو عملٌ بالقرائن، وفي أغلبه مبنيٌّ على مُرجِّحات ظنيّة ولذلك لا يَعدُّون المرجوحَ مُهدراً أو محلاً للطّعن بل يقدِّمون غيره عليه، ولا يَسلبونَه الصّحة؛ ولذا نجدُهم يستدلّون بالدّليل المرجوح -بالنّسبة للدّليل الأول الذي رُجِّح -على مسائلَ أخرى عقديّة أو فقهيّة أو سُلوكيّة تَضمّنها متنُه، ولربّما رجّحوه على غيرِه من الأدِّلة في تلك المسألة.

4- مسلك التوقُّف: فإذا تعذّر الجمع والنّسخُ والتّرجيحُ فإنّه يجبُ التوقُّف عنِ العملِ بأحدِ النّصين حتّى يتبيّن وجه الحقِّ فيهما.

وليس هذا التوّقفُ تخلّياً منهم عن تلكَ الأحاديث، أوفَضٌ منهم لها – كما يتوهّمُه الطّاعنون كثيراً- وإنّما هو احتياطٌ سببهُ اتّهام النفّس بالتقّصير وعدم استفراغ الُوسع في ذلك ، ولذا قال ابن القيمّ مبيناً سَببَ تعذُّرِ التّرجيحِ بين بعضِ الأحاديث:« والآفة من التقّصير في

(1) المهذب في علم أصول الفقه المقارن ،عبد الكريم النملة،مكتبة الرشد ،الرياض، ط1، 1420هـ-1999م، ج5 ص2437_2460 .

مَعرِفة المنقول ، والتّميز بين صحيحه وَمعلوله ، أو القُصور في فهمِ مُراده صلّى الله عليه وسلّم ، وحملِ كلامه على غيرِ ما عَناه به ، أو منُهما معاً ، ومن هُنا وقَع من الاختلاف والفساد ما وقع»[1].

فهذه جُملة المسالك التي يَطرقُها العُلَماءُ عند النّظرِ في الأدلّة المتعارضة ولّما غاب هذا الأصل العظيُم عند الطّاعين في السنّة ساءت فُهومهم، وضلّت نتائجهم؛ فجعلوا وجوَه – فيما توَهّموه – سبيلاً للطّعنِ في منهجِ النّقد عند أئمة الحديث، وطريقاً للطّعنِ في الُرواة الثّقات الذين نقلوا السنّة وحفظوها.

رابعا– الاهتمام بنقد السند أكثر وسببه:

ممّا عابه بعض المناوئين للسنّة على المحدِّثين أنّهم اهتّموا أكثر بنقد السّند، فأثبتوا لهم نقد المتن ولكنّهم تَقالّوه ، وقد وافق جمٌع من المحدِّثين المعاصرين على أصل هذه الدّعوى في كون الاهتمام بنقد السّند كان أكثر؛ ولكنّهم عارضوا في انتقاصِ منهج أئمة النقّد بذلك، وعدُّوا إكثارهم من نقد السّند براعةً لأمورٍ جديرةٍ بالاعتبار تشهد لهم بأصالة النّظروعُمق التفكير، والاتّئاد في البحث الصحيح، لا كما يريد أعداء السنّة تصويره، وقد حاول أبو شهبة كما حاول غيره تجليَة هذه الحقيقة للقّو والكشْف عن السرِّ في اتّئاد المحدِّثين في نقد المتون والمبالغة في نقد السند، وقد أحسن في عْرضَ هذه المسألة، وأبدع في بيانها، بحجج ظاهرة، وأدلّة واضحة وإليك نصّ كلامه كاملا فقد جمع وأوفى، يقول رحمه الله:« نعم نحن لا ننُكر أنَّ المُحدِّثين توسَّعوا في نقد السند أكثر من توسُّعهم في نقد المتن، وذلك سوَّبحأنْ نُجْليَه للقُرَّاء والباحثين، وفي الحق أنَّ علماء الحديث كانوا أبعد غَوراً ، وَأدقَّ نظَراً ، وأهدأ بالاً حينما لم يَجُروا في نقد المتن الأشواط البعيدة التي جَرَوها في نقد السّند، وذلك لاعتبارٍ دينيٍّ لاحظُوه في السُنَّة

(95) زاد المعاد في هدي خيرِ العباد ، ابن القيمّ ، ج4 ص 149.

عند الاكتفاء بصلاح الرّاوي، وتقواه، وعدالته ظاهراً وباطناً، وضبطه، وحفظه، وتوقّيه الكذب على رسول الله – صَلَواتُ اللهِ وَسَلامُهُ عَلَيْهِ – نَصٌّ هو أصلٌ ومرجعٌ في الدِّين، فمتى توفَّرت العدالة بشروطها مع الضبط، والحفظ، والأمانة، والتحرُّج من التزيُّد والتغّيير؛ كان احتمال الكذب ولاختلاف بعيداً جِدّاً، لم يكن مُمْتَنِعاً، وإذاً فلم يبق بَعْدُ من حاجةٍ للمُبالغة في نقد المتن وذلك لأنَّ متن الحديث:

[أ] قد يكون متشابهاً غير مفهوم العبارة فلا مَحَلَّ – مع هذا الاحتمال – لتحكيم النقّد العقلي المُجَرَّد في المتن، إذ مثل هذا المتشابه ممَّا لا تستقلُّ العقول بإدراكه، والمُرادُ منه إلاَّ من الله أو عن رسوله المُبَلِّغ عنه، والواجب إمَّا الإيمان به كما ورد مع تفويض علم حقيقته إلى الله والتنزيه عن الظاهر المستحيل، وإمَّا التأويل بما يوافق العقل وما أُحكم من النقّل، وذلك مثل أحاديث الصفات ونحوها[1].

[ب] وقد يكونُ متن الحديث ليس من قبيلِ الحقيقة بل من قبيل المجاز فرفضُه – باعتبار حملهِ على الحقيقة استناداً إلى أنَّ العقل أو الحِسَّ والمشاهدة لا تُقِرُّه مع إمكان حمله على المجاز المقبول لغةً وشرعاً – تَهجُّم وتَنَكُّر لقواعد البحث العلميِّ الصحيح، وذلك مثل حديث ذهاب الشمس بعد غروبها وسجودها تحت العرش المذكور في الصحيح، فلو حملناه على حقيقته لأَدَّى ذلك إلى البُطلان، على حين لو حمل على المجاز المُستَساغ لظهر ما فيه من سرٍ وبلاغة، فسجودُ الشمس المراد به خُضوعها وسَيرُها طِبْقَ إرادته – سُبْحانَهُ – وعدم تَأَبِّيها عن النِّظام الدقيق المُحْكَم الذي فطرها الله عليه، واستمرارها عليه من غير انقطاعٍ ولا فُتُورٍ، ومثل هذا الحديث يُقصد به حَثُّ الخلقِ على الخضوع والإذعان لله ربِّ العالمين، فإذا كانت الشمس على

(1) قد سَار أبو شُهبة في أحاديث الصّفات وِفقَ مسلك الأشاعِرة وهو التّفويضُ أو التّأويلُ لها، والحقُّ الذي هو مَذهبُ السّلف إثباتُ ما دلّت عليه أحاديث الصِّفات من معنى على وَجهٍ يليقُ بالذّات الإلهيّة مع تَفويضِ الكيفيّة إلى الله، وقد جاء عن السلف قولهم:" أمّروها كما جاءت بلا كيف"، ينظر: رسالة حقيقة التأويل للمعلمي.

عظمتها في غاية الخضوع لله فما أجدر الإنسان المخلوق الضعيف – وبخاصة عابدوها – بالخضوع لله والإيمان به، ومثل هذا الأسلوب سائغٌ شائعٌ، فها نحن أُولاء نرى العرب يقولون:

شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى * ... * ... صَبْرًا جَمِيلاً فَكِلاَنَا مُبْتَلَى

ولا شكوى ولا كلام، وإنّما مجرّد تمثيل ، فانظر إلى الروعة في التّمثيل، ولو جاء على غير هذه الطريقة لَمَا من هذه الروعة، ومثل هذا التّمثيل البديع قد جاء في القرآن المتواتر الذي لا يتطرّق إليه الشكُّ مثل قوله سبحانه: {وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ } فليس بِبِدْعٍ أنْ تجيء به الأحاديث[1].

[ج] وقد يكون متُن الحديث مما قد غَيَّبَ ات كأحوال القيامة واليوم الآخر فردُّها – تحكيمًا للعقل فيها وبناءً على قياس الغائب على الشاهد – ليس من الإنصاف، وذلك كالأحاديث الواردة في صفة الجنّة ونعيمها والنّار وعذابها ونحو ذلك[2].

[د] وقد يكون متن الحديث من الأخبار التي كشف العلم عن مَساوِيها واعُ تبرت من المعجزات النبويَّة إلى أنْ جاءت الأيام بتصديقها، وذلك مثل الحديث الصحيح: { إذا ولَغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مراتٍ، وعفّروه الثامنة في التراب }[3]. فقد أثبت بعض الأطباء أثر التر ّاب الفَعَّال في قتل وإزالة الميكروب المتخلف عن سُؤر الكلب، على حين كان بعض المارقين يعتبرون مثل هذا مُجازفةً، وتعنُّتاً في التّشريع، وأمّا المؤمنون فكانوا يعتبرونه من قبيل التَعبُّد حين خَفيت عنهم الحكمة»[4].

---

(1)والتّأويل في مثل هذا النّوع من الأحاديث سائغٌ لتعلُّقه بأمرٍ محسوسٍ مُشاهدٍ تُعقل حقيقتُه ومعناه، ولأنّ حملَه على الحقيقة قد يكون فيه نُوعُ تكلّفٍ، ولذا جَنَح إلى تأويله جمٌع من أهل العلم ممّن لا يَرى تأويل الصِّفات.

(2)وقد أوردت قاعدةَ التّعامل مع أحاديث الغيب، والطريق الصحيح في تفسيرها، كما سيأتي.

(3) أخرجه مسلم، كتاب الطهارة ، باب حكم ولوغ الكلب ،برقم (93) .

(4) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص 43_45.

فنقد المتون تحكُّمه اعتبارات متنوعَةٌ ، فهو تعامل مع كلام نبيٍّ معصومٍ مؤيّدٍ بالوحي، وقد جاءت النصوص متضافرة بوجوب الإذعان والانقياد لكلام الله ورسوله، وعدم التّعرض لهما بالرّد والمعارضة، كما حذّرت الصّوص من التّقدم بين يدي الله ورسوله، وأمرت بقبول خبر العدل الثّقة، فكل هذه الاعتبارات ممّا أورده أبو شهبة وغيره تقضي بوجوب التّحوط في التّعامل مع أخبار الثّقات، وقد ساعدهم في سلوك هذا السبيل يقينهم الجازم بتكفّل الله تعالى بحفظ دينه.

قلت: والقول بأنّ المحدِّثين اهتّموا بنقد السّند أكثر – لاعتبارات صحيحة – إنّما يسُلَّم به عملاً بظاهِر صنيع أئمة النقّد ، فإنّ من طالع كُتبهم وعايَن ما نقُل من أقوالهم ظهر له أنّ كلامهم على السند أكثر من المتن ، وهذا الذي جعل المستشرقين وأتباعهم يجدون الطّريق لنفث سُموم حربهم على منهج المحدِّثين، وقد أحسن أبو شهبة وغيره حين سلّموا بأصل الفكرة مع توجيهها التوّجيه الحَسَن؛ وذلك أنّ المستشرقين وأتباعهم لما كّانوا أبعد عن فهم أسرار فنِّ النقّد عند المحدّثين، وجِهلهم بتاريخ النقّد، ومراحله التي مّر بها؛ فإنّهم يُخاطِبون بهذا عملاً بأصل :"خاطبوا النّاس بما يعرفون".

وإلّا فإنّ الحقيقة التي لا يعلمها إلّا من سَبر أحوال القوم، وعايش طرائقهم تقضي بأنّ المحدِّثين اهتموا بنقد المتن كاهتمامهم بنقد السّند بل ربّما أكثر، وذلك لأمور:

1- أنّ نقد السند يتناول أمرين:

أحدُها نقد الرّاوي، وهو سبر أحوال الرّاوي من حيث الصِدق والأمانة، فإذا اجْتَمع عند الرّاوي الصِدقُ والعدالةُ واجتمع له مع ذلك الضّبط الدّقيق، فقد حاز على لقب الثِّقة، وروايتهُ محمولةٌ على الصحّة، فإذا وجدنا في السّند مثلاً يحيى بن سعيد عن ابن شهاب، فلابدّ في دراسة السّند من معرفة صفة يحيى وابن شهاب هل هما ثِقات أم لا؟.

والأمر الثاني الذي يتناوله نقد السند هو دراسته من جهة الاتّصال من عدمه، وثبوت اللّقي أم لا...

وعند النظّر نجد أنّ الشطر الأول من عملية نقد السّند وهو الحكم على الرّاوي إنّما يتحقّق بسبر مروياّته وهل وافق في روايته وشارك غيره من الثّقات أم خالفهم، كما قال مسلم في مقدمته على الصحيح:« علامة المنكر في حديث المحدِّث إذا ما عُرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى؛ خالفت روايتهُ روايتهم، ولم تكد توافقها، فإن كان الأغلبُ من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله »[1]، وهذا لونٌ من ألوان نقد المتون«لأنّهم درسوا المتون وقارنوها بمتون أخرى؛ فتبيّن لهم أنّ هذا الرّاوي يأتي بمتونٍ صحيحةٍ من دون تحريفٍ، أو تبديلٍ، أو يحرِّف ويغيِّر أو ينقُص أو يزيد،فيختارون كلمةً يطلقونها على نتيجة هذه الدّراسة للمتون المرويِّة من جهة ذلك الرّاوي، فهذا في حقيقة الأمر نظَر في المتن، ودراسةٌ له؛ حتى إذا أُطلق على راوٍ أنّه ثقةٌ مثلاً فالمفهوم منه أنّ المتون المرويّة بواسطة هذا الرّاوي درجتهُا عاليةٌ، يُحتجُّ بها، وإذا قيل صَدُوقٌ أو محلُّه الصِّدق فمعناه أنّه يكُتب حديثه، وينظُر فيه، وإذا قيل صالحٌ فإنّه يكتب حديثه للاعتبار»[2].

2- أنّ المحدِّثين لا سيما فيما يحكُمون بنكارتهووضعه، إنّما يتّجه نظرهم للمتن أولاً؛ فإن لاَح لهم في المتن وجهٌ لذلك أعلُّوا بعلّة تتعلق بالسّند، وربّما اكتفوا بذلك، فيظُّن من لم يسْبر طرائقهم أنّهم يعلُّون بالسّند فقط، وليس الحال كذلك، بل إنّ النظّر في المتن هو الذي استرعاهُم لذلك، وهذه الحقيقة من دقائق هذا العلم، وقد كشَف عنها الغبار، وأزاح عنها الخَفَاء، بكلامٍ ماتعٍ رائق ذهبيُّ عصره المعلّمي في مقدمة تحقّيقه لكتاب الفوائد المجموعة للشوكاني حيث قال رحمه الله :«إذا استنكر الأئّمة المحقّقون المتن، وكان ظاهر السّند الصحّة فإنّهم يتطلّبون له علّة، فإذا لم يجدوا علّةًقادحةً مطلقاً حيث وقَعت، أعلُّوه بعلّة ليست بقادحة مطلقاً، ولكنّهم يرونها كافيةً للقدح في ذلك المنكر (وذكر أمثلة له) ،وحُجّتهم في هذا أنّ عدم

(1) صحيح مسلم، مقدمة صحيح مسلم، ص4 .

(2) اهتمام المحدثين بنقد المتون، محمد لقمان السّلفي، ص330.

القدح بتلك العلّة مطلقاً إنّما بنُي على أنّ دخول الخللِ من جِهتِها نادُر، فإذا اتفق أن يكون المتن منكراً يغلُب على ظنِّ النّاقد بطلانه فقد تحقّق وجود الخلل، وإذا لم يوُجد سببٌ له إلّا تلك العلّة، فالظّاهر أنّها هي السببَ، وأنّ هذا من ذاك النّادر الذي يجيء الخلل فيه من جهتِها، وبهذا يتبيّن أنّ ما يقع ممّن دونهم من التعقُّب بأنّ تلك العلّة غير قادحة، وأنّهم قد صحّحوا ما لا يُحصى من الأحاديث، معجُودها فيها، إنّما هو غفلةٌ عمّا تقدّم من الفَرق ، اللّهم إلّا أن يثبُت المتعقِّب أن الخبر غير منكرٍ»[1].

فأفاد هذا البيان منه أنّ نظر المحدِّثين اتّجه أولاً للمتن، ولذلك اشتَرط فيَمن يريُد تصحيح ما استنكروا أن يثبُت كون المتن غير منكرٍ، فالقضية مبناها على المتن، والسند تبعٌ، وقد أوضح المعلمي في مناسبة أخرى طريقة كُتبُ الموضوعات، وأنّ عنايتها انصرفت للمتون أساساً، فقال :« من تَتبّع كُتب تواريخ رجال الحديث، وتراجمهم، وكُتب العلل وجد كثيراً من الأحاديث يطُلق الأئمة عليها (حديث منكر، باطل، شبه الموضوع، موضوع) وكثيراً ما يقولون في الرّاوي (يحدِّث بالمناكير، صاحب مناكير، عنده مناكير منكر الحديث)، ومن أنعم النّظر وجد أكثر ذلك من جهة المعنى، ولما كان الأئمة قد راعوا في توثيق الرواة النظر في أحاديثهم، والطّعن فيمن جاء بمنكرٍ؛ صار الغالبُ أن لا يوجد حديثٌ منكَرٌ إلّا وفي سنده مُحِطٌ، أو خلل، فلذلك صاروا إذا استنكروا الحديث نظروا في سنده فوجدوا ما يَبيِّن وهنه فيذكرونه، وكثيراً ما يستغنون بذلك عن التّصريح بحال المتن[2]، انظر موضوعات ابن الجوزي وتدبرّ تجده إنّما يعَمد إلى المتون التي يرى فيها ما ينكره، ولكنّه قلّما يُصرِّح بذلك بل يكتفي غالباً بالطّعن في السند، وكذلك كُتب العلل وما يعُلُّ من الأحاديث في التراجم تجد غالب ذلك ممّا ينُكر متنهُ، ولكّن الأئمة يستغنون عن بيان ذلك بقولهم (منكر) أو نحوه أو الكلام

(1) مقدّمة الفوائد المجموعة للشوكاني، ص 11، 12.

(2) خرج الخطأ على المستشرقين والطّاعنين بل حتّى أنصافُ المحدِّثين والمشتغلين بالعلم، وذلك فَضل الله يؤتيه من يشاء.

في الرّاوي أو التنبيه على خللٍ من السند كقولهم: فلانٌ لم يلقَ فلاناً لم يسمع منه، لم يذكر سماعاً، اضطرب فيه، لم يتابع عليه،خالفه غيره، يروي هذا موقوفاً وهو أصحُّ ونحو ذلك»[1].

المطلب الثّاني: مُحترزات حول كلّ مقياس:

فمقاييس نقد المتون -كما سبق- لم يستعملها أئمّة النّقد هكذا، وإنما وِفق آلياتٍ محدّدة، وضوابط بيِّنة، وإليك بيانها حسب كل مقياس:

أولاً – مناقضة الحديث صريح القرآن الكريم:

لما كانت دلالة القرآن الكريم على المعنى المراد قد تكون دلالةً صريحةً، وقد تكون دلالةً ظاهرة، وحيثُ أنّ دلالة الظاهر على المراد ظنِّيةٌ غير قطعية؛ فإنّ الحديث إذا خالف ظاهر الآية لم يحكُم النُّقّاد ببطلانه؛ لاحتمال دلالة الآية أو الحديث على معًنى مُؤوَّل يزول به التناقض المتوَهُم، ولأجل هذا نصّ العلماء كابن القيّم وغيره على أن تكون المخالفة تتناول معًنى صريحاً في الآية؛ وإلّا لم يكن هناك وجهٌ صحيحٌ للطّعن فيَم صَحّ سنُده، وقد عبّر أبو شهبة عن هذا بقوله :« مخالفة الحديث لصريح القرآن حيث لا يقبل التأّويل القريب المقبولُوبناءً على ما سبق فقد طعنوا في حديث:{ لَا يَدْخُلُ وَلَدُ الزِّنَا وَلَا شَيْءٌ مِنْ نَسْلِهِ إِلَى سَبْعَةِ آبَاءٍ الْجَنَّةَ }[2] فإنّه معارضٌ لصريح قوله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى ...﴿١٦٤﴾﴾[الأنعام:164] »[3]، حيث دلالةُ الآية هنا صريحةٌ في نفي تحمُّل الغير وِزر غيره؛ فلا وجه إذاً لحجب ولد الزِّنا من دخول الجنّة إذا كانت أُمه هي الجانية، بل ما ذنب السبعة الذين ربّما لم يولدوا بفعل للزّنا ولا وجه هنا للتأّويل.

بينما نجدهم يصحِّحون حديث سِحر النّبي صلى الله عليه وسلّم مع دعوى مخالفته

---

(1) الأنوار الكاشفة ، ص263، 264 .

(2) الموضوعات ، ج3 ، 111 .

(3) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث،أبو شهبة،ص338.

للقرآن، لأنّهم نظروا في المخالفة فوجدوها غير صريحة كما سيأتي بيانه مفصلاً.

ثانياً- معارضة الحديث للسنّة الصحيحة الثابتة معارضةً بيِّنة:

فالسنّة تزيد على القرآن في حاجة المستُدل بها إلى التأكُّد من ثُبوتها، وعندُ معارضة حديث منها بحديث فإن كهفتاّ ابتداءً متكافئةٌ باعتباره حديثا مرفوعًا، ولهذا نصّ العلماء على أنّ النظّر في الحديث الذي نُريد معارضته إنّما تكون بالنّسبة للحديث الذي قامت الشواهد على صحّته، ودلّت القرائُن على ثبوته؛ ولهذا نجد أئّمة النقّد والمحدِّثين المعاصرين كذلك لا يردُّون الحديث الذي ثبتت صحّته إذا عارضه حديث ضعيف، ولما أُراد الطاعنون معارضة الآثار الثّابتة عن عمر-رضي الله عنه- بجواز رواية الحديث بأخبارٍ تذَكر حبس أو منَع عمر- رضي الله عنه- بعض الصَّحابة من التَّحديث أُجيب بأنّها لا تثبتُ[1] مع أنّ لها مخارِج.

ومن النماذج الموضّحة المؤكّدة لحقيقة المعارضة التي يُقدح بها في النّصوص لا كما يتوهم الطّاعنون، ما احتجّ به منكرو السنّة للطعن فيها بمعارضة حديث: {خذوا شَطْرَ دينكم عن هذه الحُمَيْرَاء} يعني عائشة-رضي الله عنه-، وحديث:{ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكنّ يا معشر النّساء }، فقالوا: أنظروا كيف يصف النّساء بالنقّص في هذا الحديث ثم يأمر بأخذ شطر الدّين من عائشة-رضي الله عنه-، وهي متهمة بالنقّص.

يقول الألباني جوابا على هذا :« إذا ما علم المسلم المتبصّر في دينه أنّ الحديث الأول موضوع مكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، والحديث الآخر صحيح زال التعّارض المزعوم أولاً، لأنه لا يصح في عقل عاقل - غير مجنون - معارضة الحديث الصحيح بالموضوع، وانكشف تلبيسهم وجهلهم وضلالهم، ثم إذا رجع إلى الحديث الآخر الصحيح ثانيا وأخذه بتمامه من مصدره الموثوق به، يتبين له أنّ النقّص المذكور ليس إطلاقه كما يتعمد الدّجالون أن

(1) ينظر: المبحث الثاني من الفصل الأول لهذا البحث ص 70.

يوهموا النّاس، وإسقاطا منهم للسنّة من قلوبهم زعموا، وإنما هو أن المرأة لا تصلي ولا تصوم وهي حائض، وأن شهادتها على النّصف من شهادة الرجل، كما جاء تفسيره في الحديث نفسه في صحيح البخاري وغيره»[1].

ثالثاً– معارضة الحديث للإجماع القطعي[2] والثوابت الشرعيّة معارضةً بيّنةً:

وفي هذا المقياس يتحفَّظأئمة النّقد في معنى الإجماع، وحقيقته، ثمّ في صحَّته؛ فإنَّ الإجماع إنَّما يُعدّ ميزاناً لنقد الأخبار إذا كان حكمه يقينياً وهو الإجماع القطعي، يوضِّح هذا ابن تيمية في كلام في غاية النَّفاسة والدِّقة فيقول: «الْإِجْمَاعُ نَوْعَانِ قَطْعِيٌّ. فَهَذَا لَا سَبِيلَ إلَى أَنْ يُعْلَمَ إجْمَاعٌ قَطْعِيٌّ عَلَى خِلَافِ النَّصِّ. وَأَمَّا الظَّنِّيُّ فَهُوَ الْإِجْمَاعُ الإقراري والاستقرائي: بِأَنْ يَسْتَقْرِئَ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ فَلَا يَجِدُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا أَوْ يَشْتَهِرُ الْقَوْلُ فِي الْقُرُونِ وَلَا يَعْلَمُ أَحَدًا أَنْكَرَهُ فَهَذَا الْإِجْمَاعُ وَإِنْ جَازَ الِاحْتِجَاجُ بِهِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُدْفَعَ النُّصُوصُ الْمَعْلُومَةُ بِهِ لِأَنَّ هَذَا حُجَّةٌ ظَنِّيَّةٌ لَا يَجْزِمُ الْإِنْصَافُ بِهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَجْزِمُ بِانْتِفَاءِ الْمُخَالِفِ حَيْثُ قَطَعَ بِانْتِفَاءِ الْمُخَالِفِ فَالْإِجْمَاعُ ظَنِّيٌّ. وَأَمَّا إذَا كَانَ ظَنُّ عَدَمِهِ وَلَا يَقْطَعُ بِهِ فَهُوَ حُجَّةٌ ظَنِّيَّةٌ وَالظَّنِّيُّ لَا يُدْفَعُ بِهِ النَّصُّ الْمَعْلُومُ بِخِلَافِ مَنْ يَحْتَجُّ بِهِ وَيُقَدِّمُ عَلَى مَا هُوَ دُونَهُ بِالظَّنِّ وَيُقَدِّمُ عَلَيْهِ الظَّنَّ الَّذِي هُوَ أَقْوَى مِنْهُ فَحَتَّى كَانَ ظَنُّهُ لِدَلَالَةِ النَّصِّ أَقْوَى مِنْ ظَنِّهِ بِثُبُوتِ الْإِجْمَاعِ قَدَّمَ دَلَالَةَ النَّصِّ وَمَتَى كَانَ ظَنُّهُ لِلْإِجْمَاعِ أَقْوَى قَدَّمَ هَذَا وَالْمُصِيبُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَاحِدٌ»[3].

والإجماع القطعي المذكور محلُّه إجماعات الصّحابة المنقولة بالتواتروالإجماع على ما عُلم

(1) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، أبو عبد الرحمان محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ،بيروت، ط2، 1405 هـ - 1985م، ج1 ص10.

(2) ولا يعني هذا أن الأنواع الأخرى من الإجماعات التي ينقلها أهل العلم ليست حجة، وإنما المراد الإجماع الذي يقوى على معارضة الحديث الثابت ابتداءً ويوضحه ما سيأتي من كلام ابن تيمية.

(3) الفتاوى، ابن تيمية، ج19 ص268.

من الدِّين بالضرورة ونحوهما، ولهذا قال الشافعي في الرِّسالة:« لستُ أقول ولا أحدٌ من أهل العلم هذا مجتمع عليه إلاّ لما لاَتلْقى عالماً أبداً إلا قالَه لك وحكاه عن من قبله، كالظهُر أربٌع، وكتحريم الخمر، وما أشبه هذا»[1].

رابعاً- مناقضة الحديث صريح العقل:

وعند هذا المقياس أئمة النّقد أشدّ تحفظاً، وتروِّياً، لسببين أشار إليهما جماعة من محدّثي عصرنا :

1- أنّ الله تعالى خلق للعباد عقولاً ومدارك، وجعل بينها تفاوتاً، وتبايناً عظيماً، ويظهر هذا التباين ويعظُم في الأمور الدِّينية لا سيما الغيبية منها؛ ولذلك لما عّدّ أئمة النّقد مناقضة الحديث لصريح العقل مقياسا للتَّوقف في صحة الحديث، بينّوا أنّ المقصود بالعقل هو جِنس العقل أو العقل المُجّروهو الصافي من كّل شائبة الخالي من الهوى والتَّعصب، فليس الأمر في ذلك موكولاً إلى عقل كلّ أحدٍ فضلاً عن أحدٍ بعينه، بل لو أُريد التّسليم لعقلٍ بَعينه لتعذّر، فأيُّ عقلٍ هو الذي سيكون المرجع الذي يُحتكم إليه عند معارضته للنّص؟ ، ولماذا يسُلَّم لعقل فلانٍ من البشر دون غيره؟.

ثمّ إنّ العقل نفسه يغيِّر في نظره وحكمه بحسب ما يجدُّ له من معارف أو ما يتوصّل إليه بعد المراجعة والتأمُّل، ومعنى ذلك أنّا سنأخذ اليوم قولاً وربّما في الغد يأتينا العقل بقولٍ آخر، وهناك أيضاً من خلال تفاوت العقول ستكون لدينا آراءٌ وأقوالٌ كثيرةٌ، وهذاُ يفضي إلى الاضطراب والحيرة، ثمّ أحياناً يكون بين آراء تلك العقول متناقضات لا يمكن الجمع بينها، والتّجربة شاهدةٌ على أنّ الذين خاضوا في تحكيم العقل وحكّموه في النّص ضَلُّوا ضلالا بعيدا، وبعضاً منهم رجعوا وأقرُّوا بخطأ هذا المنهج ، صحيحٌ أنّ الشّرع قد اعتبّالعقل وجعل له مكانةً عظيمةً، ولكن حُدّت تلك المكانة بسقفٍ لا تتعدّاه، وذلك أنّ الشرع لا يأتي بما تُحيله العقول

(1) الرسالة، ص534.

ولكنّه يأتي بما يُحيِّر العقول؛ ليحَصُل بذلك المقصد الإلهي، وهو ابتلاء العباد بين التّسليم والإذعان أو التّكذيب والإعراض وبذلك تتمّحض حقيقة الإيمان؛ ولأجل هذا قال الطحاوي: «ولا تثبت قدم الإسلام إلّا على ظهر التسليم والاستسلام" وقال ابن أبي العز في شرحها: "أي لا يثبتُ إسلام من لم يسُلِم لنصوص الوحيين، وينقاد إليها، ولا يعترِض عليها، ولا يعارضها برأيه ومعقوله وقياسه»[1].

2- ومن جهة أخرى فإنّ العقل ذاتَه محدودُ الإدراك، وقد تولى ابن القيم بيان ضرورة هذه المحدودية، وملازمتَها للإنسان في مراحل تطوره جميعا فيقول:«والعقل معزولٌ عمّا يُضادّه بنُور النُّبوة وطُورالوحي كعزل السّمع عن إدراك الأكوان، والبصر عن إدراك الأصوات، وسائر الحواس عن إدراك المعقولات، فكما أنّ العقل طوْر من أطوار الآدمي يحصل فيه عيْن يبصِر بها أنواعاً من المعقولات، والحواس معزولةٌ عنها، فالنبّوة طوْر آخر يحصُل فيه عيْن لها نوْر يظهر في نورها أمورٌ لا يدركها العقل، بل هو معزولٌ عنها كعزل الحواس عن مداركِ العقول، فتكذيب ما يدُرك بنوُر النبّوة يعجُز العقل عن إدراكه، وكونه معزولا عنه، كتكذيب ما يدُركه العقل لعجز الحواسّ عن إدراكه وكونها معزولة عنه، فإنّ الإنسان كما قال الله عز وجلّ ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ٧٨﴾[النحل:78]، فهو في أصل الخلقة خُلق خالياًساذَجاً لا علم له بشيءٍ من المعقولات ولا المحسوسات البتَّة فأول ما يُخلق فيه حاسَّة اللّمس فيدُرِك بها أجناساً من الموجودات كالحرارة، والرطوبة، واليبُوسة، واللين، والخُشونة وغيرها، فاللّمس قاصِر عن الألوان، والأصوات، بل هي كالمعدومة بالنِّسبة إليه، ثم يُخلق له البصر فيدرك به الألوان، والأشكال، والقُرب، والبعُد، والصغر، والكبر، والطُّول، والقصر، والحركة، والسّكون وغير ذلك،

(1) شرح العقيدة الطّحاوية ،ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد شاكر،وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد،ط1، 1418هـ-1999م ،ص168 .

ثمّ ينفتح له السّمع فيسمع الأصوات السّاذجة والنغمات، ثمّ يترقّى في مدارِك هذه الحاسَّة على التدّريج حتى يسمع من البعُد ما لم يكن يسمعه قبل ذلك، ويتفاوت النّاس في قوة هذين الإدراكين وضُعفهما تفاوتاً بيِّناً؛ حتى يدُرك الواحد ما يجزِم الآخر بكذبه فيه، والمدرِك مشاهِدٌ له لا يمكنه تكذيب نفسه فيه، وذنبه عند المكذِّب له أنّه اختصّ بإدراكه دونه، ثمّ يُخلَق له الذّوق فيدرِك به تفاضُل الطّعوم من الحلاوة، والحموضة، والمرارة وما بين ذلك ما لم يكن له به شعورٌ قبل ذلك، وكذلك الشّم هو أكمله وليس عنده من المعقولات عينٌ، ولا أثَر، ولا حسٌ ولا خبر، ثمّ يُخلق فيه التّمييز وهو طور آخر من أطوار وجوده فيدُرك في هذا الطور أمورا أُخَر زائدة على المحسوسات لم يكن يدركها قبل ذلك، ثمّ يترقّى إلى طورٍ آخر يدُرك به الواجب، والجائز، والمستحيل، وأنّ حُكم الشيء حُكم مثله، والضِدُّ لا يجتمع مع ضِدِّه، والنقيضان إذا صدق أحدُهما كذب الآخر، ونحو ذلك من أوائل العلوم الضرورية، ثمّ يترقّى إلى طورٍ آخر يستنتج فيه العلوم النظرية من تلك الضّروريات التي تقدَّم علمه بها، ثمّ يترقّى في هذا الطّور من أمرٍ إلى أمرٍ فوقه، وأغمضَ منه، نسبةُ ما قبلَه إليه كنسبة الحسِّ إلى العقل، ثمّ وراء ذلك كلِّه طور آخر نسبةُ ما قبله إليه كنسبة أطوار الإنسان إلى طور العقل أو دون هذه النسبة، ينفتحُ فيه عين يبصِر بها الغيَب، وما سيكون في المستقبل، وأمور العقل معزولٌ عنها كعزل الحسِّ عن مُدركات العقل، وهذا هو طور النُّبوة الذي نسبة نُور العقل المجرّد إليه دون نسبة ضوء السِّراج إلى الشّمس، فإنكار العقل لما يخبر به النّبي عَينُ الجهل، ولا مستند له في إنكاره إلّاأنّلم يَبلُغه ولم يصل إليه، فيظّن أنّه غير ثابتٍ في نفسه»[1].

(1) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر شمس الدين ابن القيم، تحقيق علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1408هـ-1988م، ج3 ص957_959 .

هذا ولو رام العقل أن يتجاوز حدَّه، ويخوض في أمور الشّرع بلا هوادة ولا زمام لما بلغ الغاية، وللَحقه الضّرر، فأئمة المتكلّمين كالفخر الرّازي والغزالي وغيرهم ممّن خاض بعقله في أبواب الأسماء والصفات وغيرها صحّوا بأنّ نهايتهم كانت إلى حيرة وضلال[1].

فالعقل كذلك له طاقةٌ وقدرةٌ محدّدة، ولا يمكن أن تُخضع كل المعارف وحقائقها لقدرته، فإنّ النّاس يؤمنون ويسلّمون بأمور لا تدركها حواسّهم، ولا تُحيط بها عقولهم، ومن الأمثلة الواقعيّة – في دنيا الناس– يقينهم الجازم بوجود الجاذبية الأرضيةفقد قبلتها العقول، وإن كانت لا تستطيع معرفة حقيقتها، ولهذا فأمور الغيب لا دخل للعقل في إدراكها، فما دخل في دائرة الغيب خرج من دائرة العقل، فلا يمكن تفسيره ولا إدراكهبالعقل، فالعقل مجال عمله دائرة الشهادة وأمّا الغيب فلا.

لهذين السببين أساساً تهيّب كثير من الأئمة من تضعيف بعض النّصوص بدعوى مخالفتها للعقل، وحاولوا أن يتطلّبوا لها مخرجاً ووجهاً للجمع، وقد صار التّساهل في ذلك شعاراً على أهل البدع من المعتزلة والفلاسفة حتى قال ابن القيّم :« إنّ المعارضة بين العقل ونصوص الوحي لا تتأتّى على قواعد المسلمين المؤمنين بالنُّبوة حقاً، ولا على أصول أحد من أهل الملل المصدِّقين بحقيقة النبّوة، وليست هذه المعارضة من الإيمان بالنبّوة في شيء، وإنّما تتأتّى هذه المعارضة ممّن يقّر بالنُّبوة على قواعد الفلسفة، ويُجريها على أوضاعهم، وأنّ الإيمان بالنبّوة عندهم هو الاعتراف بموجودٍ حكيمٍ له طالَع مخصوص يقتضي طالعه أن يكون متبوعاً، فإذا أخبرهم بما لا تُدركه عقولهم عارضوا خبره بعقولهم، وقدّموها على خبره»[2].

ويوضِّح كلام ابن القيم هذا ويجلّيه ما نقله عبد الرزاق حمزة عن شيخه عبيد الله السندي

(1) ينظر: إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، محمد بن أبي بكر شمس الدين ابن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض، دط، دت، ج1 ص44.

(2) الصواعق المرسلة، ابن القيم، ج3 ص955 .

حيث نقل عنه قوله – وهو بمعناه–:«أنّ نظَر الرُّسل والأنبياء إلى عالَم المثال والغيَب، و نظَر عُلَماء الكَون إلى ما يظَهُر لهم من عالَم المحُسوسات، فإذا جاء عَن الرُّسل مالا يفُهم على طَريَقة المحُسوسات، كان تأويلُه على نَظرِهم لعالَم المثال و الغيَب، ولا نذَهب مَذاهب من عَزَم تعارُض النُّبوات والعقول»[1].

ولا يعني ما سبق أنّ الأئمة لم يطعنوا في الأحاديث التي ظهرت مُخالفتها لبَدهيّات العقول فإنّ العقول مهما اختلفت، وتباينت إلّا أنّ هناك قدراً مشتركاً بينها تتفّق عليه؛ طبًعا هذا إذا كانت سليمةً من مفسدات الإدراك كالهوى والتعصُّب الذي يقَلب الحقائق ويصوِّر الحسن قبيحاً.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام يبيِّن فيه حدود العقل في الشرع ووسطيةّ أهل الحديث في هذا الباب فيقول :« العقل شرطٌ في معرفة العلوم، وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكُمل العلم والعمل، لكنهّليس مستقلاً بذلك، بل هو غريزةٌ في النفّس، وقوةٌ فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين، فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنّار، وإذا انفرد بنفسه لمبصِرُ الأمور التي يعجز وحده عن إدراكها، وإن عُدِم بالكلّية كانت الأقوال والأفعال مع عدمه أموراً حيوانيةً قد يكون فيها محبةٌ ووُجُودٌ وقٌ كما يَحصُل للبهيمة، فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصةٌ، والأقوال المخالفة بالعقل باطلة »[2].

وهذه هي الحالة التي حصلت لعقول أئّمة الحديث ونقّادهم، فقد استنارت عقولهم بنور الإيمان والقرآن؛ فصار يتراءى لهم ما لا يراه غيرهُم فصحّحوا أخباراً عجز َمن بعَدهم من المتكلّمين والمستشرقين عن فهمها والتّسليم لها.

(1) ظلمات أبي رية، ص231.

(2) مجموع الفتاوى ، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، ج3 ص339.

خامساً- ركاكة لفظ الحديث وكونه لا يشُبه كلام النبّوة :

رغم تفنُّن أئمّة النقّد في هذا النوّع من الإعلال للأحاديث حتى حارت مدارك غيرهم في سبيل معرفته، فإنّهم لم يطُبِّقوه هكذا على عامّة الأحاديث، بل راعوا في ذلك مؤي بالمعنى ، لأن التعليل بركاكة اللفظ مَحَلُّه إذ وقع التّصريح بأنّه لفظ النّبيّ - صلّى الله عليه وسلّم - »[1]، فالرواية بالمعنى واقعةٌ، وألفاظ الرّواة لا ترتقي إلى مصافِّ كلام أفصح العرب ، فلذلك روعيت.

بل النّبي صلّى الله عليه وسلّم قد تقتضي حاله أن يتكلم بما ليس بفصيح مراعاةً للمُخاطَب ولذا قال عبد الرزاق حمزة:« إنّ الرّسول بعثه الله معلّما ومربياً ومزكّياً للأبيض و الأحمر و الأسود فلايضَع إذا تنزّل في كلامه إلى بعض طبقات من يعيش معلّماً لهم ولم يتكلّف ما يتكلّفُ الشُّعراء والمتقعّرون من أنواع الخيالات، والاستعارات، ومُحسِّنات البديع، بل إنّه كان يتحرّى في بعض الأحوال أن يُخاطب أبناء القبائل بالألْفاظ الشّذّة من لهجاتهم »[2].

وهناك اعتبارات أخرى تحكم هذا المقياس تُفهم من خلال الضوابط الكليّة.

سادساً- مناقضة الحديث للوقائع الثابتة تاريخياً:

فالتاريخ ممّا كثُر فيه الكذب والافتراء حتى قال الإمام أحمد :« ثلاثة أمور ليس لها إسناد : التّفسير والملاحم والمغازي" وفي رواية "ليس لها أصل " أي إسناد»[3] ، ولذلك إذا وقع للأئمّة

---

(1) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، أبو الحسن علي بن محمد القاري،تحقيق:محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت،دط ،دت، ص444.

(2) ظلمات أبي رية، ص8.

(3) حكاه الميموني عنه وقد ذكره ابن حجر في لسان الميزان ،ج1 ص207،وقال عقبه:قلت ينبغي أن يضاف إليها الفضائل، فهذه أودية الأحاديث الضّعيفة والموضوعة، إذ كانت العُمدة في المغازي على مثل الواقدي ، وفي التفّسير على مثل مُقاتل والكَلبي، وفي الملاحم على الإسرائيليات، وأما الفضائل فلا تحصى كم وضع القضة في فضل أهل البيت، وعارضهم جهلة أهل السنة بفضائل معاوية بدءاً، وبفضائل الشيخين وقد أغناهما الله وأعلى مرتبتهما عنها.

حديث يخالف واقعةً تاريخيةًولو كانت مشهورةً ، فإنّهم لا يسُارعون إلى تكذيب الحديث حتى تَثبُت عندهم الواقعة يقيناً، ولا يجدون وجهاً يتمشّى فيه الحديث مع الواقعة، فحينئذ يطعنون في متن الحديث وإلّا فلا، ولذلك لما جّاءوا إلى حديث أبي سفيان في تزويجه ابنته أم حبيبة- رضي الله عنه- للنّبي صلّى الله عليه وسلّم[1] حاولوا أن يجدوا وجهاً للجمع، لاسيما والحديث في صحيح مسلم، ولكّن كثيراً منهم استبعد وجه الجمع، فطَعن في الحديث وساعدهم في ذلك وجود راوٍ يظِ وله أوهامٌ وهو عكرمة بن عّمار في السّند[2].

(1) تقدم تخريجه والكلام عليه ص261 .

(2)وهو مثال عملي تطبيقي لما حكاه المعلمي من صنيع أئمة النّقد في نظرتهم للمتن قبل السند.

المبحث الثّالث:

أحاديث منتقدة متنا وجهود المحدِّثين المعاصرين في الجواب عنها:

وفيه:

المطلب الأوّل: القواعد الإجماليّة في الجواب عن الأحاديث المنتقدة:

المطلب الثّاني: الأجوبة التفّصيليّة على بعض الأحاديث المنتقدة متنا:

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد :

يُحاول أعداء السنّة التأّكيد على دعواهم العريضة في أنّ المحدِّثين إنّمعُ نوا بنقد الأسانيد دون نقد المتون وذلك عن طريق إيراد جملةً من الأحاديث التي صحّحها المحدِّثون ثمّ يقومون بنقدها متناً، وإنّ إطلالةً على بعض ما كتبه أعداء السنّة المعاصرين حول هذه الدّعوى، وما انتقدوه من أحاديث بسببها؛ ليُدلِك أنّهم جَنوَا على أحاديث السنّة، وفي كلّ يومٍ تظهر مقاييس لهم،واستشكالات جديدةٌ في عقولهمتُ دّربها أحاديث أخرى، وإن كنّا نعلم علم اليقين أنّها كلُّها تصبُّ في مصبٍ واحدٍ، فمنطلقات القوم واحدة.

وقد تصدّى علماء الحديث المعاصرين ممّن تناولتهم هذه الدِّراسة وغيرهم بالردِّ على الشّبهات التي أثارها الطّاعنون حول متون بعض الأحاديث التي صحّحها الأئّمة، لاسيما تلك التي تناولها أبو ريةّ في ظلماته (أضواء على السنّة المحّمديةّ) ، وسأحاول من خلال عناصر هذا المبحث بيان تلك الرّدود مع الوقوف على المنهج الذي سلكوه في ذلك ليكون منهجا في صدِّ موجة الطعن في الأحاديث الممتدِّ زحفها يوماً بعد يومٍ.

المطلب الأوّل: القواعد الإجمالية في الجواب عن الأحاديث المُنتقدة:

لقد سلك المحدِّثون المعاصرون في بداية أجوبتهم عموماً مسلك الردِّ الإجمالي، وذلك من خلال قواعد عامّة، وضوابط كلّية تصلُح جواباً لجملة من الانتقادات الموّجهة للأحاديث، فإنّ سبب الانتقاد الواحد يُجريه الطّاعنون في عددٍ من الأحاديث، ومن تلك القواعد العامّة مايلي:

أولاً – بيان قواعد التّعامل مع الأحاديث المشكلة:

لقد اعتنى المحدِّثون بالمشكُل من الأحاديث ضمن كُتبِ مُشكل الحديث فألّف الطّحاوي كتابه:" شرحُ مُشكل الآثار"[1]، كما ألّف ابن قتيبة قبله كتاب"تأويل مختلف الحديث" ، وهو وإن سماه مختلف الحديث[2] إلّا أنّه ذكر فيه الأحاديث التي قيل فيها إنّها تُخالف كتاب الله تعالى أو تُخالف النّظر وحجّة العقل أو تخالف الإجماع.

ومُشكل الحديث[3] هي الأحاديث التي يكون سبب الإشكال فيها هو التعارض الظاهري بين آية و حديث، أو بين حديثين أو أكثر، أو معارضة الحديث للإجماع، أو مناقضة الحديث للعقل، وهو إلى هذا الحدِّ بمعنى مختلف الحديث، ويزيد عليه بتناوله للأحاديث التي خَفِيَ معانيها بسبب اشتباه في دلالة ألفاظها ، فيكون اللّفظ مفتقراً إلى قرينة خارجية تزُيل خفاءه كالألفاظ المشتركة[4]، وحيث أنّ أحاديث الصفات وأحاديث الغيب تعدُّ من قبيل

---

(1) والاسُم الصّحيح للكتاب المثبتَ في النّسخ الخطيّة هو " بيانُ مُشكَلِ حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم واستخراُج ما فيه من الأحكام ونفي التّضاد".

(2)هو عِلم يعَنى بالأحاديث التي ظَاهرها التّعارض ، ينظر : معرفة أنواع علوم الحديث ، ابن الصلاح، ص 284، التقّريب والتيّسير، أبو زكريا شرف الدين يحي النووي، تحقيق: عثمان الخشت ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 1405هـ-1985م ، ص90.

(3) المشكِلُ لغةً مشتقٌ من الإشكالِ وهو الالتباسُ قال ابن فارس :" الشين والكاف واللام أصلٌ يدُلّ على مماثَلة. تقول: هذا شَكل هذا، أي مثلُه. ومن ذلك يقُال أمرٌ مُشكِل، كما يقُال أُمْتشبِه، أي هذا شابَهَ هذا، وهذا دخل في شكل هذا... وهو من الباب الذي ذكرناه في إشكال هذا الأمر، وهو التباُسه" معجم مقاييس اللّغة ، ج3 ص204 ، 205.

(4) ينظر في هذا : مختلف الحديث بين المحدّثين والأصوليين الفقهاء ، أسامة خياط، ص33 – 39 / منهج التوفيق والترجيح ، عبد المجيد السوسة ، ص 56 . 58.

المشكل عند المتكلمين[1] بله الطاعنين فقد عُنيت بذكر المنهج الذي رسمه المحدِّثون المعاصرون للتّعامل معها ، وإن كُنت أعتقد أنّ أحاديث الصفات وجملةً من أحاديث الغيب ليست من مُشكل الأحاديث بل هي من مُحكمه إلاّ إن أُريد بالمشكل ما خَفيت حقيقته فنعم.

هذا، ومن القواعد الكُليّة والضوابط المهّمة التي ذكرها المحدِّثون المعاصرون في التعامل مع الأحاديث المشكلة ما يلي:

1- أنّ استشكال الحديث لا يلزم منه بطُلانهُ :

نعم قد يُستشكل الحديث أحياناً وبعد النّظر يتبيّن بطلانه، لكن هذا ليس بلازمٍ، بل إنّ الحديث إذا ثبت سنداً فالغالب أنّه يصحُّ متناً، وهذا ما أشار إليه المعلمي في قوله:« ولما كان الأئمّة قد راعوا في توثيق الرّواة النّظر في أحاديثهم والطّعن فيمن جاء بمنكرٍ، صار الغالب أن لا يوجد حديثٌ منكَر إلّا وفي سنده مجروح، أو خلل»[2].

وقولهم أن استشكال الحديث لا يلزم منه بطلانه سببه أو دليله أمران ذكروهما:

- أنّ القرآن الكريم قدوُجدت فيه مُتشابهات ومُشكلات، ولم يقل أحدٌ بلزوم إبطال تلك الآيات أو محوِها من المصحف بل حاول العلماء دفع تلك الإشكالات والجواب عنها، وفي هذا يقول عبد الرزاق حمزة :«إنّ الله تعالى أخبر عن القرآن بقوله ﴿أنزل عليك الكتب منه آيات محكمات هن أم الكتب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب﴾[آل عمران:7]فإذا كان في كتاب الله المتشابه،فأيُّ

(1) ولذلك ألّف ابن قتيبة كتابه :"تأويل مختلف الحديث وبيانهُ" حيث جمع فيه جُملةً من أحاديث العقيدة التي رأى أنّ ظاهرها التّشبيه والتّجسيم ماشياً على مذهبه في الصّفات ، فيقوم بتأويلها وصرفها عن ظاهرها المراد منها و لم يتعرّض للأخبار المتعارضة .

(2) الأنوار الكاشفة ، المعلمي، ص 263بتصرف.

غرابة أن يوجد في الأحاديث ما يَستشكله بعض النّاس، وكلاهما من مشكاة واحدة من الله لهداية خلقه ﴿ يَٰٓ ءَادَمُ إِمَّا يَأۡتِيَنَّكُمۡ مِّنِّي هُدٗى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ١٢٣ وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ ١٢٤ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ وَقَدۡ كُنتُ بَصِيرٗا ١٢٥ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَاۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ ١٢٦ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي مَنۡ أَسۡرَفَ وَلَمۡ يُؤۡمِنۢ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦۚ ...١٢٧ ﴾[طه:123-127] »[1].

- أنّ وجود المشكلات في أحاديث السنّة ضرورةٌ اقتضتها الشريعة لمقاصدَ عظيمة، منها حصول الابتلاء ومعرفة المؤمن الصّادق من الزّائغ الشاك، وهذا الذي أشار إليه ربنّا في الآية: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧ ﴾[آل عمران:7]، وفي هذا المعنى يقول المعلمي:« وبهذا يتبيّن أن استشكال النّص لا يعني بطُلانه ووجود النّصوص التي يستشكل ظاهرُها لم يقع في الكتاب والسنّة عفواً، وإنّما هو أمرٌ مقصودٌ شرعاً ليبلَو الله تعالى ما في النفّوس، ويمتحن ما في الصّدور، وييسِّر للعلماء أبواباً من الجهاد يرفعهم الله به درجات»[2] .

فهذا جواب المعظّمين للسنّة في كل حديث أشكل عليهم معناه، وهو أنّهم لا يسُارعون إلى الحكم ببطلانه بل يَتروّون لاستحضارهم هذا الأصل العظيم، وأمّا الطاعنون في السنّة فقد جعلوا وجود الاستشكال دليلاً على البطلان والوضع، وهم سائرون في ذلك على خُطى أئمتهم من المعتزلة،بل وسار على خُطاهم من يُوصفون حقا بالمحامين الاستسلاميين، الذين جعلوا سبيل التخلّص من الاستشكال الطّعن في الأحاديث ولو كانت صَحيحة بل متواترة،

(1) ظلمات أبي ريّة ، عبد الرزاق حمزة، ص288 .

(2) الأنوار الكاشفة ، المعلمي، ص223 .

ولذا قال الألباني – في معرض ردّه على رشيد رضا في إنكاره لأحاديث المهدي ونزول عيسى عليه السلام – تأكيداً لهذه الحقيقة : «ويظنّون أنّ معالجة هذه المشكلة إنّما هي بإنكار أحاديثهما، وهذا خطأ يشبه معالجة المعتزلة للآيات المتشابهات والأحاديث التي في معناها، فإنّهم اشتهروا بتأويلهم للآيات وردِّهم للأحاديث الصحيحة التي من هذا القبيل؛ حرصاً منهم كما زعموا على التنّزيه ودفعاً للتشّبيه»[1]، ويقول في مناسبة أخرى – عند كلامه على من ادّعى أنّه المهدي المنتظر – :« ومنهم من يشاركنا في النِّقمة على هؤلاء المدّعين للمهدوية، ولكنّه يبادر إلى إنكار الأحاديث الصّحيحة الواردة في خروج المهديّ في آخر الزمان، ويدّعي بكل جرأة أنها موضوعة وخرافة!! ويسفه أحلام العلماء الذين قالوا بصحتها، يزعم أنّه بذلك يقطع دابر أولئك المدّعين الأشرار!، وما علم هذا وأمثاله أنّ هذا الأسلوب قد يؤدي بهم إلى إنكار أحاديث نزول عيسى عليه الصلاة والسّلام أيضا، مع كونها متواترة! وهذا ما وقع لبعضهم، كالأستاذ فريد وجدي[2]، والشيخ رشيد رضا، وغيرهما، فهل يؤدي ذلك بهم إلى إنكار ألوهيّة الربّ سبحانه وتعالى لأن بعض البشر أنكروها كما هو معلوم؟! نسأل الله السّلامة من فتن أولئك المدّعين، وهؤلاء المنكرين

(1) مقالات الألباني ، جمع نور الدين طالب، دار أطلس، ط1، 1421هـ-2001م،ص109 .

(2) محمد فريد وجدي كاتب إسلامي مصري، ولد سنة 1295هـ_ 1878م ،كان له نشاط سياسي واضح، واهتم بمحاربة الإلحاد وإبرازه على أنه آفة في العقل، عمل على تحرير مجلة الأزهر لبضع وعشر سنوات، له العديد من المؤلفات ذات طابع ديني ووثائقي، ومن أهم كتبه كتاب كنز العلوم واللغة، وكتاب دائرة معارف القرن الرابع عشر الهجري والعشرين الميلادي وتقع في عشرة مجلدات، ومنها الإسلام في عصر العلم وهو كتاب بين فيه التوافق بين العلم والدين، قال عنه العقاد في كتابه رجال عرفتهم" :هو فريد عصره غير مدافع."...، توفي بالقاهرة سنة 1954م_1373 هـ.ينظر:معجم المؤلفين،عمر بن عبد الغني كحالة، ج11ص126، الأعلام، الزركلي، ج6 ص329.

للأحاديث الصّحيحة الثابتة عن سيد المرسلين، عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم»[1].

2- أنّ استشكال أحاديث لا يلزم منه ردُّ سائرها:

فإنّ السنّة في أغلبها واضحةٌ محكمةٌ لأنّها جاءت لبيان القرآن أساساً، وما وجد فيها من مُشكلات فهي قليلةٌ، وأقلُّ منها تلك التي يعُسر حلُّ مشكلاتها، فثبوت مِثل هذه لا يلزم منه نُسف ما ثبت منها مُحكماً ، وهذه القاعدة متفرعةٌ على التي سبقت، ودليلها أنّ متشابه القرآن لا يردُ به مُحكمه بل يردُّ المتشابه إلى المحكم، فكذلك السنّة لأنّ بابهما واحدٌ ، ويلحق بهذا ويشُبهه ما فعله المتكلّمون حين همّ استشكال بعض الأحاديث إلى القول بأنّ العقائد والغيبيات لا تقُبل فيها الأحاديث الظنيّة جميعاً، ولذلك يقول المعلمي واصفاً من يحاولون الدفاع عن الدِّين فيجنون عليه :« وبعدُ فإنّ أضّر النّاس على الإسلام والمسلمين هم المحامون الاستسلاميون طمِعَ الأعداء في عقيدةٍ من عقائد الإسلام أو حكمٍ من أحكامه ونحو ذلك، فلا يكون عند أولئك المحامين من الإيمان، واليقين، والعلم الراسخ بالدِّين، والاستحقاق لعون الله وتأييده ما يثبِّتهم على الحقّ، ويهديهم إلى دفع الشبهة، فيلجؤون إلى الاستسلام بنظامٍ، ونظامُ المتقدِّمين التّحريف ونظام المتوسطين زعُم أنّ النّصوص النقّلية لا تفيد اليقين والمطلوب في أصول الدِّين اليقين، فعزلوا كتاب الله وسنّة رسوله عن أصول الدِّين، ونظام بعض العصريِّين التّشذيب»[2].

(1) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج5 ص278، وينظر مزيد كلام حول هذا في سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج4 ص38-43، برقم (1529) .

(2) الأنوار الكاشفة ، المعلمي، ص18.

3- أنّ العمل في رفع الاستشكال إنّما يصح بجمع الرِّوايات في الباب الواحد أو الحديث الواحد:

فيُردُّ بذلك متشابهها إلى مُحكمها، ويُحمل مطلقها على مُقيَّدها، ويفُسّر عامُها بخاصِّها ، وبذلك يتّضح المعنى المراد منها، ولا يضُرب بعضها ببعضٍ؛ لأنّ الاكتفاء بظاهر حديثٍ واحدٍ دون النّظر في سائر رواياته أو أحاديث بابه كثيراً ما يوقع في الإشكال، ويبعُدِ عن جادّة الصواب، وعن المقصود الذي سِيق الحديث لأجله ، وهذا المعنى هو الذي عبّر عنه الإمام أحمد بقوله: (الحديث إذا لم تجمع طُرقه لم تَفْهمه ، والحديث يفُسِّر بعضه بعضاً)[1]، ويقول الألباني عند كلامه على مفهوم توسّل عمر بدعاء العباس قال:« إن القواعد المهّمة في الشريعة الإسلاميّة أن النّصوص الشرعيّة يفسّر بعضها بعضاً ، ولا يفهم شّيء منها في موضوع ما بمعزل عن بقيّة النّصوص الواردة، فبناءً على ذلك، فحديث توسّل عمر السابق إنّما يفهم على ضوء ما ثبت من الّروايات والأحاديث الواردة في التوسّل بعد جمعها وتحقيقها»[2].

وهذا الذي مشى المحدِّثون المعاصرون على العمل به في أجوبتهم على الأحاديث المشكلة وغيرها، وقد التزم المعلمي بهذا في عامّة أجوبته، وتميّز الألباني في هذا فأفرد لعددٍ من الأحاديث المشكلة بحوثاً قائمةٌ على جمع الرِّوايات وأحاديث الباب[3]، ومن الأحاديث التي استخدموا فيها هذا:

(1) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ،تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، دط ، دت، ج2 ص212.

(2) التوسل أنواعه وأحكامه، محمد ناصر الدين الألباني، ص52.

(3) راجع عناوين رسائله، وسلسلتي الأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة له مظانّ لذلك.

– أحاديث قصة الاسراء والمعراج: فقد ادّعى الطّاعنون في السنّة بطلانها بدعوى اضطراب رواياتها وتناقضها فيما بينها[1]، وقد عمل أبو شهبة في رسالة خاصّة ومثله الألباني[2] على جمع روايات القصة، والنّظر في طرقها ومتونها لإثبات اتّفاقها دون اضطرابها.

– قصة المسيح الدّجال: فقد زعم أعداء السنة بأن أحاديث الدّجال خرافة وأنها ضعيفة أو موضوعة؛ لشدة اختلافها واضطرابها في تحديد مكانه أو زمانه أو صفاته في نفسه مما يدل على بطلانها.

وقد تولّى محدثو العصر دفع هذه الدعوى وغيرها مما يتصل بها بجمع روايات قصة المسيح الدّجال وإثبات تلاقي روايات صحيحها وتوجيهها التّوجيه الحسن، ومن ذلك ما فعله الألباني في رسالته" قصة المسيح الدّجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام وقتله إياه على سياق رواية أبي أمامة رضي الله عنه مضافا إليه ما صحّ عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم" فقد قال:« وقد بلغ عدد الأحاديث قريبا من ثلاثين حديثا؛ عن أكثر من عشرين صحابيا، للحديث عن بعضهم أكثر من طريق واحد، وبخاصة حديث أبي هريرة؛ فقد استخرجت له وحده عشر طرق، وفي كل طريق منها أحيانا ما ليس في الطّريق الأخرى من الفوائد والزيادات»[3].

– حديث تأبير النّخل: فقد جاءت فيه روايات عدّة، وقد قام المحدّثون المعاصرون بجمعها والنّظر في متونها وأسانيدها فظهر بذلك وجه قوله عليه الصلاة والسلام:{أنتم أعلم بشؤون دنياكم}، وهوأنّه يتناول ما قاله عليه الصلاة والسلام ظناً لقوله في بعضها:{ فإنّي إنّما ظننت ظناً

(1) وقد اعتنى أبو شهبة في رسالته بذكر جملة من أوجه الاضطراب والتناقض المزعومة وما في القصة من إشكالات وأجاب عنها.

(2) وهي المسماة:" الإسراء والمعراج وذكر أحاديثهما وتخريجها وبيان صحيحها من سقيمها" ولم يكملها.

(3) قصة المسيح الدجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام، أبو عبد الرحمان محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية، عمان، ط1، 1424هـ-2004م، ص7 .

فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به؛ فإني لن أكذب على الله عز وجل }[1].

4- أنّ التأّويل فرعُ الإثبات: فَقبل الشّروع في البحث عن معنًى صحيح يرتفع به الإشكال، فلابدّ من النظّر في مدى ثُبوت النّص المشكُل، لأنّ الطاعنين يجمعون كّل ساقطة ولاقطة للوصول إلى غايتهم ، فإذا ووجهوا ببطلان الحديث رواية انقطعت حجّتهم في مهدها ، أضف إلى ذلك أنّ الطّاعنين في الغالب شهدوا للمحدِّثين بأنّهم أتوا في باب نقد السّند على الغاية ولم يدعوا زيادةً لمستزيد، فإذا ووجهوا ببطلان السّند لزمهم التّسليم بناءً على أصل التّسليم الأول، أما التأويل فإنّ بابه واسعٌ، والعقول في قبوله متفاوتةٌ، فلذلك لا يلُجأ إليه إلّا عند الحاجة أو الاستئناس ، وهذه القاعدة قد استخدمها المحدِّثون المعاصرون وبالأخصِّ المعلمي والألباني وقد ردُّوا بها كثيراً من الأحاديث التي طُعن بها على أبي هريرة-رضي الله عنه-[2] وأحاديث ادُعي استشكالها منها:

- حديث ابن عباّس-رضي الله عنه- قال: {إِنَّ اللهَ خَلَقَ لَوْحًا مَحْفُوظاً مِنْ دُرَّةٍ بَيْضَاءَ دَفَّتَاهُ مِنْ يَاقُوتَةٍ حَمْرَاءَ، قَلَمُهُ نُورٌ، وَكِتَابُهُ نُورٌ، عَرْضُهُ مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَنْظُرُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ ثَلَاثَ مِائَةٍ وَسِتِّينَ نَظْرَةً، أَوْ مَرَّةً فَفِي كُلِّ نَظْرَةٍ مِنْهَا يَخْلُقُ وَيَرْزُقُ يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَيُعِزُّ وَيُذِلُّ وَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ}[3] ، قال المعلمي : فيه أبو حمزة الثّمالي»[4] قال الذهبي : «اسم أبي حمزة ثابت، وهو واهٍ بمرة»[1].

---

(1) ينظر بيان هذا مفصلا في الفصل الأول ص39 وما بعدها.

(2)راجع تقسيم المعلّمي للأحاديث المنتقدة على أبي هريرة .

(3) المستدرك على الصّحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ - 1990م، ج 2 ص516.

(4)ثابت بْن أَبِي صفيةهو معروف بكنيته، وَهو أَبُو حمزة الثمالي الأزدي، قال أحمد وابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: لين الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة. روى عَن: عامر الشعبي، روى عَنْهُ بْن عَبد اللَّه،توفي في خلافة أبي جعفر وكان ضعيفا.ينظر:الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي،ج2 ص29،الطبقات، ابن سعد،ج6 ص345 ،تهذيب الكمال، المزي، ج33 ص262 .

- حديث تَصْدِيقُ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-لأُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ فِي بَعْضِ مَا قَالَ:فَعَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ-رضي الله عنه-:{أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- صَدَّقَ أُمَيَّةَ بْنَ أَبِي الصَّلْتِ الشَّاعِرَ المَشْهُورَ فِي قَوْلِهِ:

والشَّمْسُ تَطْلُعُ كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ *...*حَمْرَاءَ يُصْبِحُ لَوْنُهَا يَتَوَرَّدُ

تَأْبَى فَمَا تَطْلُعُ لَنَا فِي رِسْلِهَا *...* إِلاَّ مُعَذَّبَةً وَإِلاَّ تُجْلَدُ}[2].

فقد قال المعلمي عقبه:« مداره على محمّد بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة عن عكرمة عن ابن عباّس، وفي مجمع الزّوائد 127:8 «رجاله ثقاتٌ، إلّا أنّ ابن إسحاق مدلّس» والمدلّس لا يُحتجُّ بخبره وحده ما لم يتبيّن سماعه»[3].

وهذا خلاف صنيع أبي شهبة حين تأوّله[4].

5- أحاديث الصّحيحين لها خصوصيتها: لا شك أنّ ه قدجُودت في الصّحيحين لاسيما صحيح مسلم أحاديثُ مشكلة ومُنتقَدة، وقد حاول بعض العلماء بما فيهم المحدِّثون المعاصرون الإجابة عنها ، لكن قد يترّجح لبعضهم جانب الطّعن في بعض الأحاديث تبعاً للأئمة المتقدِّمين، ومع ذلك فمنهجهم في ذلك أنّهم يلتزمون غالباً بذكر أوجه التأّويل الممكنة ولو مع ترجيحهم جانب الطّعن، ولا يكتفون بإيراد الطّعن فقط -عملاً بقاعدة التأويل فرع الإثبات - لمكانة الصحيحين في نفوس المسلمين ومن أمثلة هذا:

- ماروواه مسلم عن أبي سفيانهأنّقال لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-: { يا نّبيّ الله

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص228 .

(2) أخرجه الدارمي ،باب في الشعر برقم(2745) ، وعبد الرزاق في مصنفه ،باب الرُّخْصَةُ فِي الشِّعْرِ،برقم(26013).

(3) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص230.

(4) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص187 .

ثلاث أعطِيهن قال نعم قال:عندي أحسن العرب و أجملهن أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها فقال:نعم. . . }[1] فقد ردّه أبو شهبة[2] والمعلمي[3] بوهم عكرمة بن عمار[4] فيه ومع ذلك أوردوا وجوهاً لتأويله، منها: أنّ زواج النبي صلى الله عليه وسلم من أم حبيبة كان قبل إسلام أبيها وبدون رضاه فأراد أبو سفيان أن يذكر رضاه بذلك فعبّر بقوله "أزوجكها"دلالة على الرِّضا أو طلب تجديد العقد .

- حديث :{من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب. . .}[5] فقد حكى المعلمي ما يشعر بضعفه[6] ،ومع ذلك ألمح إلى الموقف الصحيح في فهمه فقال: «فهو جملة من الأحاديث التي تحتاج ككثير من آيات القرآن إلى تفسير، وقد فسره أهل العلم بما تجده في الفتح وفي الأسماء والصفات ص 345-348»[7].

---

(1) سبق تخريجه ،ص261.

(2) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص186 .

(3) الأنوار الكاشفة ، المعلمي، ص230 .

(4) عكرمة بن عقبة الحنفي ، الحَافِظُ، الإِمَامُ ، أَبُو عَمَّارٍ العِجْلِيُّ، البَصْرِيُّ، ثُمَّ اليَمَامِيُّ، مِنْ تَهَالِكِ حُجَّةٍ وَأَوعِيَةِ الصِّدْقِ،من رجال الحديث. حدّث بالبصرة وبمكة، قال البخاري:لم يكن له كتاب فاضطرب في حديثه، وقال أبو حاتم: صدوق، قال أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث. وله رواية عن: طاوس وسالم وعطاء ويحي بن أبي كثير.وعنه: يحي القطان وابن مهدي وأبو الوليد وخلق. توفي ببغداد بعد قدومه إليها بيسير .ينظر: الأعلام للزركلي، ج4ص244، ميزان الإعتدال، الذهبي، ج3 ص91، سير أعلام النبلاء،الذهبي، ج 7ص134.

(5) أخرجه البخاري ،باب التواضع،برقم (105) .

(6) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص193، 194.

(7) المرجع نفسه، ص 193.

6- الحذر من التقدُّم بين يدي الأئمّة النُّقاد: فإذا رأينا الأئمّة النُّقاد قد صحّحوا حديثا وظهر لنا وجه استشكال للحديث؛ فالواجب عدم التقدُّم بين أيديهم، ومخالفة حكمهم، لا سيما إذا اتّفقوا بل يتعيّن البحث، والتّمحيص، والتدّقيق، واستنفاذ طُرق جميع أبواب التأّويل السّائغ لتوجيه صحة حكمهم، فإنّ تعذّر لم يتعيّن الطّعن سبيلا، بل هنالك مَخرَجٌ وهو التوقّف ولهذا لما صحّح الألباني حديث أبي موسى الأشعري في تظليل الغَمامة للنّبي صلّى الله عليه وسلّم[1]- مع تضعيف بعضهم له- قال في ختام بحثه:« والرّاجح عندي الصّحة لماسبق ، فمن اقتنع بذلك فبها ، وإلّا فحسبه التوقّف وترك الجزم بالضّعف،أما القول بأنّه لا أصل له فلا أصل له»[2]،

وما هذا إلّا لأنّ الأئمّة النقّاد كانوا أكثر علماً، وأعمق فهماً، وأشدّ ورعاً ممن جاء بعدهم، فتذوقهم السّليم لمعاني السنّة وألفاظها، ومعرفتهم العميقة بنظم كلام النبّوة، وروح الشّريعة يجعل أحكامهم صائبةً في الغالب، وإذا اتّفقوا فليس بعَد الحقّ إلّا الضلال، لاسيما والأهواء، والتّصورات الفاسدة فيمن بعدهم كثيرةٌ ومتنوعةٌ؛ ولذلك فالنّاظر في الأحاديث المشكُلة عليه أن يستحضر هذا الأصل ولا يستهوِله بله يستهوِيه تشنيُع المشنِّعين ممّن لم يعرفوا قدر الأئّمة ، وقد ألمح المعلمي إلى هذا الأصل بقوله:« فقد كثُر اختلاف الآراء، والأهواء، والنظريات وكثر غلطُها، ومن تدبرّها وتدبرّ الرّواية وأمعن فيها وهو ممّن رزقه الله تعالى الإخلاص للحقّ والتثبّت؛ علِم أنّ احتمال خطأ الرّواية التي يثبُتها المحقّقون من أئمّة الحديث أقلّ جداً من احتمال خطأ الرّأي والنظّر، فعلى المؤمن إذا أشكل عليه حديثٌ قد صحّحه الأئّمة، ولم تطاوعه نفسه على حمل الخطأ على رأيه ونظره؛ أن يعلم أنّه إن لم يكن الخلل في رأيه ونظره،

(1) وهو حديث طويل وفيه:"أَقْبَلَ وَعَلَيْهِ غَمَامَةٌ تُظِلُّهُ ، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الْقَوْمِ وَجَهُهُمْ قَدْ سَبَقُوهُ إِلَى فَيْءِ الشَّجَرَةِ ، فَلَمَّا جَلَسَ مَالَ فَيْءُ الشَّجَرَةِ عَلَيْهِ..."،أخرجه الترمذي في سننه،برقم(3620) .

(2) مقالات الألباني، ص117.

وفهمه فهو في الرّواية، وليفزع إلى من يثق بدينه، وعلمه، وتقواه مع الابتِهال إلى الله عز وجل فإنَّه وليّ التوفيق»[1].

ولما خفّ استحضار هذا الأصل في نفس السيِّد رشيد رضا رحمه الله –فضلاً عن غيره– نطق بتأصيلٍ باطلٍ يصُادم هذا الأصل، وأصولاً أخرى، حيث جعل المخرج في التّعامل مع الأحاديث المشكلة – ولو صحّحها الأئمّة – بالطعن في سندها بنسبة الحديث لكعب الأحبار أو الطّعن في متنه بأنّ راويه بالمعنى فقد قال :«فكلُّ حديثٍ مُشكل المتن أو مضطربُ الرّواية أو مخالفٌ لسُنن الله تعالى في الخلق أو لأصول الدِّين أو نصوصه القطعيّة أو للحسيّات وأمثالها من القضايا اليقينيّة فهو مظنّة لما ذكرنا، فمن صَدّق روايةً ممَّا ذُكر ولم يجد فيها إشكالاً فالأصل فيها الصِّدق ومن ارتاب في شيء منها أورأوعليه بعض المرتابين أو الم ُشَكِّكِين إشكالاً في متونها؛ فليحمله على ما ذكرنا من عدم الثقة بالرّواية لاحتمال كونها من دسائس الإسرائيليات أو خطأ الرّواية بالمعنى أو غير ذلك ممَّا أشرنا إليه»[2].

وفي المقابل فإنّا نجد المحدِّثين المعاصرين لما عظم استحضار هذا الأصل في نفوسهم فإنّهم لا يستنكرون ما صحّحه الأئمّة، بل يُمعنون فيه النّظر ويطُيلون البحث والتدبُّر حتى يهتدوا إلى المخرج، وأظهُر ذلك فيما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما فلا يطعنون في حديث رواياه إلّا إذا كان لهم فيه سلف، و تأمّل صنيعهم مع حديث التّربة وحديث تزويج أبي سفيان لأم حبيبة تجدْ صحة ما ذُكر.

(1) الأنوار الكاشفة ، المعلمي، ص237 .

(2) تفسير المنار، محمّد رشيد بن علي رضا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،دط،1409هـ-1990م ، ج9 ص423 .

ثانياً :قاعدة التعامل مع أحاديث الغيب:

إنّ أحاديث الغيب الصّحيحة كان لها النّصيب الأوفر من طُعون خصوم السنّة في الأحاديث النبّويةّ، فقد كانت محّل طعن وردٍ عند المعتزلة الأوائل، ومحّل تأويلٍ فاسدٍ عند الأشاعرة، ومحّل تكذيبٍ وتشكيكٍ عند المعاصرين من أصحاب المدرسة العقلية الحديثة ، وقد قّرر المحدِّثون المعاصرون قواعد مهمِّة يرُّد بها على كلِّ منكرٍ لأي حديثٍ من أحاديث الغيب ومن تلك القواعد:

1- إخبارُ السنّة عن الغيب أمٌر ممكٌن وجائٌز شرعاً وعقلاً: وذلك أنّ الله سبحانه قد أطلَع من شاء من أنبيائه ورسله على أمور تتعلّق بالغيب كما قال تعالى :﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ ... ٢٧﴾[الجن:26 -27] فالغيب في الأصل لا يعلمه إلّا الله، ولكن الله يطُلع أنبيائه على شيءٍ من الغيب تأييداً لنبّوتهم وتأكيداً لصدقهم، فوقوعه من مستلزمات النبّوة والرسالة وهذا ظاهٌر في العقل، وقول المنكرين لأحاديث الغيب بأنّ الله لم يطُلع أحداً من خلقه على الغيب دفٌع بذلك أحاديث الغيب قولٌ مصادمٌ لصريح القرآن، وقد نعى الألباني على القائلين بهذه الدعوى فقال في كلامٍ ردّ فيه على من ارتاب في صحة حديث :{يُوشك الأُمم أن تدَاعَى عليكم كَمَا تَدَاعَى الْأَكَلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا. . . }[1] لأنّ فيه إخباراً عن أمرٍ غيبي فقال:«من المستغرب جداً عندنا الشكُّ في صحّة الحديث بدعوى أنّه يُخبر عن الغيب، ولا يعلم الغيب إلّا الله،ومن المؤسف حقاً أنّ تروج هذه الدّعوى عند كثير من شبابنا المسلم فقد سمعتها من بعضهم كثيراً ، وهي دعوى مباينة للإسلام تمام المباينة ، ذلك لأنّها قائمةٌ على أساس أنّ النبّي -صلّى الله عليه وسلّم- بشٌر كسائر البشر الذين لا صلة لهم

(1) أخرجه أبو داود، باب في تداعي الأمم على الإسلام ،برقم(4297). وصحّحه الألباني في السلسلة الصحيحة،ج2 ص647.

بالسّماء ، ولا ينزل عليهم الوحي من الله تبارك وتعالى، أما والأمر عندنا معشر المسلمين على خلاف ذلك ، وهو أنّه عليه الصلاة السلام مُميَّز على البشر بالوحي، ولذلك أمره الله –تبارك وتعالى– أن يبيِّن هذه الحقيقة للنّاس فقال في آخر سورة الكهف ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ... ﴿١١٠﴾﴾[الكهف:110] وعلى هذا كان لكلامه –صلّى الله عليه وسلّم– صفة العصمة من الخطأ لأنّه كما وصفه ربّه عز وجل : ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾[النجم:3-4]، وليس هذا الوحي محصوراً بالأحكام الشرعيّة فقط ، بل يشمل نواحي أخرى من الشريعة منها الأمورالغيبيّة ، فهو –صلّى الله عليه وسلّم– وإن كان لا يعلم الغيب كما قال فيما حكاه الله عنه ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ ۚ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٨﴾﴾[الأعراف:188] فإنّ الله تعالى يطُلعه على بعض المغيبّات وهذا صريحٌ في قول الله تبارك وتعالى ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ... ﴿٢٧﴾﴾[الجن:26 -27] وقال : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ۚ ﴿٢٥٥﴾﴾[البقرة:255] فالذي يجب اعتقاده أنّ النّبي –صلّى الله عليه وسلّم– لا يعلم الغيب بنفسه، ولكّن الله تعالى يعُلمه ببعض الأمورالمغيّبة عنّا ، ثمّ هو صلّى الله تعالى عليه وسلّم يظُهرنا على ذلك بطريق الكتاب والسنّة ، وما نعلمه من تفصيلات أمور الآخرة من الحشر، والجنّةوالنّار ومن عالم الملائكة والجّن ونحو ذلك ممّا وراء المادّة ، وما كان وما سيكون ، ليس هو إلّا من الأمور الغيبيّة التي أظهر الله تعالى نبيّه عليها ، ثمّ بلّغنا إيّاها ، فكيف يصحُّ بعد هذا أن يرتاب مسلِم في حديثه لأنّه يُخبر عن الغيب ؟! ولو جاز هذا للزم منه ردُّ أحاديث كثيرة جداً قد تبلغ المائة حديثاً أو يزيد ، هيكلُّها من أعلام نبوته –صلّى الله عليه وسلّم– وصدق رسالته ، وردُّ مثل هذا ظاهر البطلان ، ومن المعلوم أنّ لزم منه باطل فهو باطل »[1].

(1) مقالات الألباني،ص159 ، 160.

2- لا مجال للعقل في الأمور الغيبيّة : وهذا هو أعظم المزالق التي هلك بسببها الطّاعنون في أحاديث الغيب وغيرها، وذلك أنّهم جعلوا للعقل الحرّيّة المطلقة في القبول والرّد، ووسّعوا مجال عمل العقل، وأعطوه صلاحية الخوض في سائر القضايا والمسائل؛ حتى ما يتعلق بالغيبيات والسمعيات، وقد صرّح بهذا أبو رية متفاخراً بما فيه هلاكه حين قال :« لما انكشف لي ذلك كلّه وغيره ممّا يحمله كتابنا، وبدت لي حياة الحديث المحمدي في صورةٍ واضحة جليّةً تتراءى في مرآة مصقولة، أصبحتُ على بيّنة من أمر ما نُسب إلى للّول من أحاديث آخذ ما آخذ منه ونفسي راضية، وأدع ما أدع وقلبي مطمئن، ولا علّي في هذا أو ذلك حرجٌ، أو جُناحٌ»[1].

فقد جعلوا عقولهم الفاسدة المملوءة بزبالات الفلسفة، المصبوغة بطابع الهوى حَكماً على نصوص الشرع ، يقول عبد الرزاق حمزة _في بيانه سبب إنحراف محمّد عبده[2] والسيد رشيد رضا في باب أحاديث الغيب _ :«ونقول كلمةًموجزةً في سبب هذا التّشكيك من السيد رشيد رضا. تجّر رحمه الله على أستاذه الإمام الشيخ محمّد عبده الذي تمّهر في فلسفة القرن الثّامن والتّاسع عشر، ورضعا جميعاً لبانالفسفة جُوستَاف لُوبُون وكانْت ونِتْشه وسبنَسر وغيرهم من أساطين الفلسفة الماديّة، التي تقول بجبرية الأسباب والمسبَّبات، وأنّ العالم يسير بنواميس لا يمكن أن تتخلّف أو أن ينفكّ مسبَّب عن سببه عقلاً، فلم تتّسع الفلسفة الماديّة في تفكيرها

(1) أضواء على السنة المحمّدية، ص9.

(2) محمّد عبده: هو محمّد بن عبدُه بن حَسن بن خير الله، فقيه، مُفسِّر، مُتكلِّم، أديب لُغوي، كاتب صُحافي سِياسي، له باعٌ ه الطّويل في مَجال الإصلاح العلمّي، والاجتماعّي، ولكنّه مع هذا كان قليل البضاعة في الحديث، وكان يرى في الاعتمالعلى المنطق والبُرهان العَقليين خيرُ سِلاحٍ للدِّفاعِ عن الإسلام، ومِن هَذين العاملين، وقعت له آراءٌ في السُنّة وُرواتها، وفي العملِ بالحديث، وقد استند أعداء السنّة على كثيرٍ من كلامه ، من مُؤلّفاته "رِسالة التّوحيد" و "الإسلام والنّصرانية العلم والمدينة"، "شرح نهج البلاغة، توفي: سنة 1323هـ 1905م. ينظر: الأعلام للزركلي، ج6 ص252 ، مجلة المنار، ج9 ص276، 281.

للإيمان بالمعجزات، والخوارق من انشقاق البحر لموسى، والعصا له، وآيات عيسى بن مريم، ورفعه للسّماء ونزوله... وغيرها من الآيات، ولما لم تتسّع فلسفتهما فلسفة القرن الثّامن والتّاسع عشر لهذه الخوارق والمعجزات أخذا في تأويلهما للقرآن والشك في أحاديثهما، ولو عاش الإمامان محّمد عبده والسيد رشيد رضا رحمهما الله إلى منتصف القرن العشرين وعلما فلسفةَ التي نفت الجبرية، وأنّها ذهبت إلى غير رجعة، وأنّ العالَمُ مسيّر بحكمة فاعلٍ مختارٍ لا بجبريةٍ حتميةٍ...، أقول لو عاش الإمامان إلى هذا التّجديد في الفلسفة الغربيةّ لكان لهما رأيٌ آخر في آيات الأنبياء وخوارقهم ومعجزاتهم ، ولكان لهما إيمان وفرٌح بأحاديث أشراط السّاعة والخوارق، ولاستفادا منها علوماً نفسيةً من الوحي الإلهي، ولو كان لأبي ريةّ أن يعرِف تطّور العلم وانهدام مادية القرن الثّامن والتّاسع عشر، وحلول فلسفة القرن العشرين محلّها؛ لكان يستحي من نفسه أن يقلّد نظريةً خاطئةً محاها الزّمن وطمَسها ، ويردَّ بها صحيح الأحاديث ويشكّك فيها، ويصير كالغراب الذي أراد مِشْية القطا فَفَقَد مِشيته، ولم يُحسن مِشية القَطَا وصار أعْجَر بين الطّيور»[1].

ولما كانت العقول لا يمكنها إدراك عالم الغيب ولا الوقوف على حقيقته ، فإنّها لو تطلّبت ذلك لكانت نتائجها حتماً خاطئةً ، وقد أُودت بهؤلاء الطّاعنين إلى مقابلة تلك الأخبار بالإنكار والتكذيب وصَدَق المعلمي في قوله :« أقول صدق الله تبارك وتعالى ﴿بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله كذلك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين ﴿٣٩﴾﴾[يونس:39] »[2].

(1) ظلمات أبي ريّة، عبد الرزاق حمزة، ص237.

(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص234.

وقد بيّن المحدِّثون المعاصرون الموقف الصحيح الذي يجب أن يقفه العقل أمام أحاديث الغيب الثابتة وهو التسليم والتصديق، يقول أبو شهبة مؤصلا لهذا:« وما دامت هذه الأمور الغيبيِّة مُمكنة وأخبر بها الصّادق المصدوق – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ وجب الإيمان بها والتّصديق، وليس لنا تحكيم العقل فيها لأنّها من الغيوب التي هي فوق إدراك العقول»[1].

نعم ، للعقل دورٌ يتوقّف عند محاولة فهم معانيها المشكلة بواسطة لغة العرب وعُرف الشارع، أما محاولة تفسير حقائقها فلا، وقد ذكر عبد الرزاق حمزة هذا المعنى بقوله:« ولسنا مع هذا نُعادي العَقل وتجلُو الأمم،ولكنّا نقفُ بها عندَ ما مَنَّ الله بها على عباده من خدمة المعاش ، وترفيه أُمورِ دُنيا النّاس ، من غير أن تطغَى على دينهم أو تُعارِضَه أو تتقدَّم عليه»[2].

3- حديث الآحاد حُجّة في الأمور الغيبيّة: وذلك أنّ أحد أهّم الركائز التي استند إليها الطّاعنون في أحاديث الغيب أنّهم قالوا أنّها أخبار آحاد، وأخبار الآحاد دلالتها ظنيّة، ولا يقبل في العقائد إلّا القطعيُّ، وقد ردّ المحدّثون المعاصرون على هذه الشبهة عبر مراحلها الثلّاث:

المرحلة الأولى: فأما قولهم أنّ أحاديث الغيب أخبار آحاد فلا يسُلَّم به، بل إنّ عدداً من أخبار الغيب كما نقل أبو شهبة وغيره، قد تواترت معنًى ومن ذلك أحاديث الدّجال وفتنة القبر والحوض ونزول عيسى عليه السلام....

المرحلة الثانية: أما قولهم أنّ أحاديث الآحاد تُفيد الظّن فلا يُسلَّم به على إطلاقه، بل فيها ما يفيد العلم، وذلك إذا احتفّت بالحديث قرائن تصل به إلى اليقين، وقد بيّن هذا أبو شهبة في ردِّه على من اعترض على أحاديث الدّجال بأنّها آحاد تفيد الظّن فقال:«وقد روى أحاديث

(1) دفاععن السنّة ورد شبه المستشرقين، أبو شهبة،ص 193.

(2) ظلمات أبي رية، عبد الرزاق حمزة، ص 298.

الدَّجَّال البخاري ومسلم وأفاضا في ذلك، كما روى أحاديثه غيرهما من أصحاب الأحاديث المعتمدة الموثوق بها، حتى حَمَا هذا ببعض العلماء إلى القول بتواتر أحاديث الدّجال، ونزول عيسى -عَلَيْهِ السَّلَامُ -، فإن كانت أحاديث خروج الدّجال متواترة فهي قطعيّة الثبوت، ولا مجال لإنكارها، وإن كانت صحيحةً مشهورةً ولم تصل إلى حدِّ التواتر فالأحاديث الصحيحة التي تلقّتها الأُمَّةُ بالقبول كأحاديث الصحيحين تفيد القطَع في ثبوتها عند كثير من أئمة علم الحديث كابن الصلاح وابن حجر، وابن تيميّة وغيرهم من جماهير العلماء سَلَفًا وَخَلَفًا ، بل ذهب بعض أجلّة العلماء إلى أنّ الحديث الصحيح يفيد العلم اليقيني، وهو مذهب داود الظاهري، والحسين بن علي الكرابيسي، والحارث ابن أسد المحاسبي، وحكاه ابن خويز منداد عن مالك وهو الذي اختاره الإمام ابن حزم قال في "الإحكام": « إِنَّ خَبَرَ الوَاحِدِ العَدْلِ عَنْ مِثْلِهِ إِلَى رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُوجِبُ العِلْمَ وَالعَمَلَ مَعًا»[1] وقد انتصر إلى هذا من المتأخرين العلامة المحدِّث الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله - فقال: "والحقّ الذي ترجّحه الأدلّة الصحيحة ما ذهب إليه ابن حزم ومن قال بقوله من أنّ الحديث الصحيح يفيد العلم القطعيّ سواء أكان في أحد الصحيحين ، أم في غيرهما، وهذا العلم اليقيني علم نظريّ برهانيّ، لا يحصل إلا لعالم المتبحّر في الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل ... وهذا العلم اليقيني النظريّ يلوح ظاهرا لكلّ من تبحّر في علم من العلوم وتيقّنت نفسه بنظرياته واطمأنّ قلبه إليها .... "»[2].

(1) الإحكام في أصول الأحكام ، ابن حزم، ج1 ص119.

(2) دفاع عن السنّة ورد شبه المستشرقين، أبو شهبة،ص192.

المرحلة الثالثة : وأما قولهم بأنّ :"العقائد لا يقبل فيها إلّا القطعّي" استناداً لبعض الآيات كقوله تعالى﴿ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾[النجم:28] فغير صحيحٍ والآية غير دالةٍ على ما ذهبوا إليه، وذلك أنّ الظّن الذي جاءت النّصوص بذم اتبّاعه هو الظّن الذي يكون في مقابلة القطع، أما الظّن الرّاجح السّالم من المعارض فإنّ الشريعة لم ترُده، بل اعتبرته في سائر عقائدها وأحكامها، ومن ادعى خلاف هذا فعليه بالدّليل ولا دليل.

وقد أحسن المعلمي ردّ هذه الدّعوى حين تتبعّ مواطن كلمة الظنّ ومشتقّاتها في القرآن الكريم وغيره، فخلُص إلى حجّية خبر الآحاد في العقائد ولو كانت دلالته ظنّية؛ ما دام المعارض الأقوى غير قائمٍ في القضيّة المعينّة.

* تحقيق المعلمي في معاني الظنّ في القرآن الكريم[1]:

قال المعلمي :« أما الآيات فقد قيل، وقيل. ومن تدبرّ السياق وتتبعّ مواقع كلمة (يغني) ومشتقّاتها في القرآن وغيره تبيّن له ما يأتي: كلمة (الحقّ) في الآيتين[2] مرادٌ بها الأمر الثّابت قطعياً، وكلمة (يغني) معناها: (يدفع) كما حكاه البغوي في تفسيره، ويعبَّر عنها بقولهم (يصرف) ونحوه ، راجع لسان العرب 376:19 ، ومنها في القرآن قوله تعالى﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ﴿٢١﴾﴾[إبراهيم:21] وفي آية أخرى ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا

(1) وقد اعتنى المعلمي ببيان هذه المسألة في عدد من رسائله وبحوثه فمن ذلك: تحقيق الكلام في المسائل الثلاث ص23-31، حقيقة البدعة ضمن مجموع العقيدة ص 89، وهذه المسألة عليها يدور محور خبر الآحاد فإذا ثبت أن الظن في الشريعة ليس مضمونا كله صار اللآحاد حجة لازمة.

(2) وهي قوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ٣٢﴾[يونس:32] ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ٢٨﴾[النجم:28]

ذ ـ صِيبٗا مِن ٱلنّ ـ ارِ ﴿٤٧﴾[غافر:47] وهذا سياق الآية الأولى: ﴿قُلۡ يَ ـ رۡزُقُ ـ كُم مِّنَ ٱلسَّما ـ ءِ وَٱلۡأَرۡضِ أَ ـ مَّن يَمۡلِكُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡ ـ صَٰرَ وَمَن يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ وَيُدَبِّ ـ رُ ٱلۡأَمۡرَۚ فَ ـ سَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ قُلۡ أَ ـ فَ ـ لَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلۡحَقُّۖ فَمَاذَا بَعۡدَ ٱلۡحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُۖ فَأَنَّىٰ تُصۡرَفُونَ ﴿٣٢﴾[يونس:31-32]، فالكلام في محاجة المتّخذين مع الله إلهاً آخر وكلمة (الحق) في قوله (فماذا بعد الحق) مرادٌ بها الأمر الثابت قطعاً، ومنه لا إله إلّا الله، ثمّ ساق الكلام في تقريرهم إلى أن قال: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَ ـ كۡثَرُهُمۡ إِلَّا ظَنًّاۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔاۚ ﴿٣٦﴾[يونس:36] فالحقُّ هنا هو الأمر الثابت قطعاً كما مرّ، والمعنى: إنّ **الظّن لا يدفع شيئاً من الحقّ الثابت قطعاً**، وعلى تعبير أهل الأصول: الظنُّ لا يعارض القطع.

والآية الثانية في سياق محاجّة المشركين القائلين: الملائكة بنات الله، ويسمُّونهم بأسماء الإناث ويعبدُونها، قال الله تعالى: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّآ أَ ـ سۡمَا ـ ءٌ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَا ـ ؤُكُم مَّا ـ أَ ـ نزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِن يَتَّ ـ بِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُۖ وَلَ ـ قَدۡ جَا ـ ءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلۡهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾[النجم:23] والهدى هنا بيان الحقِّ الثابت قطعاً، فالمعنى أنّهم يتبّعون الظّن والهوى معرضين عمّا يخالفه من الحقِّ الثّابت قطعياً، ثمّ قال تعالى: ﴿لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍۚ إِن يَتَّ ـ بِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔا ﴿٢٨﴾[النجم:28] أي ليس عندهم علْم فيعارض الحقّ الثابت قطعاً، إنّما عندهم ظنٌّ، والظنُّ لا يدفع شيئاً من الحقِّ الثابت قطعياً، أو: الظّن لا يعارض القطع.

وأمّا الآية الثالثة: فهي ﴿وَبِكُفۡرِهِمۡ وَقَوۡلِهِمۡ عَلَىٰ مَرۡيَمَ بُهۡتَٰنًا عَظِيمٗا ﴿١٥٦﴾ وَقَوۡلِهِمۡ إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِۖ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمۡۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ لَفِي شَكّٖ مِّنۡهُۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينَۢا ﴿١٥٧﴾[النساء:157] المراد أنّ الله يُخبر بأنّهم لم يقتلوه ولم يصلبُوه، وخبره سبحانه يفيد العلم القطعي، وليس عند أهل الكتاب علْم قطعي فيعارض خبر الله، وإنّما عندهم ظّن، والظنُّ لا يعارض القطع»[1].

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص243.

فظهر من خلال هذا البيان لزوم اعتقاد ما دلّت عليه أحاديث الغيب من أخبار ولا يصحُّ الإعتراض بكونها أخبار آحاد ، لأنّ الله تعبدّنا بالظّن الراجح.

ثالثا :قاعدة التعامل مع أحاديث الصفات:

لا شك أنّ القول في أحاديث الصفات كالقول في أحاديث الغيب؛ لأنّها من أفرادها، ولكن لما كانت لأحاديث الصِّفات مزيدُ حساسيةٍ وخصوصيةٍ فقد أفرْدتُّها بالذكر، وخصوصيتها من عدّة جهات:

1- أنّها أخبار تتعلّق بالله تبارك وتعالى، وما كان كذلك فإنّ الخطأ فيه يعظُم؛ ولذلك فالعلماء قد اعتنوا بها أكثر، ووضعوا لها من الضوابط والقواعد الدّقيقة ما يكُفل بسلامة من وهمٍ الكلام فيها.

2- أنّ أحاديث الغيب قد يوُجد في بعضها إشكالٌ يمنع من تفسيرها بظاهرها، فتحتاج إلى تأويلٍ لقوة المانع من القول بالظّاهر ويكون التأّويل حينئذ صحيحاً أو جائزاً، وأُمثِّل لهذا بصنيع المعلّمي ومثله عبد الرّزاق حمزة، فإنّها سائران على طريقة السّلف الحقّة في تفسير نصوص الغيب على ظاهرها، ولكن لما عرضَا لحديث سجود الشّمس عند غروبها ذكرا إمكانية تأويل السّجود بأنّه الطّاعة والانقياد لمعارضة الظّاهر للحقائق الثّابتة[1]؛ إذ الشمس متواجدةٌ باستمرارٍ ، أما أحاديث الصفات فإنّ التأويل فيها غير واردٍ ولا سائغ؛ لإمكان حملها على الظاهر مطلقاً فهي من المحكمات ، وجميع قرائن التأّويل التي يذكُرها المتكلّمون مدفوعة بقاعدتي "القول في

(1) ينظر: الأنوار الكاشفة المعلمي، ص228، 293 -295 ، ظلمات أبي رية، عبد الرزاق حمزة، ص 231،291.

الصفات فرعٌ على القول في الذات" و"القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر"[1].

3- أنّ المحدِّثين المعاصرين قد اختلفت قاعدتهم في التعامل مع أحاديث الصفات وانقسموا إلى فريقين :

- طريقة أهل الإثبات مع التنزيه: والمراد بها إثبات الصفة بمعناها اللائق بالله مع تنزيه الله عن مُماثلة خلقه في تلك الصفة ، وتفويض العلم بالكيفية إلى الله على وِفق قوله تعالى :

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[الشورى:11] ، وقد سلك هذه الطريقة من المحدِّثين المعاصرين كل من المعلّمي وعبد الرزاق حمزة والألباني وغيرهم.

- طريقة أهل التفويض أو التأّويل: وهي طريقة الأشاعرة والمقصود بها تفويض العلم بمعَنى الصِّفة إلى الله ، أو تأويل الصِّفة إلى معنًى غيرِ ظاهرٍ مع نفي إثبات الظّاهر صفةً لله ، وقد مشى على هذه الطريقة من المحدِّثين المعاصرين أبو شهبة رحمه الله.

هذا، وبيان الحقِّ في هذه المسألة مهمٌ وحاجة المتصدِّي للدِّفاع عن السنّة إلى فهمها ضروريٌ؛ إذ أنّ اندفاع الشُبهة يحتاج إلى أمرين هما حصول الاندفاع مع صحّته فلا يكفي مجّر حصول الاندفاع مع فساد الطَّريقة والمسلَك، بل لابد من صحّة المسلك وموافقة الطّريقة للأدلّة؛ حتى لا يدُافع عن السنّة بما فيه مخالفةٌ للسنّة ، وطريقة القرآن والسنّة عدم اعتبار النتائج دون مقدِّماتها، بل إنّ اعتبار النتّائج بصحة المقدِّمات، وشواهد هذا كثيرة ، فطريقة الأشاعرة في الصِّفات لاسيما التأّويل قد يعدُّه البعض جواباً شافياً، وحجّةً قاطعةً لخصوم السنّة[2]؛ إذ

(1) قرّرهما ابن تيمية في الرسالة التدّمرية .

(2) وأشد فسادًا منه ما يقوم به من سماهم المعلمي بالمحامين الاستسلاميين من الجواب عن الاشكال في أحاديث الدّجال ونزول عسيى عليه الصلاة والسلام وغيرها في آخر الزمان بتضعيفها وأنّ مدارها على كعب الأحبار ووهب بن منبه، فهذا جواب منهم تخلّصوا به من تبعات هذه الأحاديث ابتداء، ولكنّه تخلص أّدى بهم إلى إنكار ما تواتر ورد ما تلقته الأمة بالقبول، ناهيك عن بطلان جوابهم - في هذه القضية- من أصله كما سيأتي موضّحا في قاعدة التعامل مع الأحاديث التي لها صلةٌ بأهل الكتاب وأنبيائهم التالي ذكرها.

يندفع به إيراد الشُّبهة، ولكن الحقّ أنّ الأمر خلاف ذلك لما سبق ذكره، وفي الحديث :{ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُنَالُ مَا عِنْدَهُ إِلَّا بِطَاعَتِهِ }[1].

رابعاً: قاعدة التعامل مع الأحاديث التي لها صلةٌ بأهل الكتاب وأنبيائهم:

لقد بلغت المجازفة بالطّاعنين في السنّة إلى الطّعن في كل حديث يذُكر فيه شيءٌ ممّا يتعلّق بأهل الكتاب أو أنبيائهم؛ ولو كان ذكر ذلك عَرَضاً بلْه ما يتعلق بأخبارهم بلْه ما ورد شبيهه ونظيره في كُتبهم، فينسِبون كلَّ حديثٍ من ذلك إلى أنه إسرائيلياتٌ أخذها الصّحابة عن كعبِ الأحبار كما زعموا ، ولذلك نجدهم يطعنون في حديث الإسراء والمعراج وحديث فقئ موسى عليه الصلاة والسلام عَيْن الملَك، ورُود ذكر نبِّي الله موسى عليه الصلاة والسلام فيها ، وكذلك طعنوا في حديث نزول عيسى عليه الصلاة والسلام، وحديث طعن الشيطان في جنب كلِّ مولودٍ إلّا عيسى عليه الصلاة والسلام، ورُود ذكر عيسى وهكذا، وهُم بهذا يُحاولون نسبة السنّة إلى الإسرائيليات والمسيحيات، كما فعل أشباههم حينما أرادوا نسبة القرآن إلى العرب المسّمى بحيرا ، فرّد الله فريتهم بقوله : ﴿ ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين ﴿١٠٣﴾ [النحل:103].

وقد سرت عدوى الحمل على كعب الأحبار إلى فئام ممن ينتسبون إلى السنّة ويدافعون عنها في الجملة كأمثال السيد رشيد رضا[2] ومحمد شلتوت وغيرهم، فقد جعلوا كعبا محورا في كلِّ حديثٍ مُشكِلٍ عَسُر حلُّه، فيطعنون فيه – ولو كان في الصحيحين-بأنّه من دسائس كعب أو ممّا تلقاه الصحابة عنه، فطعنوا بذلك في أحاديث متواترة كأحاديث نزول عيسى وأحاديث الدّجال وغيرها، ومن الحجج الدامغة التي يُدفع به هذا الزعم ما خلُص إليه الألباني في تتبعه لأحاديث نزول عيسى

(1) أخرجه البزار في مسنده ،ج7 ص314 ،وقال الألباني في صحيح التّرغيب والتّرهيب :حسن صحيح ،ج 2 ص144.

(2) ينظر ردّ المعلمي عليه في هذه القضية في الأنوار الكاشفة ص295 ،296.

عليه الصلاة والسلام – بعد طعن الشيخ محمد شلتوت فيها بأنها تدور على كعب الأحبار ووهب بن منبه– من أنه لم يأت عن كعب ولا وهب بن منبه أصل صحيح بل ولا ضعيف في شيء من أحاديث نزول عيسى بن مريم يقول الألباني:« ومن هؤلاء الشيخ محمود شلتوت؛ فقد كنت قرأت له قديماً جواباً حول حياة عيسى عليه السلام في السماء ونزوله في آخر الزمان –نشرته مجلة «الرسالة» يومئذٍ –رأيت فيها العجب العجاب من الجهل بحقيقة الأحاديث الواردة في نزوله عليه الصلاة والسلام، ومن ذلك زعمه أن طرقها كله تدور على وهب بن منبِّه وكعب الأحبار، فاستنكرت ذلك في نفسي؛ لأن ذهني كان خالياً من مثل هذه الدَّعوى، ولكني قلت في نفسي: لعل ذلك بالنِّسبة لبعض الطُّرق، ولكن الشيخ يبالغ وللتّثبت من ذلك؛ اندفعت إلى تتبُّع أحاديث نزوله عليه الصلاة والسلام من مصادرها الأصليَّة في كتب السنّة – التي تروي الأحاديث بأسانيدها؛ كالأمهات الستّة وغيرها –حتى اجتمع عندي في ذلك أحاديث كثيرة جداً ؛ من طرق متواترة عن أكثر من أربعين صحابياً ، فعجبت أشدَّالعجب حين لم أر لوهبٍ وكعب ذكراً في شيء من تلك الطرق أصلاً ، حتى ما كان منها ضعيفَ الإسناد! »[1].

وقد أحسن المعلمي أيضا الكشف عن مراحل هذه المكيدة، والتي تولّى أبو ريةّ نسْجها حينما أراد جعل كعبَ الأحبار محوراً في كل حديثٍ له صلةٌ بأهل الكتاب، مستعيناً بكلّ وسائل الفُجور، والخبُث، والتي أفهُطروأخبثُها إسقاطه كلمة الأُول من مقولة عمر بن الخطاب حينما قال لكعب الأحبار:{ لتتركّن الحديث عن الأُول أو لأُلحقنّك بأرض القردة}[2]، قال { عن الأُول } فأبدلها أبو ريةّ بقوله { عن النبِّي – عن رسول الله } ليصل في النِّهاية إلى أنّ كعب

(1) قصة المسيح الدجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام وقتله إياه...، أبو عبد الرحمان محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية، عمان، ط1421،1هـ-2001م، ص24،23.

(2) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق، ج50 ص172.

كان يروي كثيراً عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم منه جاءت هذه الإسرائيليات التي يزعُم أنّها إسرائيليات ، وقد قال المعلمي مبيناً ما وراء هذه المكيدة :« أسقط قوله{ عن الأُول } ...لترويج دعوى مُهِلة فاجرة خبيثة ودعوى أنّ كعباً مع أنّه لم يلق النّبي صلّى الله عليه وسلّم كان يُحدِّث عنه بما يشاء، وكان الصّحابة يسمعون منه تلك الأحاديث ويقبلونها بسذاجة مُخجلة، ثمّ لا يكتفون بذلك حتى يذهبوا فيرُوونها عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم رأساً، فيوهِموا النّاس أنّهم سمعوها من النّبي صلّى الله عليه وسلّم أو على الأقل من بعض إخوانهم من الصّحابة، ولزيادة تفظيع هذا الزعم بالغ في الحطّ على كعب، وزعم أنّه كان منافقاً يسعى لهدم الإسلام، ويفتري ما شاء من الأكاذيب يرويها عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم فيتقبّلُها الصحابة ويرُوونها عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم رأساً ، فعلى هذا يزُعم أنّ كلّ ما جاء من أحاديث الصحابة ولم يصرِّح الصحابي بسماعه من النّبي صلّى الله عليه وسلّم فإنّه يحتمل أن يكون ممّا افتراه كعب ﴿ كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا ۝٥﴾[الكهف:5] »[1].

وقد قام المحدِّثون المعاصرون بذكر جملة من القواعد والضّوابط المجملة التي تردُّ بها دعاوى الطاعنين في هذه الأحاديث وتبيِّن فساد تلك المقاييس التي بنى الطاعنون عليها كلامهم والتي لا صلة لها بالمعايير العلميّة الصحيحة فمن ذلك:

1-ليس كلُّ خبرٍ ذُكر فيه موسى أو عيسى عليهما الصلاة السلام يعدُّ من الإسرائيليات:

وذلك أن ذكر الأنبياء والثناء عليهم ممّا اتفقت الشّرائع السماوية عليه، إذ هي من أصول الشرائع المشتركة ، وشريعة النّبي محمّد صلّى الله عليه وسلّم إنّما جاءت مُصدِّقة لما بين يديها من الشّرائع والكتب السّماويّة، ومُهيمنة عليها، كما قال تعالى ﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه ... ۝٤٨﴾[المائدة:48]، والقرآن الكريم الذي يتظاهر

(1) الأنوار الكاشفة،المعلمي، ص 154.

الطّاعنون بعرض السنّة عليه قد جاء فيه ذكر نبِّي الله موسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام بل إنّ موسى أكثر الأنبياء ذكراً في القرآن ، ولهذا فقد قال المعلمي ردّاً على أبي ريّة وأمثاله:« أقول: إن كانت الاسرائيليات تشمل عند أبي ريّة كلّ خبرٍ فيه فضيلة لموسى عليه السلام ففي القرآن كثيرٌ منها، بل في عدة آيات منها كفر تفضيل بني إسرائيل على العالمين وغير ذلك وإن كانت خاصةً بما أُلصق بالإسلام وليس منه من مقولات أهل الكتاب فلم يزل أهل العلم يتتبعّونها ويزيّفونها».[1]

2- التخصيص لا يلزم منه الأفضليّة : فقد يخُصّ الله بعض أنبيائه ورسله ببعض الكرامات، والعطايا دون غيرهم من الأنبياء والرسل، ولا يعني هذا بتاتاً تفضيل ذلك النّبي على غيره، فيبنى عليه المعارضة بين الأحاديث ، وقد قال عبد الرّزاق حمزة ـ في ردّه على طعن أبي ريّة في حديث طعن الشيطان في جنب كلّ مولودٍ إلّا عيسى بحجّة أنّه يلزم منه أنّ عيسى أفضل من سائر الأنبّياء حتّى محمّد صلّى الله عليه وسلّم ـ:نظرنا فلم نعجب ،فقد قالوا المزيّة لا تقتضي الأفضلية ،فإذا خُصّ عيسى بالأفضلية من غير أبٍ، وبإحياء الموتى، وتصوير هيئة الطير من الطّين والنّفخ فيها فتصير طيراً بإذن الله، ولم يَجر ذلك لإبراهيم ولا نوح ولا موسى عليهم الصلاة والسلام، لا يقتضي ذلك تكذيب هذه المزايا لعيسى عليه الصلاة والسلام، هل تُردُّ الأحاديث الصّحيحة والأخبار القرآنية بمثلِ هذا الخيال الفاسد، والإستبعاد البارد؟، ويُكذَّب الصّحابي الحافظ أبو هريرة لمَ َوس أبي ريّة الذي قلّد فيه جولد تسيهر؟، إذا جاء في التّاريخ ذكر علماءٍ سابق الخيل بعدوه مثل سلمة بن الأكوع ،أو امرأة حادّة البصر ترى من بعد ثلاثة أيام كزرقاء اليمامة ،أو مُحدِّث ملهمٍ كعمر إلى أمثالٍ كثيرة ممّا يختصُّ الله به بعض عباده ،فيجيء مهووس كأبي ريّة يقول : لماذا اختصّ هؤلاء بذلك دون سواهم؟ فنقرأ له قول الله تعالى ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ...﴿٣٩﴾﴾[يونس:39] و قوله﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ...

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص119.

﴿٧١﴾ [المؤمنون: 71] وقوله: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [القصص:68] ولما قالت الملائكة لله سبحانه حين قال لهم: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة:30]، والله لم يجعل أبا ريّة ولا من هو خيرٌ من أبي ريّة مستشاراً له يعدِّل في خلق الله تعالى بهواه وعقله الفاسد ورأيه الكاسد»(1).

3- أنّ التوافق لا يلزم منه الاقتباس: فتوافق السنّة مع بعض ما جاء في كتب أهل الكتاب لا يلزم منه أخذ ذلك من كتبهم، لجواز أن تتّفق الشريعتين على ذكره، وقد جاء أنّ القرآن مصدِّقٌ لما بين يديه من الكتب، فالتوافق قد يقع حتى في القرآن الكريم يقول عبد الرّزاق حمزة: «وشك أبو ريّة في حديث نزول عيسى بن مريم – لأنّه جاء خبر عودته في الإنجيل– هو من الفهم المقلوب، فإذا جاء حديثٌ أو قرآنٌ بما جاء مثلُه في التوراة والإنجيل أيكون ذلك شكاً فيه أو تقويةً له؟ والرسل يُصدِّق بعضهم بعضاً فعيسى يقول ﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ ﴿٥٠﴾﴾ [آل عمران:50] وقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ... ﴿٤٨﴾﴾ [المائدة:48] وفي الحديث: { أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِابْنِ مَرْيَمَ، وَالأَنْبِيَاءُ أَوْلاَدُ عَلاَّتٍ، لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ }(2)، ولو رَدَدْنا من الدِّين ما لا يعُجب أبا ريّة وأمثاله من الجهلاء المعجبين بآرائهم الفجّة؛ لأصبح الدِّين مهلهلاً ممزّقاً رقعاً، لا تَسترعقيدةً ولا تُدفيء من باطلٍ، ولأصبح ديناً ملفّقاً يقبل منه أهل الأهواء ما يوافق

(1) ظلمات أبي ريّة، عبد الرزاق حمزة، ص116.

(2) لعل الشيخ عبد الرزاق نقله بمعناه وقد أثبته بلفظه في الصيحيحين. أخرجه البخاري في صحيحه، باب بَابُ قَوْلِ اللَّهِ {وَاذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا} [مريم: 16] "، برقم(3442)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب فضئل عيسى عليه السلام، برقم(143).

هواهم، ّوهُوِن منه مالا يهَوْون ، وكفى بدين مُخَرَّق مُمَزِّق أمثال هذا،فإنّا لله وإنا إليه راجعون»[1].

بل قد يتوافق اللاّ فظان ويكون الّذي ممّن يُحدِّث عن أهل الكتاب، ومع ذلك فلا يلزم أخذه عنهم، نعم هذا ممّا يسترعي النّاظر للبحث، ولكنّه ليس كافياً للحكم بالبطلان لاحتمال ثبوت أصل المعنى، والاقتباس إنّما وقع في الألفاظ لحسُنها ، ولهذا لما وّافق أبو هريرة كلام كعبٍ في صفة النّبي صلّى الله عليه وسلّم وهي قوله :{لَمْ يَكُنْ فَاحِشًا ، وَلاَ مُتَفَحّشًا ، وَلاَ صَخَّابًا فِي الأَسْوَاقِ}[2] لم يلزم منه الأخذ عنه، لأنّ هذه الأخلاق المحّمديةّ كانت معلومة لهم بالمشاهدة والملاحظة[3].

ومثله موافقة أبي هريرة لكعب[4] في حديث: { سيحان وجيحان، والفُراتُ والنّيلُ كلٌّ من أنهار الجنّة }[5] ، فقد قال عبد الرزاق حمزة:« لايضُّر أبا هريرة أن يقول هذا القولَ نفُسه كَعب، بل ذلك ممّا يقوِّيه، فإّما أن يكَون مثلَه في التّوراة، وكُتبِ الأنبياء يصُدِّقُ بعَضُها بعَضاً، أو يكَونَ أخذُ كَعبٌ عن أبي ُه ترَيرةحدّث به كما يُحدِّث أبو هريرة»[6].

4- أنّ إثبات الفضل لمكانٍ أو بلدٍ ممّا لم تختص به كُتب أهل الكتاب: فقد ثبت في القرآن فضل أماكن وأمم ، بل حتى لو كانت تلك الأماكن والمدن لها صلةٌ بتاريخ أّمة لبني إسرائيل ، لأنّ الفضل قد يدُيمه الله في أرضٍ عبر أزمانٍ وفي أممٍ ، ولهذا لما طعن خصوم السنّة

(1) ظلماتأبي ريّة ، عبد الرزاق حمزة، ص 118، وينظر:ص 160.

(2) أخرجه أحمد ، مسند أبي هريرة، ج 14 ص93 ،وينظر السلسلة الصّحيحة،ج5 ص130 .

(3) ينظر : دفاع عن السنة، أبو شهبة، ص132.

(4) وقد قال المعلمي فيه:" أما خبر كعب فيروى عن عبد الله بن صالح كاتب الليث– وهو متكلم فيه –".الأنوار الكاشفة، ص184.

(5) أخرجه مسلم، كتاب الجنّة وصِفة نَعيمها وأهلها، باب ما في الدّنيا من أنهار الجنّة، برقم(26).

(6)ظلمات أبي ريّة، عبد الرزاق حمزة، ص146.

في أحاديث فضل الشام وبيت المقدس، كان طعناً مصادماً لهذه الحقيقة واعتراضاً على القرآن الكريم الذي فيه الثناء على بعض تلك المواضع كبيت المقدس مثلاً ، وقد قال المعلمي في صدد هذا :« وأما الشام فلا ريب أنّ الموضوعات في فضلها كثيرةٌ، ولكن ليس من الحقِّ في شيءٍ أن تُعدّ دلالة الخبر على فضلها دليلاً على وضعه، فإنّ فضلها ثابتٌ بالقرآن، وكذلك الحال في بيت المقدس قال الله تعالى ﴿سبحن ٱلذِى أ سرى بعبدِهِۦ ليلا مِن ٱل مسجدِ ٱلحرامِ إِلى ٱل مسجدِ ٱلأ ق صا ٱلذِى بـ ركنا حولهُۥ ... ١﴾[الإسراء:1] وأخبر الله عز و جّل عن الشام بقوله ﴿ٱلأ رضِ ٱل تى بـ ركنا ٧١﴾[الأنبياء:71] وبقوله ﴿ونجى ٱل تى بـ ركنا فِيها 8١﴾[سبأ:18].»[1]، نعم أحاديث الفضائل تكثرُ فيها الموضوعات والمكذوبات فلذلك احتاط أئمة الحديث فيها، ونظروا في صحّة ثبوتها ودقّقوا، ولم يثبْت منها عند التّحقيق إلّا القليل، ولذلك قال المعلمي :«فأما أن يكون مثل هذا ممّا يسترعى النّظر ليبحث عن الخبر من جهة إسناده وما يتصل به ليحكم عليه بحسب ذلك فلا بأس»[2].

المطلب الثّاني : الأجوبة التفصيلية على بعض الأحاديث المُنتقدة متناً:

إضافةً إلى الرّدود الإجمالية والقواعد الكليّة التي ذكرها المحدِّثون المعاصرون دفاعاً عن الأحاديث الصّحيحة التي انتقدها الطّاعنون في السنّة ، فإنّهم ذكروا أجوبةً تفصيليةً تناولوا فيها كل حديثٍ بمفرده ، نعم هناك عددٌ من الأحاديث تشترك في وجه استشكالها وسبب نقدها، وبواسطة تلك القواعد الكليّة زالت الشبهة عنها، وانكشف إشكالها ، ولكن بعض الأحاديث إشكالُها لا يزول إلّا ببيانٍ مُفصّلٍ، وجوابٍ خاصٍ؛ يكشف حقيقتَها ، ولهذا فقد اخترت من

(1) الأنوار الكاشفة ، المعلمي، ص94.

(2) المرجع نفسه ،ص94.

الأحاديث المنتقَدة والمشكُلة حديثين أراهما أحوج إلى البيان:

- حديث خلق التّربة: لوروده في صحيح مسلم ، ولاختلاف المحدِّثين المعاصرين في توجيهه والجواب عنه ، ولتعلُّقه بمقاييس نقد المتون وعدالة الصحابة ، ولشدّة تبجُّح الطّاعنين به للطّعن في أبي هريرة -رضي الله عنه-.

- حديث سحر النّبي صلّى الله عليه وسلّم: واخترته لكثرة ضلال النّاس في فهمه ، وليظهر من خلاله المنهج السّليم في فهم النّصوص فهماً صحيحاً لاسيما تلك التي صححها الأئمة وتتابعوا على روايتها ولتعلُّقه بمقاييس نقد متون السنّة وضوابط تطبيقها.

أولا- حديث خلق التربة :

روى مسلٌم عن أبي هريرة-رضي الله عنه- أنّه قال: {أخذ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بيدي، فقال: {خلق الله التّربة يوم السّبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد ، وخلق الشّجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثّلاثاء ، وخلق النّور يوم الأربعاء ، وبثّ فيها الدّواب يوم الخميس، وخلق آدم بعد العصر من يوم الجمعة}[1].

لقد حاول الطّاعنون في السنّة - وعلى رأسهم أبو ريّة- التشبُّث بكلّ لصيقة ليصلوا بها إلى غايتهم، ويثبُتوا بها دعواهم على كذب أبي هريرة رضي الله عنه ، وعَجْز منهج المحدِّثين عن غربلة السنّة من الموضوعات والمنكرات ، ولما ظفروا بحديث أبي هريرة هذا المعروف بحديث "خلق الله التّربة" ظنُّوا أنّهم قد حقّقوا حلمهم، وأصابوا غنيمتهم، فصاحوا وجالوا، ولا أّدل على هذا من تبجُّح أبي ريّة عند كلامه على هذا الحديث، ونسبته أبي هريرة للكذب، وتهكُّمه بالمحدِّثين المعاصرين في بلده وغيرها، فقد قال بعد إيراده للحديث:« وقد قال البخاري وابن

(1) أخرجه مسلم ،كتاب صفة القيامة و الجنة،بَابُ ابْتِدَاءِ الْخَلْقِ وَخَلْقِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ،برقم(27).

كثير وغيرهما: إنّ أبا هريرة قد تلقّى هذا الحديث عن كعب الأحبار، لأنّه يخالف نصَّ القرآن في أنّه خلق السماوات والأرض في ستّة أيام» ثمّ قال: «ومن العجيب أنّ أبا هريرة قد صرّح في هذا الحديث بسماعه عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم، وأنّه أخذ بيده حين حدّثه به، وإنّي لأتحدّى الذين يزعمون في بلادنا أنّهم على شيء من علم الحديث، وجميع من هم على شاكلتهم في غير بلادنا، أن يحلُّوا لنا هذا المشكل، وأن يُخرجوا بعلمهم الواسع شيخَهم من الهّوة التي سقط فيها»،ويواصل أبو ريّة تبجُّحه فيقول:« إنّ الحديث صحيح السّند على قواعدهم لا خلاف في ذلك، وقد رواه مسلم في صحيحه ولم يصرِّح بسماعه من النبِّي فقط، بل زعم أنّ رسول الله أخذ بيده وهو يُحدِّث به، وقد قضى أئمة الحديث بأنّ هذا الحديث مأخوذٌ عن كعب الأحبار وأنّه مخالفٌ للكتاب العزيز فمثل هذه الرِّواية تعُدُّ ولا ريب كذباً صُراحاً وافتراءً على رسول الله فما حُكم من يأتي بها، وهل يدخل تحت حكم حديث رسول الله{من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النّار}[1]، أم هناك مخرِّج لراوي هذا الحديث بذاته؟ إنّي و الله لفي حاجةٍ إلى الإنتفاع بعلمهم في هذا الحديث وحده الذي يكشف ولا ريب عن روايات أبي هريرة-رضي الله عنه- التي يجب الإحتياط الشّديد في تصديقها»[2]، فهذا نص كلام أبي ريّة وهكذا يتبجّح.

والشّبهة التي لعبت في رأسه، وبنى عليها طعنه ولمزه لأبي هريرة هي أنّ الحديث مخالفٌ لصريح القرآن الكريم في أنّ خلق السموات والأرض وقع في ستّة أيام، وقد جعل الحْمَل في هذه المخالفة على أبي هريرة ، وقد تولّى المحدِّثون المعاصرون الجواب عن هذه الشُبهة وأعادوا الأمور إلى نصابها، وسأحاول عرض كلامهم حول هذا الحديث وأبيِّن وجه ردِّهم للشّبهة فأقول:

لقد اختلف المحدِّثون المعاصرون تبعاً للأئمة المتقدِّمين في الحكم على هذا الحديث على

---

(1)أخرجه البخاري،باب إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،برقم(107).

(2) أضواء على السنة المحمدية ، أبو رية، ص 182.

قولين:

1- تضعيفه وردُّه: وقد ذهب إلى هذا أبو شهبة وسلفه في ذلك أئمَّة وعلى رأسهم : ابن معين، وعلّي بن المديني، والبخاري، وابن تيميّة، وابن القيّم وغيرهم ، وقد ضعَّفوه من جهة السّند والمتن.

فأما من جهة السّند: ففيه رأيان :

الأول: رأي علي بن المديني: حيث جعل الصّواب أنّه من رواية إسماعيل بن أُميّة عن إبراهيم بن أبي يحي، وإبراهيم لا يُحتجُّ به، نقله عنه البيهقي في الأسماء والصفات[1] ، وقد نقل هذا أبو شهبة ثمّ قال :«وإذا كان الحديث مُختلَقًا مكذوبًا على النَّبي صلى الله عليه وسلم، وعلى أبي هريرة ومن جاء بعده من الثِّقات؛ فلا يصِّح أن يرتِّب عليه باحثٌ حُكمًا هو فرعٌ عن ثبوته»[2].

الثاني: رأي البخاري : فقد عدَّ الصّواب وقفَه على كعب الأحبار، وأنّ أحد الرّواة وهو أيوب بن خالد وهم فرفعَه ، فقد قال البخاري :« رواه بعضهم عن أبي هريرة -رضي الله عنه - عن كعب الأحبار وهو الأصحُّ»[3]، وقد أقرّ على ذلك ابن كثير حيث قال:« فكأنَّ هذا الحديث ممَّا تلقَّاه أبو هريرة عن كعب عن صُحُفه، فوهم بعض الرُّواة فرفعَه موقوفًا إلى النَّبيِّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - بقوله: {أَخَذَ رَسُوْلُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِيَدِي}»[4] وقد نقل

---

(1) الأسماء والصفات، أبو بكر أحمد بن الحسين الخراساني البيهقي ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، تقديم: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة السوادي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1413 هـ - 1993 م، ج2 ص250.

(2) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، أبو شهبة،ص 133.

(3) التاريخ الكبير ،أبو عبد الله البخاري، دائرة المعارف العثمانية، الدكن،دط،ج1 ص414.

(4) البداية والنهاية، ابن كثير، ج1 ص18.

كلاهما أبو شهبة.

قلت: فأبو شهبة نقل الرأيان (رأي بن المديني ورأي البخاري) ولم يرجِّح أحدَهما، ولكنّه في النِّهاية يعتمد نتيجتهَما وهي عدم صحّة نسبة حديث خلق الله التربة إلى النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم سَنَداً.

وأمّا من جهة المتن: فقد لخّصه ابن تيميةّ وابن كثير.

قال ابن تيمية :« وَمِثْلُهُ حَدِيثُ مُسْلِمٍ : { إنَّ اللَّهَ خَلَقَ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ وَخَلَقَ الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَخَلَقَ آدَمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ } فَإِنَّ هَذَا طَعَنَ فِيهِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْ مُسْلِمٍ مِثْلُ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ وَمِثْلُ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ أَنَّ هَذَا مِنْ كَلَامِ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، وَطَائِفَةٌ اعْتَقَدَتْ بِصِحَّتِهِ مِثْلُ أَبِي بَكْرِ ابْنِ الْأَنْبَارِي، وَأَبِي الْفَرَجِ بْنِ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَالْبَيْهَقِيِّ وَغَيْرِهِ وَافَقُوا الَّذِينَ ضَعَّفُوهُ وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِالتَّوَاتُرِ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَثَبَتَ أَنَّ آخِرَ الْخَلْقِ كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ الْخَلْقِ يَوْمَ الْأَحَدِ وَهَكَذَا هُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ وَعَلَى ذَلِكَ تَدُلُّ أَسْمَاءُ الْأَيَّامِ، وَهَذَا هُوَ الْمَنْقُولُ الثَّابِتُ فِي أَحَادِيثَ وَآثَارٍ أُخَرَ؛ وَلَوْ كَانَ أَوَّلُ الْخَلْقِ يَوْمَ السَّبْتِ وَآخِرُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَكَانَ قَدْ خُلِقَ فِي الْأَيَّامِ السَّبْعَةِ وَهُوَ خِلَافُ مَا أَخْبَرَ بِهِ الْقُرْآنُ»[1].

وقال ابن كثير :« وقد تكلّم في هذا الحديث علي بن المديني والبخاري والبيهقي وغيرهم من الحفَّاظ، قال البخاري في التَّاريخ: «وقال بعضهم عن كعب وهو أصحّ» يعني: أنّ هذا الحديث ممّا سمعه أبو هريرة وتلقّاه من كعب الأحبار فإنّهما كانا يصطحبان ويتجالسان

(1) مجموع الفتاوى ابن تيمية، ج18 ص18.

للحديث، فهذا يحدِّثه عن صُحفه، وهذا يحدِّثه بما يصدّقه عن النبِّي صلّى الله عليه وسلّم، فكان هذا الحديث ممّا تلقاه أبو هريرة عن كعب عن صُحفه، فَوهِم بعض الرُّواة فجعله مرفوعاً إلى النّبي صلّى الله عليه وسلّم، وأكّد رفعه بقوله { أخذ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بيدي }، ثمّ في متنه غرابةٌ شديدةٌ، فمن ذلك أنّه ليس فيه ذكر خلق السّموات، وفيه ذِكر خلق الأرض وما فيها في سبعة أيّام، وهذا خلاف القرآن لأنّ الأرض خُلقت في أربعة أيامٍ ثم خلقت السّموات في يومين من دخان»[1].

فحاصل كلامهما أنّ النكّارة وقعت في متنه لمخالفته القرآن الكريم في أمورٍ :

1- أنّه جعَل الخلق في سبعة أيامٍ، والوارد في القرآن أنّ ذلك كلّه في ستّة أيامٍ.

2- أنّه مخالفٌ للآثار الثّابتة القائلة بأنّ أول الستّة هو يوم الأحد، وعليه تدلُّ تسمية الأيام، وهو كذلك عند أهل الكتاب.

3- فيه أنّ خلق الأرض في سبعة أيامٍ، ولم يذكر خلق السّماء بينما القرآن ذكر أنّ خلق الأرض في أربعة أيامٍ ثمّ خلقت السّموات في يومين.

والنتيجة: أنّ الذين ضعفوه قد أعلوه سنداً ومتناً .

2- تصحيحه وتوجيهه : وإلى هذا ذهب المعلمي وعبد الرزاق حمزة والألباني فقد اتفّقوا على تصحيحه تبعاً لبعض الأئمّة، وعلى رأسهم: مسلم، وابن الأنباري، وابن الجوزي وغيرهم ، وقد أجاب المحدثون المعاصرون على سبب تضعيفه سنداً ومتناً وهذا ما سأبيِّنه فيما يلي:

أ- الجواب عن علّة السند: وقد بحثها المعلمي والألباني وعنهما أنقل.

أما تعليل ابن المديني: فجوابه أنّ إسماعيل بن أميّة ثقة عندهم غير مدلِّس، وزاد الألباني

(1) البداية والنهاية، ابن كثير، ج1 ص18.

بأنّ إسماعيل بن أميّة قد تُوبع بواسطة حجّاج بن محمّد[1].

ومن جهة أخرى فقد عدّ الألباني رواية إبراهيم بن أبي يحي التي أشار إليها البيهقي والتي ضعّفها ابن المديني أنّها المسلسة بالتّشبيك[2]، وهي غير التي أخرجها مسلم.

وأما تعليل البخاري: فقدّر بأنّ قوله :"قال بعضهم...إبهامٌ فلا يُمكن ترجيحه على عبد الله بن رافع لاحتمال كونه ضعيفا.

وقد بيّن المعلمي بأنّ كِر البخاري لهذا عند ترجمة أيوب بن خالد[3] يفُهم منه أنّه يرى الخطأ دخل من جهته، وأوجه التّخطئة لأيوب راجعةٌ إلى أمورٍ:

1ـ استنكار متن الحديث.

2ـ حال أيوب بن خالد إذ ليس بالقوي وهو مُقل وقد تكلم فيه الأزدي.

---

(1) أخرجه أبو يعلى في مسنده، مسند أبي هريرة، برقم(6132).

(2) وقد أخرجه الحاكم في " علوم الحديث " (ص 33) : "قال إبراهيم شبّك بيدي صَفوانُ بن سَليمٍ قال : شَبَّك بيدي أيُّوب بن خالدٍ الأنصاري قال : شبَّكَ بيدي عبد الله بُن رافعٍ قال : شبّك بيدي أبو هُريرة قال : {شَبَّكَ بيدي أبو القاسمِ صلّى الله عليه وسلّم و قال : فذَكره }".قال الألباني و أشار الحاكم إلى تضعيفه هكذا مسلسلاً بالتّشبيك و علّتهُ إبراهيم.

(3)أَيُّوب بن خَالد بن صفوان الأَنصارِيّ،أبو صفوان، النجاري، المدني. رَوى عَن عَبد اللَّه وأبيه خَالد بْن صفوان، وزيد بْن خَالد الْجُهَنِيّ ، وعبد اللَّه بْن رافع ،ميمونة بنت سعد، رَوى إِسْمَاعِيل بْن أمية ، وعُمر بْن عَبد الله مولى غفرة، وموسى بْن عُبَيدة الربذي، والوليد بْن أَبي الوليد، ويزيد بْن أَبي حبيب. روى له مسلم، والنَّسائي حديثا واحدا، وَرَوى لَهُ التِّرمِذِيّ حَدِيثَيْنِ آخَرَيْنِ.ينظر:تهذيب الكمال، ج3 ص 470

3ـ الرّواية التي رواها بعضهم عن أبي هريرة–رضي الله عنه– عن كعب.

فالبحث إذن ينحصر في هذه الأمور فإن أُثبت خلافُها ترّجح صواب أيوب بن خالد وهذا الذي عمِله المعلمي ويشبهه الألباني.

1– فأّما استنكار المتن فسيأتي بحثه في الدِّراسة المتنيّة.

2– وأّما حال أيوب بن خالد فلا يعُرف من ضّعفه إلّا الأزدي وفي تضعيفه شيء ٌ، وعدم إعلال ابن المديني الحديث بأيوب دليل ٌ على أنّه لا بأس به عنده، وهو كذلك عند المعلّمي.

3– وأّما الرِّواية التي أشار إليها فزيادةً على إبهامها، ففيها ما يضُعِّفها،زيادةً على خُلُّوها من المرجِّحات السّابقة، يشرح هذا المعلمي فيقول:« وذلك أنّ المحفوظ عن كعب وعبد الله بن سلام ووهب بن منبه ومن يأخذ عنهم أنّ ابتداء الخلق كان يوم الأحد، وهو قول أهل الكتاب المذكور في كتبهم وعليه بنوا قولهم في السّبت ، انظر الأسماء والصفات ص 272و 275 وأوائل تاريخ ابن جرير. وفي الدَّر المنثور 9/3 ((أخرج ابن أبي شيبة عن كعب قال: {بدأ الله بخلق السموات والأرض يوم الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس والجمعة، وجعل كل يومٍ ألف سنة } وأسنده ابن جرير في أوائل التاريخ 1:22– الحسينية واقتصر على أوله { بدأ الله بخلق السموات والأرض يوم الأحد والاثنين } فهذا يدفع أن يكون ما في الحديث من قول كعب»[1].

الخلاصة : أنّالعِلل السندية لا تقوى وحدها لإعلال الحديث، فبقي النظّر في وجه الاستنكار.

ب– الدِّراسة المتنية: إثبات عدم المخالفة (وجه الاستنكار):

(1) الأنوار الكاشفة ، المعلمي، ص189.

وقد سلك المعاصرون ممّن صحّحوا الحديث في التوّفيق بين الآية والحديث طريقين:

- المسلك الأول :أنّ الأيامّ السّبعة المذكورة في الحديث غير الأيامّ الستّة المذكورة في الآية وهو الذي ذهب إليه عبد الّرزاق حمزة والألباني.

إلّا أنّ عبد الّرزاق حمزة[1] عدّ أيام الحديث إنّما هي من عالَم سابقٍ للعالَم الذي نعيشه، فيكون العالَمُ الذي نعيشه قد وضع الله أساسه وتصميمه في يوم سبتٍ من آخر أسبوعٍ من أسابيع العالم قبله ، فيكون الحديث قد أفاد أن تصميم عالمنا، وتهيئة لبناته كان في آخر أيامّ عالَمٍ آخر قبله سمّاه سبتاً.

وقد بنى قوله هذا على عقيدةٍ معلومة بأنّ الله لم يزل ولا يزالُ خلّاقاً عليماً...فيؤيِّد هذا وجود عوالم قبلنا، ويومئ إليه قول الملائكة : ﴿أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون﴾[البقرة:30].

أما الألباني : فقد عدّ الأيام في عالَمٍ واحدٍ إلّا أنّ الحديث تفصيلٌ لكيفية الخلق على الأرض وحدَها، وأنّ ذلك كان في سبعة أيامٍ فالحديث يتحدَّث عن مرحلة من مراحل تطور الخلَق على وجه الأرض حتى صارت صالحةً للسُّكنى، والآية ذكرت خلق السموات والأرض إجمالاً في ستّة أيامٍ أخرى.

وأيدّ هذا الفهم بأمرين:

أ- رواية النّسائي لهذا الحديث في الكبرى قال حدّثنا إبراهيم بن يعقوب: حدّثني محمّد بن الصبَّاح: حدّثنا أبو عبيدة الحدّاد: حدّثنا أخضر بن عجلان عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة: { أنّ النّبيّ - صلّى الله عليه وآله وسلّم - أخذ بيدي فقال: «يا أبا هريرة إنّ الله خلق السّموات

(1) ظلمات أبي ريّة ، عبد الرزاق حمزة، ص150 .

والأرضين وما بينهما في ستّة أيّامٍ، ثمّ استوى على العرش يوم السّابع، وخلق التّربة يوم السّبت، والجبالَ يوم الأحد، والشجرَ يوم الإثنين، والشرَّ يوم الثلاثاء، والنّورَ يوم الأربعاء والدّواب يوم الخميس، وآدمَ يوم الجمعة في آخر ساعة من النّهار بعد العصر، خلقه من أديم الأرض بأحمرها وأسودها وطيبها وخبيثها، من أجل ذلك جعل الله من آدم الطيّب والخبيث»}[1].

قال الذهبي في كتابه"العلو" ما نصّه:«الأخضر وثّقه ابن معين وقال أبو حاتم يُكتب حديثه وليّنه الأزدي، وحديثُه في السنن الأربعة، وهذا الحديث غريبٌ من أفراده»[2].

وقال الألباني :«وبقيّة رجال الإسناد ثقاتٌ كلُّهم، فالحديث جيدّ الإسناد»[3].

ب- أنّ القرآن يذكر أنّ بعض الأيّام عند الله تعالى كألف سنةّ، وبعضها مقداره خمسون ألف سنةّ فهذه كتلك.

الخلاصة : بناءً على هذا التوّجيه فإنّ الاعتراضات الثلاث على المتن والتي سبق تلخيصها من كلام ابن تيمية وابن كثير تصير غير واردةٍ أصلاً لاختلاف الأيّام ابتداءإذً محلّهما متباين.

- المسلك الثاني : أنّ الأيّام نفسُها ومحلُّ الحديثين واحدٌ، وهذا الذي جنح إليه المعلمي وحينئذ فيحتاج إلى الجواب عن الاعتراضات الثّلاث السابقة وهو الذي قام به المعلمي[4] :

---

(1)أخرجه النّسائي في السنن الكبرى، باب سُورَةُالسَّجْدَةِ بِسْمِاللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ،برقم(11328).

(2) العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط1، 1416هـ - 1995م، ص94.

(3) مختصر العلو للعلي الغفار ، محمّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي،ط2 ،1412هـ-1991م، ص112 .

(4) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص190، 191.

الإعتراض الأول: أنّه جعل الخلق في سبعة أيامٍ والوارد في القرآن أنّ ذلك كلّه في ستّة أيام:

وجوابه : أنّه ليس في هذا الحديث أنّه خلق في اليوم السابع غير آدم، وليس في القرآن ما يدل على أنّ خلق آدم كان في الأيام الستّة بل هذا معلوم البطلانوعليه فالخلق غير آدم كان في ستّة أيامٍ وهو الموافق للقرآن ،وفي آيات خلق آدم أوائل البقرة وبعضِ الآثار ما يؤُخذ منه أنّه قد كان في الأرض عُمّارٌ قبل آدم عاشوا فيها دهراً؛ فهذا يساعد القول بأنّ خلق آدم متأخّرٌ بمُدّةٍ عن خلق السموات والأرض وليس منها.

الإعتراض الثاني: أنّه مخالفٌ للآثار الثابتة القائلة بأنّ أول الستّة هو يوم الأحد، وعليه تدلُّ تسمية الأسماء، وهو كذلك عند أهل الكتاب.

وجوابه : أنّ الآثار القائلة أنّ ابتداء الخلق يوم الأحد ما كان منها مرفوعاً فهو أضعف[1] من هذا الحديث بكثير،وأمّا غير المرفوع فعامّته من قول عبد الله بن سلام وكعب ووهب ومن يأُخذ عن الإسرائيليات.

وتسمية الأيامّ كانت قبل الإسلام تقليداً لأهل الكتاب، فجاء الإسلام وقد اشتهرت وانتشرت فلم يَرَ ضرورةً إلى تغييرها، لأنّإقرار الأسماء التي قد عُرِفت، واشُتهرت، وانتشرت لا يعدّ اعترافاً بمناسبتها لما أُخذت منه أو بنيُت عليه، إذْ قد أصبحت لا تُدلّ على ذلك، وإنّما تدل على مُسمَّياتها فَحَسْب، ولأنّ القضية ليست ممّا يجب اعتقاده أو يتعلّق به نفسه حكم شرعي، فلم تستحق أن يُحتاط لها بتغيير ما اشتهُر وانتشَر من تسمية الأيام، وقد ذكر السّهيلي في الّروض الأنف هذه القضية وانتصر لقول ابن إسحاق وغيره الموافق لهذا الحديث حتى قال:«

(1) وقد أخرج طرفا منها أبو محمد عبد الله بن محمد الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني في كتابه العظمة، باب صفة ابتداء الخلق، ج4 ص1364-1366.

وَالْعَجَبُ مِنَ الطَّبَرِيِّ عَلَى تَبَحُّرِهِ فِي الْعِلْمِ كَيْفَ خَالَفَ مُقْتَضَى هَذَا الْحَدِيثِ وَأَغْرَبَ فِي الرَّدِّ عَلَى ابْنِ إِسْحَاقَ وَغَيْرِهِ وَمَالَ إِلَى قَوْلِ الْيَهُودِ فِي أَنَّ الْأَحَدَ هُوَ الْأَوَّلُ وَيَوْمُ الْجُمُعَةِ سَاهٍ لَا وِتْرٌ وَإِنَّمَا الْوِتْرُ فِي قَوْلِهِمْ يَوْمُ السَّبْتِ... »[1].

الإعتراض الثالث: وفي الحديث أنّ خلق الأرض في سبعة أيامٍ ولم يذكر خلق السّماء بينما القرآن ذكر أنّ خلق الأرض في أربعة أيامٍ ثمّ خلقت السّماوات في يومين.

وجوابه : بأنّ الحديث وإنّ لم ينُصّ على خلق السّماء فقد أشار إليه بذكره في اليوم الخامس النوّر وفي السادس الدّواب، وحياة الدّواب محتاجة إلى الحرارة، والنوّر والحرارة مصدرهما الأجرام السّماويةّ.

والذي في الحديث أنّ خلق الأرض نفسها كان في أربعة أيامٍ كما في القرآن، والقرآن إذ ذكر خلق الأرض في أربعة أيام، لم يذكر ما يدلُّ على أنّ جملةَ ذلك خلق النوّر والدّواب، وإذْ ذَكَر خلق السّماء في يومين لم يذكر ما يدلُّ على أنّه في أثناء ذلك لم يحدث في الأرض شيئاً، والمعقول أنّها بعد تمام خلقها أخذت في التطّور بما أودعه الله تعالى فيها، والله سبحانه لا يشغلُه شأنٌ عن شأن.

هذا، ورواية أبي هريرة–رضي الله عنه– عند النّسائي والتي أيدّ بها الألباني قوله، قد ذكرها المعلمي وشكّك في صحتها فقال: «في صحة هذه الرّواية عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح نظر لا أطيل ببيانَه ، فمن أحب التّحقيق فليُراجع: تهذيب التّهذيب 213:7 وفتح الباري 511:8 ومقدمته ص 373 ، وترجمتي أخضر وعثمان بن عطاء من الميزان وغيره. والله

(1) الرّوض الأنف، أبو القاسم ،عبد الرحمن بن عبد الله ،بن أحمد السّهيلي ، تحقيق :عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1421هـ -2000م،ج4 ص 60.

الموفق»[1].

وبعد إيراد هذه الأجوبة التّفصيليّة عن حديث خلق الله التّربة، أُسجِّل نتائج حوله كالتّالي:

– أنّ الحديث يُجلِّي صُورةً من صُور اهتمامات المحدِّثين بنقد المتون، ولذا كان تضعيفُ البعض له سببُه استنكار معناه.

– أنّ الأئمة إذا أنكروا المتن فإنّهم يتطلّبون له علّةً ولو كانت غير قادحة ويروونها كافية، ولذا رأينا من ضعّف الحديث كالبخاري وغيره جعل علّته أدنى رواته منزلةً وهو أيُّوب بن خالد، وأيّد ذلك برواية عن رجلٍ مجهول.

– أنّ الأئمّة إذا ضعّفوا الحديث لم ينسبوا الوهم والخطأ إلى راوي الحديث من الصّحابة لعلوِ مكانتهم، وإنّما ألصقوا الوهم بأدنى راوٍ في سلسلة السند.

–أنّ حملة أبي ريّة وغيره على أهل الحديث ومناهجهم قد باءت بالفشل، وولّت على أدبارها وارتحلت، فعلى رأي من ضعّف الحديث فلا تبعة على أبي هريرة فيه، وأمّا على رأيّ من صحّحه فقد ذكروا من الأجوبة العلميّة القويّة ما يُزيح وجه استشكاله، ممّا يُؤكد قولنا أنّ الاستشكال لا يلزم منه البطلان.

أنّ دفع الاستشكال ممّا تختلف أنظار العلماء فيه، والشأن فيه أن تكون الأوجه ممّا يحتملُها النّص.

أنّ الحديث إذا خالف صريح القرآن فإنّه ممّا يسترعي أئمّة النّقد لتطلُّب علّة له، وقد يُحكَم عليه بالوضع لوجود موجبه، فإذا أُثبت عدم تحقُّق المخالفة كان الحديث صحيحاً وهو

(1) الأنوار الكاشفة ، المعلمي، ص 192 .

الذي فَعلَه المعلّمي وعبد الرّزاق حمزة والألباني.

ثانيا – حديث سحر النّبي صلى الله عليه وسلّم[1]:

أخرج الشيخان في صحيحيهما من طريق هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: { سَحَرَ رَسُولَ

[1] ينظر: الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص249 وما بعدها، دفاع عن السنة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص157 وما بعدها، ظلمات أبي رية ص268 وما بعدها، سلسلة الأحاديث الصحيحة ج6 ص615، تخريج مشكاة المصابيح ج3 ص1652،1651، مختصر صحيح مسلم ص365-367.

اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهُودِيٌّ مِنْ يَهُودِ بَنِي زُرَيْقٍ، يُقَالُ لَهُ: لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ: قَالَتْ حَتَّى كَانَ [ص: 1720] رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ، وَمَا يَفْعَلُهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ، أَوْ ذَاتَ لَيْلَةٍ، دَعَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ دَعَا، ثُمَّ دَعَا، ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ أَشَعَرْتِ أَنَّ اللهَ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ؟ جَاءَنِي رَجُلَانِ فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلَيَّ، فَقَالَ الَّذِي عِنْدَ رَأْسِي لِلَّذِي عِنْدَ رِجْلَيَّ، أَوِ الَّذِي عِنْدَ رِجْلَيَّ لِلَّذِي عِنْدَ رَأْسِي: مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: مَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ، قَالَ: فِي أَيِّ شَيْءٍ؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ، قَالَ: وَجُفِّ طَلْعَةِ ذَكَرٍ، قَالَ: فَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بِئْرِ ذِي أَرْوَانَ» قَالَتْ: فَأَتَاهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أُنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ وَاللهِ لَكَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْحِنَّاءِ، وَلَكَأَنَّ نَخْلَهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ» قَالَتْ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلَا أَحْرَقْتَهُ؟ قَالَ: «لَا أَمَّا أَنَا فَقَدْ عَافَانِي اللهُ، وَكَرِهْتُ أَنْ أُثِيرَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا، فَأَمَرْتُ بِهَا فَدُفِنَتْ»}[1]. هذا لفظ مسلم، وله روايات متعددة في الصحيحين وغيرهما.

- الدّراسة:

وقد كان هذا الحديث محّل طعنٍ وتشكيكٍ من أعداء السنّة قديما -على أيدي المعتزلة- وحديثا، يحدّثنا أبو شهبة عن هذا فيقول:«والأستاذ الإمام محّمد عبده ليس أبا عذرتها في هذا (في إنكار حديث السِّحر)، وإنّما هو متابع لمن سبقه من شيوخ الاعتزال وأمثالهم»[2].

(1) أخرجه البخاري، باب السحر، برقم() ، وأخرجه مسلم، كتاب السلام، باب السحر، برقم(43).

(2)دفاع عن السنة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص224.

وقد كانت جملة الاعتراضات والطّعون التي وُجّهت إلى هذا الحديث ترتكز فيما يلي:

1- أنّ الحديث على فرض صحّته من أخبار الآحاد، والآحاد لا يؤخذ بها في العقائد: فإنّ عصمة النّبي صلّى الله عليه وسلّم من تأثير السِّحر في عقله عقيدة من العقائد، لا يؤخذ في نفيها عنه إلّا باليقين، ولا يكتفى بالظّن.

2- مناقضته للقرآن: فقالوا أنّ الحديث يخالف القرآن الكريم في نفي السّحر عن النّبي - صلّى الله عليه وسلّم - حيث نسب القول بإثبات السّحر له إلى المشركين ووبّخهم على زعمهم هذا، قال تعالى: ﴿نحن أعلم بما يستمعون به إذ يستمعون إليك وإذ هم نجوى إذ يقول الظالمون إن تتبعون إلا رجلا مسحورا ۝٤٧ انظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا فلا يستطيعون سبيلا ۝٤٨﴾ [الإسراء:47،48].

3- يتضمّن لوازم باطلة: قالوا فتصحيح هذا الحديث يلزم منه لوازم باطلة يجب نفيها فمن ذلك:

- النيّل والتّشكيك في مكانة الوحي: فإنّه لو جاز على النّبي صلّى الله عليه وسلّم أن يتخيلّ أنّه يفعل الشيء وما فعله، لجاز عليه أن يظّن أنّه بلّغ شيئا وهو لم يبلغه، أو أنّ شيئا ينزل عليه ولم ينزل عليه، واستحالةُ ذلك أمرٌ ظاهرٌ لا يحتاج إلى بيانٍ.

- الحطُّ من مكانة النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم: لأنّ الحديث دلّ على تأثير السِّحر في عقله، فصار يفعل الشيء ولا يعلمه.

قلت: هذه جملة الاعتراضات التي طُعن بها هذا الحديث، وقد قام محدِّثو عصرنا بالجواب عن هذه الاعتراضات والطُّعون تبعاً لمن سبقهم من أهل العلم، وهذا ما سأسعى لبيانه:

المتأمِّل في هذه الطُّعون يجد أنّها على قسمين:

القسم الأوّل: قائمٌ على فكرة باطلةٍ من أساسها، وهي التي ادّعاها المعتزلة، وتمالئ

أفراخهم على ترديدها، وهي عدم قبول الظّني في العقائد، ولها مراحل ثلاث سبق شرحها وبيان ما فيها.

هذا، والمخالف محجوج ولو على مذهبه بغلبة الظنِّ التي أفادها الحديث، لا سيما وقد أخرجه صاحبا الصّحيح، فيقُال نحن لا نُريدك أن تجزم بأنّه سُحِر عليه الصلاة والسلام؛ ولكن لا أقّل من أن تظّن ظنًا غالباً، فكيف يشكّك في صحّة الحديث، مع وجود الظّن الغالبِ، وهذا ما أشار إليه المعلمي وأبو شهبة في جوابهما.

فإن قيل: هذا الظّن الذي أفاده الحديث قد خالفته عقيدة يقينيةّ، مفادها ثبوت العصمة للنّبي صلّى الله عليه وسلّم من أن يصُيبه سِحْر يؤثّر في عقله.

فيقُال جواب هذا في جواب القسم الثاني.

القسم الثاني: طعونٌ قائمةٌ على توّهم المخالفة واللّوازم الباطلة: وقد تلخّص ممّا سبق أنّ مدار الشبهة من أّولها إلى آخرها على توّهم المخالفة والمعاني الفاسدة.

إذا تقّرر هذا، فإنّ أعلام الحديث في هذا العصر قد ساروا في أجوبتهم حول ما طُعن به الحديث على نفي التوّهم ورفع الاشكال، مُسترشدين في ذلك بجملةٍ من القواعد التي مّر التنّبيه عليها، فكان عملهم كالتالي:

لأّو- التّحقيق في معنى السِّحر الوارد في الحديث: وقد استعانوا في الوصول إلى ذلك بجمع روايات الحديث، ثمّ الوصول إلى فهمها فهماً صحيحاً لا يتعارض مع القرآن والثّوابتِ الشرعيّة.

- جمع الّروايات والنّظر فيها: وهذا مفيدٌ جداً في فهم المرِاد، وتحديد المقصود الذي دلّ عليه الحديث، وبعد النّظر وُجِد أنّ ما حصل للنّبي صلّى الله عليه وسلّم من التّخييلِ جاء التّعبير عنه بصيغتين:

- مطلقة:لا تُحدِّد طبيعة هذا التّخييل ولا محلّه ولفظها: {يُخيّل إليه أنّه يفعل الشيء وما يفعله}.

– مقيدّة: تحدد طبيعة هذا التخييل ومحلّه ولفظها: {حتى كان يرى أنه يأتي أهله ولا يأتيهم}[1] ، والثانية {حتى كَانَ يَرَى أَنَّهُ يَأْتِي النِّسَاءَ وَلاَ يَأْتِيهِنَّ} .

2- العمل على توجيهها : وذلك بطُرقِ مسالك دفع التّعارض المعروفة عند أهل العلم، فقالوا بناءً على ذلك بوجوب حملُ مطلقها على مُقيدّها.

فتكون الرّواية الأصح معنىً قول عائشة-رضي الله عنها-: {حتّى كان يرى أنّه يأتي أهله ولا يأتيهم} فتحقّقنا بهذا أنّ الّذي أصاب النّبي صلّى الله عليه وسلّم أمرٌ عارض خفيف يتعلّق بأمر دنيويٍّ.

ووجهه:

أنّه كان يأتيه في حالٍ خاصّة فهو عارض، ثمّ هو في مسألة شخصية تتعلّق بإتيانه أهلَه، وهذا من أمور الدنيا.

وأمّا كونه خفيفًا فلأنّ عائشة-رضي الله عنها- ذكرت أقصى أحوال هذا العارض فقالت: {حتّى...لبيان الغاية، ويؤيّده أنّ سفيان بن عُيينة وهو أحد رواة القصّة قال عقب قول عائشة-رضي الله عنه- : {حَتَّى كَانَ يَرَى أَنَّهُ يَأْتِي النِّسَاءَ وَلاَ يَأْتِيهِنَّ} قَالَ {وَهذَا أَشَدُّ مَا يَكُونُ مِنَ السِّحْرِ} .

– وحيث أنّ غاية هذا السِّحر أمرٌ دنيويٌّ،فلا وجه للتّخوف والقول بأنّ قبول الحديث يلزم منه لازمٌ باطلٌ ، وهو النيّل والتّشكيك في مكانة الوحي، إذ العصمةُ ثابتةٌ له في ذلك فلا وجه لزوالها، وافتعال التّلازم بين الأمور الدنيويةّ والشرعيةّ قياسٌ مع الفارق ،يقول أبو شهبة:«

(1) واستظهر المعلمي أنّ هذه الرّواية أصح من الثانية، ووجُهه – والله أعلم- أن الرواية الأولى أكثر تخصيصا فقد جعلت الإتيان خاصًا بأهله، بينما الرّواية الثانية قد يُفهم منها عمومه في النّساء – وهو معنى قبيح- فتحمل على الأولى ضرورة لأنها أخص، فتكون الألف واللام للعهد .

قياس أمور الوحي والرّسالة على أمور الدّنيا قياس مع الفارق، فإنّه بالنّسبة لأمور الدِّين معصومٌ من الخطأ والتّغيير والتبّديل، ولا عصمة له في أمور الدّنيا، فللرّسول اعتباران: اعتبار كونه بشرًا واعتبار كونه رسولا، فبالاعتبار الأوّل يجوز عليه ما يجوز على سائر البشر ومنه أن يُسحر، وبالاعتبار الثّاني لا يجوز عليه ما يُخلُّ بالرّسالة لقيام الدّليل على العصمة منه»[1].

- ثمّ يبقى البحث في طبيعة هذا العارض، هل هو جسماني يؤثّر على جسمه فقط؟ أم أنّه يخامر عقله كحال المسحور التائه، وهو ما رماه به المشركون؟.

وقد ذكر العلماء في جواب هذا: أنّ العارض جسمانيٌ لا عقليٌّ، فهو مجرّد مرض يعتري الجسم ويزول، وقد أيّدوه بأمور:

1- ما سبق تقريره من خفّة هذا العارض، وأنّ أشد أعراضه أن {يُخيّل إليه أنّه يأتي أهله ولا يأتيهم}، وهذه الحال لا يمكن أن يوصف صاحبها بأنّه خُولط في عقله، كما ذكر المعلمي.

2- ما جاء في بقيّة القصّة واحتفّ بها، فقد قالت عائشة-رضي الله عنها-:{حتى إذا كان ذات يومٍ وهو عندي لكنّه دعا ودعا ثمّ قال: يا عائشة أشعرت أنّ الله أفتاني فيما استفتيته فيه؟}، فقد قال المعلمي - بعد نقله لما حكاه ابن حجر عن بعض أهل العلم من أنّ ظنّه أنّه يفعل الشيء وما يفعله خاطرٌ يأتي ويذهب ولا يثبت- :« وفي سياق الحديث ما يشهد لهذا، فإنّ فيه شعوره صلّى الله عليه وسلّم بذاك المرض ودُعاءه ربّه أن يشفيه، فالّذي يتحقّق دلالة الخبر عليه أنّه صلّى الله عليه وسلّم كان في تلك الفترة يعرض له خاطر أنّه قد جاء إلى عائشة-رضي الله عنها- وهو صلّى الله عليه وسلّم عالم أنّه لم يجئها ولكنّه كان يعاوده ذاك الخاطر على خلاف عادته، فتأذى صلّى الله عليه وسلّم من ذلك، وليس في حمل الحديث على هذا تعسّف

(1) دفاع عن السنة و رد شبه المستشرقين، أبو شهبة، ص226 .

ولا تكلّف»[1]؛ فكون النّبي صلّى الله عليه وسلّم كان يشعر بذلك المرض ودعا الله أن يشفيه، دليل على أنّه مرض يتعلّق بالجسم دون العقل.

3- أنّ الحديث لم يصّح بأنّه مرضٌ عقليٌّ، فحمله عليه ليكون معارضاً للثّوابت اليقينيّة ثمّ تضعيفه لذلك ضربٌ من التّعسّف، ولو حُمل على أنّه عارضٌ جسمانيٌّ -وهو الحقّ- لم يتعارض مع شيءٍ ممّا ذُكر؛ فوجب حمله عليه.

وخلاصة ما سبق:

أنّ هذا السِّحر مرضٌ من الأمراض وعارضٌ خفيفٌ من العلل، يجوز على النّبي صلّى الله عليه وسلّم، والّذي ثبت أنّ هذا السِّحر لم يؤثّر عليه في عقله، ولم يغيّر عليه شيئاً من الوحي، ولم يدُاخله شيءٌ في أمرِ الشّريعة بسببه، وإنّما عارضٌ خفيفٌ اعتراه وأثّر على ظاهرِه، فهو لتخيّ وخواطر عابرة، ثمّ لم يتركه الله تعالى على ذلك بل أعلمه موضع السِّحر، وعلّمه استخراجه وحلّه منه، ودفع أثَرَه وأذْهبَه.

وبتحديد مفهوم السِّحر الوارد في الحديث يكون الإشكال قد زال، وظهر عدمُ مخالفة الحديث للقرآن في نفي السِّحر عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم، بل ذكر المعلمي أنّ السِّحر الذي نسبه المشركون إلى النّبي صلّى الله عليه وسلّم يرُاد به أنّ أمر النبّوة كلّه سحر، وهذا لا وجه فيه من الحديث لأنّ الحديث عارض في فترة خاصّة ثمّ زال علاوةً على أنّه مرضٌ خفيفٌ.

هذا، وقد حاول بعض المنتسبين للدّفاع عن السنّة من أمثال السيّد رشيد رضا وغيره أن يعُلّوا هذا الحديث بعلّة سنديةّ جرياً على طرائق المحدّثين، فجعل الحمل فيه على هشام بن عروة، وهذا منهم تعليلٌ عليلٌ، يوضّحه كلام الألباني فقد قال جوابا على هذا:« وقد حاول السيّد رشيد رضا أن يُعِلّه بأنّه من رواية هشام بن عروة، وهو مع كونه ثقة حجّة فلم يتفرد به،

(1) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص265.

بل تابعه جماعة من آل عروة كما في صحيح البخاري، ثمّ إنّ للحديث شواهد من رواية زيد بن أرقم وابن عباّس-رضي الله عنهما- وغيرهما، فراجع "فتح الباري"، (10/ 192 - 193) فلا تغتر بكلام من ينكُره ممّن يدّعي الانتصار للسنّة من المعاصرين الذين هم أبعد ما يكونون عن العلم الصحيح بها».[1]

ومن خلال هذه الأجوبة حول حديث سحر النّبي صلّى الله عليه وسلّم تتأكد لنا جملة من القواعد التي تمّ بيانها في منهجيّة التّعامل مع الأحاديث المشكلة والتي منها:

1- العمل في رفع الاستشكال إنّما يصحّ بجمع الرّوايات: وقد رأينا كيف اعتمد المحدّثون المعاصرون هذا، وكيف كانت آثاره النّافعة في الوصول إلى إزالة الإشكال والتوّهم.

2- الحذر من التقّدّم بين يدي الأئّمة النقّاد، فهذا الحديث لما اّعتمده العلماء السابقون، ولم يأت عنهم غمزٌ فيه؛ حرص المحدّثون المعاصرون على الوقوف عند حكمهم، ولما قّال محّمد عبده« فعلى فرض صحته هو آحاد، والآحاد...» ردّ عليه المعلمي بقوله:«أّما صحته فثابتة بإثبات أئّمة الحديث لها»[2].

(1) تخريخ مشكاة المصابيح، الألباني، ج3 ص1652.

(2) الأنوار الكاشفة، المعلمي، ص250، 251.

خاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وبعد هذه الجولة العلميّة في أرجاء تاريخ السنّة النّبويّة وما تعرّضت له من حملاتٍ بائسةٍ لتشويه سماحتها وجمالها ، وبعد الوقوف على أعمال وجهود محدّثي عصرنا في صدّ عددٍ من تلك الحملات ، تكشّفت لدّي جملةٌ من النتائج والحقائق أختم بحثي بذكرها.

- أنّ من الأصول العظيمة التي فاق بها أئمّة السنّة غيرهم من أعداء السنّة ، إيمانهم الراسخ ويقينهم الجازم بأنّ الله قد تكفّل بحفظ دينه الشّامل للقرآن والسنّة ، وأنّ ما قد يوجد في تاريخ السنّة من محطّات قد تفتح باباً إلى الشّك لوجود تقصيرٍ أو خطأ أو ربّما تحريف ، فإنّ هذا الباب مسدودٌ ومردودٌ باستصحاب هذا الأصل ، الّذي يسدُّ كلّ نقصٍ ويجعل المظنّة مئنّةً ، ولذلك رأينا اعتماد المحدّثين المعاصرين له في عامّة المباحث التي شكّك الطّاعنون في السنّة من خلالها كالرّواية بالمعنى ، وتأخر تدوين السنّة ، وعدالة الأمّة وغيرها.
- أنّ منهج المحدّثين النقدي قد بلغ الغاية في التّحقيق ، ولم يخطُ خطوةً في تصحيح حديثٍ أو تضعيفه إلّا بعد النّظر في السّند والمتن جميعاً ، وموجبات الصّحة والضّعف ، ولم يطلقوا للعقل في ذلك العنان بل استخدموه في حدوده المشروعة.
- أنّ مقاييس نقد المتون ليست وحدها كافيةً للحكم على الحديث صحةً وضعفاً، وإنّما تساهم في المساعدة على اكتشاف سبب الضّعف، وتعزّز جانب الخطأ إن وجد.
- أنّ الرّدود الإجماليّة التي يقدّم المحدّثون المعاصرون بها لشبهات ردودهم لها قيمتها العلميّة البالغة ، إذ هي بمثابة قواعد وكلّيّات تدفع بها ألوانٌ من الشّبهات ، ومن خلالها يستطيع الباحثون اليوم التّصدي لعامّة الشبهات التي تثار بصيغ جديدة ، وأمثلة مختلفة.
- أنّ تبنّي الفلسفة المادّيّة والتأثّر بمبادئها ، هو الذي حدى ببعض المنتسبين للإسلام إلى إنكار أحاديث الغيب ، أو محاولة تفسيرها وفق معطيات العقليّة المادّيّة البحتة.

- أنّ أعمال المحدِّثين المعاصِرين ومُناقشاتهم لشُبهات الطّاعنين ، كانت تَسير وفق منهجيّة علميّة مُحكمة وتَمّ أساساً على تَقرير الثّوابت ثمّ حصر الخلاف مع الطّاعنين في جزئيات.
- أنّ أقوى الحُجج والبراهين للدِّفاع عن السُّنّة ، تعتمد على إثبات ما انتقدوا به من صَنيع غيرهم من الرُّواة ممّن لم تتّجه إليهم سهام الطّعن.
- أنّ كثيراً من شُبهات الطّاعنين تنطلق إمّا من مفاهيم مغلوطة أو قصص مكذُوبة ، ولذلك كانت أُولى خطوات البحث – حتّى لا يذهب النّقاش بعيداً – تستدعي تصحيح المفاهيم وضبط المصطلحات ، أو النّظر في سند ومعنى القصّة ، وقد رأينا أمثلة هذا في الآيات والأحاديث التي احتجّ منكرو حجّيّة السنّة بها ، وفي كثير ممّا رمي به الصّحابة ونقلة الأخبار.
- أنّ بعض الشُبهات ترتكز على قضايا صحيحة ، ثمّ يعمّم الطّاعنون على التّهويل بها مستعينين بالأغراض الجزئيّة ، وسيرد هذا النّوع من الشُبهات يقوم على النّظر في تلك الجزئيّات ومدى مصداقيّتها وأثرها على القضيّة الصّحيحة يظهر بذلك ضعف أثرها وقلّة أفرادها أو بعدها عن محل النّزاع ابتداء ، فينسدّ باب التّهويل ، ومن أمثلة هذا ما مرّ بنا في رواية الحديث بالمعنى وما قد يوجد معها من ظنّة الخطأ ، مع الأمثلة التي أوردها أبو ريّة للتّهويل.
- أنّ منشأ الخلل في دراسات المستشرقين راجع إلى أنّهم لم يتمثّلوا حقّ التمثّل البيئة والعصر والملابسات التي جمعت فيها الأحاديث، والصّفات التي كانت من ملازمات أئمة الحديث من دين، وعلم، وتثبت، وحذر بالغ، وأمانة فائقة، ومراقبة لله في السّر والعلن ، ولذلك اتّهموا واطؤا بالكذب وملأة السّلاطين ، وهوّلوا من احتمال الخطأ في الرّواية بالمعنى ، وشكّكوا في قيمة الحفظ في حفظ الأحاديث ونقلها إلى عهد التدوين...
- أنّ الطّاعنين نحوا بحوثهم على مصادر ليست في مستوى البحث العلميّ في السنّة ورجالها ، مثل كتاب" الشعر والشعراء " وكتاب " ثمار القلوب " و " لطائف المعارف " لأبي منصور الثعالبي و " شرح نهج البلاغة " و " حياة الحيوان " للدميري و " نهاية الأرب " ونحوها، الأمر الذي

أدى بهم إلى كثرة الاستشهاد بالرّوايات المقطوعة والمكذوبة .

- أنّ الأمّة الإسلاميّة تقابعت على العناية بصيانة الحديث النّبويّ وردّ الهجمات الموجّهة إليه، وقد قام المحدّثون المعاصرون بواجبهم في ذلك ولم يدّخروا في ذلك جُهداً بل كانوا متيقّظين حراساً للحدود ، ولا أدلّ عليه من تسابقهم إلىنقد كتاب أبي ريّة في أُولى طبعاته، والذي يعدّ عصارة آراء المدرسة العقلية الحديثة يومها.
- أنّ المحدّثين المعاصرين الذين تناولَتهم هذه الدّراسة قد وجد بينهم شيءٌ من التّفاوت في قوة الطّرح، ودقّة الملاحظة، تلَمُسه جلياً من خلال ردودهم ومناقشاتهم، فالمعلّمي –رحمه الله– كان أدقّهم نظراوأحسنَهم مناقشة لقضايا السنّة ورداً لشبهات أعدائها، فيأتي للشّبهة فيحرِّر مأخذَها وما بُنيتْ عليه ثم يردّها في ضوء أجوبةٍ كافيةٍ شافيةٍ بنَفسٍ حديثيٍّ قويٍّ فلا يَدَعُ – في الجملة–سنَدًا فيه نوع خَلَلٍ إلّا بيّنَه ولا متناً مُشكلاً إلاّ أوضحه؛ متخيراً في كل ذلك أحسن الأوجه وأسلَمها عن الاعتراض، أما أبو شهبة –رحمه الله– فقد كانت طريقة طرحِه سهلةَ التّناول، يَروم فهمَها من كانت له مبادئُ أولية في علوم السنّة وقد كانت ردودُه على شبهاتِ الطّاعنين علميَّة تخاطِب العقل أساساً ، إلاّ أنّ بعضاً من الأوجه التي يوردها جوابًا على إشكال أو شبهةٍ تكون مدخولةً ، ومحلِ نظرٍ؛ كأن يكون فيها نوعُ تكلُّفٍ في الجمعِ أو تستند إلى أحاديث لا تخْلو من مقال، والنّفس الحديثي عنده قليلٌ في ردوده، فغالباً ما يكون مستنَدُه في ردِّ الشبهة كلام الفقهاء والأصوليين، أمّا عبد الرّزاق حمزة فقد كانت ردوده في الجُملة دائرةً في طريقةٍ واحدةٍ ؛ تقوم أساساً على تأكيد المسلّمات الشّرعيّة والعلميّة، ثم بيان أنّ الشبهات المطروحة من الطّاعنين لا تقوى على دفعها كما قال تعالى: فـ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ...﴾[الرعد:17]، وهذا في ذاته مسلك صحيح إلاّ أنّ بعض الشبهات تحتاج إلى جواب شاف كاف يقطع الشكّ من أمامهوقد يكون عُذره في هذا غيابُ المراجع العلميّة من بين يديه، وأمّا الألباني فقد

ارتكَزت جهوده في النَّاحية التَّطبيقية المتعلقة بمتون السنّة أساساً، بينما يقّل اهتمامه بالنّاحية التظيرية في باب الدِّفاع عن السنّة.

وهذا الذي ذكرته ليس استنقاصاً لجهد واحدٍ منهم – حاشا وكلا– ، بل لكل واحدٍ منهم وجهة هو مولِّيها، بل هذا التّفاوت الذي ذكرته له أثره الإيجابي على المشتغلين بالسنّة، فمن رام الدِّقة وجد طُلبته، ومن كان غيرَ خبيرٍ بدقائقِ علم الحديث وهو على مستوىً من الثَّقافة العلميَّة كفاه أبو شهبة، وما كتبه عبد الرّزاق حمزة –دون مراجع علميّة – في ردِّه على كتاب أبي ريّة – الذي هو عصارة معارف مؤلفهيكشفُ وهاءَ شبهات أعداء السنّة، وأنّ من أحكم الأصول تبدّدت أمامه كل الغُيوم.

وصلى اللهُ على محمّدٍوعَلى آلِه وصَحبِه وسلّم تَسلِيماً كَثيراَ.

فهارس البحث

فهرس الآيات القرآنيّة

فهرس الأحاديث النّبويّة والآثار

فهرس الأعلام المُترجَم لهم

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الآيات القرآنيّة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الآية أو طرفها	اسم السورة مع رقم الآية	الصفحة
﴿إذ قال ربك للـ ـملئكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجع... ﴿٣٠﴾﴾	البقرة:30	330 ،320
﴿وة وءاتوا الزكوة ... ﴿٤٣﴾﴾	البقرة:43	45
﴿بدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير﴾	البقرة:61	259
﴿لك جعلنكم أمة وسطا لتكونوا شهدا على الناس... ﴿١٤٣﴾﴾	البقرة:143	136
﴿ن يكتمون ما أنزلنا من البينت والهدى ﴿١٥٩﴾﴾	البقرة:159	176
﴿أموالكم بينكم بالبطل ... ﴿١٨٨﴾﴾	البقرة:188	43
﴿ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما ... ﴿٢٥٥﴾﴾	البقرة:255	307
﴿... أحل الله البيع وحرم الربوا ... ﴿٢٧٥﴾﴾	البقرة:275	43
﴿ي أنزل عليك الكتب منه ءايت محكمت هن أم الكتب...﴾	آل عمران:7	296 ،295
﴿ل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ... ﴿٣١﴾﴾	آل عمران:31	67
﴿ومصدقا لما بين يدي من التورىة ﴿٥٠﴾﴾	آل عمران:50	320
﴿متة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف... ﴿١١٠﴾﴾	آل عمران:110	138 ،136
﴿تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما ... ﴿١٥٥﴾﴾	آل عمران:155	151 ،139
﴿الذين ءامنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي...﴿٥٩﴾﴾	النساء:59	55 ،47
﴿ن يطع الرسول فقد أطاع الله ... ﴿٨٠﴾﴾	النساء:80	67
﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلفا كثيرا ﴿٨٢﴾﴾	النساء:82	245 ،116
﴿وله وقولنا إنا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وما ... ﴿١٥٧﴾﴾	النساء:157	313
﴿ليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم ﴿٣﴾﴾	المائدة:3	250

﴿ا ـ إليك ٱل ـ كتب بٱلحق ـ مصدقين ي ـ ديـ ـ ه مِن ٱل ـ كتبِ... 8﴾	المائدة:48	320 ،319
﴿زكم بهۦ ـ ون ب ـ ل ـ ـغ ... ﴿١٩﴾﴾	الأنعام:19	52
﴿ ـ ـوطنا فِي ٱل ـ كتبِ مِن شيءٍ ...﴿٣٨﴾﴾	الأنعام:38	63 ،62
﴿هو ٱلذِي أ ـ نزل إليكم ٱل ـ كتب مفصلا ... ﴿١١٤﴾﴾	الأنعام:114	62 ،45
﴿ت ـ ـزر وازرة وزر أ ـ خرى ...﴿١٦٤﴾﴾	الأنعام:164	282،246
﴿لا يـ ـأ ـ مر بٱل ـ فحشا ـ ء ﴿٢٨﴾﴾	الأعراف:28	253
﴿من حرم زينة ٱللهِ ٱل ـ تي أ ـ خرج لِعبادِهۦ وٱلطيبتِ مِن ٱلرزقِ ... ﴿٣٢﴾﴾	الأعراف:32	46
﴿يسـ ـلونك عن ٱلساعةِ أيـ ـان مرسىٰها قل إنما عل ـ ـمها عِند ربي ... ﴿١٨٧﴾﴾	الأعراف :187	247
﴿ ـ ـو كنت أ ـ ـعل ـ ـم ٱل ـ ـغيب لٱستكثرت مِن ٱلخيرِ وما مسني ٱلسوء ....﴾	الأعراف: 188	307
﴿ما كان لِنبيٍ أ ـ ن يـ ـكون له أ ـ سرى حتى يثخن ... ﴿٦٧﴾﴾	الأنفال:67-69	138
﴿ ـ ـومنهم ٱلذين يؤذون ٱلنبي ـ ـ ويقولون هو أذن قل أذن خير لكم...﴿٦١﴾﴾	التوبة:61	53
﴿ٱلسـ ـبقون ٱلأولون مِن مهجرين وٱلأنصار ﴿١٠٠﴾﴾	التوبة:100	136
﴿ومِمن حولكم مِن ٱلأعرابِ منفقون ومِن أ ـ ـهل ٱل ـ ـمدينةِ...﴿١٠١﴾﴾	التوبة:101	152 ،151
﴿ٱللهِ على ٱلنبي ـ ـ وٱل ـ ـمهجرين وٱلأنصار ٱلذين ٱتبعوه ـ ـ في...﴿١١٧﴾﴾	التوبة:117	136
﴿وما كان ٱل ـ ـمؤمنون لِينفروا ـ ـ كآفة ـ ـفلولا نفر مِن كل ـ ـ فرقةٍ ﴿١٢٢﴾﴾	التوبة:122	53
﴿يدبر ـ ـ ـكم مِن ٱلسما ـ ـ ءِ وٱلأرضِ أ ـ ـمن يملِك ٱلسمع...﴿٣١﴾﴾	يونس:31- 32	313
﴿وما يتبع أ ـ ـكثرهم إلا ظنا إن ٱلظن لا يغني مِن ٱلحق شيئا ﴿٣٦﴾﴾	يونس:36	313
﴿بل ـ ـ كذبوا بما لم يحيطوا ـ ـ بعلمه ولما يأتهم تأ ـ ـ ويله ... ﴿٣٩﴾﴾	يونس:39	320 ،309
﴿وما نراك ٱتبعك إلا ٱلذين هم أ ـ ـراذلنا بادِي ٱلرأ ـ ـ ي ... ﴿٢٧﴾﴾	هود:27	164
﴿أنزل مِن ٱلسما ـ ـ ء ماء فسالت أ ـ ـودية بقدرها.. ﴿١٧﴾﴾	الرعد:17	177
﴿فهل أ ـ ـنتم مغنون عنا مِن عذابِ ٱللهِ مِن شيءٍ ﴿٢١﴾﴾	إبراهيم:21	312

﴿ن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴿٩﴾﴾	الحجر:9	47، 62،63 ،91،64،65، 148،
﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴿٤٤﴾﴾	النحل:44	44، 45، 50
﴿وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ﴿٦٤﴾﴾	النحل:64	50
﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا ﴿٧٨﴾﴾	النحل:78	286
﴿... ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء ﴿٨٩﴾﴾	النحل:89	43، 62،63
﴿ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون إليه أعجمي ... ﴿١٠٣﴾﴾	النحل:103	316
﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى... ﴿١﴾﴾	الإسراء:1	322
﴿نحن أعلم بما يستمعون به إذ يستمعون إليك وإذ هم نجوى ...﴾	الإسراء:47	337
﴿كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا ﴿٥﴾﴾	الكهف:5	318
﴿إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد ... ﴿١١٠﴾﴾	الكهف:110	307
﴿طه ﴿١﴾ ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى ﴿٢﴾﴾	طه:10	112
﴿قال اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ....﴾	طه:123-127	296
﴿وجعلنا ابن مريم وأمه آية وآويناهما إلى ربوة ذات قرار ومعين ﴿٥٠﴾﴾	الأنبياء:71	322
﴿ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن ... ﴿٧١﴾﴾	المؤمنون:71	320
﴿ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا ... ﴿٢٢﴾﴾	النور:22	139
﴿أنا آتيك بخبر من سبإ بنبإ يقين ... ﴿٢٢﴾﴾	النمل:7	112
﴿وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحان الله ...﴿٦٨﴾﴾	القصص:68	320
﴿إن الله عنده علم الساعة ﴿٣٤﴾﴾	لقمان:34	247
﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا...﴿٣٦﴾﴾	الأحزاب:36	57
﴿وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالي وأياما آمنين ﴿١٨﴾﴾	سبأ:18	322

﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا ﴿٢٨﴾﴾	سبأ:28	52
﴿قل جاء الحق وما يبدئ الباطل وما يعيد ﴿٤٩﴾﴾	سبأ:49	127
﴿وأنتم مغنون عنا نصيبا من النار ﴿٤٧﴾﴾	غافر:47	313
﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴿١١﴾﴾	الشورى:11	315
﴿في قلوبهم مرض أن لن يخرج الله أضغانهم...﴾	محمد:29-30	
﴿ليزدادوا إيمانا مع إيمانهم ﴿٤﴾﴾	الفتح:4	248
﴿لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم	الفتح:18	136
﴿محمد والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم... ﴿٢٩﴾﴾	الفتح:29	136، 152
﴿يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله ﴿١﴾﴾	الحُجرات:1	47، 56
﴿إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن...﴿٦﴾﴾	الحُجرات: 6	53، 156
﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴿٥٦﴾﴾	الذاريات:56	249
﴿وما ينطق عن الهوى ﴿٣﴾ إن هو إلا وحي يوحى ﴿٤﴾﴾	النجم:3-4	36، 47، 64، 244، 307
﴿سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها...﴿٢٣﴾﴾	النجم:23	313
﴿وهم من بعد خوفهم أمنا إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من ﴿٢٨﴾﴾	النجم:28	312، 313
﴿وأضحك وأبكى ﴿٤٣﴾﴾	النجم:43	246
﴿لا تنفقوا في سبيل الله ولله ميراث السموت والأرض.﴿١٠﴾﴾	الحديد:10	137
﴿ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتب...﴿٢٢﴾﴾	الحديد:22	193
﴿ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ... ﴿٧﴾﴾	الحشر:7	45، 47، 67
﴿للفقرآء الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون.. ﴿٨﴾﴾	الحشر:8-9	137
﴿يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو فاحذرهم قتلهم الله ﴿٤﴾﴾	المنافقون:4	152

﴿ز ـ جوهن مِن بيوتهن ولا يخرجن إلا أ ـ ن ي ـ أ ـ تين بفحشة مبينة ۚ ﴿١﴾﴾	الطلاق: 1	247
﴿وتقول ـ ميلبض ٱلأ ق ـ اويل ﴿٤٤﴾ لأخذنا ـ منه باليمين ﴿٤٥﴾﴾	الحاقة: 44-45	245
﴿ٱل ـ مغيب فـ ـلا يظهر على غيبه ـ أ ـ حدا ﴿٢٦﴾ إلا من ٱرتضى ﴿٢٧﴾﴾	الجن: 26 -27	306، 307
﴿فـ ـ إذا قـ ـ رأناه فاتبع قرآنه ﴿١٨﴾ إن علينا ـ ميلبيانه ﴿١٩﴾﴾	القيامة: 18-19	49، 125
﴿ ـ وما صاحبكم بمجنون ﴿٢٢﴾﴾	التكوير: 22	257

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأحاديث النّبويّة والآثار

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأعلام المترجم لهم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

اسم العلم المترجم له	الصفحة
1. أبو الأشعث شراحيل بن أداة	147
2. أحمد أمين إبراهيم الطّباخ	234
3. أيوب بن خالد الأنصاري	329
4. إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي	210
5. إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك المرواني	228
6. بسر بن أرطأة	155
7. بشير بن نهيك السدوسي	76
8. توفيق صدقي المصري	50
9. ثابت بن أبي صفية	301
10. ثمامة بن أثال اليمامي	146
11. جابر بن يزيد الجعفي	81
12. جولد تسيهر المجري	24
13. حاطب بن أبي بلتعة	139
14. حاكم عبيسان المطيري	95
15. حماد بن سلمة الأنصاري	40

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

16. زياد بن حنظلة التميمي	146
17. سعيد بن أبي سعيد المقبري	173
18. سليمان بن أكيمة الليثي	181
19. عبد الحسين شرف الدين الموسوي	159
20. عبد الغني بن محمد عبد الخالق	61
21. عبد الله بن زمعة القرشي الأسدي	169
22. عبد الله بن سعد بن أبي السرح القرشي	154
23. عبد الله بن محيريز القرشي	200
24. عبد الله بن يسار	81
25. عتبة بن غزوان	68
26. عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي	208
27. عز الدين نيازي السوري	169
28. عطاء بن يزيد الليثي	200
29. عكرمة بن عمار	303
30. علي بن صالح المدني	79
31. عيسى بن أبان	59

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

32. غلام أحمد برويز القادياني	62
33. قين الأشجعي	193
34. كثير بن زيد الأسلمي	78
35. كناز بن الحصين أبو مرثد الغنوي	169
36. محمد بن عبده المصري	308
37. محمد بن طلحة	251
38. محمد رشيد رضا الحسيني المصري	51
39. محمد فريد وجدي	297
40. محمود أبو رية المصري	6
41. مسطح بن أثاثة القرشي	139
42. المُطّلب بن عبد الله بن المطّلب بن حَنْطب المخزومي	77
43. مولوي عبد الله بن عبد الله الجكرالوي	102
44. هشيم بن بشير السلمي الواسطي	90
45. الوليد بن عقبة بن أبي معيط	145

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس المصادر والمراجع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

القرآن الكريم برواية حفص.

أ

أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم عز الدين ابن الأثير ،تحقيق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية، ط1 ، 1415هـ – 1994 م.

أضواء على السنة المحمدية ، محمود أبو رية ،دار المعارف ،القاهرة ، ط 6، دت.

أنوار التنزيل وأسرار التأويل ،ناصر الدين أبو سعيد الشيرازي البيضاوي ،تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط 1 – 1418 ه_1997م.

إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ،تحقيق: الشيخ أحمد عزو، دار الكتاب العربي، دمشق ،ط 1 ، 1419هـ – 1999م

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي – بيروت،ط2، 1405 هـ – 1985م.

إعلام الموقعين عن رب العالمين ، أبو بكر بن قيم الجوزية ، تحقيق طه عبد الرءوف سعد ، دار الجيل – بيروت ، دط ، 1394ه_1973م.

إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم ،أبو الفضل عياض بن موسى المعروف بالقاضي عياض، تحقيق يحيى إسماعيل ،دار الوفاء ،دب، 1419ه_1998م.

إهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، محمد لقمان السلفي ،دار الداعي ،دب،ط2 ، 1420هـ_1999م.

الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري ،تحقيق: محمد الصباغ، دار الأمانة ، مؤسسة الرسالة – بيروت، دط ،دت .

الأعلام، خير الدين بن علي بن فارس الزركلي ، دار العلم للملايين ،ط 15 ، 1423ه_ 2002 م.

الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني

، دار عالم الكتب – بيروت ، 1406 هـ _ 1986 م.

آداب الزفاف ، محمد ناصر الدين الألباني ، دار السلام، دب، دط، 1423هـ_2002م.

الإتجاهات المعاصرة في دراسة السنّة النبويّة في مصر وبلاد الشام، محمد عبد الرزاق أسود ، دار الكلم الطّيب، دمشق، ط1 ، 1429هـ_2008م.

الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، دط، دت.

الإستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف القرطبي (المتوفى: 463هـ) ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412 هـ - 1992 م.

الإستبصار في نقد الأخبار، ضمن مجموع الرسائل الحديثية، آثار الشيخ العلامة عبد الرحمان بن يحيى المعلمي، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد –مكة المكرمة– ،ط1 ، 1434هـ ، 2013م.

الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، دب، دت.

الإقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن القشيري المعروف بابن دقيق العيد ، دار الكتب العلمية – بيروت، دط ، دت.

الإنتصار للسنة ، محمد بن عمر بن سالم بازمول ، دار أضواء السلف ، القاهرة ، دط ، دت.

الإنتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.

ب

بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، دار الحديث، القاهرة، دط، 1425هـ - 2004 م.

البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1408 هـ -

1988 م.

ت

تاريخ أصبهان ،أبو نعيم الأصبهاني ،تحقيق: سيد كسروي حسن،دار الكتب العلمية ، بيروت، ط 1، 1410 هـ-1990م.

تاريخ دمشق ،ابن عساكر،تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر ،دب ،دت،1415 هـ - 1995 م.

تاريخ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، ، دار التراث – بيروت ،ط2 ، 1387 هـ -1934م.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت،ط2، 1413 هـ - 1993 م.

تاريخ تَدوين السنّة وشُبهات المستشرِقين، حاكم عبيسان المطيري، مجلس النشر العلمي ،جامعة الكويت،ط1422،1ه_2002م.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي،عبد الرحمان بن أبي بكر جلال الدين السيوطي،تحقيق:أبو قتيبة الفريابي،دار طيبة،دط، دت.

تذكرة الحفاظ ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ،دار الكتب العلمية بيروت-لبنان،ط 1، 1419هـ-1998م.

تفسير المنار، محمد رشيد بن علي رضا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1409ه_ 1990 م.

تقييد العلم ،أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ،دار: إحياء السنة النبوية – بيروت، دط، دت.

تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، نور الدين ابن عراق الكناني ،تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية ، بيروت،ط1، 1399 هـ_1978م.

تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند،ط1، 1326هـ-

1995م.

تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1421، 1ه_ 2001م.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي ،تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1400 ه- 1980م.

توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري الدمشقي ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ،مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، الطبعة الأولى ، 1416هـ - 1995م.

تيسير التحرير، محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي، دار الفكر، بيروت، دط، دت.

التاريخ الكبير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، دائرة المعارف العثمانية، الدكن، دط ،دت.

التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1403هـ - 1983م.

التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحيى النووي ، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405 هـ - 1985 م.

التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المعلمي ،تخريج وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة، دار المكتب الإسلامي، ط 2، 1406 هـ - 1986 م.

التوسل أنواعه وأحكامه، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق محمد عيد العباسي، مكتبة المعارف ، الرياض، ط1، 1421 هـ - 2001 م.

ج

جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم ، ابن رجب ،تحقيق: شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط: 7، 1422هـ - 2001م.

جامع الأصول في أحاديث الرسول ،ابن الأثير ،تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون ،مكتبة دارالبيان ،ط 1 ،دت.

جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري، تحقيق أحمد محمّد شاكر، مؤسسة الرسالة، ، ط1، 1420 هـ – 2000م.

الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي ، ،تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة،ط2 ، 1384هـ – 1964 م

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ،تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض،دط ،دت.

الجامع المسند الصحيح المختصر المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي،تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر،دار طوق النجاة،ط 1 ، 1422هـ

الجرح والتعديل ، ابن أبي حاتم ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ،ط1 ، 1271 هـ 1952 م

الجواهر المضية في طبقات الحنفية، أبو محمد عبد القادر محيي الدين الحنفي ، مير محمد كتب خانه ، كراتشي،دط، دت.

الجوهرة النيرة، أبو بكر بن علي بن محمد الزَّبِيدِيّ الحنفي ، المطبعة الخيرية،دب،ط1، 1322هـ_1901م.

ح

حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام، ربيع بن هادي المدخلي، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة،دط ،دت.

حقيقة التأويل، ضمن مجموع رسائل العقيدة، آثار الشيخ العلّامة عبد الرّحمن بن يحيى المعلّمي، تحقيق عدنان بن صفا خان البخاري، دار عالم الفوائد، ط1، 1434هـ- 2013م.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن موسى بن مهران الأصبهاني ،السعادة – بجوار محافظة مصر،دط، 1394هـ – 1974م.

الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام،محمد ناصر الدين الألباني ،مكتبة المعارف ،الرياض ،ط 1 ،1425هـ_2005 م.

د

دفاع عن السنة ورد شبهات المستشرقين والكتاب المعاصرين ، أبو السعادات محمد أبو شهبة ، ، مكتبة السنة، ط 1، 1414ه_ 1989 م.

دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، دمشق، ط1 ، 1400هـ_1980م.

دين السلطان ، عز الدين نيازي، الأهالي للطباعة، دمشق، ط1 ، 1428هـ_1997م.

ر

روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت

الرد على من ينكر حجية السنة، عبد الغني عبد الخالق، مكتبة السنة، ط 1، 1414هـ_ 1989 م.

الرسالة ، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر ، : مكتبة الحلبي، مصر، ط 1، 1358هـ_1940م.

الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، أبو عبد الله ابن الوزير بن المفضل الحسني القاسمي ، تقديم: فضيلة الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، دط، دت.

الروض الأنف، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي ، تحقيق :عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 1421هـ_ 2000م.

ز

زاد المعاد في هدي خير العباد، شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ،مؤسسة الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط27 ، 1415هـ /1994م.

س

سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن عمرو السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،

صيدا . دط، دت.

سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ،تحقيق ،أحمد محمد شاكر ،ومحمد فؤاد عبد الباقي ،وإبراهيم عطوة عوض ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، دط، دت.

سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض،ط1،جـ 1 – 4: 1415 هـ - 1995 جـ 6: 1416 هـ - 1996 م،جـ 7: 1422 هـ - 2002 م.

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض ،ط 1، 1412 هـ / 1992 م.

سنن ابن ماجه، أبو عبد الله ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني، ،تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية ،دط، دت.

سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، دار الحديث- القاهرة،دط، 1427هـ-2006م.

السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين ، البيهقي ،تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية، بيروت ،ط1424،3هـ_2003م.

السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني النسائي ،تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية،دب،دط،دت.

السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى بن حسني السباعي ، المكتب الإسلامي: دمشق- سوريا ،ط 3، 1402 هـ - 1982 م.

السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة، محمد بن محمد أبو شهبة، دار القلم، دمشق، ط 10 ،1430هـ_2009م.

السيرة النبوية والدعوة في العهد المكي، أحمد أحمد غلوش، مؤسسة الرسالة، دب،ط1، 1424هـ-2003م.

ش

شرح العقيدة الطحاوية ،ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد شاكر،وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة

والإرشاد، ط 1 ، 1418 ه-1998م.

شرح علل الترمذي، أبو الفرج زين الدين عبد الرحمان بن رجب الحنبلي، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1407ه-1987م.

شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلمة الأزدي المعروف بالطحاوي ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1 ، 1415 هـ- 1494 م.

شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، أبو الحسن علي بن محمد القاري، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت، دط ،دت.

شيخ المضيرة أبو هريرة، محمود أبو رية، مؤسسة الأعلام، بيروت ، ط4 ، 1413هـ_1993م.

ص

صحيح أبي داود ،أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني ،مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط1 ، 1423 هـ - 2002 م.

صحيح الترغيب والترهيب، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض، ط5، دت.

صحيح الجامع الصغير وزياداته ،أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، المكتب الإسلامي، دط، دت.

صَدعُ الدجنة في فصل البِدعَة عن السنّة ضمن مجموع رسائل العقيدة، آثار الشيخ العلّامة عبد الرّحمن بن يحيى المعلّمي، تحقيق عدنان بن صفا خان البخاري، دار عالم الفوائد، ط1، 1434هـ- 2013م.

الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية ، ،تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، : دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1408هـ-1986م.

ض

الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي ،تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية - بيروت، ط1، 1404هـ - 1984م.

الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد البغدادي المعروف بابن سعد ،تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية – بيروت،ط1، 1410 هـ – 1990 م.

ظ

ظلمات أبي رية، محمد عبد الرزاق حمزة، المطبعة السلفية ومكتبتها ، القاهرة، دط،1378هـ-1943م.

ع

علوم الحديث في ضوء تطبيقات النقاد ،حمزة عبد الله المليباري، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1423هـ-2003م.

العظمة،أبو محمد عبد الله بن محمد الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1408هـ_1998م.

العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها ، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف – الرياض،ط1 ، 1416هـ – 1995م.

العين،أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ،تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال ،دب، دط، دت.

غ

العبر في خبر من غبر، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.

ف

فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة – بيروت، 1379ه-1912م.

الفقيه و المتفقه،أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ،تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي – السعودية،ط 2، 1421هـ-2000م.

فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها ، غالب بن علي العواجي، المكتبة العصرية الذهبية ،جدة، ط4 ،1422هـ_2001م.

الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، أبو منصور عبد القاهر بن عبد الله البغدادي الأسفراييني، ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت، ط2، 1977م.

الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمّد بن علي الشّوكاني، تحقيق عبد الرحمان المعلّمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1407ه-1987م.

ق

قصة المسيح الدجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام. . . ، أبو عبد الرحمان محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية، عمان، ط1، 1424ه-2004م.

ك

كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها ،عماد السيد محمد إسماعيل الشربيني،ط 1 ، 1422 هـ - 2002 م.

كتاب العلم، أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي، تحقيق ناصر الدين الألباني ،مكتبة الإسلامي، دمشق، ط2، 1403ه-1983م.

الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي ،تحقيق: أبو عبد الله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، دار المكتبة العلمية، المدينة المنورة، دط، دت.

الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني ،تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1418ه-.1997م.

كيف يجب علينا أن نفسر القرآن الكريم ، محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 1428ه - 2008 م.

ل

اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ،المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية – بيروت،ط1، 1417 هـ – 1996م.

اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، أبو المحاسن محمد بن خليل بن إبراهيم القاوقجي،تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار البشائر الإسلامية ، بيروت،ط1، 1415 هـ-1995م.

لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم جمال الدين ابن منظور ، دار صادر ، بيروت،ط1 ، 1414 هـ-1994م.

لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ،تحقيق: دائرة المعرف النظامية ، الهند ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ،بيروت ،ط2، 1390هـ -1971م.

م

المجموع شرح المهذب ، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، دار الفكر، دب، دط، دت.

مجموع الفتاوى، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ،تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاس، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، دط، 1416هـ-1995م.

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، . أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ، ،تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر ، بيروت ،ط3، 1404ه-1984م.

مختصر العلو ، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، دب، ط2، 1412هـ-1991م.

مختار الصحاح،أبو بكر الرازي ،تحقيق: يوسف الشيخ محمد، دار المكتبة العصرية ، بيروت ، ط 5، 1420هـ - 1999م.

مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء ، أسامة خياط ، دار الفضيلة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 1421هـ - 2001م.

المدخل إلى السنن الكبرى ، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، تحقيق د. محمد ضياء االرحمن الأعظمي ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، الكويت ، دط ، 1404- 1994م.

المستشرقون والسنة، سعد المرصفي ، مكتبة المنار الإسلاميّة ومؤسسة الريّان، بيروت، دط، دت.

المسند الصحيح المختصر ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ،تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، دط، دت.

المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1411ه – 1990م.

مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ،تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ - 2001 م.

مسند البزار ، أبو بكر أحمد بن عمرو بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار ،تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، و آخرون، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط 1، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م) .

مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي) ،أبو محمد عبد الله بن عبد الصمد الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1412 هـ

مشارق الأنوار على صحاح الآثار، أبو الفضل عياض بن موسى السبتي، دار المكتبة العتيقة ودار التراث. دط، دت.

مشكاة المصابيح، أبو عبد الله محمد الخطيب العمري التبريزي ،تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط3، 1985.

المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية

المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ،تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي ، بيروت، ط2، 1403ه-1983م.

المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، ط1، 1409ه-1988م.

المعجم الكبير، الطبراني، تحقيق :حمدي بن عبد المجيد السلفي ،مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط 2، دت.

معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دب، 1399ه-1979م.

معرفة الصحابة ، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه العبدي ،تحقيق وتعليق: الأستاذ الدكتور/ عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة،ط1 ، 1426 هـ - 2005 م.

معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان تقي الدين المعروف بابن الصلاح ،تحقيق: نور الدين عتر،دار الفكر، دمشق ،1406هـ - 1986م.

معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع ،تحقيق: ،السيد معظم حسين الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت،ط2، 1397هـ - 1977م.

معالم السنن وهو شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حمد بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي ، المطبعة العلمية - حلب،ط1 ، 1351 هـ - 1932 م.

المغني ، أبو محمد موفق الدين بن قدامة ا المقدسي الشهير بابن قدامة المقدسي ، مكتبة القاهرة،دط، ، 1388هـ - 1968م.

المقابلة بين الهدى والضلال،عبد الرزاق حمزة، تحقيق: عبد الله بن صالح المدني الفقيه، ، المكتب الإسلامي،ط 2، 1406 هـ - 1986 م.طبع مع كتاب التنكيل للمعلمي.

مقالات الألباني، جمع نور الدين طالب، دار الأطلس، ط1، 1421هـ- 2001.

المنار المنيف في الصحيح والضعيف،أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة،مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب،ط 1، 1390هـ/1970م.

منزلة السنة في الإسلام وبيان أنه لا يستغنى عنها بالقرآن ، محمد ناصر الدين الألباني ، الدار السلفية ، الكويت ، الطبعة الرابعة ،1404 هـ - 1984م.

منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين محمد عتر الحلبي، دار الفكر دمشق-سورية،ط3، 1418هـ -1997م.

منهاج السنة النبوية ، ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم ، تحقيق محمد رشاد سالم ، مؤسسة قرطبة ، ط1 .

مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، أبو عبد الله شمس الدين بن عبد الرحمن الطرابلسي االمعروف بالحطاب الرُّعيني ، دار

الفكر، ط3، 1412هـ - 1992م.

الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة: مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية، ط4، 1420هـ_2000م.

الموقظة في علم مصطلح الحديث، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، ، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط2، 1412 هـ-1992م.

الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشهير بالشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور حسن، دار ابن عفان، دب، 1427ه-1997م.

الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط 1، جـ 1، 2: 1386 هـ - 1966 م، جـ 3: 1388 هـ - 1968 م.

موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني ، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية. دط، دت.

المهذب في علم أصول الفقه المقارن ، عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد ، الرياض، ط1، 1420ه-1999م.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ، ط1، 1382 هـ - 1963 م.

ن

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط 1، 1422هـ-2002م.

النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبي عبد الله محمد بن جمال بدر الدين الزركشي، تحقيق: زيد العابدين بلافريج، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1419هـ _1998م.

النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد

الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، 1399هـ – 1979م.

و

الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ،تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث ، بيروت، 1420هـ- 2000م.

الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن الواحدي، تحقيق: صفوان عدنان داوود ،دار القلم ، الدار الشامية – دمشق، بيروت، ط1، 1415 هـ

الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ،محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة ، دار الفكر العربي. دط، دت.

مقالات ومجلات:

مقال شبهات حول السنة والسيرة النبوية لعماد حسن أبو العينين.

مقال بعنوان الإسلام هو القرآن وحده لتوفيق صدقي نشر في مجلة المنار.

مجلة المنار ، تحت إشراف محمد رشيد بن علي رضا

مواقع إلكترونية:

موقع المهتدين

موقع الرسمي لحاكم المطيري

فهرس الموضوعات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إهداء	
شكر وتقدير	
مقدمة	أ- ص
مبحث تمهيدي	1
المطلب الأول: التعريف بمشاهير المحدثين في العصر الحديث	2
❖ إطلالة حول مصطلح محدّث: وتحتها ثلاث نقاط	2
أسباب اختيار هؤلاء الأعلام الأربعة	6
أولا: ترجمة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله	7
ثانيا: ترجمة محمد عبد الرزاق حمزة رحمه الله	10
ثالثا: ترجمة محمد أبو شهبة رحمه الله	12
رابعا: ترجمة محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله	15
المطلب الثاني: الطعن في السنة تاريخه واتجاهاته	18
أولا: تاريخ الطعن في السنة	18
1. نشأة الفرق	18
ثانيا ـ موقف الفرق القديمة من السنة	19

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثالثا ـ موقف الفرق الحديثة من السنة	24
ثانيا : الاتجاهات الطّاعنة في السنة	27
الفصل الأول : دور المحدثين المعاصرين في بيان مكانة السنة وعناية الرواة بنقلها	130-29
المبحث الأول : دورهم في بيان منزلة السنة وإثبات حجيتها في العقائد والأحكام :	71-31
المطلب الأول : بيان حقيقة ومنزلة السنة في التشريع :	46-31
أولا : تعريف السنة : -لغة : -اصطلاحا :	31
مسائل :	35-33
المسألة الأولى : حقيقة السنة حسب ورودها في النصوص الشرعية :	33
المسألة الثانية : أن البحث في باب الدفاع عن السنة ورد الشبهات حولها	34
المسألة الثالثة : أن السنة التي لها هذه المكانة . . .هي السنة الصحيحة الثابتة	35
ثانيا : بيان علاقة السنة بالكتاب :	43-36
1- بيان مرتبة السنة بالنسبة للكتاب :	36
باعتبار المصدرية	36
باعتبار الحجيّة ووجوب الإتباع ولزوم القبول	36

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- باعتبار الدلالة والثبوت	36
باعتبار البيان	37
المسألة الأولى: أن اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم محفوف بالوحي	38
المسألة الثانية: وجوب الاحتياط والتأني في الحكم على أحاديث السنة	41
المسألة الثالثة: أنه عند الكلام على مصادر التشريع لا ينبغي أن يقال القرآن	41
2- أنواع هذه العلاقات:	42
القسم الأول: السنة المؤكدة،	42
القسم الثاني: السنة المبينة أو المفسرة	42
القسم الثالث: السنة الاستقلالية	42
التنبيه على مسائل:	43
المسألة الأولى: أن القول بأن السنة مبينة للقرآن	43
المسألة الثانية: أن بيان السنة للقرآن أمر ضروري،	45
المطلب الثاني: إيراد الأدلة النقلية والعقلية على حجية السنة:	51-47
أولا: من القرآن:	47
ثانيا: من السنة:	47

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثالثا : الإجماع :	49
رابعا : النظر :	49
المطلب الثالث :ضوابط كلية حول أدلة حجية السنة	60-51
1-أن الأدلة عامة مطلقة	51
أدلة حجية خبر الآحاد :	52
من القرآن	53
من السنة	54
من الإجماع	55
2- أن هذه النّصوص أوجبت طاعة الله ورسوله	55
المطلب الرابع : أثر هذه الجهود في رد الشبهات المثارة حول حجية السنة :	71-61
تمهيد : الشبهات	61
أولا : أدلتهم من القرآن :	61
ثانيا : أدلتهم من السنة :	65
ثالثا : أدلتهم العقلية والواقعية :	68
المبحث الثاني : دورهم في بيان الحقيقة التاريخية لتدوين السنة :	104-72

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد :	73
المطلب الأول : التحقيق في مسألة كتابة الحديث في عهده الأول :	86 -73
أولا : إقامة الشواهد على ثبوت الكتابة في عهد النبوة وبعده	74
1- المرفوعات :	74
2 - الموقوفات : ومنها :	75
3- ما جاء عن التابعين فمنه	76
ثانيا : تحقيق القول فيما جاء من النهي عن الكتابة أو التحديث :	77
1- ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم	77
2- ما جاء عن الصحابة الكرام :	78
* لا تصح	80
* لا تتحدث عن كتابة الحديث أصلا :	81
* المنع فيها لسبب مؤقت كترك القرآن أو سبب آخر :	82
* تتضمن اجتهادًا شخصيًا	83
* ثبوت ما يعارضها :	83
ثالثا : التوفيق بين أدلة النهي والجواز :	83

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- أنّ الإذن خاص لمن خيف عليه النّسيان	84
2- أنّ الإذن خاص لمن أُمن عليه الالتباس	84
3- أنّ النّهي لسد الذريعة عن اختلاط القرآن بالحديث	84
تنبيهان:	85
المطلب الثاني : بيان مراحل تدوين السنة:	96-87
تمهيد :	87
أولا : مرحلة التدوين الخاص:	87
ثانيا : مرحلة التدوين الرسمي العام :	88
1- تحديد زمن بدئها	88
2- مميزات هذه المرحلة:	89
3- سبب تأخر التدوين الرسمي	91
ثالثا : مرحلة التصنيف	94
رابعا : مرحلة التوسع والإستدراك والتكميل في القرن الرابع	95
خامسا : مرحلة الترتيب والتهذيب:	95
المطلب الثالث: إبراز خصائص المجتمع النبوي وأثرها في أداء السنة وحفظها :	101-97

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد	97
أولا : مكانة الحفظ وأنه طريق التواتر دون التدوين	97
ثانيا : عوامل قوة الحفظ لديهم :	99
1- عوامل تتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم	99
2- عوامل تتعلق بالصحابة وكبار التابعين :	100
المطلب الرابع : أثر هذه الجهود في رد شبهات الطاعنين حول تاريخ تدوين السنة :	106-102
الأولى : محاولتهم إثبات عدم وجود كتابة للسنة إلى زمن التدوين	102
الثانية : محاولتهم التهوين من شأن الحفظ	102
الثالثة : محاولتهم العبث بزمن بدء التدوين الرسمي	102
جواب الأولى	103
جواب الثانية	105
جواب الثالثة	105
المبحث الثالث : جهودهم في مسألة رواية الحديث بالمعنى وبيان أثرها على السنّة :	130-107

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأول: جهود المحدثين المعاصرين في باب الرواية بالمعنى:	122-108
أولا: بيان أن الرّواية باللّفظ أصل والرّواية بالمعنى رخصة:	108
1- شواهد كون الرواية باللفظ هي الأصل	108
2 - شواهد كون الرواية بالمعنى رخصة	110
ثانيا - تحديد مفهوم الرواية بالمعنى وعلاقته باختلاف ألفاظ الحديث:	113
مسألتين مهمتين:	113
1- أسباب اختلاف ألفاظ الحديث:	113
2- اختلاف المعنى المؤثر في الحديث	116
ثالثا - شروطها التي وضعت للأمن من الخطأ أو تقليله:	118
رابعا - مجالاتها الخاصة:	119
1- الأحاديث القولية:	119
2- الأحاديث القولية المستثناة:	120
خامسا - التأكيد على استصحاب أمور في هذا الباب منها:	120
- مكانة فهم الصحابة والتابعين:	120
- قوة حفظ الصحابة والتابعين	121

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- شدة التثبت والتحري عندهم في ألفاظ الحديث	121
المطلب الثاني: أثر هذه الجهود في الجواب عمّا أثير حول الرواية بالمعنى من شبهات:	130-122
أولا- قرائن ترجيح جانب الصواب على الخطأ في الرواية بالمعنى:	123
ثانيا - الشبهات المثارة وجوابها:	125
1- أن الرواية بالمعنى أضرت بالدين:	125
2- أن الأحاديث كلها رويت بالمعنى:	127
3- أن أهل اللغة لم يحتجوا بها في قواعد اللغة:	128
الفصل الثاني: جهود المحدثين المعاصرين في الدفاع عن رجال الحديث وأئمته	229-131
المبحث الأول: موقفهم من حملة الطعن في عدالة الصحابة	157-132
تمهيد:	133
المطلب الأول: بيان مفهوم عدالة الصحابة وشواهد ثبوتها:	143-134
أولا: مفهوم عدالة الصحابة:	134
ثانيا: سرد شواهد عدالتهم:	135
1 ـ الشواهد النقلية:	136
- من القرآن الكريم:	136

- من صحيح السنة النبوية:	137
2. الشواهد العقلية والواقعية:	140
- المطلب الثاني: جهودهم في مناقشة ما أُثير حول عدالة الصّحابة وأساليبهم في ذلك:	150-143
أولا: تقرير قواعد مهمة في رد هذه الشبهات منها:	143
1-ضرورة استصحاب الأصل العظيم، وهو ثبوت تعديل الله للصّحابة	143
2- العمل على حصْر الخلافِ في الأمور الجزئيّة	143
3-محل بحث عدالة الصحابة	145
4- العمل على حصْر الخلافِ الوارد في القرآن	148
ثانيا: الكشف عن كثير من حقائق أعداء السنة في كلامهم حول عدالة الصحابة	149
المطلب الثالث: أثر هذه الجهود في رد شبهات الطاعنين في عدالة الصحابة:	157-151
أولا: شبهاتهم من القرآن:	151
ثانيا: شبهاتهم من السنة:	153
ثالثا: شبهاتهم من سيرة أفراد من الصحابة:	154
1- عبد الله بن أبي سرح:	154
2- بسر بن أرطأة	155
3-لوليد بن عقبة بن أبي معيط:	155

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني : : دفاعهم عن أبي هريرة راوية الإسلام	194-158
المطلب الأول : موقف المحدّثين المعاصرين من حملة الطّعن في أبي هريرة	161-159
أولا- التأليف والرد :	160
ثانيا - التأكيد على بيان دوافع التحامُل على أبي هريرة خاصةً :	160
ثالثا - شُموليّة رُدودِهم لعامّة الشُبهات التي أثارها الطّاعنون حول أبي هريرة	161
المطلب الثاني : الدفاع عن الجوانب الشخصية والخلقية في حياة أبي هريرة : .	167-161
أولا- عدم الثبوت :	162
ثانيا - العيب بما ليس عيبا :	163
ثالثا- قلب الحقائق :	165
المطلب الثالث :الدفاع عن جانب الرواية في حياة أبي هريرة	180-168
أولا - التشكيك في حفظه من خلال :	168
1- الطعن في حديث بسط الرداء	168
2- إثبات نسيانه :	168
3- عده ممن كان لا يحفظ القرآن	168
ثانيا - اتهامه بالكذب وذلك من خلال :	168
1- استغراب كثرة أحاديثه :	169
-قلة المدة التي قضاها مع النبي صلى الله عليه وسلم :	169

-قلة أحاديث كبار الصحابة من الخلفاء وغيرهم	169
2- دعوى اتهام الصحابة له في صدقه: واستدلوا لهذه الدعوى بـ:	170
* ضرب عمر له بالدرة وتهديده بنفيه لإكثاره الرواية	170
* مراجعة بعض الصحابة والتابعين له في بعض ما حدث به:	170
أجوبتهم:	171
أولا- ما يتعلق بحفظه:	171
1- جمع روايات حديث بسط الرداء والترجيح بينها:	171
2- إثبات حفظه للقرآن	174
ثانيا- ما يتعلق باتهامه بالكذب:	175
1- كشف الكذب في دعوى الكذب:	175
2- سبب كثرة أحاديثه وقلة أحاديث كبار الصحابة:	176
3- كشف سبب مراجعة الصحابة له	177
4- كشف كثير من التلبيس والتحريف	178
5- الكشف عن تناقضات أبي رية في هذا الباب:	179
المطلب الثالث: أحاديث منتقدة على أبي هريرة ومنهجُهم في الجواب عنها:	194-180
أولا- ما نسب إليه وهو حديث غيره	181
ثانيا- ما هو ساقط السند:	181

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثالثا – ما صح عنه ووافقه عليه غيره:	182
رابع – ما اختلف فيه أيصح عنه مرفوعا أم لا:	184
خامسا – ما يجاب عنه مما يستشكل:	185
نتائج:	190
1– انتقد على أبي هريرة مزاحه ودعابته ونسب بسببها إلى الكذب:	190
2–اتهم بالكذب لمراجعة عدد من الصحابة له في روايته:	192
3– انتقد في بعض مروياته:	194
المبحث الثالث: جهودهم في الدفاع عن بقية رجال الحديث وأئمته:	229-195
المطلب الأول: بيان الواقع العلمي والعملي رجال الحديث وأئمته:	203-196
أولا. بيان شدة تحري الأئمة النقاد وتشددهم في توثيق الرواة:	196
ثانيا. بيان قوة الشروط التي وضعها الأئمة لقبول المرويات:	198
ثالثا. بيان عظمة الجهود التي بذلت لجمع السنة النبوية وحفظها وأدائها:	200
1– الرحلة في سبيل العلم والرواية	200
2– الجمع والنقد:	201
3– اللعناية بفقه الحديث وفهمه قبل أدائه:	202
المطلب الثاني: ضوابط التعامل مع واقع رجال الحديث وأئمته	209-203
الضابط الأول	203

الضابط الثاني	205
الضابط الثالث	206
الضابط الرابع	207
المطلب الثالث: كشف مطاعن المستشرقين حول رجال الحديث وأئمته والجواب عليها	229-209
الشبهة الأولى وجوابها :	210
الشبهة الثانية وجوابها :	212
الشبهة الثالثة : وجوابها	215
الشبهة الرابعة : شبهة جولد تسيهر والرد عليه	217
مضمونها :	217
أولا – نقدها إجمالا :	220
ثانيا – نقدها مفصلا :	224
الفصل الثالث: منهج النقد عند المحدثين وجهود المحدثين المعاصرين في صيانته	342-230
تمهيد : خَصائِصُ الرِّواية الإسلاميّة	231
المبحث الأول : اهتمام المحدثين بنقد المتون و مقاييسهم في ذلك:	264-233
المطلب الأول : إثبات اهتمام المحدثين بنقد السند و المتن جميعا :	241-234
تمهيد :	234

أولا - أقوال مأثورة عن أئمة النقد :	235
ثانيا – الشّواهِدُ الواقِعيّة:	237
1- مراعاة العقل الشّواهِدُ الواقِعيّة	237
2- مباحث في علم الحديث	238
3- أحاديث حكموا عليها بالبطلان مع نظافة أسانيدها ظاهريا :	238
4- منهجهم في الحُكمِ على الرُّواة	239
5- كتب الموضوعات:	240
المطلب الثاني : المقاييس المستخدمة لنقد المتون:	242-264
تمهيد :	242
* المقاييس حسب ذكر ابن القيم لها	243
أولا– مناقضة الحديث صريح القرآن الكريم :	244
* أمثلة من رد الصحابة للروايات المخالفة للقرآن :	245
1- أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها :	245
2. أمير المؤمنين عمر بن الخطاب :	247

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

* أمثلة من صنيع المحدثين :	247
ثانيا– معارضة الحديث للسنة الصحيحة الثابتة معارضة بينة :	249
ثالثا– معارضة الحديث للإجماع الصحيح والثوابت الشرعية معارضة بينة :	252
1– معارضة متن الحديث للقواعد العامة في الحكم والأخلاق :	253
2– اشتماله على دعوة إلى الفساد والشر :	253
3– اشتماله على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير أو العقاب الشديد	254
4– اشتمال الحديث على أمر من شأنه أن تتوفر الدواعي على نقله مع إطباق الأمة على عدم نقله	255
رابعا– مناقضة الحديث صريح العقل :	257
1– اشتمال متن الحديث على أمر مستحيل :	258
2– اشتمال متن الحديث على سخافات يسخر منها :	259
3– مخالفة متن الحديث للمحسوسات الثابتة :	259
خامسا– ركاكة لفظ الحديث :	260
سادسا– مناقضة الحديث للوقائع الثابتة تاريخيا :	261
* نتيجة :	263

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني: القواعد المنهجية في تطبيق مقاييس نقد المتون:	291-265
المطلب الأول: ضوابط كلية تراعى في عامة المقاييس:	276-266
أولا- وجوب النظر في الدواعي والموانع (تفاوت المقاييس في قوتها):	266
ثانيا- ضرورة تحقق المخالفة:	268
ثالثا- العمل على دفع التعارض ما أمكن:	271
1- مسلك الجمع:	272
2- مسلك النسخ:	274
3- مسلك الترجيح:	274
4- مسلك التوقف:	275
رابعا- الاهتمام بنقد السند أكثر وسببه	276
المطلب الثاني: محترزات حول كل مقياس	291-282
أولا- مناقضة الحديث صريح القرآن الكريم:	282
ثانيا- معارضة الحديث للسنة الصحيحة الثابتة معارضة بينة:	283
ثالثا- معارضة الحديث للإجماع الصحيح والثوابت الشرعية معارضة بينة:	284
رابعا- مناقضة الحديث صريح العقل:	285
خامسا- ركاكة لفظ الحديث وكونه لا يشبه كلام النبوة:	290
سادسا- مناقضة الحديث للوقائع الثابتة تاريخيا:	290

المبحث الثالث: الأحاديث المنتقدة متنا وجهود المحدثين المعاصرين:	342-292
تمهيد:	293
المطلب الأول: القواعد الإجمالية في الجواب عن الأحاديث المنتقدة:	322-293
أولا - بيان قواعد التعامل مع الأحاديث المشكلة:	294
1- أن استشكال الحديث لا يلزم منه بطلانه	295
2- أن استشكال أحاديث لا يلزم منه رد سائرها	298
3-أن العمل في رفع الاستشكال إنما يصح بجمع الروايات في باب الواحد	299
4- أن التأويل فرع الإثبات:	301
5- أحاديث الصحيحين لها خصوصيتها:	302
6- الحذر من التقدم بين يدي الأئمة النقاد:	304
ثانيا: قاعدة التعامل مع أحاديث الغيب:	306
1- إخبار السنة عن الغيب أمر ممكن وجائز شرعا وعقلا:	306
2- لا مجال للعقل في الأمور الغيبية:	308
3- حديث الآحاد حجة في الأمور الغيبية:	310
الرد على شبهة رد خبر الآحاد عبر مراحلها الثلاث:	310
المرحلة الأولى: فأما قولهم أن أحاديث الغيب أخبار آحاد فلا يسلم به	310
المرحلة الثانية: أما قولهم أن أحاديث الآحاد تفيد الظن فلا يسلم	310

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المرحلة الثالثة : وأما قولهم بأن : "العقائد لا يقبل فيها إلا القطعي"	312
* تحقيق المعلمي في معاني الظن في القرآن الكريم:	312
ثالثا : قاعدة التعامل مع أحاديث الصفات	314
1- أنها أخبار تتعلق بالله تبارك وتعالى	314
2- أن أحاديث الغيب قد يوجد في بعضها إشكال يمنع	314
3- أن المحدثين المعاصرين قد اختلفت قاعدتهم في التعامل	315
رابعا : قاعدة التعامل مع الأحاديث التي لها صلة بأهل الكتاب وأنبيائهم:	316
1- ليس كل خبر ذكر فيه موسى أو عيسى عليهما السلام	318
2- التخصيص لا يلزم منه الأفضلية :	319
3- أن التوافق لا يلزم منه الاقتباس :	320
4- أن إثبات الفضل لمكان أو بلد مما لم تختص به كتب أهل الكتاب:	322
المطلب الثاني : الأجوبة التفصيلية على بعض الأحاديث المنتقدة متنا :	342-323
أولا- حديث خلق الله التربة نموذجا .	323
1- تضعيفه ورده	325
2- تصحيحه وتوجيهه	328
أ- الدراسة الإسنادية:	328
ب- الدراسة المتنية:	330

ثانياً – حديث سحر النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم نموذجا	336
خاتمة	343
فهارس البحث	405-348
فهرس الآيات القرآنية	349
فهرس الأحاديث النبوية والآثار	355
فهرس الأعلام المترجم لهم	365
فهرس المصادر والمراجع	369
فهرس الموضوعات	385
ملخص البحث بالعربية	
ملخص البحث بالإنجليزية	

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملخص البحث بالعربية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملخص البحث

لقد جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ"جهود المحدثين المعاصرين في الدِّفاع عن السنّةالنّبوية" تساهم في دعم مسير تلك الحملة المباركة في الدفاع عن السنة النبوية المشرفة، والتي رفع رايتها أئمة الإسلام وفحوله وتتابعوا عليها جيلا بعد جيل، حتى تسلّم زمامها وتقلّد رايتها أعلام الحديث في عصرنا الحاضر، وتأتي هذه المساهمة لتكشف عن جهود هؤلاء الأعلام المعاصرين وتبرز أعمالهم في دفع محاولات المشككين في السنّة النبوية، لتكون بعد ذلك مشعلا يستضيء به من جاء بعدهم.

وقد تناولْت هذه الدِّراسة من خلال ثلاثة فصول رئيسة محاطة بمبحث تمهيدي ومقدمة وخاتمة.
أما **المقدمة** فقد ضمنتها معالماً عامة تحدد صورة الدراسة وتكشف عن أهميتها وأهدافها ومنهجيتي في تناولها.

ثم شرعت في مقصود الدراسة متيَمنًا **بمبحث تمهيدي** وضعته ليكون مدخلا عاما للدِّراسة فعرضت فيه لمحة موجزة عن سِيَر مشاهير المحدثين في عصرنا الحديث خصّصتها لأربعة وهم: ذهبي عصره الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله (ت: 1386 هـ)، وثانيهم من عمره للدِّفاع عن القرآن والسنة الشيخ محمد أبو شهبة رحمه الله (ت: 1402 هـ)، وثالثهم نزيل مكة، ومدير دار الحديث بها الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة رحمه الله (ت: 1392هـ) ، ورابعهم شامة الشام، ومحدث ديارها الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله (ت: 1421هـ)، مبرزا أهّم مؤلفاتهم في الدِّفاع عن السنّة، ثم انتقلت إلى محور آخر تحدثت فيه عن تاريخ الطّعن في السنّة، وأهّم الاتجاهات العاملة في ذلك. لأدلف بعد هذا إلى **الفصل الأول** والذي خصصته لبيان دور

المحدثين المعاصرين في بيان مكانة السنة وبيان عناية الأمة بنقلها، وقد جاء هذا الفصل مشتملا على ثلاثة مباحث، جعلت الأول منها في ذكر عنايتهم ببيان منزلة السنة وإثبات حجيتها، والثاني لبيانٌ جهودهم في موضوع تاريخ تدوين السنّة، لأختم الفصل بمبحث الثالث أُبرز فيه جهود أعلام الحديث المعاصين في مسألة الرواية بالمعنى وأثرها على السنّة.

ثم عقدت **فصلا ثانيا** يتناول جهود المحدثين المعاصرين في الدفاع عن أئمة الحديث ورواته، وقد جعلته في ثلاثة مباحث الأول في بيان عدالة الصحابة ورد ما أثير حولها من شبهات، والثاني منها في دفاعهم عن أبي هريرة رضي الله عنه، وآخرها في موقفهم من طعونات أعداء السنة في رواة الأحاديث وأئمة النقد.

لأنتقل بعد ذلك إلى فصل ثالث وأخير يتناول إبراز جهود المحدثين المعاصرين ومواقفهم الدفاعية في وجه مطاعن أعداء السنة حول منهج الأئمة في نقد أحاديث السنة، وقد بحثته من خلال ثلاثة مباحث تحدثت في مُقدمها عن خصائص الرّواية في الإسلام ومقاييس الأئمة في نقد متونها، ثم في مبحثٍ ثانٍ أوردت القواعد المنهجية التي نبّه المحدثون المعاصرون إلى ضرورة مراعاتها في تطبيق تلك المقاييس، لتكون خاتمتها عرضاً تحليلياً لأجوبة المحدثين المعاصرين الإجمالية منها والتفصيلية حول متون أحاديث السنة المنتقدة.

ثم كان ختام هذا البحث سرداً لأهم النتائج التي خلُصْت إليها في هذه الدِّراسة متمما ذلك بفهارس علمية متنوعة تسّهل الوصول إلى مضامين الدِّراسة.

ملخص البحث بالإنجليزية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Abstract of the research

This study named 'the efforts of the contemporary narrators in the protection of Sunna" contributes in the reinforcement of this blessed campaign on the protection of the sacred Sunna of the prophet, it was lead by the Imams of Islam and its patents who came one after the other generation after generation until it was taken by the savants of Hadith in our present era, this contribution of those contemporary savants came to expose their efforts and to project their works to counter the trials of the doubters in the Sunna of the prophet and constitutes after that a link for those who came after them.

This study has three main parts surrounded by an initial research an introduction and a conclusion.

The introduction contains general marks determining the image of the study, exposing its importance, its aims and my method in the development.

Then I begun in the aim of the study starting by an initial research which I used as a general introduction of the study where I exposed a brief view of the path of the famous savants of Hadith, I concentrated on four of them who are: the gold of his era Cheick Abderahmane Almoulimi blessing be upon him (dead: 1386 Hidjri), the second is one of the greatest protectors of Coran and Sunna Check Mohamed Abuchahba blessing be upon him (dead: 1402 Hidjri), the third lived in Mecca and the director of the house of Hadith their Cheick Mohamed Abderrezak Hamza blessing be upon him (dead: 1392 Hidjri), the fourth the star of Sham and the leader of Hadith their Cheick Mohamed Nacereddine Alalbani blessing be upon him (dead: 1421 Hidjri), exposing the importance of their books in the protection of the Sunna then I passed to another theme speaking about the story of attacks against Sunna, the main views studding this subject, after that I entered the first part where I exposed the role of new savants of Hadith in the exposition of the place of Sunna and the care of Umma in its transmission, this part contains, this part contains three researchs I made the first one to tell their care in the exposition of the place of Sunna an to prove its arguments, the second to expose their to expose their efforts in the writing of Sunna, to end the part by a third research exposing the efforts of contemporary savants of Hadith in the subject of narration by sense and its effect on Sunna.

Then the second part spoke about the efforts of contemporary savants of Hadith in the protection imams of Hadith and its narrators, I divided it into three research the first to expose the justice of Sahaba and as a response to what was said about them, the second in the protection of Abuhoraira blessing be upon him, the last in their attitude towards the attcks on Sunna on the narrators of Hadith and Imams of critic.

I passed then to a third and a last part exposing the efforts of contemporary savants of Hadith and their attitudes towards the attacks on Sunna about the methods of the Imams in the review of the Hadith of Sunna I developed it by three research speaking in the first one about the characteristics of narration in Islam and the standards of its Imams in reviewing its texts, in the second I exposed the methodological rules to which the contemporary savants of Hadith warns about the importance of taking it into consideration in the application of these methods, then the final one an analytic

exposition of the global and answers of the cotemporary savants of Hadith about the texts of Hadith in the criticized Sunna.
The end of this research was an enumeration of the main results to which lead this study completing it by various scientific lists making easier the access to th contains of the study.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية